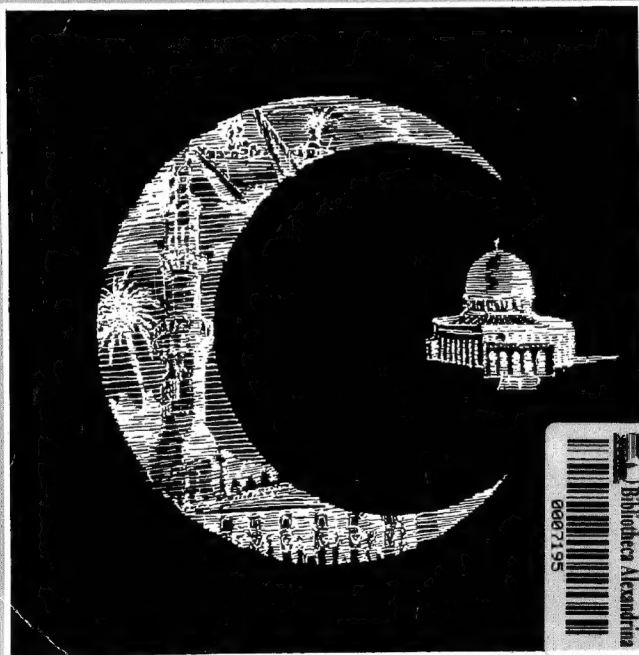


د. عايدة سليمة

دار الفكر
للدراسات
والبحوث



مصر والقضية الفلسطينية



مصر
والقضية الفلسطينية

تصميم الغلاف والمخطوط : عماد حليم

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٨٦
جميع الحقوق محفوظة



القاهرة - باريق
القاهرة، ش.م.ا.ل.ب.ب - رقم ٤٢/٢٥
مدينة نصر - المنطقة الخامسة



مصر والقضية الفلسطينية

د. عايدة سليمة



هذا الكتاب .. والقضية الفلسطينية

١. د. صلاح العقاد

لم تتعرض قضية عربية للتغيرات في مفاهيمها بقدر ما تعرضت له القضية الفلسطينية بل ظهرت تعبيرات أخرى بديلة تعتبر في تقديرنا تمهيدا للقضية مثل قضية الشرق الأوسط أو أزمة الشرق الأوسط ... الخ

وقبل حرب يونيو سنة ١٩٦٧ ، كان مفهوم القضية الفلسطينية عند معظم الكتاب العرب هو تحرير الأجزاء التي إقيمت عليها اسرائيل في سنة ١٩٤٨ وأخذ هذا المفهوم يتغير بالتدرج بعد حرب يونيو حتى أصبح الغالب هو تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي تمهيدا لإقامة الدولة الفلسطينية ولذلك فقد يكون من المناسب عند تقديم هذه الدراسة التي تتناول موقف مصر من القضية الفلسطينية إجمال المراحل التي مرت بها هذه القضية ولو أن الدراسة تنصب على جزء من المرحلة المواقبة لعهد الانتداب البريطاني فهذا من شأن الدراسات المتخصصة .

ففي المرحلة الأولى من الفترة السابقة على الانتداب ، يصعب التحدث خلالها عن قضية فلسطينية ذلك لأن الكيان الفلسطيني لم يكن واضحا في أذهان العرب أو أهالي الدولة العثمانية بصفة عامة فقد كان يعبر عن هذه المنطقة بمتصرفية القدس أحيانا وسوريا الجنوبية أحيانا أخرى ونادرا ما كان المصريون يميزون منطقة فلسطين عن بقية بلاد الشام فال مؤرخ المصري عبد الرحمن الجبري في لم يستخدم هذه الكلمة بل كان يعتبر أن كل المنطقة الواقعة بين سيناء وجبال طوروس هي (بر الشام) .

ولذلك يمكن القول أن الأطماع الصهيونية هي التي نبهت الأذهان الى تميز فلسطين عن بقية بلاد الشام أو ولاية دمشق ولم توضح الحركة الصهيونية في بدايتها حدود المنطقة التي تريد أن تؤسس فيها الوطن القومي وهذا الغموض يوحى بأن الحركة كانت تفهم من عبارة فلسطين المعنى الوارد في التوراه ومن المعروف أن العصور القديمة لم ترسم للأقطار حدوداً دقيقة .

وطالما بقي الحكم العثماني قائما في بلاد الشام فإن زعماء لواء القدس أستمروا مرتبطين بالحركة العربية العامة التي إيدرت من بيروت ودمشق كذلك حينما تكونت الدولة العربية قصيرة العمر من سوريا تحت رئاسة فيصل بن الحسين تطلع اليها زعماء فلسطين ، والحق أن تميز الكيان الفلسطيني تحقق من خلال الانتداب البريطاني من ناحية ومن خلال اضطراب الحركة الوطنية الفلسطينية الى العمل منفصلة بعد أن رأى السوريون أن من الأفضل مواجهة الانتداب الفرنسي باعتبارهم سوريين لأن القضية الفلسطينية بدت منذ ذلك الوقت أكثر تعقيدا .

وتواكب المرحلة الثانية من تاريخ القضية الفلسطينية فترة الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٤٨ . فقد تبلورت خلالها فكرة الوطنية الفلسطينية التي استهدت تخليص البلاد من خطر مزدوج : الانتداب البريطاني ، والأطماع الصهيونية وخلال هذه المرحلة دار الجدل بين الزعامات الفلسطينية حول أى من الخططين يستحق المواجهة أولا فكان هناك من يرى أن الانتداب البريطاني هو أساس البلاء وأن إقتلاعه يؤدي تلقائيا الى زوال الخطر الصهيوني بينما رأى آخرون أن الواقع السياسي يجعل مجابهة الصهيونية هي الطريق الممكن وبالتالي ينبغي التركيز على مقاومة الاستيطان والمجرة اليهودية .

وبينا كانت بريطانيا تنفذ في أقطار الشرق العربى المجاورة سياسة التخلي بالتدرج عن سلطاتها للوطنيين تشيئت في فلسطين بكامل السلطات حتى آخر لحظة دون مراعاة لتغزرات البصر وفي ظل هذا اليأس الذى خيم على الحركة الوطنية الفلسطينية بعد قمع سنة ١٩٣٦ وتوسط بعد الملوك العرب بين حركة المقاومة وبين بريطانيا فكر بعض الزعماء في الاتجاه الى المانيا النازية لامن قبيل التعاون مع النظام الالمانى العنصرى بل من قبيل أن (خصوم خصومنا يعتبرون أصدقاء لنا) ، وكان هذا الأرباط بين زعامة أمين الحسيني وبين المانيا النازية خلال الحرب الثانية هو الحجة التي تعللت بها الصهيونية ووسعت من مطالبها بعد الحرب العالمية الثانية .

وفي هذه الحقيبة طرحت حلول عديدة للقضية الفلسطينية منها اقتراح تقدمت به لجنة بريطانية في سنة ١٩٣٧ يقضى بتقسيم فلسطين الى دولتين ومنها اقتراح بإنشاء دولة اتحادية كما نص على ذلك الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ على أساس أن العرب سيكونون أغلبية السكان عندما تنقل السلطات الى أهالى البلاد وبنا يضمون السيطرة على الأجهزة الاتحادية للدولة المقترحة بينما تتمتع الأقلية اليهودية بحكم ذاتي .

ومن بين المقترحات التي طرحت خلال فترة الحرب مشروع الهلال الحبيب الذى دعا إلى إنشاء دولة اتحادية تضم العراق وسوريا ولبنان وفلسطين ويتمتع في ظلها اليهود بحكم ذاتي وفي هذه الحالة لن يشككوا خطرا على كيان الدولة العربية الكبيرة إذ سيقون أقلية صغيرة وسط مجتمع عربى كثير العدد شاسع المساحة . وإذا نظرنا الى مثل هذا الاقتراح من منظور وقتنا الحاضر نجد أنه يتجاوز كثيرا آمال أشد المتطرفين العرب الذين ينادون باقامة الدولة الفلسطينية إلا أنه في ذلك العهد نظر إلى المشروع تارة من زاوية أن القائمين به هم من الحلفاء البريطانيين وأن من شأن هذا الاقتراح أن يوسع دائرة النفوذ البريطانى لتشمل أجزاء من المشرق العربى صارت قباب قوسين أو أدنى من الاستقلال التام وأعنى بذلك سوريا ولبنان . وتارة أخرى من زاوية التضامن الأسرى بين الأسر المالكة العربية إذ أن كلا من الأسر المالكة

المصرية والسعودية رأت من مشروع الهلال الخصيب أداة لتدعيم هبة الأسرة الهاشمية في المشرق العربي . وبينما كانت هذه المقترحات تصدر من الجانب العربي أو البريطاني كانت الحركة الصهيونية قد طورت أهدافها ولم تعد ترضى بأقل من قيام دولة يهودية بل صارت تعتبر الأنتداب البريطاني مقصبا لحقوقها في فلسطين وشرعت في شن حملة على البريطانيين باسم الدعوة الى الاستقلال ، إذن فإن التقسيم صار أمرا ضروريا في نظر الحركة الصهيونية وهو ماحققته لها الجمعية العامة للأمم المتحدة حينما أصدرت قرارها بتقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ومنح هذا القرار الدولة اليهودية ٥٥ ٪ من أراضي فلسطين تاركا للسكان الأصليين ٤٥ ٪ من المساحة فقط .

والملاحظ أنه منذ أن قمعت الحركة الوطنية الفلسطينية بقسوة بالغة في الثلاثينات اتجهت الزعامات الفلسطينية الى الخارج ومن ثم نلاحظ أن المقاومة المسلحة التي كانت تظهر من حين لآخر في العشرينات أو الثلاثينات توقفت خلال فترة الحرب ومابعدا ولما كانت بريطانيا تسيطر بشكل غير مباشر على أهم الدول العربية المنشغلة بالقضية الفلسطينية : مصر — العراق — الأردن ، فإنها لم تعترض على توجيه الفلسطينيين الى هذه الأقطار بل على العكس غلت هذا الاتجاه ومن هنا ازدادت الحركة الوطنية الفلسطينية ارتباطا بالخارج وتظهر دلائل هذا الاتجاه من جانب بريطانيا في دعوة بعض الدول العربية الى عقد مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٣٩ ولعل من أسباب هذه الدعوة البريطانية للمشاركة العربية هو شدة إحساس الفلسطينيين بالمرارة مما دفعهم في مناسبات كثيرة الى مقاطعة المؤتمرات ولجان التحقيق البريطانية .

ومع قيام الجامعة العربية التي اتهمت عن حق أو غير حق بأنها من صنع بريطانيا تحولت الحركة الفلسطينية بانظراها الى هذه المؤسسة التي علقت عليها في بداية الأمر آمالا عريضة ويمكن القول أن القضية الفلسطينية كانت أحد الأسباب التي أقنعت العديدين في العالم العربي بضرورة إقامة مثل هذه الجامعة وخلال فترة طويلة من وجودها شغلت القضية الفلسطينية معظم نشاط مجلس الجامعة واللجان المنفرعة عنه كما أن نظام تأسيس الجامعة خصص ملحقا للقضية الفلسطينية وكانت هذه القضية من وراء تطوير عديد من أجهزة الجامعة ومحولة توثيق الروابط فتولدت عن حرب ١٩٤٨ فكرة عقد معاهدة ضمان جماعي يربط الدول الأعضاء بمعاهدة دفاعية .

إلا أنه كما كانت القضية الفلسطينية دافعا لخطط الاتحاد العربي فإنها كانت أيضا من أهم الأسباب في وقوع المنازعات داخل العالم العربي بعد ذلك . وتزداد القضية الفلسطينية ارتباطا بأحوال ومواقف الدول العربية المحيطة مع قيام الحرب العربية . الاسرائيلية الأولى في سنة ١٩٤٨ والتي تدخل معها القضية مرحلتها الثالثة .

والحق أن قرار دخول القوات النظامية العربية الى الساحة الفلسطينية إنما جاء في وقت متأخر فحتى انعقاد مؤتمر عالية لرؤساء الحكومات العربية في أكتوبر سنة ١٩٤٧ كان التردد مايزال سائدا بين خططين إحداهما تدعو الى مساعدة المناضلين الفلسطينيين بالمال والسلاح وتركهم يجابهون بقدراتهم الذاتية قيام الدولة اليهودية ، أما الخطة الأخرى فتدعو الى تدخل الجيوش النظامية للدول العربية ولاسيما

الأقطار الثلاثة التي لها قوات يمكن أن تؤثر في ميزان القوى وهي مصر والعراق والأردن .

وبإبان تلك المرحلة التي تمتد من ١٩٤٨ — ١٩٦٧ طرحت القضية الفلسطينية طرحا جديدا ذا شقين يتعلق الشق الأول منها بمصير الأراضي التي دخلتها القوات العربية بينما يختص الشق الثاني بتحديد طبيعة العلاقة بين الدول العربية وبين الدولة العبية الناشئة .

أما بالنسبة لمصير الأجزاء التي رابطت فيها قوات عربية فقد أحتدم الخلاف حول أسلوب حكمها فظهر اتجاه يؤيد قيام دولة فلسطينية وقد تبنته مصر وحاولت أن تجسده بتكوين حكومة عموم فلسطين في غزة بينما عارض الملك عبد الله بشدة هذا الاتجاه وأصر على ضم الضفة الغربية إلى إمارة شرق الأردن وقد لايعرف الكثيرون أنه ظهر في إسرائيل اتجاه لدى قسم من الرأي العام يفضل قيام دولة فلسطينية فيما تبقى من الجزء الذي رابطت منه القوات العربية على أساس أن وجود كيان صغير في مجاورة إسرائيل أفضل من ضم الضفة الغربية إلى الأردن مما يكسب الدولة المجاورة عمقا جغرافيا . وسرعان مااتلشى هذا الاتجاه أمام سياسة الملاينة التي إتبعها الملك عبد الله حتى أنه إنفرد بمساعيه نحو عقد معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل في سنة ١٩٤٩ . وقد بقي تأييد الكيان الفلسطيني المستقل مبدأ تتمسك به مصر ولم تتخل عنه حتى في الأوقات التي نسبت فيها القضية الفلسطينية لتتحول بالدرجة الأولى الى صورة من صور النزاع العربي الاسرائيلي كما اطلق عليها في الخمسينات بدلا من التحدث عن القضية الفلسطينية .

وكانت النقطة الثانية التي ميزت هذه المرحلة هي تفسير حالة الهدنة الدائمة القائمة بين مصر والأردن وسوريا ولبنان من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى فهل تعتبر الهدنة مرحلة مؤقتة الى أن يستعد العرب ويستأنفوا معركة تحرير فلسطين أم أن الهدنة كما قسرتها إسرائيل قد استطلت وصارت موازية لإنهاء حالة الحرب وكانت مصر أكثر الدول العربية تأثرا بهذا الخلاف حول تفسير اتفاقيات الهدنة الدائمة إذ ترتب على هذا الخلاف جدل حول حق مصر في منع السفن الاسرائيلية من عبور الممرات المائية : قناة السويس ومضيق تيران وصنافير وكلا الممرين يقعان في المياه الاقليمية المصرية .

وخلال هذه المرحلة عادت القضية الفلسطينية إلى الظهور بشكل جديد في الستينات ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها التمييز في المعاملة عند الإدارة الأردنية بين أهالي الضفة الشرقية وسكان الضفة الغربية الذين استمروا يشعرون لهذا السبب بهويتهم الاقليمية ، ولم يحدث الاندماج المنشود بين أهالي الضفتين ومن هذه الأسباب أيضا احتفاظ المهاجرين الفلسطينيين في الدول العربية الأخرى بشعورهم بالانتماء الوطنى .

ثم تتلقى فكرة الكيان الفلسطيني دفعة جديدة سنة ١٩٦٤ وذلك بمولد منظمة التحرير من خلال مؤتمر القمة العربيين . وقد أثار قيام المنظمة مخاوف حكومة عمان فهل هي تستهدف تحرير الأراضي التي تتواجد فيها إسرائيل أم اجتراء الضفة الغربية لإقامة دولة فلسطينية تكون منطلقا الى التحرير ، أم أنها تستهدف الأمرين معا .

لقد كان التركيز حتى يونيو سنة ١٩٦٧ على خطة مقاومة الوجود الاسرائيلي الا أن هذه الأوضاع

تغيرت وتحول التركيز بعد يونيو ١٩٦٧ على استرداد الضفة الغربية وقطاع غزة لإنشاء دولة فلسطينية وبالتالي فإن أمل الملك حسين في استرجاع الضفة أصبح متعلّقا مع هذا الهدف ومن هنا تكررت الأزمات المعروفة بين حكومة الأردن وبين مناضلي منظمة التحرير إلى أن اعترف الملك حسين من مؤتمر الرهاط سنة ١٩٧٤ بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وهي التي تحمل محل الإدارة الأردنية في حالة تحرير الضفة والقطاع .

لقد أختارت الدكتور عابده السيد سليمه موضوعا لرسالتها للماجستير بعنوان «موقف مصر من القضية الفلسطينية ١٩٣٦ — ١٩٤٨» وهو يكتسب أهمية خاصة لانه يستعرض مرحلة حاسمة من تاريخ كل من سياسة مصر الخارجية وانتقال القضية الفلسطينية من مرحلة الكفاح ضد الانتداب إلى مواجهة الوجود الاسرائيلي .

فقد شهدت السياسة الخارجية المصرية في هذه الفترة إنضمام مصر الى عصبة الأمم ثم أزمة الاختيار بين التعاون مع الحلفاء والى أى مدى في الحرب العالمية الثانية ، أو الالتزام الحيادي في الحرب إن أمكن ، كما شهدت هذه الفترة ترغم مصر للخطوات التي انتهت بقيام جامعة الدول العربية وبالتالي التزامها بموقف إيجابي إزاء القضية الفلسطينية .

ولقد اقتضت صيغة الكتابة في التاريخ من الباحثة ألا تتبّع مواقف مصر حسب التسلسل الزمني وإنما قسمت دراستها حسب الموضوعات التي تناسب التمييز بين الدور الرسمي والدور الشعبي ومختلف المؤسسات أو الأحزاب التي كانت قائمة في ذلك الوقت .

وبلاحظ أنه لم يكن هناك خلاف جذري بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي على عكس ما هو قائم الآن ما بين أنصار الصلح مع إسرائيل وخصوم هذا الصلح خاصة إذا كان ينطوي على تنازلات ففي الفترة موضع الدراسة إتفق الجميع على رفض قيام الدولة اليهودية وانصب الاختلاف في الرأي على مدى تحمل مصر لمسئولياتها إزاء القضية الفلسطينية . ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ لم تكن هي نهاية المطاف في سعي مصر من أجل الاستقلال ومن ثم ظهرت أصوات تنادى بأن لتحقيق جلاء القوات البريطانية عن مصر الأولية على الأنفاس في القضايا العربية بصفة عامة ، بينما شعر آخرون بأن الجلاء البريطاني أمر محتم في حين أن مصر فلسطين سيؤدي الى قيام مشكلة دائمة في منطقة الشرق الأوسط .

وإذا عمقنا النظرة الى هذه الدراسة نجد أن الباحثة أفردت فصلا لموقف البرلمان المصري معتمدة على مضابط مجلس الشيوخ والنواب وتطرق من ذلك الى المواقف الحزبية وكان من الصعب استخراج مواقف مميزة للأحزاب باستثناء اتجاهين : الاتجاه الاسلامي واليسار المصري .

فيلاحظ أن الرأي العام المصري في غاليته دخل الى موضوع فلسطين مدخلا دينيا فاعتبر قيام الدولة اليهودية في أماكن مقدسة نوعا من التحدي لكرامة المسلمين . ولم يقتصر هذا الموقف على جماعة الإخوان المسلمين بل شمل أيضا جماعة مصر الفتاة . ومع أن هذه الجماعات لم تكن ذات تأثير في توجيه سياسة الدولة إلا أن صحفها ونشاطها بين الطلبة والشباب بصفة عامة اجتذب إهتمام الرأي العام .

المصري الى هذه القضية .

وكان اليسار موقف متميز أيضا استوقف الباحثة ولو أن اليسار المصري لم يكن موحدًا ولكن كان المناخ العام السائد في فصائل ، اليسار يفكر في هذه القضية بأسلوب تحليلي مختلف تماما عن الحماس العاطفي للتيار الاسلامي فقد وافق معظم مفكرى اليسار على فكرة تعاون العرب واليهود لجهاية الأستعمار البريطاني ولم ينظروا من هذه الزاوية إلا نظرة مرحلية كان اليهود خلالها بالفعل قد بدأوا ينقلبون على سلطات الانتداب ولكن على المدى البعيد كان واضحا أن مصالح اليهود تنسجم تماما مع المصالح الأمريكية في الشرق العربي . وقد هاجم اليسار المصري الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية وهو بذلك لا يختلف عن التحليل الماركسي للحركة ولذلك تطلع الى حل مثالي وهو إقامة دولة اتحادية يتعاون في إطارها التقدميين العرب مع التقدميين اليهود . وخلاصة القول أن اليسار كان متأثرا بالصراع بين الشرق والغرب ووضع القضية الفلسطينية في هذا الاطار .

ولأسف لم ينظر الى القضية الفلسطينية على أنها مرتبطة بالأمن القومي المصري فلم يكن هناك سوى بعض الأصوات في مجلس النواب التي نهبت الى خطورة قيام دولة غريبة على حدود مصر الشرقية ويبدو أن هذه الأصوات كانت شخصية فلم تأخذها حكومة من الحكومات التي تعاقبت على مصر بين عامي ١٩٤٤ — ١٩٤٨ مأخذ الجد ومن هنا جاء التردد الطويل في مسألة دخول مصر الحرب ولم يهتم هذه الحكومات بالاستعدادات لمثل هذا الاحتمال وتعالج الباحثة بكفاءة هذا الموضوع الذي ختمت به دراستها ألا وهو «قرار دخول الحرب» .

وكا أن الدوريات والصحف كانت هي المصدر الرئيسي للباحثة فيما يتعلق بالتيارات الاسلامية فكذلك كان الحال بالنسبة للمعلومات المتعلقة بموقف اليسار المتميز مع فاروق أن صحف اليسار حظرت بعد سنة ١٩٤٦ ولذلك كان من الصعب تتبع مواقف اليسار عند صدور قرار التقسيم من الأمم المتحدة أو عندما صدر قرار الحكومة المصرية باشتراك القوات النظامية في حرب فلسطين اللهم إلا من خلال بعض الدراسات التي يمكن أن تكون متحيزة لفئة من فئات اليسار الذي تشعب في ذلك الوقت الى عدة فئات .

وفي غياب وثائق الدولة الرسمية حيث تضمن وزارة الخارجية بسجلاتها على الباحثين ارتكزت الدكتور عايدة سليمة في دراستها بالدرجة الأولى على الدوريات والصحف ثم على الوثائق المتاحة من جامعة الدول العربية أو مضابط مجلس الشيوخ والنواب ومع ذلك فإن هذا الكتاب يقدم دراسة أصيلة تدل على أن الدكتورة عايدة سليمة بدأت حياتها العلمية بعمل جاد . ويسعدني أن أقدمها في هذا الكتاب إلى القارئ العربي .

مقدمة المؤلف

تتناول هذه الدراسة موقف مصر من القضية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ الى عام ١٩٤٨ ، وقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع لأنه لم يسبق أن تطرق اليه أحد وإن كان قد سبق لبعض الكتاب منذ عدة سنوات تناوله ضمن دراسات عامة ، ولكن على حد علمنا لم يفرّد أحد من الباحثين دراسة في موقف مصر من القضية الفلسطينية وإنما كان ذلك في ثنايا علاج قضية فلسطين أو في ثنايا التاريخ المصري المعاصر .

وقد جعلنا نقطة البداية عام ١٩٣٦ لأنه يماصر عهد معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا تلك المعاهدة التي أتاحَت لمصر إدارة سياستها الداخلية والخارجية مستقلة إلى حد ما عن بريطانيا . أما نقطة النهاية فهي حرب ١٩٤٨ حينما اتفقت الدول الأعضاء في الجامعة العربية على التدخل العسكري لمنع قيام الدولة الصهيونية ، وقد جاء هذا القرار بعد تردد وتغييرات مستمرة في السياسة المصرية فصلناها في موضعها ومنذ ذلك الوقت أصبحت قضية فلسطين تتأثر بالمواقف المصرية كما أنها تؤثر على أوضاع مصر الداخلية ومن هنا كان علينا أن نلاحظ دائما الارتباط بين تطور مصر السياسي وبين التقلبات التي مرت بحياة فلسطين خلال تلك الفترة .

وجاء ترتيبنا لفصول تلك الدراسة ترتيبا موضوعيا وليس زمنيا ومن الواضح ماينطوى عليه هذا الأسلوب من صعوبات في تنسيق المادة العلمية ، وبناء عليه قمنا بتقسيم الرسالة الى خمسة فصول :

الفصل الأول : بعنوان « الموقف الحكومي من القضية الفلسطينية » ووضنا له مقدمة تضمنت القوى السياسية التي كانت تحكم مصر قبل عام ١٩٣٦ ثم الموقف المصري من القضية في تلك الحقبة ، وبعد ذلك تعرضنا لموقف الحكومة من الاضراب الكبير في فلسطين عام ١٩٣٦ وما أعقبه من لجان التحقيق وأهمها « لجنة بيل الملكية » والتي اقترحت تقسيم ١٩٣٧ ذلك التقسيم الذي رفضته مصر والدول العربية الأخرى والذي كان دافعا لعقد مؤتمرات عربية ودولية اشتركت فيها مصر بصفة غير رسمية أحيانا ورسمية أحيانا أخرى مثل مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ ، ثم مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ والذي دعت اليه الحكومة البريطانية ، وقد انبثق عن هذا المؤتمر صدور الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩ . ثم انتقلنا

بعد ذلك الى الموقف الحكومى خلال الحرب العالمية الثانية وتزعّم مصر لحركة الوحدة العربية والتي انتهت بتأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . ومنذ ذلك الحين زاد الاهتمام المصرى بالقضية الفلسطينية ، وما يؤكد ذلك تلك المبادرة التي جاءت من الملك فاروق حينما دعا الى اجتماع انشاص عام ١٩٤٦ كرد فعل على تقرير لجنة التحقيق الانجلو - امريكى وبعد ذلك شاركت مصر فى المؤتمرات العربية والدولية التي عقدت فى تلك الفترة وأهمها مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ ومؤتمر لندن فى نفس العام . ثم توقفنا فى هذا الفصل عند موقف الحكومة من قضية لجوء أمين الحسينى - مفتى فلسطين - الى مصر عام ١٩٤٦ .

أما الفصل الثاى : وعنوانه : « موقف البيان المصرى » فقد حاولنا أن نعرض فيه وجهات نظر النواب على اختلاف نزعاتهم وهى لاتطابق دائما وجهة نظر الحكومة .

وتناولنا فى **الفصل الثالث :** « موقف القوى السياسية والاجتماعية » وفيه تعرضنا لموقف الأحزاب السياسية التقليدية والعقائدية ثم انتقلنا الى موقف القوى الاجتماعية مثل جمعية الشبان المسلمين والمرأة والأحرار والطلبة من مختلف الحوادث الفلسطينية ، ولكى تكتمل عناصر هذا الفصل كان لابد من تناول موقف يهود مصر من قضية فلسطين .

وكان **الفصل الرابع :** بعنوان : « موقف مصر فى المحافل الدولية » والتي ضمت كلا من عصبة الأمم ثم جامعة الدول العربية ، وأخيرا هيئة الأمم المتحدة ، فمن المعروف أن مصر دافعت عن قضية فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية فى عصبة الأمم فى دورى سبتمبر ١٩٣٧ و ١٩٣٨ على عهد حكومتى الوفد والأحرار الدستوريين ثم انتقل محور الاهتمام المصرى والعربى بعد الحرب الى جامعة الدول العربية حيث تناول أعضاء مجلس الجامعة القضايا المتفرعة عن القضايا الرئيسية بالدراسة والبحث ، وأخيرا انتقلت القضية الى المحيط الدولى فى أروقة الأمم المتحدة عندما قررت بريطانيا عرض الأمر على تلك المنظمة الدولية عام ١٩٤٧ والذي انتهى بقرار تقسيم ١٩٤٧ . وفى أثناء تلك المناقشات وحينما ظهرت فى الأفق بوادر التقسيم قررت الجامعة العربية الدعوة الى عقد مؤتمر عربى لمناقشة تطورات القضية فكان « مؤتمر عالية » والذي عرضت فيه مسألة دخول الجيوش العربية أرض فلسطين .

وخصصنا **الفصل الخامس :** « الخطة المصرية فى مواجهة قيام الدولة اليهودية » وفيه تعرضنا لصدى قرار تقسيم ١٩٤٧ فى مصر على المستويين الشعبى والرسمى ، وقد نادى التيار الشعبى بوجوب اتباع أسلوب الكفاح المسلح بعدما فشلت الوسائل السياسية ، وأما على المستوى الرسمى فقد تابنت الانجماهاات فيينا رأى القصر ضرورة دخول القوات المصرية النظامية أرض فلسطين ، عارضت الحكومة تلك الفكرة ، ولكن تم اتخاذ قرار الحرب فى نهاية الأمر فى ظروف استدعت منا التحميص عن كيفية صدور هذا القرار الذى أثار الجدل بين الكتاب والمؤرخين .

وفى نهاية البحث قمنا بوضع خماتسة لموضوع رسالتنا تحت عنوان : « أثر حرب فلسطين على أوضاع مصر الداخلية خلال عام ١٩٤٨ » فقد كانت حرب فلسطين سببا فى اعلان الأحكام العرفية وفى تدمير الجيش وظهور حركة الضباط الأحرار ، كما أدت الحرب ايضا الى إعادة الجدل حول ارتباط مصر بالعروبة وأخيرا كان لها أثرها فى بروز التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين .

وهنا يجدر أن أنه إلى الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث وأهمها ندرة المصادر الأصلية والوثائق وكانت أهم الوثائق التي تمكنت من العثور عليها في هذا المجال هي أرشيف رئاسة مجلس الوزراء والوثائق الرسمية في قضية فلسطين والتي أمدتني بها جامعة الدول العربية ، ثم مضابط مجلس النواب والشيوخ ، كما تمكنت من الاطلاع على الملف الخاص بنشاط عصابة شتتين الإرامية الصهيونية في مصر وكنت أرجو لو تمكنت من الاطلاع على قرارات « مؤتمر عاليه » السرية ولكن جامعة الدول العربية ضنت بها .

وقد حاولت قدر استطاعتي الاستفادة من المراجع الأجنبية إلا أن الذي يتعلق منها بهذا الموضوع قليل ، كما أفدت من الرجوع إلى المذكرات الشخصية وإلى الجرائد والدوريات وهناك بعض الفصول اعتمدت فيها بدرجة كبيرة على هذه الجرائد ، ولم يفتني الاطلاع على بعض الجرائد العربية الفلسطينية إلى جانب الجرائد اليهودية الصادرة في مصر مثل « الشمس » و « الاتحاد الاسرائيلي » و « اسرائيل » وذلك للاطلاع على وجهات النظر المختلفة حيث أن طبيعة موضوع الرسالة تتطلب ذلك بالإضافة إلى ما في ذلك من مساعدتي في دراسة الرسالة دراسة موضوعية .

وإذا كنت قد وفقت في إبراز الموقف المصري من القضية الفلسطينية بصورة موضوعية فإن الفضل في ذلك يعود إلى أستاذي الجليل الأستاذ الدكتور صلاح العقاد الذي أقدم إليه بوافر شكرى وامتنان لأنه أعطاني الكثير من وقته وجهده حيث كانت لدقته العلمية وإرشاداته البناءة وتوجيهاته السديدة أكبر الأثر في بلوغ الرسالة هذا المستوى العلمي .

كما لايفوتني أن أقدم بشكرى وامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور يونان ليب رزق لما قدمه لي من إرشادات علمية ولتشجيعه لي على مواصلة البحث في هذا الموضوع . كما أقدم بشكرى إلى الدكتور محمد عبد الرؤوف سليم لما أبداه لي من معاونية في هذا البحث .

والله الموفق ،،، .

الفصل الأول

الموقف الحكومي من القضية الفلسطينية

القوى السياسية التي حكمت مصر قبل معاهدة ١٩٣٦

قبل أن نتناول الموقف الحكومى المصرى من القضية الفلسطينية لابد من عرض لمحة سريعة عن القوى التي كانت تحرك السياسة المصرية وخاصة العلاقات الخارجية فى بداية الفترة موضع الدراسة .

شهدت الحياة السياسية المصرية حتى وفاة الملك فؤاد فى إبريل عام ١٩٣٦ سلسلة من الأزمات التي أثرت على سياسة مصر الداخلية ويرجع ذلك ، تارة الى تدخل القصر وتارة أخرى للتدخل البيهطالى ثم انحدت هاتان القوتان لمخاية الوفد واقصائه عن الحكم وبذلك قام صراع بين هذه القوى الثلاث مما كان له أعمق الأثر فى سياسة مصر الداخلية والخارجية ويرجع ذلك الى طبيعة تلك القوى المتصارعة وهى :

أولا : القصر : وقد كان ملحوظا منذ عام ١٩٢٢ أن القصر حرص غاية الحرص على التدخل فى المسائل الخارجية ورسم السياسات الخارجية ويتمثل ذلك أكثر مايمثل فى أن السلك الدبلوماسى كانت تم تعييناته من خلال القصر ، وكان الملك أكثر قدرة وتأثيرا فى السياسات الخارجية عندما تكون فى السلطة احدى حكومات أحزاب الأقلية مثل الأحرار الدستوريين او السعديين أو الكتلة أو الحزب الوطنى أو حكومات رؤسائها محايدين أو من رجال القصر مثل حكومات حسين سرى أو حسن صبرى أو على ماهر ، مثال ذلك أنه عندما قطعت حكومة حسين سرى فى أواخر يناير عام ١٩٤٢ علاقاتها بحكومة فيشى دون استشارة القصر حدثت أزمة سياسية كبيرة بينها وبين الملك انتهت بالاطاحة بهذه الحكومة وهى الاطاحة التي نتج عنها حادثة ٤ فبراير المشهورة .

غير أنه كان يقيد سلطة القصر فى الوصاية على السياسة الخارجية فى مصر وجود حكومة أغلبية من الوفد وكانت مثل هذه الحكومة ترفض أى وصاية من جانب الملك بالرغم مما كان يثيره الملك من صعوبات بشأن مسائل السياسة الخارجية وعلى سبيل المثال فانه حينما أقامت حكومة النحاس عام ١٩٤٣ علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى تقدم القصر باحتجاجات على اساس أن هذا الاجراء تم بدون استشارته ، غير أن الحكومة الوفدية لم تبال بهذه الاحتجاجات .

كذلك قيد التدخل البيطاني سلطة القصر في الوصاية على السياسة الخارجية المصرية وقد وضع هذا تماماً قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها ، وكان معلوماً أن القصر أكثر ميلاً لإيطاليا وألمانيا من سائر القوى السياسية في مصر ، وقد سعى البيطانيون لمنع أى علاقات سياسية بين مصر وبين دول المحور . وقد حدثت أزمات بين القصر وبين الانجليز نتيجة لهذا كان أظهرها أزمة ٤ فبراير التي نتجت أساساً عن رغبة الانجليز في أن تقطع مصر علاقاتها مع حكومة فيشي وهي الرغبة التي نفذتها حكومة حسين سرى مما دعا الملك الى الوصول الى حد الأزمة مع هذه الحكومة وأدى في النهاية الى تدخل الانجليز لفرض الحكومة التي قد يستغيثون من شعبيتها في ٤ فبراير عام ١٩٤٢ .

اذن كان القصر يتمتع ببعض الصلاحيات في ادارة شؤون مصر الخارجية غير أن هذه الصلاحيات كانت محدودة في مواجهة حزب الأغلبية وفي مواجهة التدخل البيطاني .

أما بالنسبة لفلسطين فقد كان للقصر سياسة خاصة نحوها لأسباب أهمها أن القصر كان على امتداد هذه الفترة يقود التيار الاسلامي ، وعندما طفت المشكلة على سطح السياسة المصرية كانت بالدرجة الأولى ذات طابع ديني أكثر مما كانت ذات طابع عرقي ، وكان من الطبيعي أن يترتب على هذا اهتمام خاص من جانب القصر بالمشكلة .

ويبدو هنا اختلاف وجهات النظر للقضية فالولد مثلاً نظر اليها من منظور وطني بينما نظر اليها آخرون من منظور ديني ، كما سنلاحظ فقد اختلفت لهجة الخطاب التي أُلقيت في هذا الصدد بين دورة عصبة الأمم عام ١٩٣٧ ودورة عام ١٩٣٨ والتي تعكس تماماً سياسة الحكومات المصرية آنذاك .

أخيراً بالنسبة للقصر يبدو مدى سيطرته ومبادرته في القضايا العربية وقضية فلسطين على وجه الخصوص خلال عهد حكومات أحزاب الأقلية من دعوته للملوك الى أشخاص مثلاً عام ١٩٤٦ ، ومن قبوله الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين لاجتماعاً سياسياً في مصر دون استشارة رئيس الوزراء ثم الأخطر من كل هذا قراره بدخول حرب فلسطين دون اقتناع النقراشي رئيس الوزراء عام ١٩٤٨ .

ثانياً : الوزارات : تمثل الوزارات الجناح الآخر من أجنحة الحكومة المصرية في هذه المرحلة وقد تحكمت فيها إحدى قوى ثلاث لقد كانت اما وزارات وفدية واما وزارات احزاب اقلية واما وزارات انتقالية أو برأسها شخصيات مستقلة مثل وزارة على ماهر أو وزارة حسين سرى ، وكلما اعتمدت الوزارات على قاعدة شعبية كلما كانت أقدر على ممارسة صلاحياتها في وضع سياسة مصر الخارجية وسياساتها الخاصة بفلسطين .

والملاحظ أن الوزارات التي كان برأسها شخصيات مستقلة كانت أكثر اهتماماً بالقضية الفلسطينية من غيرها كوزارة على ماهر في أوائل الحرب العالمية الثانية والتي ضمت بعض الشخصيات العربية والاسلامية الشهيرة مثل صالح حرب وعبد الرحمن عزام . يختلف الأمر بالنسبة لوزارات الاقلية الحزبية التي كانت أكثر انصياعاً للرغبة الملكية ، كذلك يختلف الوضع بالنسبة لوزارات الأغلبية الوفدية التي كانت أكثر تشدداً في الاستقلال برسم سياساتها العربية والفلسطينية كاللدور الذي قام به النحاس باشا في تأسيس الجامعة العربية في آخر وزارته السادسة ، ويبدو أنه من بين الأسباب التي دفعت القصر

الى اقالة حكومة النحاس رغبته فى أن ينتزع منه هذا الدور ويقوم هو بعملية اقامة الجامعة العربية .

ثالثا : الانجليز : يبقى أخيرا دور الانجليز فى التدخل فى السياسات الخارجية المصرية خلال تلك الفترة ، وبالرغم من أن هذا الدور قد قل كثيرا عن ذى قبل نتيجة لعقد معاهدة ١٩٣٦ ، غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية ودواعى أمن الامبراطورية كانت تجعل المسئولين الانجليز فى القاهرة يتدخلون بين الحين والآخر بشكل سافر فى سياسات مصر الخارجية ويكونون بذلك قوة ضغط على مصر فى صياغتها لتلك السياسات .

كان الانجليز يلعبون دورا مزدوجا تجاه القضية الفلسطينية فهم فى نفس الوقت الذى كانت تربطهم فيه علاقة تحالف مع مصر بمقتضى المعاهدة ، كانوا أيضا رجال الدولة المنتدبة فى فلسطين وبالتالى كان من الطبيعى أن يتدخلوا بين وقت وآخر للتوفيق بين هذين الوضعين .

الموقف الحكومى قبل عام ١٩٣٦

كانت الدوائر الاسلامية فى مصر اسبق من غيرها الى ادراك خطورة الحركة الصهيونية ، ولذلك نجد صدى أحداث فلسطين تردد فى الصحف ذات الطابع الاسلامى أو العربى مثل المنار أو الفتاح .

أما على المستوى الرسمى فان الزعماء السياسيين بما فى ذلك قادة الوفد فقد اتجهوا الى التمييز بين أمرين : الحركة الصهيونية التى تستهدف انشاء وطن قومى فى فلسطين حينذاك وقد ندبوا بهذه الحركة ، وفى نفس الوقت أهدوا تسامحا يذهب الى حد التساهل مع نشاط الجالية اليهودية فى مصر ، باعتبار هذا الأمر صورة من صور التسامح الدينى الذى تطبقه الحكومات المصرية ، وستبين فيما بعد أن هذه السياسة لم تكن واقعية لأن ولاء الجالية اليهودية كان بصفة عامة ولاء صهيونيا ولم يندمج اليهود فى مصر كمواطنين . ولا يختلف وضع الجالية اليهودية فى ذلك عن الجاليات اليهودية فى أقطار العالم الأخرى .

وقد كان من الطبيعى أن تتأثر مصر بما يجرى فى فلسطين من أحداث نظرا لتلاصق الحدود ولأن الحركة الصهيونية لم تحف ضمن اطماعها الاقليمية بإمكان ادخال سيناء ضمن المناطق التى سيستوطنها المهاجرون اليهود .

وحتى بدون الاشارة الى سيناء فإن مجرد قيام دولة يهودية على الحدود المصرية كان كافيا لبعث مخاوف المصريين ، الا ان بعض المفكرين تأثروا بما كان يشاع فى أوروبا من أن الوجود اليهودى فى فلسطين يعبر عن روح التسامح الدينى .

ولعل هذا التصور الخاطيء هو الذى جعل الجامعة المصرية تقع فى خطأ ارسال ممثل عنها للمشاركة فى الاحتفالات الخاصة بافتتاح الجامعة العبية بالقدس فى ابريل عام ١٩٢٥ . فأرسلت الأستاذ أحمد لطفى السيد مدير الجامعة الأممية المصرية حينذاك .

وقد أثار ارسال المندوب المصرى للمشاركة فى هذا الاحتفال ضجة عنيفة فى الصحف الفلسطينية وبين الفلسطينيين والعرب المقيمين بمصر . فقد أرسلوا احتجاجهم واستكثارهم لسماع

الحكومة المصرية بالمشاركة في حفلة « إعدام الأمة الفلسطينية الشقيقة » .

ولأهمية بيان أحمد لطفي السيد عن اشتراكه في حفلة تأسيس الجامعة العبية رأينا أن ننقله كما هو حيث صرح بنشرو فيقول فيه :

« لقد دعيت من قبل الجامعة العبرانية لحضور حفلة افتتاحها فاعتذرت ، ودعيت الجامعة المصرية فاعتذرت ايضا ودعت الجامعة العبرانية الحكومة المصرية لإرسال ممثل لها في ذلك الافتتاح فلم تر هذا من اجابة الدعوة لأن حكومة جلالة الملك ترى واجبا عليها فوق القيام بنشر العلم في بلادها أن تعضد العلم في كل مكان على العموم وفي بلاد الشرق المجاورة لها على الخصوص . ولو أن الحكومة المصرية أعرضت عن اجابة هذه الدعوة لقوتت على نفسها بعض الاغراض التي تسعى اليها خصوصا متى لوحظ أن الدعوة صادرة من معهد علمي . كان المفهوم أن لاعلاقة له بالسياسة العملية ، كما هو شأن الجامعات العلمية ، فشرفتني حكومة جلالة الملك بانتدائي لهذه المهمة فقبلتها مع الازتياع فلما كنت في القدس لم أشعر بالمقاطعة التي ذكرتها ولكنني مع ذلك أحسست أن المبالغة في الاحتفال بافتتاح الجامعة الى القدر الذي رأيته ووصفه رجال كثيرين من القائمين بأمر تأسيس الجامعة كل ذلك ينطوي على ترويج الدعوة الصهيونية خصوصا ألى قد علمت من بعض القائمين بأمر الجامعة ساعة وصولي الى القدس أن لغة الجامعة هي اللغة العبية . لهذه الاعتبارات التي لم تكن الجامعة المصرية لتعلمها من قبل أردت أن أبدا بزيارة المجلس الاسلامي الأعلى في مساء اليوم الذي وصلت فيه وقبل أن أزور جناب المندوب السامي بفلسطين . فقابلت هناك فضيلة المفتي واصحابه على الرحب والسعة وعلمت منهم بالصريح مصداق ماعرفته بالاستنتاج وبالجملة لما رأيته أن لهذا الاحتفال مرامي سياسية لتأحب الحكومة المصرية أن تشاطر فيها ولو أحببت لما أرسلت لهذه الغاية رجلا يعتبر نفسه أبعد الناس عن السياسة في بلاده فكيف به في غير بلاده . لما رأيته ذلك أصررت على ألا أقول كلمة واحدة يؤخذ منها تمضيد مصر لسياسة ترمي الى تفضيل العنصر الاسرائيلي على العنصر العربي أو تضر العنصر العربي أى ضرر . فلما أصبحت زرت معاهد العلم العربية التي لم تكن مضرة يوما وقد تفضل فصحتني في هذه الزيارة حضرة وكيل ادارة التعليم اسعاف افندي النشاشيبي الذي زارني هو وكثير من اخواننا الادباء في فلسطين ولم أشعر مطلقا بذلك الجفاء ولا تلك المقاطعة التي ذكرت في بعض الصحف . والواقع أني لم أقف في حفلة الافتتاح الا مايفيد أن الحكومة المصرية لم تكن لتشاطر في كل هذه الحركة الا لجهة العلمية المحضة دون سواها ولا أدري بمد ذلك أى وجه للاعتراض على الحكومة فيما فعلت . فأما ماوردني قبل سفري من احتجاجات الأفراد على الاشتراك في هذا الاحتفال فأنت تعلم أن الحكومة لايجوز لها أن تفرط في واجبا بحجة أن القيام بهذا الواجب لايفوق بعض الناس ولقد علمت أن امتناع ممثل الحكومة المصرية عن مشاركة القائمين بالدعوة الصهيونية فيما يجرى قد كان في مجاملة العنصر العربي أبلغ مما لو كانت قد امتنعت عن ارسال ممثل يمثلها هناك ، تلك حقيقة ما أظن أن العرب والصهيونيين قد شعروا بها على السواء »^(١) .

ومن الواضح أن أحمد لطفي السيد لم يكن — على خلاف ما أشيع — غير واع بالحقوق العربية ،

غاية الأمر أن أسلوب معالجة القضية يختلف في تصوره عن الأسلوب السائد في ذلك الوقت وهو مقاطعة مثل هذه الاجتماعات ، وقد يكون الأفضل في رأي فريق آخر النجاسة لا المقاطعة وهذا ملمح اليه لطفى السيد في الخطاب .

وعلى أية حال فقد جر هذا الحادث بعض المقالات المعادية لمسلك الحكومة المصرية وزعمت بعض الدوائر العربية أن الممثل المصرى أراد أن يرضى شعور العرب بزيارته للمعاهد العلمية العربية ولكن كل ذلك لم يبرر موقف الحكومة المصرية في نظرهم فكان على مصر أن تحذو حذو مفتى الديار المصرية عندما أرسلت اليه دعوة للاشتراك في افتتاح تلك الجامعة ولكنه رفضها ، وعندما حاول بعض يهود مصر اقناعه بتلبية تلك الدعوة صرح لهم بأنه « لا يحضر حفلة تسيء الى أهل فلسطين وهم في حالة حداد بسبب هذه الجامعة »^(٢) . ونتيجة لذلك أخذت جريدة الشورى العربية الفلسطينية تكتب المقالة تلو المقالة بالثناء على موقف مفتى الديار المصرية .

ومن ناحية أخرى فقد استغل اليهود ذلك الاشتراك في الدعوة بأن مصر تناصر الصهيونية وتعطف على يهود فلسطين وعلقت على ذلك جريدة « بالستون ويكلى » الصهيونية عندما قالت :

« ان حضور مندوب مصر هذه الحفلة كان الدليل على أن مصر المسلمة العاقلة لا ترى في الصهيونية رأى أهل فلسطين » . يدل ذلك على أن مصر تؤيد انشاء الوطن القومى اليهودى في فلسطين وتناصر مبادئ الصهيونية التى يحاربها اهالى فلسطين كما خطب يوسف بتشوتو وهو من يهود الاسكندرية وعضو مجلس الشيوخ المصرى في حفلة اقامها اليهود في فلسطين في تلك المناسبة أعرب فيها عن مدى البهجة التى يشعر بها اليهود تجاه هذا الموقف المصرى الذى يتسم — على حد قولهم — بالعطف على القضية الصهيونية بدليل ارسال احمد لطفى السيد كمندوب عن الجامعة المصرية في افتتاح الجامعة العبرية^(٣) .

ولى تقديرنا أن هذه التعليقات اليهودية انما نشرت من باب الدعاية وهى بعيدة تماماً عن تصوير حقيقة الموقف المصرى .

كانت الحكومة المصرية بلا شك تسلك تلك السبل دون وعى كاف بمخاطر الصهيونية ومدى الخطر الذى يحتمل بها اذا قامت على حدودها دولة يهودية ويعزى ذلك الى سيطرة الانجليز على مقادير البلاد حتى عقول الساسة أنفسهم .

ولكن مع اتساع حركة الهجرة اليهودية في الثلاثينيات ادرك المصريون على المستويين الرسمى والشعبى مخاطر الصهيونية وقد غلب على هذا الاهتمام في اسهام المنسوين المصريين بدور نشط بل وفعال في المؤتمر الاسلامى الذى عقد في القدس ، وقد سبق ذلك اهتمام شديد بأحداث الانتفاضة التى قام بها العرب في عام ١٩٢٩ للدفاع عن حائط البراق .

وبعد الاطلاع على التقارير السياسية الواردة من القنصلية المصرية في القدس ، نرى أن القنصل المصرى كان يلفت النظر الى شكوى الفلسطينيين من تقصير الحكومة المصرية في مساندتها للقضية

الفلسطينية مذكرا بما حدث في عام ١٩٢٩ .

ففى أعقاب الانتفاضة ، وكان ذلك على عهد الوزارة الوفدية عام ١٩٣٠ حضر الى مصر المجاهد الفلسطينى حسن صدقى الدجاني لبث الدعاية للقضية الفلسطينية ، وقد دعا الدجاني كبار النبلاء ورجال السياسة في مصر الى اجتماع بتعريض من بعض الشخصيات السياسية المصرية المعروفة بميولها العربية كعبد الرحمن عزام — عضو مجلس النواب آنذاك — وقد حاولت حكومة النحاس فض هذا الاجتماع متعللة بأن تلك الاجتماعات تؤذى شعور الاقليات في مصر وخاصة الأقلية اليهودية . وأشار رئيس الحكومة الى أنه « لا نستطيع أن نسمح ببث أية دعاية لفلسطين ضد اليهود في مصر — اذ ان اليهود اقلية ونحن نحافظ على شعور الأقلية في بلادنا » .

أثار ذلك حفيظة الفلسطينيين وتعجبوا من أن يصدر هذا النداء من قادة الوفد أنفسهم مما حملهم على الظن بأن قضيتهم لن تلقى صدى واسعا لدى الحكومة المصرية وحاول مكرم عبيد — سكرتير عام الوفد — تبير موقف النحاس عندما قال للدجاني : « انكم تحططون ببث الدعاية لفلسطين في البلاد العربية اذ ان في ذلك ما يحيف الغرب ويدعه يعتقد ان الشرق يرغب في أن يوجد كتلة موحدة للخلاص منه ولى هذا عطر علينا وعليكم » ^(١) .

ويمكن أن يعزى موقف النحاس لعدة أسباب ، منها إيمانه بمبدأ التسامح الدينى مفتقلا أثر زعيمه مؤسس حزب الوفد سعد باشا زغلول الذى عامل اليهود معاملة أهل البلاد الوطنيين الى حد انه خصص لهم كرسيا في الوزارة وآخر في البرلمان المصرى ، مما ادى الى استياء عرب فلسطين ونسبوا الى الحكومة المصرية محاباتها للجالية اليهودية معتقدين بأن ذلك من حق عرب فلسطين أو سوريا . ومن ناحية أخرى فإن سعد باشا كان من أشد المعارضين لفكرة الوحدة العربية التى كانت في نظره معادلة صعبة وفاشلة فكان يردد دائما بأن صفر + صفر يساوى صفر ، فكيف نقيم وحدة عربية وبلادنا مازالت محتلة فلا بد من الاستقلال أولا ثم الانفصا أو الاهتمام بعد ذلك بما هو خارج حدود بلادنا ، ولذلك يرجع بعض الكتاب كعبد القادر المازنى فضل الثورة المصرية الى سيطرة تلك الفكرة على عقول مفكرى وسياسى مصر في تلك الحقبة ، وما لبث أن صحح مكرم عبيد هذا الشائعات حيث ألقى خطبة أثناء زيارته لفلسطين في نفس العام (١٩٣٠) أكد فيها انتهاء مصر العربى وكان مما قاله :

« لاخلاص للشرق الا بالاتحاد والتعاون والتضامن ولا تحسبوا أن الوفد ورجاله من محبى الفكرة الفرعونية فمصر عربية تبطلها والبلاد الشقيقة روابط الدين والقومية واللغة والجوار ولهذا فانتى هنا فلسطينى كما أن الفلسطينى في مصر مصرى وكلنا أبناء بلد واحد وعشيرة واحدة » .

كان لتصرخ مكرم عبيد قيمته ومغزاه لاعتبارات منها انه سكرتير عام حزب الأغلبية كما أنه مسيحي مصرى من الذين عرفوا بأنهم من محبى الفكرة الفرعونية ومن أشد المعارضين لفكرة الوحدة العربية .

كذلك راجت شائعات في فلسطين حول موقف الوفد منها مقابل من أن الوفد كان في تلك السنة (١٩٣٠) يمر بأصعب تجربة سياسية حيث استطاع اسماعيل صدق انتزاع الحكم من الوفد وبدأ يتكلم به ولذلك كان الحزب يسمى للاحتفاظ بشعبيته سواء داخل مصر أو خارجها ، ووجد في فلسطين مجالا لتحقيق بعض هذه الأهداف فبدأ يشارك في حركة التضامن العربي ^(٥) .

ويتضح مما سبق أن قضية فلسطين كانت تتأثر بما يجري على مسرح السياسة المصرية من أزمات ، فكلما عرفت الحياة السياسية المصرية تغيرا انعكس هذا التغير سريعا على مايجري في فلسطين ، هذا فقط على المستوى الرسمي أما على المستوى الشعبي فقد كانت مشاركته ايجابية على طول المدى .

ويدنو أن الساسة المصريين الذين كانوا يهدون كسب ود بريطانيا او الاستفادة منها في البقاء في الحكم رأوا أن يتجنبوا (التورط في القضية الفلسطينية) وهذا مايفسر لنا بعض المواقف التي اتخذها اسماعيل صدق أثناء رئاسته للحكومة بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٣ فقد منع نشر « الكراسي » لمحمد علي الطاهر والذي كان يشرح فيه أهم عيوب مأساة فلسطين للعالم العربي والاسلامي ^(٦) .

كما أنه من ضمن أسباب خصومة اسماعيل صدق للفلسطينيين حرصه الشديد على احترام الجاليات الأجنبية في مصر وبخاصة الجالية اليهودية التي تمكنت من الهيمنة على عقول سياسى مصر فضلا عن الهيمنة على اقتصادها ، وقد رأى رئيس الحكومة — وهو من كبار الرأسماليين في مصر — أن مصالحه ترتبط ومصالح تلك الجالية فأخذ يعمل لصالحها خشية غضبها ، ومن ناحية أخرى رأى أن اقتراب مصر من العرب يضر مصالح الطبقة الرأسمالية أى طبقة كبار الملاك فأخذ يعضد فكرة الانزالية المصرية ^(٧) .

بالإضافة الى ذلك فقد أمر اسماعيل صدق وزارة الأوقاف بأن تمنع خطباء المساجد من ذكر اسم فلسطين أثناء الصلاة . كما أمر أيضا باغلاق جبهة « الشورى » لمحمد علي الطاهر ومنع اصداها ^(٨) ، في نفس الوقت الذى سمح فيه باصدار جبهة « اسرائيل » اليهودية والتي أسسها ألبرت موسىري عام ١٩٢٠ وهى جبهة صهيونية اسست خصيصا لنشر المبادئ الصهيونية في مصر والدعوة اليها والدفاع عنها علانية على صفحاتها ، ويرجع ذلك الى العداء القديم بين اسماعيل صدق وحزب الوفد ، ومن المعروف ان محمد علي الطاهر كان من أشد المخلصين لحزب الوفد الأمر الذى أدى باسماعيل صدق الى اغلاق جبهته نكابة في اعدائه الوفدنيين ^(٩) .

ولى عام ١٩٣٠ عقد الوجه الفلسطيني الحاج عبد الرازق أبو غزالة اجتماعا في منزله لجمع التبرعات من الفلسطينيين المقيمين في مصر وارسالها الى اخوانهم المنكوبين في فلسطين ، وحاول صدق فض هذا الاجتماع وهدد الوجه الفلسطيني باستعمال القوة إذا لم يذعن للأمر ^(١٠) .

أسلفنا القول بأن تأييد مصر للقضية الفلسطينية على المستوى الشعبي لم يتذبذب بخلاف موقف الحكومات السابقة على عام ١٩٣٦ وبناء عليه ولى عهد حكومة اسماعيل صدق لم تغفل الهيئات الشعبية

في مصر المساهمة بدور ايجابي في المؤتمر الاسلامي الذي عقد في القدس لمناصرة القضية الفلسطينية عام ١٩٣٦ ، ونبتت فكرة هذا المؤتمر عندما أرسلت عصبة الأمم لجنة للتحقيق في حوادث اليراق عرفت باسم « لجنة اليراق » .

واذا كانت مصر قد ترددت في الاشتراك رسميا في هذا المؤتمر لأسباب ستم الاشارة اليها بعد قليل فان الداعين اليه كانوا اكثر حرصا على اشراك مصر ادراكا منهم بمركزها ودورها المؤثر في مثل هذه القضايا .

وهو هذا التردد الى رواج شائعات بأن المؤتمر سيبحث موضوع الخلافة وكان الملك فؤاد يتطلع الى هذا المنصب فخشي ان يقضى الى اختيار احدى الشخصيات الاسلامية المنافسة له لذلك حضر بعض المشرفين على المؤتمر الى مصر واتصلوا باسماعيل صدقي رئيس الوزارة وأكدوا له ان موضوع الخلافة ليس مدرجا في جدول أعمال المؤتمر مما حمل على الظن بأن للصهيونية يدا في ترويج تلك الشائعات لبث الشكوك لدى الحكومة المصرية على وجه الخصوص^(١١) .

وبالاحظ ان معظم أعضاء الوفد المصري الذين اشتركوا في المؤتمر كانوا من الشخصيات المهمة بالشؤون العربية والاسلامية ولم يكن أحد منهم يتولى منصباً في الوزارة وقد اشترك فيه محمد علي علوية عضو الاحرار الدستوريين كممثل للهيئات الشعبية المصرية ، ومن المعروف أن حزنه كان يقف موقف المعارضة من حكومة اسماعيل صدقي ورغم ذلك فقد سلطت الأنواء على هذه الشخصية المصرية فانتخب من بين وكلاء المؤتمر كما أنه كان عضواً في اللجنة التنفيذية للمؤتمر المؤلفة من خمسة وعشرين عضواً ، كما شكل أيضا مكتب للجنة الدائم والذي تزعمه الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وعين علوية أمين حال المكتب حيث قام بدور نشط في مساعدة منكوفي فلسطين فطاف بجميع البلاد الاسلامية لجمع التبرعات الخاصة بالانفاق على المسجد الأقصى وانقاذ اراضي فلسطين^(١٢) .

والى جانب علوية ، اشترك في تمثيل مصر عدد من المصريين بالاصالة وآخرون من العرب المقيمين في مصر وهم أحمد زكي باشا ، والشيخ محمد الغنيمي التفتازاني وعبد الحميد سعيد والدكتور الدردري والاستاذ طهيش ورشيد رضا وعبد الوهاب النجار وعبد اللطيف دراز ومحمد علي الطاهر^(١٣) .

ومن المعروف أن قرارات هذا المؤتمر لم توضع موضع التنفيذ لأسباب ليس هنا محل ذكرها . وقد كان ذلك من بين الأسباب التي صرفت الرأي العام المصري عن مواصلة الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، كان ذلك من بين الأسباب التي صرفت الرأي العام المصري عن مواصلة الاهتمام بالقضية الفلسطينية ، ولكن السبب الأول يرجع الى الانشغال بموضوع العلاقات مع بريطانيا وخاصة بعد فشل اسماعيل صدقي في احراز اى تقدم ، وكان الوفد الذي يمثل الغالبية العظمى من أهالي البلاد في ذلك الوقت منشغلا بمحركتين هامتين في نفس الوقت معركة اعادة الحياة الدستورية ومعركة الاستقلال الوطني .

صلى الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ :

واكبت المفاوضات التي دارت في مصر عام ١٩٣٦ مرور القضية الفلسطينية بأحداث هامة تتمثل في الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ وتدخل السلطات البريطانية لقمعه . فما ان تمكنت الحكومة الوفدية من عقد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا حتى أخلت توجه انظارها شطر فلسطين حيث ان مصر اعتبرت بعد عقد تلك المعاهدة دولة مستقلة ذات سيادة وبدأت منذ ذلك الحين في نهج سياسة مستقلة عن السياسة البريطانية بقدر الامكان .

ولكن قبل ذلك التاريخ بقليل — وبالتحديد في أواخر عام ١٩٣٥ — شهدت المنطقة العربية بأسرها انتفاضات ثورية عنيفة وكان لهذه الانتفاضات نتائجها الممتدة في تاريخ تلك المنطقة .

ففي مصر قامت المظاهرات وعمت انحاء القطر المصري حيث كون المتظاهرون جبهة وطنية شملت معظم الأحزاب المصرية آنذاك مطالبة باعادة دستور ١٩٢٣ واعطاء مصر استقلالها الكامل مما دعا الحكومة البريطانية الى الموافقة على مفاوضة المصريين وعقد معاهدة ١٩٣٦ التي تمثل مرحلة تحول هامة في تاريخ مصر الحديث حيث انفتحت مصر على العالم وبدأت تمي انتاءها العربى ودورها المؤثر في القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين التي كانت في تلك الفترة بالذات في أشد مراحلها .

تصارعت في مصر قبل عقد تلك المعاهدة تيارات فكرية متعددة وكان لكل منها انصارها من المفكرين والسياسيين ، فكان هناك فريق ينادى بعروبة مصر وآخر يؤيد الوطنية المصرية وفريق يعتنق الفكرة القرونية ومنهم من ينادى بالتوسطية أى الانتاء الى حوض البحر المتوسط .

وبما كانت مصر تمر بتلك المراحل بدأت في فلسطين ارهاصات وشواهد الحركة الوطنية المنظمة فقد شهد أواخر عام ١٩٣٥ قيام ثورة الشيخ عز الدين القسام والتي كان من أهم نتائجها حلوث الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ والذي استمر ١٧٦ يوما متواصلا حيث أظهر الوطنيون احتجاجهم على اتساع نطاق الهجرة اليهودية ، وعلى سياسة الحكومة البريطانية المنحازة لليهود . وإزاء ذلك اتفقت جميع الأحزاب الفلسطينية وتنامت خصوماتها وكونت لجنة متحدة عرفت باسم « اللجنة العربية العليا » لمواجهة العدوان الصهيونى اليهطالى وأعلنوا الاضراب العام في جميع المدن الفلسطينية .

وقد أشار تقرير اللجنة الملكية البريطانية التي قامت بالتحقيق في أحداث فلسطين عام ١٩٣٧ الى تأثير الأحداث التي مرت بها مصر والأقطار العربية الأخرى المجاورة لها ففجاء فيه :

« وبالضبط كما كان ضغط اليهودية الأوروبية على فلسطين الآن اشد ما يكون ، كان كذلك تأثير الأحداث في الاقطار المجاورة . ففي شتاء ١٩٣٥ — ١٩٣٦ شهدت المنطقة انبعاثا في النشاط القومى في مصر وسوريا وكان على درجة من الحية في القطرين بحيث حقق أهدافه خلال بضعة شهور وفاز القطران بالاستقلال القومى » (١٤) .

كان من المتوقع أن تكون مصر — أكبر دولة عربية مجاورة لفلسطين — أول دولة تبادر الى مساعدة الفلسطينيين في محنتهم ولكن كان للضغوط البريطانية على الحكام المصريين من ناحية واتجاه

سياسة ملتزمة من ناحية أخرى اكبر الأثر في إبعاد مصر عن التيار العربي ، فعندما نشب الاضراب الكبير عام ١٩٣٦ ، تدخلت بريطانيا لقمعه بكل الطرق سواء عن طريق القوة العسكرية أو السياسية ولما فشلت في محاولاتها لجأت الى وساطة الملك والرؤساء العرب لكي يهدئوا من روع عرب فلسطين بتوجيه نداء ينصح بإنهاء الاضراب ويحاول اقناعهم بأن بريطانيا ستحقق لهم جميع مطالبهم وأمانهم القومية ، وبالفعل توقف الاضراب مؤقتا .

والملاحظ ان مصر لم تكن من بين الدول التي طلبت منها بريطانيا المشاركة في توجيه هذا النداء وإنما لجأت الى ملوك العراق والسعودية وشرق الأردن ، وجعلت المبادرة من جانب ملوك تلك الدول الثلاث حيث اتصلوا بالحكومة المصرية مطالبين بأن تكون بجانبهم بمد يد المساعدة لأهل فلسطين وإيجاد حل لمشكلتهم . غير أن حكومة الوفد رفضت تحمل مسؤولية الوساطة مع هذه الدولة مرة موقفها بأنها تفضل العمل منفردة .

ويتضح من ذلك مدى المحاولات البريطانية لإبعاد مصر عن السير في الاتجاه العربي وفي نفس الوقت حرص مصر وتحفظها الشديد إزاء الخوض في تلك القضية خشية المصائب البريطانية^(١٥) . ويتمثل ذلك بصورة واضحة عندما فر أمين الحسيني من بلاده متجها الى سوريا ، وقد قبلت السلطات الفرنسية اقامته لاجبا بالبلاد بشرط عدم الاشتغال بالشئون السياسية وإزاء هذا الشرط اتجه فريق من أعضاء اللجنة العربية العليا الى مصر على أمل أن يجلبوا فيها مجالات لممارسة نشاطهم الوطني ، وقد طلب هذا الفريق أن تسمح السلطات المصرية للمفدى بالاقامة في مصر فأحال النحاس هذه القضية الى وزير المالية فرأى الوفد الفلسطيني الاتصال بمكرم عبيد مباشرة فصرح لهم بأنه لا يمكن السماح للمفدى بالتقدم الى مصر حتى لا يفضب الانجليز^(١٦) .

ومن المعروف أن بعض الدول العربية بما في ذلك تلك التي وجهت نداء لإنهاء الاضراب وكانت محل انتقاد الوطنيين الفلسطينيين ، تقول أن بعض هذه الدول أخذت تغطي موقفها بجميع التبرعات لضحايا ثورة ١٩٣٦ .

ومن الغريب الا تشترك الحكومة المصرية في حملة التبرعات تلك بما حمل تقصير مصر العام في القدس الى كتابة تقرير يلفت فيه نظر الحكومة الى مسيئة هذا الموقف السلبى وذكر في هذا الصدد كيف أن مصر في أثناء الغزو الإيطالي للحبشة عام ١٩٣٥ قامت بدور نشط في تكوين لجان لجمع التبرعات لمساعدة المنكوبين بل وسامت الحكومة المصرية من أجل ذلك بمبلغ خمسة آلاف جنيه وأمرت بارسال مبعوث طيبة وقامت صحفها بحملات شديدة ضد ايطاليا طالما أن فكرة مساعدة الحبشة كانت تتماشى مع وجهات النظر البريطانية .

ولا شك أن الرأي العام المصرى كان أكثر استعدادا لجمع التبرعات من أجل فلسطين غير أن الضغوط البريطانية لم تمنح الفرصة لمثل هذا العمل على عكس ماحدث بالنسبة للعدوان الإيطالي على الحبشة حيث كانت بريطانيا غير مؤيدة للغزو الإيطالي فتركت الوطنيين المصريين يعبرون بحجة عن معاداهم لهذا الغزو الاستعماري وقد أشار تقرير تقصير مصر في القدس الى الحملة التي شنتها الصحف

العربة الفلسطينية ضد مصر بسبب التراجع في مسألة الترحات (١٧) .

وبلاحظ بعض الكتاب قلة اهتمام الحكومة الوفدية في عام ١٩٣٦ بالقضية الفلسطينية ويرجع ذلك الى تطلع الرأي العام العربي الى مصر وتوقعه أن تفعل الكثير في حين أنه كان من الصعب على الحكومة المصرية أن تبدأ عهد التحالف مع بريطانيا بالأصطدام معها حول المسألة الفلسطينية خاصة وأن تفسير المعاهدة والجدل الذي أثير حولها وانتظار تحقيق خطوات أخرى مثل إلغاء الامتيازات كل ذلك كان يشكل عبئا على حكومة الوفد .

ولكن من الناحية العاطفية لم يتخل الرأي العام او حتى الحكومة عن المشاركة الوجدانية مع الحركة الوطنية الفلسطينية ، فيذكر بعض الكتاب انه كان للمفاوضات الانجليزية المصرية أثر في مشاركة مصر في حركة التضامن العربي ، ذلك أن النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية ورئيس لجنة المفاوضات أعلن أن مصر لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه ما يحدث في فلسطين ، (١٨) كما يستشف من خطابه في مجلس الشيوخ ردا على استجواب مقدم من الدكتور محمد حسين هيكل مستفسرا فيه عن موقف الحكومة المصرية ازاء الوضع الجديد في فلسطين وقد أدلى النحاس باشا بالبيان التالي :

« تحرص الحكومة المصرية كل الحرص على توطيد صلات الود والائحاء وتبادل المنافع التي تربط بين مصر وبين الشعوب العربية والشرقية والاسلامية وتعمل دائما على اعلاء قدر مصر عندها ومكانتها بينها وهي تتابع باهتمام كل مايدور على مسرح السياسة الدولية من معاهدات وتحالفات واتجاهات وغيرها لتكون اذا اقتضى الحال على استعداد لاجراء مايتسارمه مصلحة البلاد في الوقت المناسب . ولكنها قبل أن تجري أى عمل ايجابي معين لا ترى من حسن السياسة ولا من المصلحة الأعراب عن مقاصدها في شأنه .. أما من حيث شعور الحكومة المصرية نحو القضية الفلسطينية فيسرى أن أعلن أن اهتمامي بهذه القضية لا يرجع الى الوقت الحاضر (يقصد عام ١٩٣٧ عند مجيء لجنة بيل الملكية) بل كان لي في هذا الصدد أبحاث ومناقشات مع الحكومة البريطانية الصديقة بواسطة ممثلها في مصر أولا ثم بطريق الاتصال المباشر مع أعضاء الحكومة البريطانية أثناء اقامتي بلندرا في صيف ١٩٣٦ ولم ينقطع اتصالى بالحكومة البريطانية بعد مغادرتي بلندرا بالوسائل الدبلوماسية المخططة (١٩) .

ولم نعر في الوثائق البريطانية أو الوثائق المصرية كذا كتابات المعاصرين مايشير الى تلك « الأبحاث والمناقشات » التي يذكر النحاس باشا أنه أجراها مع الحكومة البريطانية .

وعلى أى الأحوال فيمكن القول أنه بمعاهدة ١٩٣٦ تفتحت الأذهان للمشاركة في حركة التجمع العربي ولكنها كانت مشاركة ضئيلة لا تمتد الى الخطاب والشعارات والمناظرات .

ومن ناحية الحكومة البريطانية فلما لم تجد بدا من تهدئة عرب فلسطين أرسلت كماداتها دائما لجنة التحقيق في تلك الحوادث عرفت باسم « لجنة بيل الملكية » .

لجنة التحقيق البريطانية وموقف الحكومة المصرية :

سبق القول ان الثورة الفلسطينية التي نشبت عام ١٩٣٦ لم تخف حداثتها الا بعد وساطة الملك

العرب الذين تدخلوا لتهديئة تلك الثروة نزيولاً على طلب إنجلترا . وما أن هدأت حلة الاضراب مؤقتاً حتى أرسلت الحكومة البريطانية لجنة لتتقصى الحقائق عرفت باسم « لجنة بيل الملكية » .

تكونت اللجنة البريطانية من ستة أعضاء يرأسهم اللورد بيل ووصلت الى فلسطين في ١١ نوفمبر عام ١٩٣٦ وفي بداية الأمر بادرت اللجنة العربية العليا بدعوة عرب فلسطين الى اعلان مقاطعة تلك اللجنة وعدم التعاون معها ، وذلك لم تستمع اللجنة الا لشهادات الموظفين البريطانيين ومثلي اليهود . ونتيجة لتدخل ملوك السعودية والعراق قرر العرب العدول عن قرار المقاطعة ، ولكن بعد أن استمعت اللجنة الى عدد كبير من اليهود ، « ولم يتقدم أمامها من العرب سوى ١٤ ممثلاً ، لذلك لم تسمع وجهة النظر العربية بالقوة التي كان ينبغي أن تقدم بها »^(٢٠) .

أنهت لجنة التحقيق أعمالها في السابع عشر من يناير عام ١٩٣٧ وخرجت في السابع من يوليو بتوصية خطية بتقسيم فلسطين الى دولتين . الدولة العربية وتقام فيها حكومة عربية مرتبطة مع بريطانيا بمعاهدة تحالف وصداقة ، وتشمل شرق الأردن وغزة وطر سيع وصحراء النقب والجليل ونابلس والقسم الشرقي من مناطق طولكرم وجنين ويسان ويافا . أما الدولة اليهودية فتشمل جميع ألوية حيفا والجليل بما فيها صفد وعكا وجميع السهل الساحلي من أسدود الى الشمال ، بما فيه سهل شارون ومرج ابن عامر ، وتقام في هذا القسم دولة يهودية مرتبطة كسابقتها مع بريطانيا بمعاهدة صداقة وتحالف . وحسب التقدير فقد وضعت مدن حيفا وعكا والناصرة وطبرية وصفير تحت سلطات الانتداب .

ووسع التقدير في أراضي الانتداب البريطاني فشملت الى الشرق من يافا ممرا الى الداخل يضم مطار اللد وبلدة الرملة ، كما احتفظت بالأماكن المقدسة كالكلدس وبيت لحم تحت الادارة البريطانية كي لاينفرد بها العرب أو اليهود .

ولم تغفل اللجنة الهجرة اليهودية فإلى أن يتم التقسيم تحدد الهجرة بأثنى عشر ألف مهاجر سنوياً خلال السنوات القادمة ، وبالرغم من ذلك فإن زعماء اليهود لم يرفضوا هذه الفرصة^(٢١) .

فوجئت الدول العربية وخاصة تلك الدول التي قامت بدور الوساطة لدى عرب فلسطين بقرار التقسيم ولذلك بادرت باعلان رفضها لهذا القرار .

وبالنسبة لعرب فلسطين فما أن تبينوا حقيقة النوايا البريطانية في ترجيح كفة اليهود على العرب كما هو واضح من التقسيم ، حتى قرروا محاولة اتباع اسلوب الكفاح المسلح مرة أخرى ضد السياسة البريطانية^(٢٢) .

ولكن أوردت جبهة المخطط ان قادة الحركة الوطنية الفلسطينية لم يقفوا موقفاً موحداً في هذا الوقت . حيث انشغروا على أنفسهم . فبدلاً من تغليب المصلحة القومية على أي اعتبار آخر وقعت اعتداءات على بعض أفراد أسرة الشاشيبي ، مما اضطر كلا من راعب الشاشيبي زعيم حزب الدفاع الوطني ويعقوب هراج وكيل الحزب -- وهما من أنشط القادة الوطنيين -- الى الانسحاب من اللجنة

العربية العليا التي تولد... إدارة الحركة الوطنية الفلسطينية . يضاف، الى ذلك مغادرة أمين الحسيني لبلاده فجأة وما ترتب على ذلك من قيام المازعات بين أنصار الأمير عبد الله في فلسطين وأنصار الحسيني وتدخلهم في شؤون شرق الأردن الداخلية ومخالفتهم لاسقاط الحكومة القائمة^(٢٢) .

أما اليهود فلم يبدووا موافقة تامة على مشروع التقسيم الذي خصصهم بمساحات صغيرة لا تتماشى مع إطماعهم التوسعية وإذلك ناشدوا الولايات المتحدة وبريطانيا في مؤتمرات العشرين بضرورة مساندة الدولة اليهودية الناشئة^(٢٣) . وإلى جانب ذلك فقد صار معنى انشاء وطن قومي في فلسطين هو محاولة تكوين الدولة اليهودية لا الوطن الروحي ومن أجل ذلك عملوا على تشجيع نطاق الهجرة اليهودية^(٢٤) ، حيث أنه في الوقت الذي توقف فيه مشروع التقسيم ظلت أبواب الهجرة مفتوحة فترة أخرى من الوقت قبل قيام الدولة^(٢٥) .

تلك كانت توصيات لجنة بيل الملكية وموقف العرب واليهود منها . والسؤال الآن ماهو رد فعل التقسيم لدى الحكومة المصرية ؟

أعربت الحكومة المصرية عن موقفها عندما وجه الدكتور محمد حسين هيكل استجوابا في مجلس الشيوخ مستفسرا عن موقف الحكومة المصرية تجاه ما يحدث في فلسطين . وقد أحل النحاس — رئيس الوزراء — بيان في المجلس ردا على الاستجواب اتسم بالتحفظ الشديد ، حيث نوه بأنه اجتمع بالسفير البريطاني وكان محور الحديث يدور حول حل لمشكلة فلسطين وأنه مازال يواصل البحث للدفاع عن وجهة النظر العربية مع مندوبى الحكومة البريطانية فقال :

« وبعد ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية بإدركت باستنفاذ الاتصال بالحكومة البريطانية في هذا الشأن بالوسائل الدبلوماسية ويهمني أن يثق المجلس الموقر بشديد عنائى بالعمل على صيانة حقوق العرب ومصالحهم في هذه البلاد التي تشمل الأماكن المقدسة التي تربطنا بها ذكريات دينية وتاريخية مجيدة . وفي رأى أن هذا السبيل السوى الجدى لخدمة قضية العرب في فلسطين . ومن أجل ذلك كله لا ترى الحكومة مصلحة وطنية أو مصلحة لفلسطين نفسها في جعل هذه الموضوعات محلا للمناقشة^(٢٦) .

وبلاحظ أن النحاس أغلق باب المناقشة بطريقة تدل على رغبته في تجنب مواجهة المسؤولية ازاء قضية فلسطين ، وقد أثار ذلك تساؤل بعض الدوائر في العالم العربى التي كانت تعلق على الحكومة المصرية الوفدية آمالا أكبر . هذا مع العلم بأن مشروع التقسيم قد كشف عن مخاطر الصهيونية اذ لم تعد المسألة مجرد قيام وطن قومي بل انشاء دولة غربية على حدود مصر الشرقية تضر بمصالحها السياسية والاقتصادية .

وهذا لايعنى قبول مصر مشروع النسيم فإشارة النحاس الى مباحثات ومناقشات جرت يسه وبين الحكومة البريطانية: بهذا الشأن ندل، على أنه كان يريد افناع المسؤولين في بريطانيا بالسخط عن هذه الفكرة بالوسائل الدبلوماسية الودية^(٢٧) .

ولم تقف جهود حكومة الوفد عند حد التفاوض مع بريطانيا بل ارتفع صوتها عالياً بخصوص قضية فلسطين في المحافل الدولية ، ففي مناسبة افتتاح دورة عصبة الأمم السنوية في سبتمبر عام ١٩٣٧ ، ألقى وزير الخارجية المصرية آنذاك — واصف غالى — خطاباً وضع فيه الأسباب التي حملت الحكومة المصرية للدفاع عن قضية ذلك القطر العربى .

هذا على الصعيد الرسمى ، أما على الصعيد الشعبى فقد كان للأحزاب المصرية والهيئات الشعبية موقف من التقسيم . ففي حين تكتب جريدة « المصرى » . لسان حال حزب الوفد — عن أن هذا التقسيم لا يحل المشكلة ولكنه أفضل المسكنات التي تستطيع أن تصفه للداء الذي تعاني منه فلسطين مؤيدة في ذلك وجهة النظر البريطانية ، نجد أن زعماء حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى يرفضون التقسيم رفضاً تاماً .

أما أكثر الهيئات المصرية هجوماً على هذا المشروع فكانت الهيئات الاسلامية كالأخوان المسلمين ومصر الفتاة اللذين عارضا التقسيم لاحتواء فلسطين على الأماكن المقدسة الاسلامية ، ولأنه سيعمل على خلق دولة يهودية على الحدود المصرية ، وقد أبدتهم في ذلك جمعية الشبان المسلمين التي عقدت الاجتماعات وأصدرت القرارات التي تضمنت رفض أى مشروع يؤدى الى تجزئة ذلك القطر العربى .

كما كان للجمعيات النسائية المصرية رأى في مشروع التقسيم حيث أذاعت السيدة هدى شعراوى رئيسة الجمعيات النسائية بياناً عبرت فيه عن رفضها لهذا المشروع الجائر . وقد أرسلت تلك الأحزاب والهيئات الشعبية باحتجاجاتها الى اللجنة العربية العليا والحكومة البريطانية .

وقد بادرت اللجنة العربية الفلسطينية بالقاهرة بإرسال بيان الى صحف مصر ، والعالم العربى أوضحت فيه ان قرار لجنة بيل من أكبر الكوارث التي حاقت بالأمة العربية ، وأن مثل هذا العمل للحكومة البريطانية لأجل ألا على أن تلك الحكومة أصبحت تجاهر بمخططها العدائى تجاه الأمة العربية ، « فاللجنة العربية تستكر التقسيم وتبب بالأمة العربية أن تعمل على تخليص بلادهم من حبال السياسة البريطانية » (٢٩) .

وقد اهتمت جبهة المقطم المصرية بقضية فلسطين وخاصة بتقرير تلك اللجنة ورأت أن قرار التقسيم أشد خطراً على الوطن العربى من تصريح بلفور ومن انشاء الوطن القومى اليهودى واقتربت الجبهة حلاً للقضية الفلسطينية على أساس اقامة نظام مشابه للاتحاد السوفى حيث تقوم كتنتونات (وحدات عملية مستقلة اداريا ترتبط فيما بينها باعتماد فيدرالى) ويمكن قبول هذا الحل طالما أن العرب مازالوا يشكلون أغلبية وهو في رأى تلك الجبهة — المعروفة بيموها الانجليزية — افضل من التقسيم الذى يؤدى الى قيام دولتين متخاصمتين مما يجعل الحل أمراً متملقاً (٣٠) .

وفي هذا الصدد انقرضت جبهة المقطم أيضاً بنشر كتابين لسدر الأمير محمد على رئيس مجلس الرصاية في مصر الى وزارة الخارجية البريطانية والمندوب السامى في فلسطين — آرثر واكهوب — منوها فيها الى عطفه على فلسطين من ناحية ، ومن ناحية أخرى موجهها كتابها الى ولاية الأمور في بريطانيا

« انكم كدولة قد قطعتم على أنفسكم عودا للعرب واليهود وهأنتم قد وُفيم بوعودكم بالنسبة لليهود ولم تفوا بوعودكم للعرب فلا بد على بريطانيا كدولة متتدبة على فلسطين ، وفرنسا على سوريا ولبنان أن تراخوا أمامي العرب وحقوقهم القومية ومن الخير والمصلحة للعرب واليهودانيين أن يقام في تلك البلاد اتحاد يشبه الاتحاد السوفيسرى الذى سبق وأن نوهت اليه جبهة المقطم وأنهم بذلك سيفضيان الى اكتساب ود العرب ومحبتهم » .

وقد أحدثت تصريح الأمير محمد على اصلاء كبيرة في العالم العربى والعالم الأوروبى . فبالنسبة للعالم العربى قبول التصريح بانهاج شديد لصدوره من شخصية كبيرة — فهو رئيس مجلس الوصاية وولى العهد في الدولة المصرية — بالاضافة الى تمتعه بمكانة عظيمة بين العرب والمسلمين . أما في العالم الأوروبى فقد أبدت الحكومة البريطانية عظيم سرورها باقتراح الأمير ووعدت بأن يكون موضع عنايتها لما يمكنه البريطانيون من احترام للأمير .

وطبيعة الحال كان لمشروع الأمير محمد على منزلا عظيمة الأهمية فهو يضمن الاستقرار لبلاد الشام كما أنه هماً للحكومتين البريطانية والفرنسية الفرصة لمعالجة مشكلات تلك المنطقة باستخدام ماله من تألير عند حرب الشام .

ولم تكن تلك المرة الأولى التى يهيم بها الأمير بقضية فلسطين ففي الصيف السابق وعندما كان الاضراب في فلسطين لازال قائما ضغط على وزارة الخارجية المصرية بأن ترسل برقية الى وزارة الخارجية البريطانية لكي تلفت نظرها الى مايجرى في فلسطين من أحداث خطيرة^(٣١) .

ونتيجة لمشروع تقسيم ١٩٣٧ ، قررت الدول العربية المهتمة بقضية فلسطين وجوب عقد مؤتمرات عربية لدراسة تلك القضية ومحاولة إيجاد حل لها . وكان أول مؤتمر في سلسلة تلك المؤتمرات هو المؤتمر العربى القومى الذى عقد في بلودان عام ١٩٣٧ وكان لمصر منه موقف خاص .

المؤتمر العربى القومى في بلودان عام ١٩٣٧ :

انعقد هذا المؤتمر في مصيف بلودان بسوريا في ٨ سبتمبر عام ١٩٣٧ كرد فعل لمشروع التقسيم ودعيت اليه الدول العربية المهتمة بالمشكلة الفلسطينية فحضره ممثلون عن مصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن وفلسطين .

ولم يتشكل الوفد المصرى بصفة رسمية ولكنه تكون من الشخصيات المصرية المهتمة بالشؤون العربية مثل محمد على علوية — وزير المعارف والأوقاف الأسبق ومن كبار المحامين وسكرتير لجنة الدفاع عن فلسطين ، وعبد الحميد سعيد — الرئيس العام لجمعية الشبان المسلمين ورئيس لجنة الدفاع عن فلسطين في مصر — ، وقبلى رئاية المؤتمر ناجى السويدي — رئيس الوفد العراقى — واختير علوية نائبا للرئيس بالاشتراك مع الأمير شكيب أرسلان والمطران حبكة ، كما اختير محمد عزة دروزة لأمانة السر العام^(٣٢) .

ألقى محمد على علوبة - رئيس الوفد المصري - خطبة في هذا المؤتمر استلهاها باقتراح يدل على شدة عطفه على قضية فلسطين وتنطوى على إرسال تحية وتقدير الى المجاهد الفلسطيني الحاج أمين الحسيني ، وأعلن علوبة أنه اذا كان من الواجب على الأمة العربية أن تهب للدفاع عن فلسطين فإن أولى الدول بالدفاع هي مصر ، كما نوه الى أن مجرد قيام دولة يهودية في فلسطين يعتبر خطرا يهدد كيان مصر والعالم العربي فوجود تلك الدولة الأجنبية يعتبر « غرغرة » في جسم الوطن العربي . وفي النهاية أكد علوبة على ضرورة الحفاظ على عروبة فلسطين وحث العرب على وجوب صيانة حقوق ذواتهم .

كذلك وقف الدكتور عبد الحميد سعيد - عضو الوفد المصري - وألقى خطبة أكد فيها سوء نوايا السياسة البريطانية والدليل على ذلك فكرة التقسيم التي تفتت بها السياسة البريطانية في فلسطين . ووجه عبد الحميد سعيد في نهاية خطبته نداء الى الملوك والرؤساء العرب بأن يخطوا خطوة إيجابية تجاه فلسطين مظلما فملت حكومة العراق عندما أرغمت بريطانيا على ضرورة التفاوض مع الدوائر السياسية وعصبة الأمم من أجل فلسطين . هذا مع العلم بأنه لو قامت دولة يهودية في تلك البقعة من الوطن العربي لن تكون مهددة لكيان العراق بقدر ما تهدد كيان دول عربية أخرى كمصر مثلا .

وبعد انتهاء المتحدثين من التعبير عن وجهات نظرهم سواء بصفة شخصية أو بصفة رسمية ، تليت قرارات المؤتمر ، ولا يمتنا منها سوى القرارات السياسية التي نادى بفلسطين دولة عربية وأن تقوم حكومة عربية دستورية ترتبط مع بريطانيا بمعاملة تحالف ، والعمل على حفظ حقوق الاقليات (بقصد اليهود) . وقد تقرر إرسال تلك القرارات الى عصبة الأمم أو الجهات ذات الشأن لإبداء الرأي (٣٣) .

وبالرغم من أن قرارات هذا المؤتمر لم توضع موضع التنفيذ الا انه نه أذهان العرب الى أهمية الاتحاد لمواجهة الأطماع الصهيونية ، وما عمق تلك الفكرة أن معظم الأعضاء المشتركين في هذا المؤتمر كانوا من الشخصيات المهتمة بالشؤون العربية والإسلامية .

وبالرغم من اشتراك مصر في هذا المؤتمر الا أن الدول العربية وقفت تراقب من بعيد ماستفعله الحكومة المصرية بعد ذلك ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت الحكومة المصرية تقوم بالفعل بدور في هذا الصدد عندما وقف مندوبها بالاشتراك مع مندوب العراق في عصبة الأمم يدافعان عن العرب الفلسطينيين دفاعا صلبا ، وقد استطاع المندوبان العربيان أن يلفتا أنظار الأعضاء في عصبة الأمم الى خطورة التقسيم وإلى الحالة التي وصل اليها العرب هناك ، وكان للموفدين المصري والعراقي الفضل في اطلاق بعض الدول الأعضاء في تلك العصبة على حقيقة القضية الفلسطينية التي كانوا يجهلون بها تماما (٣٤) .

وبما هو جدير بالذكر انه كان المؤتمر بلودان صدى كبير في مصر على المستوى الشعبي فبعد مؤتمر برلن عام ١٩٣٨ دعا اليه محمد على علوبة ، كما دعت السيدة هدى شعراوي الى المؤتمر النسائي العربي في نفس السنة من أجل العمل على انتقاذ فلسطين والدعابة لها ، كذلك وقفت الصحافة المصرية سواء كانت صحافة حزبية أم غير حزبية موقفا مجردا حيث أوردت الصفحات الأولى من جرائدها للدعابة لهذا المؤتمر وتلك القضية وحث الشعب المصري على وجوب النهوض لمقاومة هذا الخطر الصهيوني (٣٥) .

ول الوقت الذى كانت تتضخم فيه أحداث القضية الفلسطينية من سوء الى أسوأ نلاحظ حدوث تغييرات فى السياسة المصرية ، فقد عرفت الحياة السياسية فى مصر تغيرا فى أواخر عام ١٩٣٧ حيث حدثت أزمة وزارية انتهت بإقالة حكومة الوفد وترهت على كرسى الوزارة حكومة الأحرار الدستوريين وعين محمد محمود — زعيم الأحرار — رئيسا للحكومة ، وتساعل البعض عن موقف تلك الحكومة حيال القضية العربية وخاصة بعد أن أقبل حزب الأغلبية من الحكومة . والملاحظ أن حكومة الأحرار كما سيجيء بعد قليل قد انتهجت نفس سياسة الحكومة السابقة .

وما أن تولى محمد محمود مهام منصبه حتى صرح بأنه كان على اتصال دائم بالحكومة البريطانية للبحث فى مسألة فلسطين والعمل على حلها ، غير أن حزب الوفد الذى كان يتخذ مواقف سلبية أحيانا صار ينتقد حكومة الأحرار الدستوريين بسبب تراخيا فى مساعدة قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ويجعل ذلك فى استنكار جبهة المصرى لتصريح نسب الى محمد محمود أثناء وجوده فى لندن عام ١٩٣٨ تنسوبة العلاقات الانجليزية المصرية اذ نقل عنه قوله « أنه رئيس وزراء مصر لا رئيس وزراء فلسطين » كما لم تكن صحيفة الإخوان المسلمين بأقل استنكارا لهذه المواقف التى صلت من زعيم أكبر حكومة عربية فضلا عن كونه زعيما اسلاميا وشرقيا ^(٣٦) .

ويبدو أن المسولون المصرين كانوا مضطرين الى تأجيل اثاره القضية الفلسطينية مع بريطانيا كلما شغلوا محل احدى المشاكل المتعلقة فى العلاقات الانجليزية المصرية ، ويدل على ذلك فى صيف عام ١٩٣٨ تباحث رئيس الحكومة المصرية مع المستر تشميلين — رئيس وزراء بريطانيا — بشأن فلسطين ، وكان من نتيجة تلك المباحثات رفض محمد محمود لفكرة التقسيم وتقديمه اقتراحا بوقف الهجرة اليهودية واجتماع كل من المثني وواحد أو اثنين من كبار الزعماء العرب بالذكور وإيمان وأحد زعماء اليهود فى مكان محايد حتى يمكنهم التوصل الى حل يرضونه .

ولكن قول هذا الاقتراح المصرى بمعارضة شديدة من عرب فلسطين فبالرغم من انتاعهم بحسن نية الحكومة المصرية الا أنه لا يمكن العمل به لأسباب ، منها ان مجرد موافقتهم على الاجتماع باليهود فى مكان واحد يعتبر اعترافا ضمنيا باليهود وبحقهم فى استيطانهم فلسطين ، حيث رأوا انه من الأفضل ان يتم هذا الاجتماع مع الحكومة البريطانية نفسها على اعتبار أنها الطرف المسئول فى تلك القضية ، ولو كانوا قد رغبوا فى الاجتماع بإيمان لم ذلك من قبل حيث بذلت محاولات عديدة للاجتماع بالوفد العربى الفلسطينى الكلى فى لندن عام ١٩٣٢ والوفد الفلسطينى الخامس عام ١٩٣٦ ، ولكن باءت تلك المحاولات بالفشل لاصرار العرب وتصميمهم على عدم الاعتراف باليهود كعنصر اساسى من عناصر السكان طالما انهم مستعمرون فى سياسة التوسع والقمع لاقامة الدولة اليهودية ^(٣٧) ، ومن مفارقات القدر أن اسرائيل صارت هى التى ترفض فيما بعد الاجتماع بممثلى الفلسطينيين ولا ترغب فى الاعتراف بالكيان الفلسطينى العربى .

وكا أن حكومة الوفد تعرضت لانتقاد الفلسطينيين أثناء وجودها فى الحكم فكذلك تعرضت حكومة الأحرار الدستوريين لنقد شديد وخاصة من جانب بعض الجلات والصحف الفلسطينية بمناسبة

رفض منح الجنسية المصرية لمحمد علي الطاهر الكاتب الفلسطيني المعروف والذي كان يقيم في مصر منذ فترة وقارنوا بين هذا الموقف وبين منح بعض اليهود الجنسية المصرية^(٣٨).

غير أن ذلك لم يمنع من تأكيد حقيقة مفادها أن محمد علي الطاهر كان يتمتع بحجة كاملة داخل مصر فلم يحدث أن منعه الحكومة من الاشتغال بالسياسة بل سمحت له بالدعاية للقضية العربية باصدار الجرائد التي تعبر عن وجهة نظر الوطنيين الفلسطينيين في مصر مما لم يكن مسموحا به في داخل فلسطين نفسها كجريدة الشورى والشباب ، وكما نعلم لم تتوقف تلك الصحف عن الصدور الا في عام ١٩٣٢ ، بأمر من اسماعيل صدق ولكن أعيد اصدارها مرة أخرى في عام ١٩٣٦ تقريرا .

على أي الأحوال فقد قبلت فكرة التقسيم بالرفض من الحكومة المصرية تارة بدافع الوقوف ضد تحقيق آمال الصهيونية وضرورة الدفاع عن القضية العربية ، وتارة أخرى نتيجة للضغوط الشعبية أو المزايدات الحزبية ، ولكن كل ماينينا هو أنها شاطرت العرب في مشاعرهم نحو قضيتهم وسارت الركب العربي .

وعندما أدركت الحكومة البريطانية تعذر الوصول الى نتيجة ترضى الطرفين المتنازعين قررت دعوة الدول العربية ، كذا الرءساء الصهيونيين للاجتماع بهدف التفاوض في محاولة الوصول الى حل لتلك القضية . فكان مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في لندن عام ١٩٣٩ .

مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ :

بعد أن فشلت لجان التحقيق في الوصول الى انجاء حل للقضية الفلسطينية رأت الحكومة البريطانية ضرورة البحث عن محاولة أخرى للتوفيق بين الطرفين ، ومن هنا نبتت فكرة دعوة العرب واليهود الى مؤتمر يعقد في لندن وتشترك فيه الدول العربية المستقلة فوجهت الدعوة الى كل من مصر والعراق والسعودية وشرق الأردن واليمن . وانضم اليهم اخيرا الوفد العربي الفلسطيني^(٣٩).

وفيما يخص تمثيل الفلسطينيين فقد وجهت الحكومة البريطانية الدعوة الى حزب الدفاع الوطني دون غيوة الأمر الذي يؤدي الى إثارة الخصومات داخل صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية ، غير أن الناشطين - زعيم الحزب - وأنصاره رفضوا تلك الدعوة ورأوا أن تتولى اللجنة العربية العليا تمثيل الفلسطينيين في هذا المؤتمر ، وبالفعل تشكل الوفد الفلسطيني من يعقوب النصير وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني وأمين التميمي وفؤاد سابا وموسى العلمي والفرد روك وجورج انطونيوس^(٤٠).

وقد نشرت الوثائق البريطانية تصريحها لجمعية « الاجيشيان جازنت » لفتت النظر فيه الى وجوب دعوة يهود مصر للتعبير عن آرائهم في هذا المؤتمر^(٤١).

وقبل انعقاد المؤتمر في أواخر ديسمبر ١٩٣٨ عقدت الوفود العربية المشتركة في مؤتمر لندن ، مؤتمرا عربيا في القاهرة بهدف توحيد الآراء والمطالب العربية والتي تضمن المطالبة باستقلال فلسطين واقامة حكومة عربية يمثل فيها زهران يهوديان ، وترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تحالف ، كما اتفقوا على المطالبة بمجلس

اللغة العربية لغة رسمية ووقف الهجرة اليهودية وتصرح بلفور وبقاء الجيوش البريطانية في البلاد الى أن يتكون جيش فلسطينى وطنى .^(٤٣)

وبالرغم من المجهودات التى قام بها محمد محمود — رئيس الحكومة المصرية — فى هذا المؤتمر الا انه راجت حوله شائعات تزعم انه طلب عقد هذا المؤتمر بناء على طلب الانجليز ورغبتهم فى أن تجمّع تلك الوفود فى القاهرة لمعرفة وجهات نظرهم أولاً ، وتجهيزاً لتقديم بعض المقترحات التى تتوى بريطانيا عرضها فى مؤتمر فلسطين حتى لايفاجأ العرب بها ، وقوى من تلك الشائعات مانشرته جريدة « الاجبيشيان جازيت » فى يناير ١٩٣٩ بأن : « مهمة محمد محمود باشا رئيس الوزارة المصرية وممثل مصر فى مؤتمر القاهرة ستكون هى محاولة اقناع الفلسطينيين بالاعتدال بعض الشيء فى مؤتمر لندن وأن المعتن والاصرار لن يؤدى الا لفشل المؤتمر »^(٤٤) .

غير أن هناك بعض الاعتبارات التى تنفى تلك الشائعات ، فمؤتمر القاهرة قد عقد بناء على رغبة الوفود العربية ذاتها حيث علّقوا عليه آمالاً كبيرة ، فهو فى نظرهم على قدر أكبر من الأهمية بالنسبة لمؤتمر لندن ، ففيه وضعت الأسس التى ستكون محور مناقشتهم فى مؤتمر فلسطين ، ويؤكد ايضا عدم صحة تلك الشائعات الحملة الشديدة التى شنتها صحيفة « الوفد المصرى » ضد محمد محمود وموقفه من هذا المؤتمر ، اذ وصف بأنه وسيط للانجليز مما حمل على الظن بأن تلك الحملة كانت مجرد دعاية حزبية المقصود بها اضعاف مركز الحكومة القائمة^(٤٥) .

ومن هنا يتضح كيف ان الخلافات الحزبية شوهت الى حد كبير صورة الحكومة المصرية ازالة القضية الفلسطينية . ومن جهة أخرى فانا لو قيّمنا مواقف الحكومة المصرية من منظور بعيد لوجدنا أن الدعوة الى الاعتدال او عدم مقاطعة مثل هذه المفاوضات التى يحضرها الجانب اليهودى ليست خيانة وطنية كما صورها البعض فى ذلك الوقت .

وبالنسبة لمؤتمر لندن فقد تشكل الوفد المصرى من الأمير محمد عبد المنعم — رئيساً — وعضوية كل من حسن نشأت سفير مصر فى لندن ، وعلى ماهر رئيس الديوان الملكى ، وعبد الرحمن عزام وزير مصر المفوض لدى الملكتين العراقية والعربية السعودية ، كما أرسلت الدول العربية بيانات بأسماء أعضائها للحكومة البريطانية .

وبما يلفت النظر هو رواج شائعات حول اشتراك الأمير محمد عبد المنعم فى المؤتمر تفيد بأن اشتراكه كان باعزاز من الملك فاروق رغبة منه فى ضرورة وجود أمير مصرى ضمن وفد مصر اسوة بالوفود العربية الأخرى المشتركة فى المؤتمر^(٤٥) .

وقد ذكرت بعض الصحف الانجليزية وخاصة جريدة « النيوز ريفيو » أن اشتراك مصر فى مؤتمر لندن يمثل محاولة لوصول الملك فاروق الى عرش الخلافة الاسلامية وأن يكون ملكاً على فلسطين ويعين الأمير عبد المنعم حاكماً عليها من قبل الخليفة ، وتستطرد الجريدة الانجليزية فى حديثها فتقول أن الملك مهد ليمتلى ذلك النصب الدينى حينما أم المسلمون فى الصلاة فى شهر يناير عام ١٩٣٩ بمسجد

« قيسون » ، ويقال ان للانجليز بدا في ذلك عن طريق السير مايلز لاميسون المعتمد البيطاني في مصر ، حيث علق البيطانيون على الملك فاروق الآمال في محاولة اقناع العرب بقبول المقترحات البيطانية كى يحموا في شخصه مجد الخلافة . فوصول الملك فاروق الى عرش الخلافة سيضعف من مركز موسوليني الذى خلع على نفسه في تلك الآونة لقب « حامي حامي الاسلام » ، مما سيكون في صالح بريطانيا خاصة وأن الحرب العالمية الثانية كانت على وشك الانفجار (٢٣) .

وللأسف كان ماتنشرو الصحف وتروج له من شائعات يؤثر بلا ريب على مركز الوفد المصرى والوفود العربية بصفة عامة خاصة وأن مثل هذه التطلعات لدى الملك فاروق لو وجدت فانها لم تكن تعدو في ذلك الوقت أمانى شخصية وليست لديه من الامكانيات مايساعده على تحويلها الى واقع .

افتتح مؤتمر لندن أولى جلساته في ٧ فبراير عام ١٩٣٩ بقصر سان جيمس بلندن وانتهى من أعماله في مارس دون الوصول الى نتيجة ولا يعنينا هنا أسباب فشل المؤتمر وانما الذى يعنينا هو حجم الدور الذى لعبه الوفد المصرى في ذلك المؤتمر .

ففى البداية رفض العرب الجلوس مع اليهود على مائدة واحدة مما اضطر تشميرلين رئيس المؤتمر الى الاجتماع بكل فريق على حدة وقد بدا منذ البداية تمسك العرب بمبدأ إيقاف الهجرة اليهودية وانتقال ملكية الأرض كأساس لاستمرار المباحثات .

وفى الجلسة الأولى القى الامير محمد عبد المنعم خطبة عبر فيها عن استياء الحكومة المصرية من كثرة ارسال لجان التحقيق مما زاد في تعقيد المشكلة ، وقد اتسمت خطبته بالتحفظ الشديد خشية اغضاب بريطانيا ، فكان مما قاله : « لقد بسطت هذه القضية في مناسبات عديدة وعالجتها لجان مختلفة بدون أن تنتهى مع الأسف الى حل مقبول ... وقد جئنا من بلادنا والأمل ملغ اشدتنا معتمدين على حسن استعداد الحكومة التى يرأسها المستر تشميرلين ومؤازرتها حتى نصل الى تحقيق السلام » (٢٤) . وتطلع الأمير الى أن يسفر مؤتمر فلسطين عن توطيد الروابط بين مصر والحكومات العربية وبين الحكومة البريطانية ويبدو أن المندوبين المصريين والعرب كانوا واثقين تماماً بأن تشميرلين سيتبع سياسة السلم في حل مشكلة فلسطين .

وقدم الوفد المصرى اقتراحا يقضى باتباع النظام اللامركزى في فلسطين حيث تقسم الى أقاليم أو مراكز لكل منها ادارتها المستقلة عن الأخرى على أن يراعى أصحاب الاغلبية في كل اقليم . ومن المفهوم ضمنا ان العرب تمتعوا في معظم اقاليم فلسطين حينذاك بأغلبية كبيرة . وهذا النظام يشبه الى حد كبير النظام المتبع في بلجيكا والذي يعرف بنظام « الكومون » ففى بلجيكا عنصران مختلفان من السكان في اللغة والدين وغير ذلك من العناصر الاساسية التى تكون القومية وهما الفالون والفلمنك وكثيرا ماكانت تنشج بينهما خلافات ينتج عنها اضطرابات وقلقل في جميع انحاء البلاد وبذلك رأوا من الافضل تقسيمها على اساس النظام اللامركزى (٢٥) ، وقد أدركت الحكومة المصرية التشابه بين الحالتين وبناء عليه رأت اتباع نفس النظام مما يؤدى الى نشر السلم بين الطرفين المتنازعين في فلسطين دون الالتجاء الى المنظمات الدولية .

ويبدو من هذه الاقتراحات الإغراق في التفكير النظري وعدم التنبيه الى الفروق الموضوعية التي تميز بين الحالة في بلجيكا وتلك التي في فلسطين .

وإثناء اجتماع تشمبرلين بعرب فلسطين قدموا له مطالبهم المتفق عليها في مؤتمر القاهرة وقد أبدت الحكومة البريطانية استعدادها لانتهاء الانتداب بعد فترة انتقال تكون مدتها عشر سنوات قابلة للتجديد ولكن لم يرضخ الطرفان لقبول أى حل ، وبناء عليه تقدمت الحكومة البريطانية باقتراح يتضمن قيام حكومة مستقلة مرتبطة مع بريطانيا بمهادنة ، ووضع دستور يضمن حقوق الاقليات والوطن القومي اليهودي وأن تكون هناك فترة انتقال قبل قيام تلك الحكومة وبالنسبة للهجرة اليهودية ، فقد نص الاقتراح البريطاني على السماح بهجرة اليهود الى فلسطين طوال خمس سنوات بحيث يصل عددهم طوال تلك المدة الى ثلث السكان (٤٩) .

غير أن هذا الاقتراح البريطاني قوبل بمعارضة شديدة من كلا الطرفين ، فمن ناحية لم يوافق العرب عليه لأصرار بريطانيا على عدم تحديد مدة معينة لفترة الانتقال بالرغم من المحاولات التي بذلها الوفد المصري لاقتناع عرب فلسطين بالاعتدال والتوسط في الأمور ، أما أسباب رفض اليهود فلأنه حمل في طياته تحقيق مطالب العرب والتحلل من تصريح بلغور ، وبالإضافة الى ذلك فقد رفض اليهود الاندماج في دولة واحدة يكون العرب هم الهيئة الحاكمة في البلاد .

ونتيجة لذلك — وفي جلسة ٢٠ فبراير — التقى على ماهر بياناً عبر فيه عن رغبة الحكومة المصرية في ضرورة إيجاد حل سريع لتلك القضية ، فقال : « اننا نعتقد أن هذا المؤتمر قد وصل الى دور يسمح بإمكان الاتفاق فجميع الذين فيه يطلبون سلماً عاجلاً في فلسطين ، وهذا السلم يجب أن يؤسس على القاعدة الدولية العامة أى على قاعدة المساواة في الحقوق بين جميع سكان الدولة ، وأن تضاف الى ذلك ضمانات لحقوق الاقليات والمصالح الجوهرية للامبراطورية البريطانية تعطي عن رضا . ومع ملاحظة الحاجة الى فترة انتقال لازمة للخروج من عهد الوصاية الى عهد الاستقلال التام الذي نرعى اليه . وأن رجل الدولة الذي يسمو بنفسه عن الجدل والنظريات المحافظة والآراء المفرضة والنفوذة السريعة لن يجد ، في اعتقادنا حلاً آخر يؤدي الى السلم ، وهذا الحل نفسه يتفق والمرونة التقليدية للسياسة البريطانية وأننا ننصح بأن يكون الحل لمسألة فلسطين حلاً سريعاً واضحاً حاسماً وبدفعنا الى هذه النصيحة علمنا بأن العالم يتطور سريعاً ، وأن الحوادث تتوالى وتلاحق ، فالحل الوقتي الذي لا يحسم النزاع يستبقى عناصر الاضطراب والقلق ولا يوجد الطمأنينة الضرورية في هذا الوقت التاريخي » .

وأشار على ماهر الى خطورة قضية فلسطين على مصر بصفة خاصة والعالم العربي والاسلامي بصفة عامة وختم بيانه قائلاً : « فأكرم حل توحيه السياسة البعيدة النظر الواسعة الصدر هو الذي يكفل لجميع اليهود حقوقاً متساوية مع أهل البلاد وهذا الحل يجب أن يكون عادلاً وشريفاً ، حتى من وجهة النظر اليهودية فهو فضلاً عن أنه يعطي اليهود حقوقاً متساوية مع العرب يكفل لهم هذه الحقوق ، كما يكفل ليهطانيا مصالحها الجوهرية ، وهو حل قد أخذ في نظر الاعتبار جميع الحقوق الراهنة ، والخطوة الثانية ، هي إقامة سياسة انشائية تسمح بالتعاون بين جميع السكان . ونحن حين نلج على الحكومة

البريطانيا بوجوب اقامة دولة مستقلة في فلسطين مستعدون للالحاح كذلك على عرب فلسطين بوجوب قبول كل الضمانات والمصالح المعتدلة التي تتطلب منها»^(٥٠).

ويستشف مما قاله على ماهر في بيانه مايلي :

أولاً : رغبة الحكومة المصرية في قيام حكومة فلسطينية تضمن حقوق الاقليات والمصالح البريطانية .

ثانياً : ان الماطلة والتسويق في إيجاد حل لن يؤدي الا الى الاضطراب والقلق مما يكون له أسوأ الأثر ليس في فلسطين فحسب بل في العالم العربي والاسلامى .

ثالثاً : تعاون كل من العرب واليهود للنهوض بالبلاد واقناع الفلسطينيين بوجوب الاعتدال .

وفي البيان الختامى للمؤتمر أعلن على ماهر : « انه يشعر أن جو المناقشة الحالية ليس بالجو الصالح .. ان الوفد المصرى يقدر الروح الودية التي أبدتها الوفد البريطانى والجهود الكبيرة التي بذلها للوصول الى التفاهم ، أما من الناحية العربية فان الوفد الفلسطينى لم يقصر في اظهار روح التساهل وقد اثبت انه مستعد لأن يقبل كل ضمان معقول لجالية يهودية ممتازة » وقال : « ان الخلاف الرئيسى بين الوفد البريطانى والفلسطينى يقوم أساسا حول تحديد مدة فترة الانتقال ولو كانت المفاوضات محصورة بين الحكومة البريطانية والوفد الفلسطينى لقبول الفلسطينيون مقترحات الحكومة البريطانية ورجع تردد الفلسطينيين واصرارهم على مطالبتهم الى العراقيل التي أظهرها الجانب اليهودى » . ثم أعرب عن ثقة الحكومة المصرية في تحقيق السلام لفلسطين واستخلص نتيجة أخرى من المباحثات وهى أن مجرد اشتراك الدول العربية وما بذلته من جهود قد ساعد على إيجاد روح التفاهم والاعتدال لدى الجانبين « بأنه مهما تكن نتيجة المباحثات فانها ستكون من المعالم البارزة في تاريخ الامبراطورية ودليلا على أن لها أن تعتمد على أصدقائها وحلفائها في الشرق الأدنى والأوسط » . وشتم على ماهر كلامه بالثناء على جهود الوفد البريطانى وأمله في تذليل الصعوبات^(٥١).

ونتيجة لعدم تحديد فترة الانتقال وسمح الحكومة البريطانية باستمرار الهجرة واصرار العرب على رفض الحلول البريطانية فشل مؤتمر لندن في الوصول الى حل وغادرت الوفود العربية لندن ، بعد أن وجهت نداء للحكومة البريطانية أوضحوا فيه أن استمرار الهجرة اليهودية لم تكن في صالح العرب وإنما كانت محاولة لتحقيق الوطن القومى اليهودى^(٥٢).

مصر والكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ :

على أثر الاخفاق في الوصول الى حل للقضية الفلسطينية في مؤتمر لندن أخذت الحكومة البريطانية تفكر في إيجاد وسيلة أخرى لتهدئة الأحوال وكان الذى يعنينا في ذلك الوقت هو ضمان الهدوء في المنطقة العربية تقوما لقيام حرب عالمية ثانية ، تلك هى الملابسات التي صدر فيها الكتاب الأبيض المشهور في مايو عام ١٩٣٩ . وقبل أن نتوقف عند السياسة المصرية ازاء هذا المشروع البريطانى لابد من القول بأن بريطانيا وضعت للمرة الأولى حدا أقصى لانتدابها على فلسطين وهو عشر سنوات مع تجديد

الهجرة اليهودية بمعدل ٧٥ ألف مهاجر سنويا خلال السنوات الخمس الأولى (٥٦) .

وقد رفضت الحكومة المصرية الموافقة على هذا الكتاب وذكرت أنها لا تستطيع أن توصي عرب فلسطين بالتعاون مع الدولة المنتدبة على أساس السياسة الجديدة (٥٦) . وقالت « من حيث أن الحكومة البريطانية لم تقبل طلبات الحكومات العربية التي سلمها باسم هذه الحكومات وباسم الحكومة المصرية رئيس مجلس وزراء مصر الى السفير البريطاني ، فإن الحكومات العربية جميعها لم يسمعا أن تصحح أهل فلسطين بالتعاون على أساس المشروع البريطاني الجديد » (٥٥) . وعملت الحكومة المصرية هذا الرفض بعدة أسباب منها أن الكتاب الأبيض أكد على مبدأ إقامة الوطن القومي اليهودي وهو ما لم توافق عليه الحكومات العربية حينذاك ، ومنها استمرار الهجرة خلال الفترة الانتقالية ، وأيدت الحكومة المصرية فكرة قيام حكومة مشتركة بين العرب واليهود (٥٦) ، حيث كانت خطة العرب في ذلك الوقت تنبئ على أساس قيام حكومة موحدة يمثل فيها اليهود كأقلية .

وبما يسترعى الانتباه أن موقف مصر في هذه المناسبة لم يكن هو أكثر الحكومات العربية اعتدالا في نظر بريطانيا فقد وافقت حكومة نوري السعيد في العراق على مبادئ الكتاب الأبيض وأثارت في ذلك الوقت على نفسها معارضة شعبية قوية :

وبالنسبة لموقف عرب فلسطين فقد انقسموا على أنفسهم بشأن هذه الكتاب فقد رفضه أنصار المفتي ، أما حزب الدفاع الوطني — أنصار التشايشي — فقد أبدوا استعدادا لقبول هذا الكتاب وما دعا عرب فلسطين الى السخط والثورة ضد هذا الحزب المعروف بولائه لبريطانيا (٥٧) .

لم يمض زمن طويل على صدور الكتاب الأبيض حتى حدث تغير في المناصب الوزارية المصرية أدى الى تولي على ماهر من المستقلين رئاسة الحكومة وتتميز هذه الشخصية بالاهتمامات العربية ، ولعل اشتراك على ماهر في مؤتمر لندن كان من بين حوافز هذا الاهتمام ، كما أن علاقة على ماهر بحزب مصر الفتاة ذى الاهتمامات العربية والاسلامية يمكن أن تكون تفسيرا آخر لهذا الاتجاه لدى رجل السياسة المصري .

ومنذ مؤتمر لندن اعتادت الوفود العربية أسلوب التشاور فيما بينها . وقد اشترك في وزارة على ماهر شخصيات معروفة باهتماماتها العربية والاسلامية مثل عبد الرحمن عزام وصالح حرب ومحمد علي علوية وقد عبرت الوزارة الجديدة عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني بصرف اعانة (خمسة وعشرين ألف جنيه) لضحايا القمع البريطاني (٥٨) ، وكان من المنتظر أن تقوم بإجراءات أخرى أكثر اهمية لولا أن عهد هذه الوزارة اقرن بقيام الحرب العالمية الثانية وانشغلت الحكومة بتحديد موقف مصر من الحرب وكان المتعاطفون مع القضية الفلسطينية هم الذين يعارضون في اشتراك مصر في الحرب بجانب بريطانيا .

موقف مصر خلال الحرب العالمية الثانية :

صادفت مصر خلال الأشهر الأولى من الحرب صراعات بين القصر والانجليز ، فبينما رغب الجانب البريطاني في دخول مصر الحرب تنفيذا لمعاهدة ١٩٣٦ ، رأى الملك ومناصريه وخاصة على ماهر

أنه لاصلاحه لمصر في دخول هذه الحرب وأن عليهم تجنب مصر وبعثها ، مما اضطر بريطانيا الى التدخل وإرغام على ماهر على الاستقالة في يونيو عام ١٩٤٠ ، وكان المطلب البريطاني هو عودة الوفد الى الحكم ، غير أن القصر حاول تأليف وزارات من غير الوفد يرضى عنها الانجليز فتألفت وزارة حسن صبرى ثم وزارة حسين سرى التى تآزمت خلالها العلاقات بين القصر والانجليز الى أقصى درجة انتهت بتفجر أزمة ٤ فبراير عام ١٩٤٢ (٥٩) .

يبد أنه اختلفت الآراء بشأن دخول مصر الحرب في أثناء وزارة حسن صبرى ، فمن المعروف أن تلك الوزارة ضمت عناصر حزبية مختلفة من المستقلين والاحرار الدستوريين والسعديين ، وكان هؤلاء الاخيرة من أشد المؤيدين لفكرة اعلان مصر الحرب على المحور دفاعا عن أراضيها ، بينما رأى رئيس الوزارة بقية أعضاء الوزارة وجوب تجنب مصر وهلات الحرب ، وكان من نتيجة ذلك أن قدم السعديون استقالتهم من تلك الوزارة . وما يلفت النظر هو تبديل الموقف البريطاني الذى صار يؤيد فكرة عدم اشتراك مصر في الحرب كى لا تتحمل بريطانيا أعباء الدفاع ومحاولة منها في الحفاظ على مصر قاعدة حرية بريطانية .

أما في عهد وزارة حسين سرى والتى أعقبت وزارة حسن صبرى فقد زاد التعاون بين مصر وبريطانيا لأن تلك الوزارة كانت من أنصار فكرة التعاون الوثيق مع بريطانيا (٦٠) ، وأكبر الشواهد على ذلك موقفها من الثورة التى قامت في العراق برعاية رشيد على الكيلاني حيث نددت بها بل وصل الأمر الى أكثر من ذلك ، فحينما تآزمت العلاقات بين حكومة الكيلاني وبين الحكومة البريطانية أرسل الرئيس المصرى خطابا الى الرئيس العراقى ينصحه فيه بالتزام « الحكمة » مع بريطانيا (٦١) .

ومن المعروف أن حكومة الكيلاني كانت وثيقة الصلة بأمين الحسينى اللابجى الى العراق في ذلك الوقت وقد لعب الحسينى دورا أساسيا في الوساطة السرية بين الحكومة العراقية وبين المحور .

وبلاحظ أن المشتغلين بالقضايا العربية من الساسة المصريين كانوا أشد الفئات معارضة لدخول الحرب ان لم يكن للتحالف مع بريطانيا ، وانهم بعضهم باقامة صلات سرية مع ممثلى المحور ، ذلك لأن معيار المفاضلة بين الحلفاء والمحور عند أنصار العربى كان هو قضية فلسطين ، وهذا المعيار يكون انتصار المحور من وجهة نظرهم هو أفضل الطرق لتحقيق الأهداف الوطنية أى منع قيام وطن قومى لليهود في فلسطين . وإذا كانت هناك بعض اطماع اقتصادية أو سياسية للمحور في الوطن العربى فيمكن أن يحلها الزمن في حين أن الزمن لا يستطيع أن يحل شيئا بالنسبة للاستعمار الاستيطاني اليهودى في فلسطين .

ومن المعروف أن هؤلاء الساسة المصريين المشتغلين بالقضايا العربية لم يمددوا بتحتلوا مناصب وزارية بعد استقالة على ماهر في يونيو عام ١٩٤٠ فقد خلت منهم وزارتا حسن صبرى وحسين سرى ، أما وزارة النحاس فقد دخلت الى القضايا العربية من منطلق جديد هو فكرة انشاء جامعة عربية .

وقد سبق للحكومة البريطانية أن ألقت نداء على لسان وزير خارجيتها — ايلدن — في مايو عام

١٩٤١ بحث فيه الدول العربية على انشاء نوع من الاتحاد ، لكن نداءه لم يصادف في مصر رد الفعل المناسب له اذ كان هناك من يفضل وحدة وادى النيل كخطوة أولية سابقة ^(٦٢) .

غير أن ذلك لايعني أن الاهتمام بالقضية العربية أو بالسألة الفلسطينية قد توقف تماما فهناك بعض الشواهد على هذا الاهتمام حيث تجدد الحوار في مصر على نطاق واسع حول هوية مصر هل هي دولة فرعونية أم تنتمي الى حضارات حوض البحر المتوسط وغير ذلك من التيارات الفكرية الأخرى ثم تغلبت في نهاية الأمر الفكرة العربية حيث كان للقضية الفلسطينية أكبر الأثر في دفع تلك الفكرة دفعة قوية الى الأمام كما حدث من قبل في أواخر العثم ينيات مائةا الثلاثينيات ^(٦٣) .

كررت بريطانيا الدعوة في عام ١٩٤٣ لتأسيس الاتحاد العربى وكانت الأوضاع في مصر قد تبدلت وتولت حكومة الوفد السلطة ، وقد رأينا كيف أن حكومة الوفد كانت وهى في المعارضة قد أبدت اهتماما بالقضايا العربية ومسألة فلسطين . ولما كانت تلك الحكومة خلال وزارة ١٩٤٢ — ١٩٤٤ حريصة على التحالف مع بريطانيا فقد وجدت في دعوة الحكومة البريطانية لتأسيس اتحاد عربى عام ١٩٤٣ فرصة لتبنى هذه الدعوة حتى قيل أن ثمة اتفاقا ضمينا بين الوفد والانجليز على أساس أن تقود مصر الدعوة لتأسيس الجامعة العربية . ومن خلال التحالف المصرى البريطانى يتسرب نفوذ بريطانيا الى المناطق التى يوجد حولها تنافس مع دول أخرى مثل سوريا ولبنان ^(٦٤) .

ودون التسليم بهذه الحقيقة باعتبارها قضية قابلة للجدل فإتينا نسجل ظاهرة هامة وهى حدوث تحول في آراء زعماء الوفد ازاء الفكرة العربية خلال سنوات الحرب نذكر على سبيل المثال مجاهد على لسان مكرم عبيد سكرتير عام حزب الوفد آنذاك حينما كتب مقالا بعنوان « المصريون عرب » في مجلة الهلال عام ١٩٣٩ جاء فيه :

« كان يجب أن نذكر أننا عرب وحدث بيننا الآمال والآلام . ونحن عرب من ناحية التاريخ والحضارة وأن أصل المصريين القديم يمتد الى الأصل السامى الذى هاجر الى بلادنا من شبه جزيرة العرب . والوحدة العربية قائمة وموجودة منذ القدم لكنها تحتاج الى تنظيم ، والفرض من التنظيم إيجاد جبهة تناهض الاستعمار » ^(٦٥) .

وقبل أن نتناول الخطوات التى اتخذها النحاس فى هذا المجال نتسائل عن دوافع بريطانيا الى دعوة العرب لاقامة اتحاد وعما اذا كان متصلا بقضية فلسطين .

ففى بعض مشروعات الاتحاد التى طرحت آنذاك مشروعا سوريا الكبرى والملال الخصيب والذى يعيننا هنا مشروع الملال الخصيب الذى قدمه نورى السعيد الى وزير الدولة البريطانى لشئون الشرق الأوسط — ريتشارد كيرزى — فى ديسمبر عام ١٩٤٢ ، حيث وجد فيه حلا للقضية الفلسطينية على أساس قيام اتحاد فيدرالى يضم العراق وسوريا ولبنان وامارة شرق الأردن وفلسطين ، على أن يتمتع اليهود باستقلال ادارى فى اطار الدولة العربية المتحدة بحيث لايشكل المجتمع اليهودى المستقل ادنيا خطرا على هذه الدولة العربية المتسعة بخلاف الحال لو كانت فلسطين وحدة قائمة بذاتها ^(٦٦) .

ولقد عارضت مصر هذه الاتحادات ووجدت أن هذا الأسلوب ليس فيه حل مباشر للقضية الفلسطينية وأنه من الأفضل السعي من أجل إيجاد حل ملائم لتلك القضية وتمثل هذا الحل في تصريح أيدن عام ١٩٤٣ بشأن تأسيس اتحاد عربي .

وفي جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٣٠ مارس عام ١٩٤٣ ظهرت بوضوح سياسة الحكومة المصرية ازاء هذا التصريح وما تنوى القيام به حيث تولى الرد على الأسئلة الموجهة من أعضاء المجلس محمد صبري أبو علم - وزير العدل - نيابة عن رئيس الحكومة فقال : « منذ أعلن مستر أيدن تصريحه ، فكرت فيه طويلا ، ولقد رأيت أن الطريقة المثل التي يمكن أن توصل الى غاية مرضية هي أن تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية . وانتهت من دراستي الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال ، كل على حدة ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت الى ذلك سبيلا ثم تدعو العرب بعد ذلك الى اجتماع ودي في مصر لتحقيق هذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية بواسطة جبهة عربية متحدة بالفعل ، فإذا ماتم التفاهم أو كاد ، وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لا كمال بحث الموضوع ، واتخاذ مايراه من القرارات عمقا للأغراض التي تشدها الأمم العربية . هذه هي خیر السبل للسیر في الموضوع سيرا يكفل له النجاح ويضمن له التوفيق » (٦٧) .

واتماما لمشروع الوحدة العربية قام النحاس باجراعات عديدة على الصعيد العربي كان أولها محاولاته من أجل قيام حكومة وطنية حرة في سوريا ولبنان كي يتمكننا من تلبية الدعوة للوحدة العربية .

وفي يونيو عام ١٩٤٣ قام النحاس بزيارة لفلسطين وذلك ضمن جولة له في المشرق العربي زار خلالها سوريا ولبنان وشرق الأردن ، كان المقصود بها التعرف على أحوال بعض الدول التي ستشارك في مباحثات الجامعة العربية . وفي فلسطين اجتمع النحاس بالوطنيين الفلسطينيين والسوريين للاتفاق على الطريقة المثل التي يدعون بها عرب فلسطين في مباحثات الجامعة ليس فقط لأن فلسطين هي الدافع على توحيد الكلمة العربية لمواجهة الصهيونية فحسب ، بل لأن عدم دعوتها قد يثير طمع الدول المؤيدة للصهيونية مما يجعلها تفرض الحل الذي يلائمها . كما استهدف النحاس من وراء تلك الزيارة التعرف على وجهة نظر عرب فلسطين من تلك الاتحادات الجزئية التي نادى بها بعض القادة العرب حيث تبين أنها لم تلق عندهم قبولا (٦٨) . وتشير الوثائق البريطانية الى أن النحاس انتبذ فرصة زيارته لفلسطين ليعلم عن نفسه كقائم بدور الزعيم العربية (٦٩) .

وقد بدأ النحاس في تلك الزيارة بالإشارة الى القضية الفلسطينية وتأييدها بالخطب التي ألقاها في هذه المناسبة وأولها خطبة ألقى في القطرأة أي في طهيه البري الذي سلكه الى فلسطين حيث قال : « سيسعدني الله في رحلتي هذه بأن أزور جارة من جاراتنا التي نزعها ونعز أهلها ونسأل الله أن يوفقهم الى مايبصرون اليه من حرية ورفاهية وتوفيق » . وقد تلقى النحاس بركات عديدة من أهالي فلسطين يرحبون فيها بمقدمه ويدعونه لزيارة بلادهم . كما أرسل الدكتور مصطفى أبو شناق ويعقوب

خورى بالتيابة عن الفلسطينيين في مصر تحية في هذه المناسبة اشادوا فيها بمجهود الوفد من أجل القضية الفلسطينية .

وعندما وصل النحاس الى القدس كان في استقباله حشد كبير من العظماء وذوى الحيلة والمكانة وكثير من الرجال الرحيمين وفي مقدمتهم روى عبد الهادى نائباً عن الحكومة وأحمد حلمى وعمود فوزى تفصل مصر في القدس^(٧٠) . وأعضاء القنصلية وأعضاء المجلس الاسلامى الأعلى ومستر ولى حاكم لواء القدس ومستر داي نالبا عن المفتش العام للبليس .

وقد اهتمت الصحف المصرية بأخبار تلك الزيارة كما رحبت بها الصحف الفلسطينية فقد كتبت جريدة « فلسطين » مقالاً افتتاحياً تحت عنوان « مرحباً بالنحاس باشا » جاء فيه : « تستقبل فلسطين العربية اليوم بأخلص مانتطوى عليه من حب لمصر زعيم مصر الأعلى وتحظى بمقدمه حفاوة البلد العربى الذى يقدر لشقيقته الكبرى يقظتها المباركة ويحفظ للوفد خروج الوطنية المصرية لى عهد النحاس عن طوق القومية الاقليمية المصرية الى القومية العربية العامة » . واختتمت الجريدة مقالها بأن شعب فلسطين ارتضى النحاس أميناً على قضيتة فهو رئيس فى مصر ورئيس فى فلسطين . كما نشرت جريدة « الدفاع » مقالاً افتتاحياً ايضاً تحت عنوان « ضيف فلسطين الكبير — زعيم وادى النيل » اثنت فيه على مشاعر النحاس نحو القضية العربية وطمأنت عرب فلسطين بأن الزعيم المصرى سوف يهذل قصارى جهده من أجلهم .

وأخيراً قام النحاس بزيارة المسجد الأقصى حيث أدى فيه صلاة الجمعة وتبرع بمبلغ من المال لتمام عمارة هذا المسجد والهيئات والمؤسسات الخيرية . وبعد اتمام الصلاة ألقى رئيس الوزراء المصرى خطبة أشاد فيها باستقبال أهل فلسطين له وعندهم بهذل أقصى مساعيه من أجل خدمة قضيتهم وقبل مغادرته تلك البلاد أدلى بتصريح الى مندوبى الصحف جاء فيه : « اغادر هذه البلاد وأنا احمل اجمال الذكريات من زيارتى القصيرة لها ولن أنسى الحفاوة البالغة التى قبولت بها لى كل مكان من حكومة فلسطين وأهل فلسطين .. ولست فى حاجة لأن أقول لكم بأن مسائلكم ستكون فى المستقبل كما كانت فى الماضى موضع اهتمامى وعنايتى . وإننى سأعمل دائماً مافيه خيركم ورخاؤكم ولم أهمل الجميع والسعى ما استطعت لتحقيق الآمال عندكم وعند جميع العرب »^(٧١) .

ويلاحظ أن خطب النحاس خلال هذه الجولة اقتصرت على العبارات العامة ولم يتطرق الى المشكلات الحساسة مثل مسألة الهجرة وإيقافها أو العمل من أجل انهاء الانتداب البريطانى مما يشير الى أنه لم يكن يرغب فى هذه الحقبة من التحالف الوثيق مع بريطانيا أن يجرح سياسة حلفائه .

مرت المباحثات القهيديدة لمشروع الوحدة العربية فى أطوار متعددة كان أولها المؤتمر العربى العام للجنة التحضيرية للتوقيع على بروتوكول الاسكندرية ، وبالرغم من أن النحاس قد رأى أن يقتصر دور مصر فى تلك المرحلة على مجرد التقريب بين وجهات النظر العربية ، الا أنه كان له الفضل فى اختصاص فلسطين بقرار خاص فى هذا البروتوكول وذلك عندما وقف موسى العلمى مندوب فلسطين وألقى كلمة أمام المجتمعين شرح فيها مراحل القضية الفلسطينية ، وفى نهاية تلك الخطبة طرح سؤالاً أمام الحاضرين

يقول فيه : « هل ستبقى فلسطين عربية وهل سيظل عربها آمنين في ديارهم ؟ » وقد جاء الرد من الجانب المصري حيث أعلن رئيس الوفد — مصطفى النحاس — بأنه « ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي . كما ترى اللجنة ان التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والحفاظ على الأراضي العربية والوصول الى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة الى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب وكذا استتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق امانهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة . وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألماً مما اصاب اليهود في أوروبا من الهزات والالام على يد بعض الدول الدكتاتورية ولكن يجب أن لا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية اذ ليس اشد ظلماً وعدواناً من أن تحمل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف ادیانهم ومذاهبهم ، وبحال الاقتراح الخاص بمسامة الحكومات والشعوب العربية في « صنلوق الأمة العربية » لانقاذ أراضي العرب في فلسطين الى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل » (٧٢) .

وبعد التوقيع على بروتوكول الاسكندرية في أكتوبر عام ١٩٤٤ ، خرج ميثاق جامعة الدول العربية وتمت الموافقة عليه في مارس عام ١٩٤٥ والذي يعتبر تمهيداً لميلاد جامعة الدول العربية (٧٣) .

ولم يغفل ميثاق الجامعة قضية فلسطين التي اهتم بها النحاس أثناء المشاورات الخاصة بالبروتوكول وبالرغم من أن توقيع الميثاق جاء بعد إقالة حكومة النحاس إلا أن الأعضاء خصصوا فلسطين بملحق خاص في الميثاق والذي نص على أنه : « منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المسلخة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لأي دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمورها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فان ميثاق العصبة سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها الا على اساس الاعتراف باستقلالها ، فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة . ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك في أعماله » (٧٤) .

وبخلاصة القول أن واضعى ميثاق الجامعة العربية رأوا أن يستثنوا فلسطين من القاعدة العامة المنبثقة في انشاء مثل هذه المنظمات الدولية وهي أن تقتصر عضويتها على الدول المستقلة . وهذا يدل على مدى ادراك مؤسسى الجامعة العربية سواء من المصريين أو غيهم لخطورة المسألة الفلسطينية وبعد تأثيرها على مستقبل أعضاء الجامعة .

الموقف في أعقاب الحرب :

تصادف ارسال اللجنة الانجليو - امريكية في يناير عام ١٩٤٦ مع انشغال الحكومة المصرية بموضوع المفاوضات مع بريطانيا بشأن تعديل معاهدة ١٩٣٦ ان لم يكن الفأؤها وتحقيق وحدة وادى النيل ، وكانت بريطانيا ازاء تفاقم المشكلة الفلسطينية واستحالة التوفيق بين وجهات النظر قد لجأت الى اشراك الحكومة الامريكية في تحمل مسؤولية معالجة مستقبل فلسطين .

في ذلك الوقت كانت الولايات المتحدة الامريكية تتمتع بسمة عالمية لدى مصر وعلق بعض المصريين الآمال على مساعدتها لهم في مسألة الجلاء ، بيد أن اشراك الولايات المتحدة في معالجة القضية الفلسطينية كان ضربة قاسية على الأمنى العربية ، اذ تبين أنها اكثر تحيزا من بريطانيا للصهيونية ، ومع ذلك فقد اريدت اللجنة للمشكلة من ستة أعضاء بريطانيين وستة أمريكيين ان تتظاهر بالحياد في تقصى الحقائق فطافت ببعض البلدان العربية وبالأقطار الأوروبية التي يوجد بها جاليات يهودية ، وقد اتصلت بهذه الجاليات أولا وجاءت الى البلاد العربية وهي مشبعة بقوة تأثير الاعلام الصهيونى .

وفي اثناء الجولة التي قامت بها تلك اللجنة زار مصر المعاهل السعودى في يناير عام ١٩٤٦ واجتمع بالملك فاروق وتباحثا في مستقبل فلسطين وأصدرا بيانا مشتركا تضمن بندا خاصا بفلسطين جاء فيه : « ولم يكن المجهود العظيم الذى يبذله ملوك العرب وأمراءهم ورؤسائهم وحكوماتهم وشعوبهم لنصرة عرب فلسطين الا تحقيقا لمبادئ الحق والعدل . ونحن نشارك المسلمين والعرب جميعا في إيمانهم بأن فلسطين بلاد عربية مستقلة وأن من حق أهلها وحق المسلمين والعرب أن تبقى عربية مستقلة كما كانت دائما » .

وفي أواخر ابريل عام ١٩٤٦ نشرت لجنة التحقيق تقريرها وفيه الفت بعض المزايا التي كان الكتاب الأبيض قد وعد بها العرب ، فأوصى التقرير باصدار مائة ألف شهادة هجرة لادخال اليهود معسكرات المشردين خلال عام ١٩٤٦ وذلك طبقا لما صرح به ترومان - الرئيس الأمريكى - كما طالبت اللجنة بالغاء قوانين تحديد الاراضى ووضع النظم التي تبيح حمية البيع والايجار ، وأما تقريرها فيما يختص بنظم الحكم فقد أوصت بالا تكون فلسطين دولة عربية ولا يهودية وأن تبقى تحت الوصاية ، وفي النهاية ذيلت التقرير بالبحث على رفع مستوى العرب الاقتصادى والتعليمى (٧٥) . وقد جاء هذا التقرير غريبا لآمال الوطنيين الفلسطينيين الذين رفضوه رفضا باتا .

واذا كانت الحركة الوطنية المصرية قد استغرت في مسألة الجلاء والوحدة فهذا لايمى تجاهل مصر سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى لمسألة فلسطين . وعلى المستوى الرسمى كانت تدبر البلاد في ذلك الوقت حكومات من احزاب الاقلية أى من نوع تلك الحكومات التي تخضع خصوعا أشد لتأثير القصر .

وبلاط أن القصر هو الذى أخذ زمام المبادرة في هذا المجال ، ففي أعقاب نشر تقرير لجنة التحقيق انجليو - امريكية دعا الملك فاروق ملوك ورؤساء الدول العربية الى عقد مؤتمر انشاص وهو بلغة

عصرنا ما يمكن وصفه بأنه أول مؤتمر قمة عربي ، هكذا كانت قضية فلسطين والمسائل المتفرعة عنها هي دائما وراء عقد مثل هذه المؤتمرات . وإذا لم تكن الظروف قد سنحت للقصر لكي يتزعم مباحثات الجامعة العربية فان غياب الوفد عن السلطة في عام ١٩٤٦ قد أعطت للملك فاروق الفرصة لكي يتزعم أول مؤتمر للملوك والرؤساء العرب يناقش قضية عربية مشتركة .

في المؤتمرات العربية والدولية

عقدت في هذه الفترة عدة مؤتمرات عربية ودولية للنظر في مستقبل فلسطين كان أولها مؤتمر انشاص ثم مؤتمر بلودان وانخيرا مؤتمر لندن عام ١٩٤٦ .

مؤتمر انشاص ٢٨ — ٢٩ مايو عام ١٩٤٦ :

احتجت مصر على تقرير اللجنة الانجلو — امريكية وتوجت تلك الغضبة العارمة بمحدث تاريخي وهو اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية في المزارع الملكية بأنشاص . فقد دعا الملك فاروق كلا من ملك الأردن والوصى على عرش العراق ورئيس جمهورية سوريا ولبنان وملكى اليمن والسعودية اللذين أنابا عنهما تجليهما وذلك للتداول بشأن قضية فلسطين وغيرها من القضايا العربية ^(٧٦) .

وقد اختار الملك فاروق انشاص مكانا للاجتماع لمدة اعتبارات منها أنها بعيدة عن ضجيج العواصم والمدن ، وحتى لا يشغل هذا الاجتماع الدوائر الحكومية المشغلة بالشئون المتصلة بالمفاوضات المصرية البريطانية آنذاك .

وقد تشكل الوفد المصرى على غير العادة من موظفى القصر دون اشتراك أحد من الوزراء أو غيرهم من رجال الحكومة ومن السياسيين المهتمين بالشئون العربية ، فضم حسن يوسف رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وعبد العزيز بدر مدير الادارة العربية بالديوان الملكى ، واحمد يوسف السكرتير الخاص المساعد للملك كما حضره أيضا عبد الرحمن عزام الامين العام للجامعة العربية .

وفى بداية الجلسة الأولى للمؤتمر التقى الملك فاروق كلمة عبر فيها عن الروابط التى تربط مصر بالدول العربية الاخرى ، ومؤكدا عدم وجود انقسام بين العرب لا فى الاشخاص ولا فى الآراء ، وأن الغرض من هذا الاجتماع هو التشاور فى الشئون التى تمم البلاد العربية ^(٧٧) . وبعد انتهاء المؤتمر من مناقشاته أصدر الملوك والرؤساء العرب بياناً تاريخياً احتوى بصدد قضية فلسطين على ما يلى :

« انهم تداولوا فى قضية فلسطين من شتى نواحيها فرأوا ان قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هي قضية العرب جميعا ، وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، وأنه ليس فى امكان هذه الدول ان توافق بوجه من الوجوه على أى هجرة جديدة ويمتثلون ذلك نقضا صريحا للكتاب الازيحى الذى ارتبط به الشرف البيطاني ، ولم عظيم الأمل فى ألا يحكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيةيتين الصديقتين من جهة اخرى أى تشبث من جانبهما يرمى الى اقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصا على دوام هذه

الصداقة وتقاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويقضى الى اضطرابات قد يكون لها أسوأ الأثر في السلم العام . اما فيما رأوا زيادة على ذلك فقد كلفوا الامين العام لجامعة الدول العربية أن يحمل الى مجلس الجامعة نتائج أعمالهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم في هذا الشأن ليتخذ أفضل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب أجمعين ^(٧٨) » .

وقد أبرزت الصحف المصرية أهمية هذا الاجتماع لايمتنى من ذلك صحف الوفد الذي كان يعاني في ذلك الوقت من اضطهاد القصر .

والواقع أن أهمية مؤتمر انشاص تكمن في أن الدول العربية اخذت تنظر الى قضية فلسطين نظرة جديدة ، ولم يحدث اثناء مباحثات تأسيس الجامعة العربية ان فكر احد في اجتماع على مستوى رؤساء الدول ، فقد انعقد هذا الاجتماع لأول مرة كرد فعل كما أسلفنا على تقرير اللجنة الانجليو — امريكية ، وقد فهم في حينه ان المؤتمر اتخذ قرارات سرية تتضمن اجراءات عملية لمواجهة الخطر الصهيوني واستشفت الحركة الصهيونية هذه الحقيقة وأنزلت ثبث الدعاية لتضامن اليهود لتقابل به تضامن البلاد العربية .

ولكن ، بينما نتجحت الصهيونية في تحقيق تضامن الجاليات اليهودية لم يكن مؤتمر انشاص سوى حركة عابرة تمت كرد فعل على تقرير اللجنة وهو يعبر عن إحدى ثورات الحماس التي تنتاب المسؤولين العرب من حين لآخر .

وعندما انعقد مؤتمر انشاص وتند بتقرير اللجنة اصدرت الحكومتان الأمريكية والبريطانية مذكرتين لتوضيح الأمور لدى الحكومات العربية ، وعلى اثر ذلك تقرر دعوة مؤتمر آخر في نطاق جامعة الدول العربية وهو مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ .

المؤتمر العربي في بلودان ٨ يولية عام ١٩٤٦ :

عقد هذا المؤتمر في ٨ يولية عام ١٩٤٦ بفندق بلودان الكبير بسوريا . وقد حضره مندوبو الحكومات العربية الاعضاء في الجامعة العربية . وتشكل الوفد المصري من د . محمد حسين هيكل رئيس مجلس الشيوخ (رئيسا) ، وعضوية كل من محمود فهمي النقراشي عضو مجلس النواب ، ومكرم عبيد عضو مجلس النواب ، ومحمد حافظ رمضان عضو مجلس الشيوخ ، وعبد الرحمن حقي وزير مصر المفوض في سوريا ولبنان ، واحمد فتحي العقاد مدير ادارة الشؤون العربية بوزارة الخارجية .

وبعد الاطلاع على الجلسات الخاصة بمضابط دورات الاجتماع غير العادية لمجلس الجامعة بشأن مؤتمر بلودان يتضح لنا موقف مصر من تقرير اللجنة الانجليو — امريكية . فقد ذكر الوفد المصري بأنه في حالة تصميم الحكومتين الانجليزية والامريكية على وضع هذا التقرير موضع التنفيذ فلا بد من المقاطعة الاقتصادية من جانبنا مما يعود بالنفع على العرب ، اما اننا نطالب عرب فلسطين بحمل السلاح فهذه تضحية كبيرة من جانب العرب لأن اليهود مسلحون أكثر منهم بالمال والعناد ، ومادنا جميعا اعضاء في هيئة الامم المتحدة فلا بد من السعي لعرض مسألة فلسطين عليها ، وبالفعل وافق اعضاء المجلس على عرض القضية على الامم المتحدة كما اقترحوا تأليف لجننتين الأولى خاصة بالشؤون الخارجية لفلسطين ومثل

مصر فيها مكرم عيد ، والثانية خاصة بالشئون الخارجية ورشح لها عن مصر محمد حافظ رمضان .

وبعد اجتماع اللجنة الخاصة بالشئون الخارجية نوه مكرم عيد امام المجلس الى ما اتفقت عليه تلك اللجنة فذكر انهم اتفقوا على التفاوض مع بريطانيا لتغيير حالة فلسطين من الانتداب الى الوصاية او الاستقلال وذلك تطبيقا لميثاق سان فرانسيسكو ، كما اتفقوا على ارسال رد على توصيات لجنة التحقيق واشاروا الى انه ليس من حق امريكا التدخل في قضية فلسطين ، بالاضافة الى ان تلك اللجنة لاتحمل الصفة القانونية سواء من حيث الشكل أو التحقيق .

واستطرد مكرم عيد قائلا ان تغيير حالة فلسطين من الانتداب الى الوصاية او الاستقلال يقتضى ابرام اتفاقات مع الدول صاحبة المصلحة المباشرة اى الدول العربية لأنها مجاورة لفلسطين وترتبطها بها صلات الجوار واللغة وذلك وفقا للمادة ٧٩ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على : « أن تعقد اتفاقات بين الدول صاحبة العلاقة المباشرة بما فيها الدولة المتتدة في حالة انتداب احد اعضاء الهيئة على بعض الاقاليم حول شروط الوصاية التي ستخضع لها كل من هذه الاقاليم وما يمكن ان يدخل عليها من تعديلات او تغييرات ويصدق على هذه الاتفاقات وفقا لاحكام المادتين ٨٣ ، ٨٥ » .

ولكن مكرم عيد ابدى تخوفه من رفض مفوضية إنجلترا العرب ، وبالتالي اذا طالبوا باستقلال فلسطين فسيكون ذلك ذريعة لتقسيم البلاد الى قسمين بحجة حماية اليهود ولى نفس الوقت كان يخشى الهزيمة اذا التجأوا الى الأمم المتحدة بغير استعداد وبناء عليه طالب مكرم عيد المجلس بأن يلفت نظر اللجنة الخاصة بالشئون الخارجية الى تلك المسألة .

وقد استكثر المجلس تقرير اللجنة الانجليزية — الامريكية وحذر بريطانيا من قبوله والعمل به ، لأنه يعتبر عملا عدائيا من قبل امريكا وبريطانيا مرجحا ضد العالم العربي للقضاء على الشعب الفلسطيني . وفى النهاية ذكروا أن الحل الذى يترجمه الدول العربية لانهاء تلك المشكلة هو منع الهجرة وتسرب الأراضى وتأسيس دولة عربية . كما قرروا ارسال مذكرة للحكومة البريطانية تضمنت مفوضية بريطانيا على أساس ماورد فى الكتاب الأبيض .

وتقدم كل من حافظ رمضان عضو الوفد المصرى ، وجميل مردم عضو الوفد السوري باقتراحين أضيفا الى بنود تلك الملكية . وكان نص اقتراح حافظ رمضان كالآتى : « اعلنت الحكومة البريطانية وظهر من تقرير لجنة التحقيق أن الصهيونية قد شكلت جيوشا مسلحة فى فلسطين وأن بريطانيا العظمى لم تستطع الى الآن ان تحمل هذه الجيوش وتوزع سلاحها فأصبح من حق الشعوب العربية أن تدافع عن نفسها وتقاوم القوة بالقوة ولا تستطيع الجامعة العربية أن تمنع هذه الشعوب من إعداد عدتها للدفاع الشرعى عن نفسها وهى لهذا تلقت نظر الحكومة البريطانية بخطورة هذا الموقف الذى قد يحمل مجلس الجامعة أن يشير الى الدول العربية بتقديم معونتها للشعوب العربية التى أصبحت مهددة فى حياتها وكيانها » .

أما اقتراح جميل مردم فينطوى على أنه لابد للدول العربية من وضع التشريعات لمنع بيع الأراضى

وتهرب اليهود الى فلسطين وكل من يعمل على ذلك يتهم بالخيانة العظمى وتصادر أمواله .

وفي نهاية جلسات المؤتمر ناقشوا مشروع العمل على تشكيل لجنة عربية تكون بمثابة حكومة فلسطينية ومن اجل ذلك يجب على كل دولة أن تضحي بشيء من المال لكي تتمكن اللجنة من تنفيذ ماتراه من المشروعات . وقد أيد هيكل باشا فكرة امداد هذه الحكومة بأموال من الدول العربية وإن كان قد وضع ان الاعتمادات المالية لا يمكن صرفها من مصر الا حسب مايقضيه النظام الدستوري من ضرورة عرض الموضوع على مجلس الوزراء والبرلمان^(٧٩) .

وأنتهى هذا المؤتمر اعماله بالقرارات الآتية : ارسال رد على رجاء الحكومتين البريطانية والأمريكية الخاص بمعرفة آرائهم حول تقرير اللجنة الانجليز — امريكية وقد عرفنا آراء العرب من مناقشات المؤتمر وهو الرفض التام ، ورجاء للحكومة البريطانية لاجراء مفاوضات تتعلق بمستقبل فلسطين وتشكيل لجنتين لمعالجة الموقف في تلك البلاد واحدة من الدول العربية ويكون مقرها في القاهرة والأخرى من الفتى السابق واحمد حلمي وتوفيق الخالدي لتمثيل عرب فلسطين ، ومقاطعة البضائع الصهيونية وتخصيص مبلغ من المال لمساعدة عرب فلسطين واعتبار بيع الأراضي لليهود خيانة عظمى^(٨٠) .

مؤتمر لندن سبتمبر عام ١٩٤٦ :

عقد هذا المؤتمر في العاشر من سبتمبر عام ١٩٤٦ واستمر حتى ٢ أكتوبر ثم توقف على أن تستأنف مناقشاته في ديسمبر . وقد عقد بناء على القرار الذي اتخذه وزراء خارجية الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية أثناء اجتماعهم في ١٢ أغسطس عام ١٩٤٦ والذين قرروا فيه رفض التقسيم ووجوب مفاوضة الحكومة البريطانية خاصة بعد اخفاقها في الوصول الى حل يرضي الأطراف المتنازعة^(٨١) .

وأجابت بريطانيا على طلب العرب فقررت عقد مؤتمر فلسطين حيث وجهت الدعوة الى الدول العربية فحضره مندوبون عن مصر والعراق وسوريا والأردن والسعودية واليمن وفلسطين كما حضره مندوبون عن الوكالة اليهودية .

وفيما يختص بالوفد المصري فكان من المقرر أن يرأس الوفد وزير الخارجية حينذاك محمود فهمي النقراشي ، لكنه لم يتمكن من ذلك لانشغاله بموضوع العلاقات مع بريطانيا وقد وقع الاختيار على محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني^(٨٢) ، ومندوب مصر في مجلس الجامعة ومعلوم انه كان لهذا الحزب موقف مؤيد للقضية الفلسطينية — وفي نهاية الأمر ضم الوفد المصري عبد الرازق السنهوري واحمد امين والاستاذ احمد فتحى العقاد وعبد المنعم مصطفى^(٨٣) .

ولقد تابعت الصحف المصرية باهتمام تطورات هذا المؤتمر وانتهز محمد على علوية تلك المناسبة في لفت الانتظار الى خطورة وجود دولة يهودية في قلب الوطن العربي من الناحية السياسية والاقتصادية مما يجعل مهمة الدول العربية في هذا المؤتمر تتمثل في محاولة اقناع انجلترا بمخاطرة انشاء تلك المحاولة الجديدة على مـ ل الوطن العربي وأيضا على مستقبل الصداقة العربية البريطانية ، كما أشار إلى أهمية تمثيل عرب

فلسطين في هذا المؤتمر للاستعانة بهم في إمداد الدول العربية بالمعلومات التي تساعد على السير بالقضية إلى الأمام ، وجدير بالذكر أن عرب فلسطين كانوا قد قرروا مقاطعة المؤتمر وعدم الاشتراك فيه ولكن تبدل موقفهم بعد محاولات الدول العربية اقناعهم بأن ذلك الموقف ضد المصلحة العربية^(٨٤) .

افتتح كليمنت أتلي - رئيس الوزراء البريطاني - المؤتمر بخطاب ألقاه أمام ممثلي الدول العربية ومثل اليهود أشار فيه إلى المشروع الذي ستقدمه بريطانيا أمام المجتمعين كخطوة لإيجاد حل لمشكلة فلسطين ، وأكد على أنه لن يتخذ أى قرار في هذا الشأن دون إبداء الآراء أو التعديلات والاقتراحات التي يراها أعضاء المؤتمر^(٨٥) .

وبخصوص المشروع الذي أشار اليه رئيس الوزراء البريطاني ، فبعد انتهاء لجنة التحقيق المشتركة من وضع تقريرها دارت مناقشات بين حكومة المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في يوليو عام ١٩٤٦ نتج عنها تشكيل لجنة من الخبراء قامت بدراسة وبحث التوصيات الواردة في تقرير اللجنة وبالتالي فيما يخص اليهود المشردين في أوروبا ومشاكل فلسطين الأخرى ، وانتهت لجنة الخبراء الى تقرير مشروع يقضى بإنشاء منطقة عربية ومنطقة يهودية فضلا عن منطقة القدس ومنطقة النقب وقد عرف هذا المشروع باسم « مشروع موريسون » نسبة الى صاحبه « موريسون » عضو مجلس العموم البريطاني^(٨٦) .

من الواضح أن مشروع موريسون لم يذهب إلى حد اقرار مبدأ قيام الدولة اليهودية ، ومع ذلك فقد اعترضت عليه الوفود العربية بما في ذلك الوفد المصري . وقد علل عبد الرزاق السنهوري معارضته للمشروع على أساس أن وجود منطقة يهودية سيتيج عنه تمتع اليهود بالحكم الذاتي وبالتالي يسمح لهم بشراء الأراضي بدون قيد أو شرط في تلك المنطقة مما سيترب عليه زيادة حجم الهجرة اليهودية بالقدر الذي يسمح فيه بدخول مائة ألف يهودي الى فلسطين وبذلك يكون تصريح - الرئيس الامريكى - ترومان - قد دخل في حيز التنفيذ . وفي تلك الحالة ليس هناك بديل لقيام نظام اتحادى أو تحقيق التقسيم وترتب على هذا الوضع نهجتان هما :

أولاً : تقسيم البلاد مما يحول دون قيام دولة اتحادية ويكون اليهود قد حققوا بذلك المبادئ التي نادوا بها في مؤتمر (بالتمور) .

ثانياً : سيؤدى السماح بالهجرة الى ازدياد المنطقة المخصصة لليهود الى درجة لا تسمح معها باستيعاب مهاجرين جدد مما ينتج عن ذلك مطالبتهم بتوسيع حدود منطقتهم ويعنى ذلك محاولة اليهود اللجوء على المنطقة العربية المجاورة لهم وربما الى الدول العربية الأخرى مما يترتب عليه أمران :

الأول : قبول الدول العربية للتقسيم واقامة الدولة اليهودية المستقلة وبذلك يكونون قد وقفوا بجانب اليهود لتحقيق برنامجهم الصهيونى .

والثانى : ستكون تلك الدولة اليهودية عاملا من عوامل تهديد الأمن وكيان الدول العربية المجاورة بالإضافة الى كونها قاعدة للوثوب منها الى العالم العربى .

وقد اشار عبد الرازق السنهوري الى أن « التقسيم ليس حلا يمكن فرضه الا اذا كنا على استعداد لأن نبقي عليه بالقوة فاذا وافقنا على التقسيم فإن اليهود كما يبدو سيمحتون السيطرة على الهجرة الى الدولة اليهودية وبهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لا تزال قائمة بالنسبة للدولة التي انشئت عن طريق التقسيم » . كما قال « وأنى أقدر تماما — بالنسبة لليهود — أن التقسيم سيضمن السلم لبعض سنين ولكن أرى أنه من الواضح أن يؤدي الى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا ، فسيطالب اليهود اذ ذاك بمجال حيوي وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا ان نواجهها . فمن الواضح ان التقسيم سيؤدي الى حدود مصطنعة لا يمكن التحكم فيها وإلى أوضاع نرى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود وبعض اليهود يحكمهم العرب » . ولقت المندوب المصري نظر الأعضاء الى محاولات اليهود المتكررة منذ دخولهم فلسطين لأقامة دولتهم عن طريق الهجرة وشراء الأراضي ، وجاء بالأدلة التي تثبت صحة مقاله حيناً أورد النسب التي تدل على زيادة معدل الهجرة وبيع الأراضي مما يستوجب الإصرار على رفض التقسيم أو أى مشروع يرمى الى ذلك كمشروع موريسون مثلا (٨٧) .

وفي مواجهة المساعي اليهودية طالب عبد الرازق السنهوري ضرورة منح عرب فلسطين الحقوق الممنوحة لبقية شعوب العالم الأخرى بما يتفق وميثاق الأمم المتحدة وايضا ميثاق الاطلنطي وخاصة فيما يتعلق بحق تقرير المصير ، واستند المندوب المصري على ذلك بالكلمة التي قالها « مانتجهم بولر » في هذا الصدد أمام مجلس العموم البريطاني ، حيث قال : « ان العرب يرغبون في أن يواصلوا الحياة في هذه الأرض الكثيفة السكان التي سكنها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها مئات السنين ، وهم يحسون كما يحس كل يهودي أو اسكتلندي أو انجليزي أو أمريكي حين يقال له أن مئات الآلاف من المنتجين الى جنسية اخرى سيقومون بالاستقرار فيما يعتبوا ببلادهم وأنهم ينوون إحالتها الى دولة غريبة عنه » . وبناء عليه لابد من منح فلسطين الاستقلال شأنها في ذلك شأن بقية الدول العربية التي انسلخت عن الحكم العثماني ويكون من حقها الانضمام الى جامعة الدول العربية .

وقد استغل المندوب المصري تلك الفرصة وأعلن مرة أخرى عدم شرعية تصريح بلغور فقال انه : « اذا فرض بأن الدولة المنتدبة قد اضطرت الى انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فانها قد حققت هذا الالتزام فعلا على أوسع نطاق ممكن » . وتفسيرا لذلك قال : « بل لقد حققت وعدها فعلا منذ مدة بعيدة حينما بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ماكان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطاني لفلسطين وحينما كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لا تزيد على العشر فبلغت الآن الثلث بينما بلغت الأراضي المنزرعة التي يملكها اليهود الثلث أيضا » .

« والواقع أنه اذا كان للسلطة المنتدبة التزامات شرعية فهذه الالتزامات هي التي نص عليها الكتاب الأبيض الذي صدر في عام ١٩٣٩ والذي تعهدت بموجبه أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود للعرب بأكثر من الثلث » . ثم أخذ عبد الرازق السنهوري اقتباسا من الكتاب الأبيض يثبت تأييد بريطانيا لاتساع الهجرة اليهودية مما يسهل نمو الوطن القومي اليهودي دون اكتراث برغبات السكان العرب « لذلك كان الموقف الحقيقي هو أن السلطة المنتدبة مرتبطة ارتباطا شرعيا ببناء الهجرة في اللحظة التي تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان . والآن وقد تجاوزت هذا الحد فان من حقنا ان نطالب بوقف

المهجرة وقفا نهائيا عاجلا . وطالما لم تحل هذه المشكلة حلا عادلا يتفق مع الالتزامات ومع المبادئ
العالمية للتواضع عليها فان الأمل عظيم في تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى » .

« حققوا هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية الى ربوع فلسطين وتعود البلاد العربية في الشرق
الأوسط الى انماها بالعدالة العالمية وتصبح العلاقة بين هذا الجزء من العالم وبين الامبراطورية البريطانية
علاقة مودة تساعد على اقرار السلم في العالم واضطراب تقدم الحضارة (٨٨) » .

وبعد انتهاء الوفود العربية من توضيح مواقفها من مشروع موريسون نظرح سؤالا هل تميز موقف
الوفد المصري عن بقية الوفود العربية بشيء ما ؟ » .

من الواضح أن الوفود العربية اتفقت على رفض التقسيم وإن كان المندوب المصري قد بنى حجته
على أساس أن العرب يرغبون في صداقة بريطانيا ولكن مساعدتها لليهود ستؤدي الى الاخلال بتلك
الصداقة .

وما أن تبين رفض العرب لمشروع موريسون حتى عرض عليهم يفرن — وزير خارجية بريطانيا —
الادلاء بمقترحاتهم فتقدم العرب بمشروع موحد يتضمن : حصول فلسطين على الاستقلال في موعد
محدد ، وفي اثناء فترة الانتقال من الانتخاب الى الاستقلال يعين المندوب السامي حكومة مؤقتة ذات
سلطة تنفيذية قوامها سبعة وزراء عرب وثلاثة من اليهود المتجنسين بالجنسية الفلسطينية على أن يحتفظ
المندوب السامي بحق الاعتراض اثناء فترة الانتقال ، ثم تعد كشوف للانتخاب على ان تنتخب الحكومة
المؤقتة جمعية تأسيسية تتألف من ستين عضوا يمثلون جميع الطوائف تمثيلا نسبيا ثم تعد الحكومة دستورا
تعرضه على الجمعية التأسيسية وتجرى انتخابات لأول برلمان فلسطيني بعد موافقة الحكومة على
الدستور ، وبعد انتهاء تلك الانتخابات يعين رئيس الدولة على ألا يتأخر موعد توليه لسلطاته عن ٣١
ديسمبر عام ١٩٤٨ .

ولم يغفل المشروع العربي حقوق الاقلية اليهودية وأوصى « بوقف الهجرة اليهودية وإبقاء القيود الحالية
الموضوعة على بيع الأراضي على أن أى تعديل لحدود النصفين لايم الا بموافقة الاغلبية العربية فقط في
البرلمان المقترح » ، وقد ضمن المشروع العربي حرية العبادة في الاماكن المقدسة ومنع اليهود الحية
في استعمال اللغة العبرية لغة رسمية في الاماكن ذات الاغلبية اليهودية . كما أوصى هذا المشروع بمقد
محالفة بين الدولة الفلسطينية والحكومة البريطانية واعتبار اليهود المهاجرين والمقيمين في فلسطين مواطنين
لهم حرية الاشتراك في حق تقرير مصير المواطنين الى جانب كونهم فئة دينية في نطاق الشعب الفلسطيني
والدولة الموحدة (٨٩)

وقد حاولت بريطانيا عرقلة تنفيذ المشروع العربي الذي ضمن حقوق العرب واليهود حينما اقترحت
وجوب اعطاء فترة من الوقت لدراسة هذا المشروع وبناء عليه تأجل استئناف هذا المؤتمر حتى يناير عام
١٩٤٧ (٩٠) . ولكن رفض عرب فلسطين الاشتراك فيه بعدما ادركوا اتفاق كل من إنجلترا وأمريكا
والصهيونية على فرض التقسيم وبناء على طلب بريطانيا قامت الدول العربية بدور الوساطة لاقناع عرب

فلسطين بالعدول عن موقفهم باعتبارهم الممثلين الطبيعيين لفلسطين ، وبعد محاولات وافق عرب فلسطين على حضور المؤتمر واختار جمال الحسيني رئيسا للوفد . ووجهت بريطانيا مرة أخرى الدعوة الى الدول العربية لحضور جلسات المؤتمر مرة ثانية وقد تشكل وفد مصر في تلك الجولة من عبد الرحمن حقي وزهر مصر في سوريا ولبنان والاستاذ عبد المنعم مصطفى قنصل مصر في القدس . وقد اتفقت الوفود العربية منذ البداية على ماسبق وما اتفق عليه اثناء الجولة الأولى للمؤتمر من حيث رفض التقسيم مع المطالبة بوقف الهجرة والحيلولة دون قيام الدولة اليهودية ^(٩١) .

وفي تلك الجولة رفض اليهود الاشتراك في المؤتمر الا اذا عمل على قيام الدولة اليهودية ، وبناء على ذلك أبلغ بيفين رئيس المؤتمر ان بريطانيا ترفض المشروع العري وانها لا تزال متمسك بمشروع موريسون الذي يعتبر أمثل الحلول للقضية الفلسطينية ^(٩٢) . وقد علق محمد علي علوية على ذلك في جبهة الكتلة بقوله ان هذا المؤتمر « يحمل أسباب فشله بسبب تشبث الانجليز بسياستهم الاستعمارية التقليدية » ^(٩٣) .

وقد اقترن اخفاق مؤتمر لندن بتوقف المفاوضات الانجليزية المصرية عندما رفض الرأى العام المصري مشروع صدق - بيفين وخرجت مصر عن دائرة المفاوضات الثانية الى معارضة الاحتلال والمطالبة بوحدة وادى النيل في أروقة الأمم المتحدة . وفي نفس الوقت رأت بريطانيا أنها غير قادرة على فرض حل بالقوة في فلسطين يقوم على أساس التقسيم أو حتى مشروع موريسون فتخلت عن مسؤوليتها وقررت هي الأخرى أن تحول موضوع فلسطين الى الأمم المتحدة مما يستلقت النظر الى أن كلا من القضية المصرية والمسألة الفلسطينية انتقلت الى أروقة الأمم المتحدة في عام واحد هو عام ١٩٤٧ .

ولا شك ان تحول مصر عن فكرة المفاوضات الثانية مع بريطانيا قد اعطاها نوعا من الحرية في رسم سياستها ازاء فلسطين .

موقف الحكومة المصرية من قضية لجوء مفتى فلسطين الى مصر عام ١٩٤٦ :

بينما كانت مصر تنشط في المؤتمرات العربية والدولية لمعالجة مستقبل فلسطين وقع حادث كان من شأنه جذب مزيد من اهتمام مصر وحكومة الى قضية فلسطين . يتمثل هذا الحادث في لجوء محمد أمين الحسيني ، مفتي فلسطين السابق ورئيس اللجنة العربية العليا وأحد الزعماء البارزين للحركة الوطنية الفلسطينية الى مصر في يونيو عام ١٩٤٦ .

وقد سبق للحسيني أن اضطر تحت وطأة اجراءات القمع البريطاني الى ترك فلسطين متجها الى لبنان حيث وافقت السلطات الفرنسية مؤقتا على اقامته مع حظر النشاط السياسي عليه . ولم تلام هذه الظروف أماني الزعيم الفلسطيني فانتقل الى العراق حيث اتيح له حظ كبير من العمل السياسي بحيث صار مؤثرا في توجيه السياسة العراقية نفسها ^(٩٤) ، كوسيلة من وسائل خدمة القضية الفلسطينية . وألقى الحسيني بثقله مع المحور مما أتاح للدعاية الصهيونية فرصة لكي تقرر بين الحركة الوطنية العربية بصفة عامة وبين المحور وكسبت من وراء ذلك مزيدا من تأييد الحلفاء .

وبعد سقوط حكومة الكيلاني في العراق عام ١٩٤١ تمكن الحسيني من الفرار الى ألمانيا حيث كود حكومة عربية في المنفى واعتبه الحلفاء بدون مبرر احد مجرمي الحرب ولذلك اضطر الى ان يعيش عيشة التجمع بعد هزيمة اغور واستقر بعض الوقت في فرنسا ومنها استطاع ان يتسرب خفية الى مصر ، وطلب اللجوء السياسي فيها وذلك اعتقادا منه بأنه سيجد فيها الجو المناسب للعمل من أجل القضية الفلسطينية وهذا في حد ذاته دليل على أن مركز مصر في المشرق العربي قد تبدل عما كان عليه قبل الحرب حينما توجه الزعيم الفلسطيني الى العراق .

وقد اختلفت اتجاهات كل من القصر والحكومة بشأن تلك القضية فقد رحب الملك فاروق بلجونه الى مصر ، في حين رأى اسماعيل صدقي — رئيس الوزراء حينذاك — انه لا مانع من لجوئه الى مصر بشرط عدم الاشتغال بالناحية السياسية . وعلى الفور صرح وزير الخارجية — احمد لطفي السيد — بأن الدستور المصري لا يمنع قبول لاجيء سياسي كما انه يمنع تسليمه وكل ما هنالك هو أنه لا بد من احترام الدستور ، حيث نصت المادة ١٥١ منه والحفاصة باللاجئين السياسيين على مايلي :

« تسليم اللاجئين السياسيين محظور وهذا مع عدم الاخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى » .

وبمجرد وصول المفتى الى مصر اجتمع رئيس الوزراء ووزير الخارجية في قصر عابدين ، وكانت نتيجة اجتماعهما ان صدر بيان جاء فيه :

« فوجئت البلاد أسس بوصول الحاج أمين الحسيني وظهوره أول مظهر في قصر عابدين العامر وأعلن الى جلالة الملك أنه يلجأ الى حوى البيت العلوى الكريم وأن نهارة كهله ظروفها وملابسها خليقة بأن تثير النخوة المربية والكرامة الانسانية وسيجد من عطف الملك وحمايته ما هو أهله . وليس المجال الآن تعداد لأخطاه سياسية يقال انها وقعت من سماحته فيما مضى من الآلام وانما المجال الآن مجال نجدة تحتمها المروءة وحماية غلبها النخوة ورعاية لا يتردد فيها كريم . واذا كانت الحكومة المصرية قد سمحت باقامة السيد أمين الحسيني في ديارها فهي ترجو في الوقت عينه الا ينظر الى هذه المسألة الا بنفس الروح الكريمة التي انبثت عنها قرارها واداء الواجب والمعاملة لرقيم عربى كبير . ولا يخفى ان مصر اليوم تحتجز مرحلة من أدق مراحل حياتها السياسية ترجو لها التوفيق ولا يهب في ان سماحته مقدر لذلك فمن المعروف ان اللاجئين لا يشتغلون بالمسائل السياسية ولا يقومون بأى نشاط معاد لدول أخرى » (٩٥) .

وبعكس هذا البيان وجهة نظر حكومة اسماعيل صدقي التي لم تكن ترغب في ذلك الوقت في خلق مشاكل جديدة مع بريطانيا وذلك باعتبار ان المفتى مطلوب للمحاكمة امام محاكم الحلفاء التي تعاقب مجرمي الحرب والمتعاونين مع النازية .

اما القصر فكان أميل الى مساندة المفتى الى أقصى حد لأنه كان يرغب في كسب شعبية في المشرق العربي . ومن وجهة أخرى فان الخلاف بين انصار امين الحسيني وبين العرش الهاشمي في الأردن كان مرفوقا في ذلك الوقت وكان الملك فروع يعارض في مشروع سوريا الكبرى الذى يطالب به الملك

عبد الله وذلك كنوع من انواع التناقص على زعامة المشرق بين الأسرة المالكة في مصر والأسرة الهاشمية .

على أية حال فقد أراد اسماعيل صدق أن يغطي على مسألة لجوء أمين الحسيني الى مصر ولذلك بادر بمقابلة السفير البيطاني رونالد كامبل — بدار السفارة البيطانية ويبدو انه قد اتفقت وجهة النظر المصرية مع وجهة النظر البيطانية فيما يخص بعدم اشتغال المفتى بالسياسة ، كما وضع من تلك العبارة التي أشار اليها اسماعيل صدق عقب هذا الاجتماع حيث قال « لا تتصوروا ان وجهة النظر البيطانية تبعد كثيرا عن وجهة نظرنا » ، وما يؤكد ذلك مانشرته جريدة « الاجبيشيان ميل » الانجليزية التي كانت تصدر في القاهرة حينها قالت « حرم نهائيا على مفتى القدس السابق ان يشغل باى نشاط سياسى كان مدة اقامته في مصر ، فقد اجتمع امس السير رونالد كامبل السفير البيطاني واسماعيل صدق باشا رئيس الوزراء المصرية وأسفر اجتماعهما عن اتفاق ودى على هذه النقطة . وعلمنا من مصدر موثوق به ان الحكومة المصرية متفقة اتفاقا تاما مع الحكومة البيطانية على هذا الأمر وأن السفير خرج من عند رئيس الوزراء وهو معتقد اعتقادا جازما بأن كل محاولة يحاولها المفتى السابق للاشتغال بشئون سياسية في الشرق ستكون موضع رقابة يقطعة ^(٩٦) » .

نقلت جريدة الكتلة هذا التصريح فعرفه القارئ العربى ، وأثار ضجة لدى الصحف المعارضة والمستقلة على السواء وطالبت هذه الصحف بضرورة اطلاق حرية العمل الوطنى للمفتى لأنه لم يلجأ الى مصر الا لمواصلة جهاده ، بل ذهبت بعض الصحف مثل صحيفة مصر الفتاة الى المطالبة باقالة وزارة اسماعيل صدق بسبب موقفها من تلك القضية .

ولكن مما يؤكد حسن نية الحكومة المصرية تجاه المفتى ما ذكره فوزى القاوقجي في مذكراته من أنه استطاع مقابلة المفتى في مصر هو وبقية الزعماء الذين كانوا معتقلين وصدر العفو عنهم ، وقد تباحثوا في القضية الفلسطينية وفيما يجب عمله ، كما أشار الى الاستعدادات التامة التي كان يقوم بها المفتى من جمع السلاح وذلك من اجل القيام بعمل حاسم لبلاده اذا اقتضى الأمر ذلك . فيقول فوزى القاوقجي في هذا الصدد : « بان المفتى مازال معنيا بنصرة فلسطين وأن الجامعة العربية قد قدمت اليه أموالا طائلة بنا يشتري بها السلاح والعتاد لتحرير فلسطين وأنه قد جمع كميات كبيرة في مستودعاته الخاصة في فلسطين وفي مصر . كما أنه بدأ ينظم تشكيلات واسعة النطاق داخل البلاد تكفل — اذا اقتضى الامر — القيام بعمل حاسم لحل قضية فلسطين حلا حاسما وأن سماعته اصبح لديه من المعلومات الدقيقة عن تشكيلات اليهود وقواهم ومدى تسليحهم ما يؤكد تفوق العرب في فلسطين عليهم ويؤكد الاعتقاد بسهولة تطهير فلسطين منهم ^(٩٧) » .

وهذا كله يدل على أن الحكومة المصرية لم تكن جادة في رغبها لفرض قيود على نشاط المفتى وعلى الأصح فان حكومة اسماعيل صدق اذا كانت قد فكرت في ذلك فهي لم تدم الا بضعة اشهر بعد لجوء المفتى الى الحكم ولم تسر حكومة القراشى على نفس السياسة .

هوامش الفصل الأول

- (١) الوطنية — 1 مايو سنة ١٩٢٥ ، كوكب الشرق — ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .
- (٢) كوكب الشرق — ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .
- (٣) كوكب الشرق — ٥ مايو سنة ١٩٢٥ .
- (٤) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ — مقال نشرته جبهة فلسطين نقلا عن مركز ترويج وثائق مصر المعاصر .
- (٥) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . مقال نشرته جبهة فلسطين .
- (٦) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .
- (٧) طارق البشري — الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ — ص ٢٣٨ .
- (٨) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ ، المقال السابق .
- (٩) طارق البشري — للمصدر السابق — ص ٢٣٨ .
- (١٠) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .
- (١١) محمد عزة دروزة — القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها — ج ١ ، ص ٨٠ .
- Esco Foundation for Palestine: Palestine: A study of Jewish, Arab, and British Policies, Vol. II PP. 761-762.
- (١٢) محمد عزة دروزة — حول الحركة العربية الحديثة — ص ٨٠ ، ٨١ ، د . صلاح العقاد — المشرق العربي المعاصر — ص ٢١٩ .
- (١٣) طارق البشري — للمصدر السابق — ص ٢٤١ .
- (١٤) Esco Foundation for Palestine: Ibid, P.789.
- د . أميل توما — جلود القضية الفلسطينية — ص ٢٢١ ، ص ٢٢٧ .
- (١٥) طارق البشري — المصدر السابق — ص ٢٤٤ ، د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ٣٥٤ .
- (١٦) مصر الفتاة — ٣١ يناير سنة ١٩٣٨ — ذكرت تلك الجبهة بأن مكرم عبد ذهب الى حد القول بأنه بالرغم من عقد معاملة ١٩٣٦ إلا أن الإنجليز مازالوا اسيد البلاد ورؤس في استضافة الوزراء المضامين .
- (١٧) ارشيف رئاسة مجلس الوزراء — تقارير سياسية من القنصلية المصرية في القدس — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦ . المقال السابق .
- (١٨) د . أميل توما — المصدر السابق — ص ٢٣٩ .
- (١٩) مجلس الشيوخ — الجلسة السادسة والثلاثون ١٠ يولية سنة ١٩٣٧ — ص ٧٤ ، ٧٥ .
- (٢٠) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ .
- (٢١) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٥٧ ، ٣٥٨ وأيضا د . محمد حسن عيسى الحزلي — سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين ص ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ .
- (٢٢) د . صلاح العقاد — للمصدر السابق — ص ٣٥٨ ، ٣٦٠ .

- (٢٣) المقطم — ٦ يونيو ١٩٣٧ .
- (٢٤) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٦٠ .
- (٢٥) عمد على عاقبة — فلسطين وحليها . أسباب وتكليف ص ١١٣ .
- (٢٦) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٦٠ .
- (٢٧) مجلس الشيوخ — الجلسة السادسة والثلاثون — ٢٠ يوليو ١٩٣٧ — ص ٩٠٤ .
- (٢٨) المصري — ٢٣ يوليو ١٩٣٧ .
- (٢٩) للمقطم — ٦ يوليو ١٩٣٧ .
- (٣٠) المقطم — ٥ يوليو ١٩٣٧ .
- (٣١) المقطم — ١٤ ، ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٧ .
- (٣٢) عمد عزة دروزة — المصدر السابق ، ص ١٨٣ .
- Rony E. Gabbay: A political study of the Arab-Jewish Conflict P. 36.
- (٣٣) للكتب القومية للدعاية والخبر بدمشق — لژنر المرقى القوي لى بلوان ١٩٣٧ ص ١٥ ، ١٩ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٩ .
- (٣٤) للمصري — ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- F.O.Enc. in No. 70. Egyptian Press for the Period Sept, 1, Oct. 7, 1938, P.109.
- (٣٥) المصري — ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٣٦) المصري — ٥ أغسطس سنة ١٩٣٨ .
- (٣٧) الشباب — ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ .
- (٣٨) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ٣٦٢ ، المصري — ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨ .
- (٣٩) المصري — ١٩ يناير ، ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ .
- (٤٠)
- Eesco Foundation for Palestine: Op. Cit, P. 988.
- F.O. Enc. in No; 71, Egyptian Press for the period Oct, 7, to Dec, 4, 1938, P. 115,
- (٤١)
- (٤٢) د . احمد طرين — محاضرات في تاريخ فلسطين من الثورة الكبرى ١٩٣٦ حتى القامة اسرائيل سنة ١٩٤٨ — القسم الأول سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ — ص ٩٤ .
- (٤٣) الولد المصري — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ .
- (٤٤) المصري — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ .
- (٤٥) المصري — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ .
- F.O.No. 39 Telegraphic, Encialr Sir M, Lampson to Vixount Halifax (Recived Jan. 28) Cairo Jan, 25, 1939.
- (٤٦) المصري — ٨ مايو ١٩٣٩ .
- (٤٧) جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — ص ٢٧٩ .
- Eesco Foundation for Palestine: Op. Cit. P. 891.
- (٤٨) المصري — ١٠ فبراير سنة ١٩٣٩ .
- (٤٩) عمد عزة دروزة — المصدر السابق — ص ٦٤٢ .
- (٥٠) جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .
- (٥١) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ص ٣٧٧ ، ٣٨٠ .
- (٥٢) المصري — ١٨ مارس ١٩٣٩ .
- John Marlowe: Anglo-Egyptian Relations, P. 325.
- (٥٣) د . صلاح العقاد — المصدر السابق ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ .
- (٥٤) كهنوتفرساكس — ملحق الطريق الى اسرائيل — ص ٢٣٦ .
- (٥٥) المصري — ١٩ مايو ١٩٣٩ .
- (٥٦) عمد عزة دروزة — المصدر السابق — ص ٢٤٤ — ٢٤٥ .
- (٥٧) مصر الفتاة — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ .
- (٥٨) مصر الفتاة — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ .

- (٥٩) د. يوزناد ليب رزق — تاريخ الزبيلات المصرية — ص ٤٦٦ — ٤٦٣ — ٤٦٢ — ٤٦٠ د. محمد حسين هيكل — ملكيات في السياسة المصرية — ص ٢٢٣ د. عبد العظيم رمضان — تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ — ١٩٤٨ — ص ١٢٥ ، ١٣٦ .
- (٦٠) د. صلاح العقاد — العرب والحرب العالمية الثانية — ص ٢٠ ، ٢٤ ، ٣٦ د. محمد حسين هيكل — المصدر السابق — ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ .
- (٦١) د. صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٢٢ .
- (٦٢) د. أحمد طه — الوحدة العربية — ص ٢٣٤ ، ٢٤٢ .
- (٦٣) د. عبد العظيم رمضان — المصدر السابق — ص ٢٤٩ .
- (٦٤) احمد طه — المصدر السابق — ص ٢٨٠ .
- Gregory Blaxland: objective: Egypt, P. 139, John Marlowe: Ibid, P. 322.
- (٦٥) د. صلاح العقاد — الفكرة العربية في مصر — ص ١٦٢ ، أنيس صليح — الفكرة العربية في مصر — ص ١٧٣ .
- (٦٦) د. صلاح العقاد — المشرق العربي المعاصر — ص ٦٩٤ .
- (٦٧) أحمد طه — المصدر السابق — ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، نجيب صله — قضية فلسطين — ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .
- (٦٨) احمد طه — المصدر السابق — ص ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٨٢ .
- (٦٩) F.O. 371/35584, P.R. 22-28 April, 1943.
- (٧٠) الدكتور محمود فوزي، صر لما بعد مفتوا دارما لحصر في هيئة الأمم المتحدة ، ثم عين وزيراً للخارجية ورأس الوزارة المصرية عام ١٩٧٠ .
- (٧١) المصرية — ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٣ يولية سنة ١٩٤٣ .
- (٧٢) ساسي حكيم — ميثاق الجامعة والوحدة العربية — ص ٥١ ، ٥٢ وأيضاً جامعة الدول العربية — بروتوكول الاسكندرية — ميثاق جامعة الدول العربية ص ١١ ، ١٢ ، ١٣ .
- Esco: Op. Cit. P. 991.
- (٧٣) د. عبد العظيم رمضان — المصدر السابق — ص ٣٦٩ .
- (٧٤) جامعة الدول العربية — بروتوكول الاسكندرية — ميثاق جامعة الدول العربية ص ٣٢ ، ٣٣ .
- Esco: Op. Cit. P. 1005.
- (٧٥) محمد حرة دروزة — القضية الفلسطينية في مختلف مؤلفاتها — ج ٧ — ص ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥٢ .
- Esco: Op. Cit., P. 992.
- (٧٦) محمد حرة دروزة — المصدر السابق — ص ٥٢ ،
- John Marlowe: Op. Cit., P.325.
- (٧٧) كريم ثابت — القوية في اثناسيوس — ص ١ ، ٣ ، المصري — ١ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- (٧٨) محمد حرة دروزة — المصدر السابق — ص ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .
- (٧٩) مجلس الجامعة العربية دور الاجتماع الرابع غير العادي للجلسة الأولى والثانية والثالثة والرابعة ٨ يولية — ١٢ يولية سنة ١٩٤٦ — ص ٢ : ٥١ .
- (٨٠) محمد فيصل عبد النعم — اسرار ١٩٤٨ — ص ١٦٥ .
- (٨١) احمد فراج طه — صفحات مطوية عن فلسطين ص ٢٨ ، المصري ، ١٤ أغسطس — سنة ١٩٤٦ .
- (٨٢) المصري ، ٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ ، الكتلة ١٤ أغسطس ١٩٤٦ .
- (٨٣) الكتلة — ١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .
- (٨٤) الكتلة — ١٣ ، ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ .
- (٨٥) شافيل الرشيدات — قضية فلسطين — ص ١٧٧ .
- (٨٦) هيرت موريسون هذا أصبح وزير الخارجية البريطانية بعد ذلك .
- (٨٧) جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — ص ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ .
- (٨٨) جامعة الدول العربية — الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — ص ٤١٣ ، ٤١٣ ، ٤١٣ .
- (٨٩) شافيل الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ .
- (٩٠) شافيل الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٨٣ ، الكتلة ١ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .
- (٩١) الكتلة — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ١٥ يناير ، ٢٤ يناير ١٩٤٧ .
- (٩٢) شافيل الرشيدات — المصدر السابق — ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

- (٩٣) الكتلة — ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ .
- (٩٤) Royal Institute of International Affairs: The Middle East, A political and Economic Survey, P, 32.
- (٩٥) الكتلة — ٢١ يونيو سنة ١٩٤٦ ، البلد المصري — ٢١ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- (٩٦) الكتلة — ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- (٩٧) مذكرات فوزي القولاقي — أول أغسطس سنة ١٩٥٠ — ص ٢٤ .

الفصل الثاني

موقف البرلمان المصري

لم تستقطب القضية الفلسطينية اهتمام الحكومة والمجتمعات الشعبية المصرية فقط بل استقطبت اهتمام البرلمان المصري بدرجة كبيرة . وحينما نتحدث عن البرلمان فإننا نقصد به مجلس النواب والشيوخ .

وقد عقدت أكثر من دورة برلمانية في الفترة موضع الدراسة أي من عام ١٩٣٦ حتى عام ١٩٤٨ ، توالى خلالها برلمانات كثيرة ومتنوعة ، ففي الفترة من ١٩٣٦ حتى ١٩٣٧ كانت غالبية مجلس النواب من الوفد ثم احرار دستوريين وسعديين وأحزاب أخرى في الفترة من عام ١٩٣٨ حتى عام ١٩٤٢ ، ومن عام ١٩٤٢ حتى ١٩٤٤ عادت الأغلبية الوفدية الى احتلال مقاعدها في مجلس النواب . وفي السنوات الأخيرة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٨ تشكل مجلس نواب جديد قاطع الوفد انتخباته ولذا توزعت مقاعده بين السعديين والاحرار الدستوريين والحزب الوطني والكتلة الوفدية المنشقة على الوفد والمستقلين .

وهذه البرلمانات بالرغم من تنوع اتجاهاتها الا انه كانت هناك شخصيات وجماعات سياسية مثل الحزب الوطني ، تعبر أهمية كبيرة للقضية الفلسطينية فيما سوف نتبينه من عرض مواقف البرلمان المصري من هذه القضية . كما سيتضح لنا أيضا أن مجلس النواب كان أكثر اهتماما بالقضايا العربية على وجه العموم وقضية فلسطين على وجه الخصوص اذا ما قورن بمجلس الشيوخ الذي كان أكثر انشغالا بأحوال مصر الداخلية ، وربما يرجع ذلك الى طبيعة تكوين كل منهما ، حيث أن مجلس النواب كان غالبا ما يضم شخصيات معروفة باهتماماتها العربية والإسلامية مثل محمد علي علوية ، والدكتور عبد الحميد سعيد .

البرلمان المصري والقضية الفلسطينية قبل عام ١٩٣٦ :

لأنكاد نمر في مضايقات مجلس الشيوخ أو النواب خلال الفترة التي سبقت عام ١٩٣٦ على أي إشارة أو حديث عن القضية الفلسطينية ، والبرلمان شأنه في ذلك شأن الحكومة اذ انصببت جهوده على مناقشة قضية التحرر الوطني المصري . ومن جهة أخرى لم تتسم الحياة البرلمانية المصرية بالاستقرار

والدوام فتعطلت أكثر من مرة بخلاف الفترة موضع الدراسة حيث لم يتوقف العمل بالدستور وإنما اتخذ تدخل القصر شكلا آخر في مناهضة الوفد .

وحينما تفجر الموقف في فلسطين عام ١٩٢٩ بسبب حوادث حائط المبكى كان البرلمان المصري معطلا في ذلك الوقت حيث كان محمد محمود يحكم في ظل سياسة اليد الحديدية ومن ثم لم يكن هناك أصلا برلمان يعبر عن موقفه من تلك الأحداث .

الموقف من حوادث عام ١٩٣٦ ومشروع تقسيم عام ١٩٣٧ :

حينما قامت الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ أبدى البرلمان عطفًا على أهالي فلسطين حيث قدم أعضاء مجلس النواب احتجاجات تعبر عن شدة سخطهم وأسفهم لتلك الحوادث التي عمت البلاد « ويرجون أن تنتهي تلك الحالة بما فيه الخير لعرب فلسطين وبما يتفق ومبادئ العدل والحق والإنصاف لكي تعود الديار إلى أصحابها الشرعيين » ، وقد أعلنوا أن قضية فلسطين قضية إنسانية يجب أن يتحرك لها ضمير الإنسانية حتى يمكن انقاذها من الاستعمار والصهيونية^(١) .

ولم يكتف النواب برفع احتجاجهم بل بادر مجلس الشيوخ بعقد جلسة لمحاولة التعرف على ماتوى الحكومة عمله حيال مايجرى في فلسطين من أحداث حتى تنتهي تلك المجازر التي تعرض لها عرب فلسطين والتي كانت تشغل بال البرلمان المصري في تلك الفترة . ولقد وجه الدكتور محمد حسين هيكل استجوابا بهذه المناسبة في الجلسة السادسة والثلاثين لمجلس الشيوخ بتاريخ ٢٠ يولييه عام ١٩٣٧ تساءل فيه عن « سياسة الحكومة ازاء الوضع الجديد في فلسطين » وقد تولى رئيس الوزراء الرد على هذا الاستجواب فألقى بيانا وضع فيه موقف الحكومة وعبر عن مدى اهتمامها بتلك القضية^(٢) .

ولما يخص بمشروع تقسيم ١٩٣٧ فقد اعتبر النواب هذه الخطوة مجحفة بحق العرب حيث انهم لم ينظروا الى فلسطين من منظور ديني فقط ولكن اعتبروها أيضا قضية وطنية « فلسطين قطر عربى شقيق يجب الدفاع عنه استكمالاً للوحدة الوطنية » ، كما أنها القبلية الأولى للإسلام وفيها الصخرة الشريفة ومهبط الوحي وبها كثير من المقدسات الإسلامية والمسيحية التي يحرص عليها المسلمون « وأعرب النواب عن رأيهم بأن الثورات التي قامت في فلسطين كانت بالدرجة الأولى بسبب تصريح بلفور حتى وصل بها الحال حينذاك الى حد تقسيمها الى عدة مناطق في احداها دولة صهيونية بما يهدد كيان مصر بالخطر الشديد من جراء قيام تلك الدولة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الخيرية . كما أعلن النواب استكمالهم لتلك السياسة البريطانية ، الزامية الى تهديد فلسطين مما يخرج مصر كحليفة لبريطانيا وكقطر عربى في نفس الوقت .

ولقد وجه النواب نداء الى الوزارة المصرية يقضى « بضرورة الدفاع عن فلسطين وبقالها جزيا لانتجرا من الجسم الاسلامى وضرورة اتخاذ أى اجراء دبلوماسى في هذا الشأن نزولا عن رغبة الأمة المصرية » ، كما حثوا الوزارة على ضرورة لفت نظر الحكومة البريطانية إلى ما في تلك السياسة من خطر يهدد علاقات الشعوب العربية بأكملها بما فيها مصر .

وقد قال النائب الشيخ عبد اللطيف دراز مانعه « فهؤلاء الذين يراد إحلالهم في فلسطين محل العرب ما هم إلا أصحاب الميادىء الهدامة التى قضت على كل نظام في العالم ومن المحتمل ان تصل اليهم عدوى مبادئهم مما يؤدى الى قلب نظام الحكم في هذه البلاد التى نرجو أن يسود فيها النظام » (٣)

ويستشف من خطاب النائب الشيخ محمد عبد اللطيف دراز أنه يلح على صلة اليهود بالشويعية وذلك ليمتثل عن الاسلوب الذى كان يحتج به الملك عبد الله في عام ١٩٤٨ على قيام الدولة اليهودية وربما فكر هؤلاء الساسة المصريون في أن لفت النظر الى ارتباط الحركة اليهودية بالشويعية يعطى للعرب حجة قوية لاقناع بريطانيا بالتراجع عن انحيازها للصهيونية .

كما وجه الدكتور عبد الحميد سعيد في نفس الجلسة سؤالاً الى رئيس مجلس الوزراء هذا نصه : « لا يخفى على رفعتكم ماتمانيه الآن البلاد الفلسطينية من كروب وأهوال بسبب السياسة التى ترى الى تمكين اليهود من الاستيلاء على المسجد الأقصى اولى القبيلتين وثالث الحرمين وتجهيد البلاد بتقسيمها الى مناطق يهودية واخرى عربية ليؤزل أمر الجميع فيما بعد الى اليهود واجلاء العرب والمسلمين عن تلك المناطق بشئى الطرق لتشيد مملكة صهيونية على حدود المملكة المصرية . ولا يخفى ما لى ذلك من خطر على مصر نفسها والقضاء على مستقبل فلسطين الاسلامية العربية وعلى ماتمانيه من الاماكن المقدسة . تلك الاماكن التى يجب على كل مسلم أن يندو عنها . ولقد أبدت الامة المصرية بكافة طبقاتها وهيئاتها الدينية كما أبدت الجامعة الأزهرية وشيخها المحترم شعورهم نحو فلسطين ورفضهم من هول مايرتكب هناك نحو اخوانهم في الدين واللغة والتاريخ ، كما نهضت الامة الاسلامية الاخرى وفي مقدمتها العراق والشام والحجاز واليمن واحتجت على السياسة الانجليزية في تلك البلاد ، وكان من أوجب الواجبات على الحكومة المصرية الاسلامية ، ومصر تحتر لدى الدول العربية والاسلامية جميعا قائدة النهضة العامة الاسلامية وحامية الاماكن المقدسة أن تكون أسبق الحكومات جميعا في العمل على منع تلك السياسة التى تضر بمصر ومصالحها ضررا باليفا . وأخشى ما أخشاه أن يتحقق ماتوقعنا من نص المعاهدة المتعلقة بسياسة مصر الخارجية فيحال بيننا وبين اخواننا وجيراننا وأبناء عمومتنا ونمنع من مساعدتهم ومن تأييدهم ومن دفع الضرر والشر عنهم وهذا الشر وذاك الضرر قد يلحقان بنا في وقت واحد بدرجة واحدة ، فما الذى اعترته الحكومة المصرية بعد أن حاق الخطر بفلسطين وبالمسجد الأقصى وبعد أن احتجت الحكومات الاسلامية وما الذى اعترته لتقوم بالواجب المفروض عليها في هذا الموضوع الخطير ؟ » .

ويستشف من كلمة النائب عبد الحميد سعيد أنه تخوف من أن يحول مبدأ التحالف بين مصر وبريطانيا طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ دون أن تؤدى مصر دورها تجاه فلسطين .

وقد طرح ايضا النائب محمود لطيف سؤالاً الى الحكومة اشاد فيه بالخطوات التى قامت بها حكومة النحاس واستفسر عما توى حكومة الاحرار عمله وكان نص السؤال مائلى : « يقامى الفلسطينيون اخواننا في اللغة والدم والدين الاهوال في سبيل الدفاع عن حيتهم ووجودهم ، وقد اختطت الوزارة النحاسية السابقة خطة واضحة وقررت سياسة معينة أعلنها ونهر خارجيتها أمام العالم أجمع بجمعية

الأهم فأكد أن مصر تعارض تقسيم فلسطين وتزقي وطنهم . أفلا يزال من سياسة هذه الوزارة معارضة مشروع التقسيم ؟ وإذا كان من رأيها معارضة مشروع التقسيم فما الذي فعلته ؟ وهل وصل الى علم صاحب المقام الرفيع أن الاعتداء وقع على المسجد الأقصى وهو محل تقديس لمسلمين عموما والمصريين خصوصا ؟ وما الذي اتخذته الحكومة رسميا في هذا الشأن ؟ وهل احتجت على هذه الاعتداءات المخالفة لكل واجب انساني ؟ » .

وردا على هذا السؤال أعلن رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة تقوم بواجباتها في هذا الموضوع خير قيام ولكن لم يفتح النائب محمود لطيف يرد الحكومة الذي اتسم بالغموض ^(٤) . ولقد ألقى وزير الخارجية بيان أمام المجلس أوضح فيه علاقة مصر بيهوديات وأثر معاهدة ١٩٣٦ في سياسة مصر الخارجية ، وأشار الى أن قاعدة سياسة مصر الخارجية تكمن في اقرار السلام العام وتوطيده ولذلك ترجو الحكومة من حليفها يهوديات العمل على إيجاد حل عادل لمشكلة فلسطين ، مما يوضح أنه منذ ذلك الوقت احتلت القضية الفلسطينية اهم مكانة لها في سياسة مصر الخارجية .

وقد علق النائب سعد اللبان على بيان وزير الخارجية فقال : « من مصلحة مصر المادية ومن مصلحة إنجلترا ذاتها إنهاء هذه القضية ، وإن هذا الفلق السائد الدائم على حدود مصر ليس من مصلحتنا ولا من مصلحة خليفتنا وقد يكون من المرغوب فيه أن تتدخل مصر في انهاءه فهي تدرك أمان العرب وأمان أهل فلسطين أكثر مما تدركها السياسة العربية ولو أبدت مصر رغبتها إلى إنجلترا مما يسهل مهمتها فلماذا هو التعاون للوصول الى حد دائم لإقرار السلم في تلك البلاد ^(٥) » .

وكا أثبتت الاعتراضات في مجلس النواب على مشروع التقسيم فكذلك أعلن مجلس الشيوخ احتجاجه على هذا المشروع حيث وجه عبد الستار الباسل وحسين محمد الجندي سؤالين عن حوادث فلسطين وواجب الحكومة المصرية ، وقد نص سؤال عبد الستار الباسل على مايلي : « على مقربة من الحدود المصرية مذابح بشرية تقوم ضد عرب فلسطين لا لذنب جنوه إلا أنهم يهودون أن يكونوا في بلادهم آمنين مطمئنين ، ألا يرى صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن على مصر واجبا بصفتها المملكة العربية الاسلامية المجاورة هؤلاء القوم ، والتي تربطها دائما بفلسطين روابط تاريخية واجتماعية وثقافية فاذا كان يرى رفعة رئيس الحكومة أن على مصر واجبا هؤلاء الجيران فأرجو أن يعد المجلس بأن الحكومة المصرية لا تحتتمل هذه المجازر البشيرة على حدودها مع قوم لاجئة لهم الا انهم يهودون — كما قلت — ان يعيشوا كما يعيش كل انسان آمنا مطمئنا في دياره » .

وقد تولى عبد الفتاح يحيى وزير الخارجية بالنيابة عن رئيس مجلس الوزراء مهمة توضيح موقف الحكومة ازاء تلك القضية بأنه « موقف من يعرف واجبه نحو جاره ويحقر تأثير الشعب المصري لآلام اخوانه بحكم الجيرة والعاطفة وعلى هذا الاعتبار لم أترك فرصة تمر الا انتهرتها للسعي في إيجاد حل لهذه المسألة بما يرضى شعور عرب فلسطين » . ثم طمأن المجلس بأن حسن الاستعداد الذي رآه لدى المسئولين اليهوديات من شأنه أن يسهل إيجاد حل يرضاه عرب فلسطين والمصريون أيضا ^(٦) .

ولم يكنف اليلمانيون المصريون باجتماعهم ومناقشتهم داخل البرلمان بل بادروا بعقد مؤتمرات

برلمانية تضم الدول العربية والإسلامية المهتمة بقضية فلسطين كرد فعل لحوادث عام ١٩٣٦ ومشروع تقسيم ١٩٣٧ ، وكان أول مؤتمر هو المؤتمر البرلماني العربي عام ١٩٣٨ .

وقد نبئت فكرة هذا المؤتمر عندما دعا محمد علي علوية عددا كبيرا من الشيوخ والنواب المصريين في منزله على اختلاف نزعاتهم الحزبية للتشاور وتبادل الرأي في تلك القضية حيث شكلوا لجنة عرفت باسم « اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين » والتي اختير علوية رئيسا لها . وتولت تلك اللجنة تنفيذ القرارات التي أسفر عنها هذا الاجتماع وقد تضمنت الدعوة الى عقد مؤتمر برلماني في إحدى البلاد العربية وإرسال كتب الى ملوك العرب والدول الإسلامية ، وإلى رئيس الحكومة المصرية للعمل على تحقيق آمال موطنى تلك الأقارات والتي تعتبر في نفس الوقت آمال المصريين كافة ، كما أرسلوا ايضا الى سكرتير عصبة الأمم والسفير البيطاني في مصر والمندوب السامي في فلسطين ، وتحوى هذه الكتب اشارة موجزة الى قضية فلسطين واطهار شعور المصريين نحو العرب ومناشدة الحكومة الانجليزية لتحقيق مطالبهم ، وتلك صورة للكتاب الذى ارسل الى كبير الأمناء لرفعه الى الملك فاروق :

« اتشرف بأن أقدم لمعالكم القرارات التى اتخذها حضرات الشيوخ والنواب المصريين في شأن انصاتهم عرب فلسطين أمام الحالة الحاضرة التى يعانونها ، واجبا التفضل برفع هذه القرارات التى تعبر عن رأى الأمة المصرية — الى الاعتبار الملكية مع عظيم الأمل في أن تنال هذه القرارات عطف جلالتمكم وتقديره السامى ^(٢) .

ازعج هذا الاجتماعى الأوساط الصهيونية في مصر ، فبادر زعيم اليهود في مصر يوسف قطاوى بإرسال كتاب الى محمد علي علوية أوضح فيه أن يهود مصر ليسوا بالضرورة صهيونيين وسنعود الى مناقشة هذا الموضوع الذى اثار جدلا طويلا ، ويكفى أن نسجل هنا بعض فقرات ماورد في كتاب قطاوى حيث ذكر أنه قرأ بتأثير شديد تصريحات علوية الأخوية بشأن فلسطين ولم يندش من هذا الموقف لما أظهره من عطف نحو الطائفة اليهودية في مصر « والتي تتألف من عناصر مختلفة الجنسيات لاجتماعهم سوى الرغبة في تنظيم أعمال ثقافية وخدمية ويحرص قادتهم حرصا شديدا على الابتعاد عن المناقشات السياسية . فيهود مصر باعتبارهم مواطنين منظمين يرون أنه لايمكنهم القيام بواجباتهم نحو وطنهم على الوجه الأكمل الا بالسير مع الحكومة للمصلحة العامة في كل مسألة سياسية خارجية ، وهم يأملون الوصول الى حل ينهي على الحالة القائمة في فلسطين كما سيبدلون أقصى جهودهم في سبيل الوصول الى تحقيق التفاهم مع عرب فلسطين » .

وقد بادر علوية بالرد على خطاب قطاوى فاشاد بمواقفه نحو فلسطين وأوضح اسباب دفاعه عن تلك القضية كرجل مستقل بعيد عن كل عنف ، ورأى أنه باعتبار قطاوى رئيس الطائفة اليهودية في مصر وعضو مجلس الشيوخ وكوزير سابق فيسكون علوية سعيدا ان سارا معا في نقاش على أمل الوصول الى حل يرضى المسلمين واليهود معا . واستمر علوية في حديثه قائلا : « انكم اكدتم لي أن اليهود المصريين ينتهجون نهج الحكومة في المسائل الخارجية فلذا كانت الحكومة لاعبارات لا تخفى عليكم مضطرة الى شيء من التحفظ فان الامة ليست مضطرة اليه .. واتنى كمصري أريد أن أضع حدا لهذا

القلق خوفا من أن تتطور الحالة الى نهاية لاترضونها ولا نرضاها نحن ، فلا بد من السعي لايجاد حل لما في ذلك من مصلحة ليهود مصر حيث سبق لى السعى فى الأيام الأخيرة لايجاد حل عادل لقضية فلسطين ولم يخالفنى النجاح بسبب تطرف الصهيونيين ، فهل لا يزالون على تطرفهم ، وسيجتمع عما قريب مؤتمر بيلانى عرى حيث يمكنكم أن تقولوا كلمتكم قبل انعقاده بعدم تأييدكم لهذا التطرف الصهيونى الذى سيؤدى الى ابادلة العرب وطردهم من بلادهم »^(٨) .

المؤتمر البرلمانى العربى الاسلامى أكتوبر عام ١٩٣٨ :

عقد هذا المؤتمر بالقاهرة فى الفترة الممتدة من ٧ — ١١ أكتوبر عام ١٩٣٨ ، وقد دعا اليه محمد على علوبة رئيس « اللجنة البرلمانية المصرية للدفاع عن فلسطين » بهدف تنسيق الدفاع عن فلسطين وتنفيذ قرارات اجتماع مايو عام ١٩٣٨ واتخذا كرد فعل لتفاقم الحالة التى انتهت بمشروع التقسيم^(٩) ، ولقد بادر البرلمان المصرى باعتماد تلك الخطوة الايجابية طالما ان الحكومة قد تركت تلك المشكلة لعادل بريطانيا .

وقد ارسل محمد على علوبة الدعوة الى نواب وشيوخ كل من مصر والعراق وفلسطين وسوريا ولبنان وشرق الأردن مندوبين عن الدول الاسلامية كالغرب واليمن والمند والصين والجانبايات الاسلامية فى يوغوسلافيا وأمريكا . واشتركت مصر فى هذا المؤتمر بخمسة مندوبين هم محمد على علوبة ومحمد بهى الدين بركات والكتور عبد الحميد سعيد وتوفيق دوس وعبد الباسل .

وقد اكتسب هذا المؤتمر اهمية أكبر من مؤتمر بلودان عام ١٩٣٧ لا لأن الدعوة له كانت دينية وقومية فقط ولكن لأن مندوبيه قد اختارهم الهيئات البرلمانية رسميا . كما رأى خبراء الشؤون الشرقية فى الحكومة البريطانية أن المؤتمر البرلمانى كان اكثر تمثيلا لمشاعر المسلمين^(١٠) .

تم اسناد رئاسة المؤتمر الى محمد بهى الدين بركات رئيس مجلس النواب المصرى وعلاونه مولود مخلص رئيس مجلس النواب العراقى وفارس الخورى رئيس مجلس نواب سوريا مما أضفى على المؤتمر صبغة شبه رسمية .

وفى بداية المؤتمر ألقى محمد على علوبة خطبة الافتتاح استهلها بالشاء على أعضاء المؤتمر لتلبيتهم الدعوة وأشار الى أنه كان لابد فى تلك الظروف من عقد هذا المؤتمر المؤلف من نواب الأمم العربية والاسلامية وممثل الجماعات ذات الشأن للبلاد التى لا توجد فيها مجالس نيابية . ثم اخذ علوبة فى سرد تاريخ احتلال اليهود لفلسطين منذ عهد الرومان حتى شبت الحرب الأولى فى عام ١٩١٤ ، ثم ملاسات صدور تصريح بلفور وفى نهاية خطابه وجه كلمة الى كل من اليهود والانجليز حيث قال لليهود أنهم معتمدون وبأن العرب والمسلمين قد عرفوا نواياهم نحو فلسطين والبلاد العربية ، وأن احتلالهم لفلسطين سيجلب لهم العداء والبغضاء ويحمل منهم أعداء ظالمين . وأما كلمته للانجليز فقد نصح فيها بضرورة تغيير الحكومة البريطانية لسياستها وبخاصة تصريح بلفور الذى يعتبر باطلا من أساسه وبأن اغتصاب فلسطين لا يتفق والصداقة المتبادلة بين العرب وبطانيا . كما وجه نداء خاصا الى تسميرلين بأن يغضب

لفلسطين كما غضب لفتح منشوريا وغزو الحبشة وينصفها كما أنصف اللذان في السوديت . وفي النهاية اشاد بهذا المؤتمر وأمله في أن يكون فاتحة لجبهة متحدة خاصة وأنه قد عقد بالقاهرة وحظي بعطف الملك وإهتمامه ^(١١) .

وبالرغم من اتفاق جميع الوفود على رفض مشروع التقسيم وضرورة استقلال فلسطين إلا أنهم اختلفوا حول مستقبل فلسطين فبينما رأى الوفد المصري أن فلسطين تعتبر خط الدفاع الشمالى لمصر ، رأت سوريا ضرورة إعادة « سوريا التاريخية » بضم فلسطين والأردن لها ، أما العراق فقد رأت في فلسطين مخرجاً جغرافياً لها على البحر المتوسط . ويلاحظ أن أطماع كل من مصر والعراق كانت تمثل طموح ملكيما . وتظهر بوضوح صورة هذه الخلافات عندما أعلن فارس الخورى — رئيس الوفد السوري — أنه لا بد من اعطاء الحمية لكل من الأردن وفلسطين في اختياريهم الاندماج مع سوريا ، كما أنه لا بد من عقد معاهدة تحالف بين الدولة الفلسطينية المرتقبة وبين بريطانيا وفرنسا ، وقد اعترض الوفد العراق على ذلك المطلب الأخير بحجة أن ادخال فرنسا سوف يؤدي الى تعقيد الأمور مع بريطانيا ^(١٢) .

وفي النهاية دحضت لجنة الاقتراحات الخاصة بالمؤتمر المبررات التي أدت الى تصريح بلغور ، ثم انتهت الى تأييد الميثاق الوطنى القومى الفلسطينى والذي ينص على استقلال فلسطين وتأييدها في نضالها واطلاق تصريح بلغور ووقف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الأراضى الى اليهود كما ندد المؤتمر بالمظالم النازلة بعرب فلسطين واستكرر اصرار الحكومة البريطانية على التقسيم ^(١٣) . ثم طالب الأعضاء بتأليف حكومة دستورية ويجلس نواب وعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا واصدار عفو عام عن الزعماء المعتقلين .

وصدر عن هذا المؤتمر تهديد لبهاتيا يتضمن انه في حالة عدم قبول تلك المطالب فان الشعوب العربية والاسلامية ستعتبر موقف البهاتيين واليهود موقفا معاديا لهم وبالتالي سوف يضطرون الى اتخاذ موقف مماثل مع الائتلاف الى ما يترتب عليه من عواقب تؤثر على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما سيضطرون أيضا الى التحالف مع اليهود .

وقد انبثق عن هذا المؤتمر لجنة للتوجه الى لندن لشرح تلك القرارات للحكومة البريطانية والسعى لتنفيذها ، وضمت تلك اللجنة محمد على علوية عن مصر رئيسا وعضوية كل من فارس الخورى عن سوريا وعضواً عن الجمعية التشريعية في البنغال عن مسلمى الهند ومولود مخلص عن العراق وجبران الترنوى عن لبنان وحمد الباسل وتوفيق دوس والنكتور عبد الحميد سميد عن مصر والسيد عبد الرحمن صديقى عن الهند وجمال الحسينى وعونى عبد الهادى والفرد روك عن فلسطين واعتبرت مصر مقرا لتلك اللجنة . وقد قام ثلاثة من أعضائها وهم محمد على علوية وفارس الخورى وعضو عن الجمعية التشريعية في البنغال عن مسلمى الهند بجهود فعالة في لندن لمحاولة وضع قرارات هذا المؤتمر موضع التنفيذ ^(١٤) .

يبد ان هذا المؤتمر تعرض لانتقادات من جانب بعض الصحف المصرية ، فكبت صحيفة مصر الفتاة مقالا اشادت فيه بجهود علوية ، لكنها رأت أنه لا فائدة من اجتماع تلك الوفود الهائلة من اجل اصدار قرارات سبق وأن اصدرتها هيئات ومؤتمرات اخرى ولم تلق آذانا صاغية وأنه من الأفضل لهؤلاء المؤتمرين أن يبتنوا الدعوة الى اكتساب علم من أجل عرب فلسطين لانهم في مسيس الحاجة الى المال

والسلاح ، حيث ان قيمة هذا الاكتتاب لن تقتصر على فائدته المادية بل تمتد لها الى اكثر من ذلك . كذلك أهدت الصحيفة قرار المؤتمر في عرض صداقة العرب على كل من المعسكرين اللذين انقسمت اليهما أوروبا في ذلك الوقت وهما معسكر الديمقراطيين تترعهم إنجلترا ومعسكر الديكتاتوريين تترأسه ألمانيا وإيطاليا ، فإذا لم تلب بريطانيا المطالب العربية فلا مناص من الالتجاء الى إيطاليا وألمانيا^(١٦) .

أما صحيفة الوفد المصري فقد شنت هجوما عنيفا على هذا المؤتمر وعلى الداعين اليه فقد نسبت الى محمد علي علوية أنه طلب عقد هذا المؤتمر للدعاية لنفسه على حساب القضية الفلسطينية ومعناها أيضا أنه وحكومته يعملان من أجل نصرة العرب مستغلين في ذلك عطف العالم العربي والإسلامي عامة ومصر خاصة على اخوانهم عرب فلسطين ، كما نسبت اليه انه وضع هذا المؤتمر في خدمة حكومته لا من أجل القضية الفلسطينية ، بل للنكابة بالوفد ومحاربه والحط من شأنه وازلهه أمام العالم العربي والإسلامي بمظهر الحزب "السياسي المفكك الذي لم يعد يملك القدرة على العمل من أجل القضايا العربية"^(١٧)

وعملت صحيفة التيمس على هذا المؤتمر بقولها : « ليس هناك حائل يحول دون امتداد التعاون الانجليزي الفرنسي من أوروبا الى الشرق الأدنى فيأتى بالثأر الطيبة من تسوية تنفع المسلمين والمسيحيين واليهود وتزوج قضية العرب العامة وتكون أشد فعلا وأبعد أثرا من قرارات المؤتمر البرلاني في القاهرة أو ملحة طيبة^(١٨) »

غير أنه كان لجهود علوية لعقد هذا المؤتمر اثر حسن عند عرب فلسطين مما جعلهم يتساءلون عن موقف زعماء حزب الوفد وأسباب امتناعهم عن حضور المؤتمر ، فيذكر عروى عبد الهادى في مذكراته أن محمد عزة دروزة بعث برسالة له من دمشق بتاريخ ١٠ يناير عام ١٩٣٨ أشار فيها الى « استياء حزب الوفد من محمد علي علوية الذي رشح لرئاسة المؤتمر البرلاني وأنه لايجد مبررا لهذا الاستياء اذ أن علوية باشا قد تطوع لخدمة قضية فلسطين منذ أعوام بينما لم يكن في مصر بعد صوت يرتفع لصالح هذه القضية ، واستمر في هذا التطوع ، واللجنة البرلانية قد تشكلت مصرية وهي التي قررت الدعوة الى المؤتمر البرلاني وقررت أن يكون الاجتماع في القاهرة فإزاء هذه الوقائع لايجوز أن يقف الوفد غاضبا أو عابئا أو معرقلا ، فإذا وقف الوفد من هذا المؤتمر الذي اعتقد أن الباعث الأول عليه خدمة قضية فلسطين والعطف عليها فانه يكون قد ناقض نفسه وقدم دليلا على تكييفه المسألة العامة بالمسألة الخاصة » . وفي نهاية الرسالة ذكر عزة دروزة أن مايرجوه من عروى عبد الهادى هو محاولة اقناع الوفد بالتفرغ عن الخلافات الحزبية ازاء قضية فلسطين وذكر أن علوية ليس متوغلا في سياسة العداء الحزبية ضد الوفد^(١٩) .

ومهما قيل في انتقاد هذا المؤتمر فانه كان أحد الأساليب التي يمكن ان تؤثر في الدفاع عن قضية فلسطين عن طريق كسب تأييد العالم الاسلامي وعملولة الضغط بشتى الوسائل على بريطانيا ، من ذلك التلميح الى امكانية تحول العرب نحو صداقة المحور اذا مايتسوا من مساعدة بريطانيا لهم .

أدركت بريطانيا خطورة تكرار تلك الاجتماعات البرلمانية والتي تعتبر رد فعل قويا وفعالا لنشاط البرلمان المصري وهو هيئة رسمية معترف بها ولذلك بذلت جهودا حثيثة لمحاولة منع هذا التجمع العربي

الاسلامى مرة اخرى فدعت الى عقد مؤتمر لبحث مستقبل فلسطين يعقد فى لندن ويمثل فيه الدول العربية على مستوى الحكومات لا الهيئات النيابية التى تتسم بالتحمس للدفاع عن عروبة فلسطين ولا تلزم بمجاهدات التحالف مع بريطانيا .

الموقف خلال الحرب العالمية الثانية :

بالرغم من ظروف الحرب التى جرت على مصر مشكلات كثيرة فان البرلمان المصرى لم يعدم الاعضاء الذين انتقروا الى قضية فلسطين خاصة وأن الصهيونية خطت أثناء الحرب خطوات واسعة الى الأمام لتحقيق أهدافها . وقد تبيل ذلك بعد دخول الولايات المتحدة الى معترك الصراع الدولى وتأييدها لقرارات مؤتمر بلتيمور الذى عقد فى نيويورك عام ١٩٤٢ ، وكان من بين هذه القرارات جعل فلسطين كومنولثا يهوديا وبذا تجاوزت الصهيونية صراحة أهدافها السابقة ولم تعد المسألة مقصورة على وطن قومى لأبناء الجاليات اليهودية المضطهدة .

وقد ظهر رد فعل لهذا المؤتمر فى مجلس الشيوخ ، حيث وجه عبد المجيد ابراهيم صالح سؤالاً الى رئيس مجلس الوزراء جاء فيه : « قامت مصر شعبها وحكومتها وملكها بموقف رائع نصرة للحق والحرية فى حادث لبنان ، واليوم وقد أعلن زعماء الديمقراطية الأمريكية ضمن برنامجهم اعطاء بلاد فلسطين لليهود لتكون وطناً يهودياً وهى بلاد عربية منذ ثلاثة عشر قرناً ، فأرجو ان تبنوا لجلسنا المقرر مناقشة به الحكومة سواء بالطرق الرسمية أو الودية لوضع حد لهذا الاعتداء خصوصاً وأن امريكا هى واضعة ميثاق الاطلنطى الذى وافقت عليه وانضمت اليه مصر ، والشعب المصرى الذى ناصر هو وحكومته بكل أنواع القول وبشئى التضحيات لنصرة قضية الديمقراطية وفهم هذا المجلس الذى علت من منبره اصوات داوية لنصرة قضية الديمقراطية يهيم ان يقف على مصر الامم العربية ومستقبلها مع هذه الديمقراطيات » .

وقد أجاب رئيس مجلس الوزراء بما يلى : « تعرفون تماماً مبلغ اهتمامى بقضية عرب فلسطين وحرصى فى كل مناسبة على الدفاع عنها سواء كنت فى الحكم أو خارجه . ولقد عنيت فى السنوات الأخيرة عناية خاصة بالتداتر الضارة التى سرت بين الرأى العام الأمريكى فى شأن هذه القضية ولم أترك فرصة للاتصال بالحكومة الأمريكية اتصالات رسمية وابداء رأى لها فى هذا الصدد الا التبرزها ، وإذا كانت القواعد الدبلوماسية لاتسمح بنشر الوثائق المتعلقة بذلك رسمياً الا بعد الاتفاق بين الحكومتين المصرية والأمريكية — وفى تقديرى أن الوقت الملائم لذلك لم يحن بعد — فالى مع هذا لأرى بأساً من أن أحيط حضراتكم علماً بخلاصة موجزة لهذه المسامى » .

ثم أخذ النحاس يعرض بعض الخطوات التى اتخذتها الحكومة بهذا الصدد فذكر أنه كلف وزير مصر المفوض فى واشنطن فى يناير عام ١٩٤٣ بتقديم مذكرة الى وزير الخارجية الأمريكية تضمنت دفاعات عن حقوق عرب فلسطين ولقت نظر الحكومة الأمريكية الى ما أحدثته الدعاية الصهيونية فى امريكا من رد فعل سوء لدى الرأى العام المصرى ، وبشأن ما أعلنته امريكا وانجلترا بزيادة معدل الهجرة اليهودية ، أصدر رئيس مجلس الوزراء تعليمات الى وزير مصر المفوض فى واشنطن بتقديم مذكرة الى الحكومة

الامريكية في مارس من نفس العام تضمنت تأكيده بضرورة الاحتفاظ بالحالة القائمة في فلسطين . وعندما قدم الشيوخ الأمريكيون اقتراحا الى لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ يطالبون فيه بالغاء الكتاب الأبيض وفتح أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين لكي تصبح جامعة أم يهودية ، أرسل النحاس في فبراير عام ١٩٤٤ مذكرة الى الحكومة الامريكية فند فيها هذا الاقتراح واعتبره مناقضا لحيثاق الاطلنطي ، وكرر فعل لتلك المساعي المصرية ثم سحب هذا الاقتراح ، وأخيرا طمان النحاس باشا أعضاء مجلس الشيوخ بأن امريكا لن تغير من الحالة الاساسية في فلسطين الا بعد مشورة كل من العرب واليهود .

ثم أكد النحاس على أن : « ما أعلنه كل من الحزبين الأمريكيين الجمهوري والديمقراطي في برنامجه الانتخابي بشأن فلسطين وأشار اليه سعادة الشيخ المحترم فهو ولا شك على اكبر جانب من الخطورة لأن معناه أن رجال السياسة الامريكية متفقون على سلب فلسطين من أصحابها العرب المستقرين بها منذ مئات عديدة من السنين وأعطائها لقمة سائغة لليهود ، وهذا أمر يدعو الى أشد الاسف وخيبة الامل ويخشى منه على ثقة الشعوب العربية وغيرها من الشعوب الصغيرة في الوعود المتكررة التي قطعتها الامم المتحدة وفي طليعتها الولايات المتحدة الامريكية باحترام حقوق الشعوب والعمل على سيادة الحق والقانون . غير أننا لسنا هنا أمام اجراء حكومي بل أمام عمل حزبي انتخاني ولا تسمح التقاليد الدولية بمخاطبة الحكومات في مثل هذه الأحوال . ومن أجل ذلك لم يتسن لمصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية المصرية أن يتخذ اجراء رسميا في هذا الشأن وإن كان لم يفته ان يتخج اشد الاحتجاج لدى الحزبين الأمريكيين المذكورين باعتباره رئيسا للوفد وزعيما للشعب المصري » .

وكانت لتصريح رئيس مجلس الوزراء في مجلس الشيوخ أثره في تهدئة ثورة الأعضاء وقلقه على مستقبل فلسطين ، كما أعلن الشيخ مقدم السؤال أنه « يسهو أن يرى رئيس الحكومة في كلمته يتفق مع الرأي العام الانساني في فزعه وفزعنا وفزع الانسانية بأجمعها حيث ان قضية فلسطين قضية انسانية بالدرجة الأولى وكل امله أن يتخلص هؤلاء القوم من تلك الانانية الانتخابية في سبيل المعاني السامية التي طالما رددوها ^(١٩) » .

وفي أثناء المباحثات التمهيدية لحيثاق جامعة الدول العربية صرح مدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية الى مندوب جهته « لايورس اجيبسون » بشأن فلسطين بأنه « لايدري كيف ستحل هذه المسألة ولكن ليس هناك مايدل على أن حلها سيؤثر في كيان دول الشرق الأدنى القومي » . وبناء عليه وجه محمد عبد المجيد العبد سؤالا في مجلس الشيوخ الى وزير الخارجية استكرر فيه قول مدير الشؤون العربية بوزارة الخارجية بأنه لايدري كيف ستحل هذه المسألة ، ومستفسرا عن موقف وزير الخارجية من هذا التصريح الخطير فيقول : « هل يقر معالي وزير الخارجية هذا التصريح وهل لمعاليه ان يبين لنا من هو اذن الذي يدري اذا كان مدير الشؤون العربية لايدري ؟ وكيف حكم سعادته بأن الحل الذي قال انه لايعرفه لن يؤثر في كيان دول الشرق الأدنى » . وقد حاول وزير الخارجية — محمود فهمي النقراشي — اقناع صاحب السؤال بأن مدير الشؤون العربية لن « يتخطى تقرير الواقع » كما أنه لن يتنبأ بالوقت الذي ستحل فيه هذه القضية وكيفية حلها كما أكد بأن حل تلك القضية لايمس بالفعل الكيان القومي

لدول الشرق الأدنى فهي دول مستقلة وصاحبة السيادة في مسألة كيانها القومي^(٦) .

ويبدو أن مقدم السؤال لم يكن له هدف سياسي سوى غيrote على فلسطين كبلد عربي ين تحت وطأة الاحتلال الصهيوني والسياسة الانجليزية والامريكية ، كما رأى أن امتلاك اليهود لفلسطين سوف يؤثر بطبيعة الحال على كيان دول الشرق الأدنى القومي وبخاصة الدول العربية التي تلاصق حلودها حلود فلسطين .

وتدلنا هذه المناقشة على أن الرأي العام المصري كان متتبها الى الانخياز الامريكي للصهيونية ولكن الكثيرين وبخاصة رجال الدولة كانوا حريصين على توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة بعد أن تكشف لهم أنها ستزعم العالم العربي في السنوات التالية وأن موضوع العلاقات المصرية البريطانية سيتأثر بالموقف الامريكي .

الموقف من قضية فلسطين في ميثاق جامعة الدول العربية :

بعد الانتهاء من المشاورات الخاصة بتأسيس الجامعة العربية وصدر ميثاق الجامعة ، عرض على البرلمان للمصادقة عليه ، وقد وافق عليه أعضاء مجلس الشيوخ في ٣ أبريل عام ١٩٤٥ وأعلن الدكتور محمد حسين هيكل ان الميثاق يمثل الخطوة الأولى لاتحاد الدول العربية في هيئة زمنية من الهيئات الاقليمية التي يكون لها أثر في المستقبل في المحافظة على السلم العالمي ، كما أبدى ارتياحه الشديد لتوقيع هذا الميثاق على الأراضي المصرية . كما أعلن صبرى أبو علم — زعيم المعارضة الوطنية — انه اذا كانت « هناك قيمة لهذا الميثاق فهي في كيفية استعماله ولكن في الوقت الذي كانت تحت فيه الأمم العربية بما تم بينها من اتفاق كانت هناك أمة عربية منكسة الرأس (يقصد فلسطين) ، فيجب على مصر كزعيمة للأمم العربية ان تسمح العالم بأن بروتوكول الاسكندرية لم يكن مجرد مظاهرة وإنما هو انبعاث للعالم العربي لمواجهة العالم الغربي » .

ثم استمر صبرى أبو علم في حديثه فبعد مقارنة بين بروتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة فيما يختص بمسألة فلسطين فقال : « انه عند النظر الى بروتوكول الاسكندرية فاننا ننظر الى مسألة من أهم المسائل التي واجهتها اللجنة التحضيرية في أكتوبر عام ١٩٤٤ وهي مسألة فلسطين التي كانت مثالا للظلم الذي يقع على شعب عربي وقد انزعج مندوبو الدول العربية عندما وقف ممثل الاحزاب الفلسطينية ليروي قصة مأساة وطنه أمامهم ، واتفقوا فيما بينهم على نشر ملحق خاص بفلسطين في بروتوكول الاسكندرية والتي ترددت الرقابة في نشره في الصحف ، ف عندما حاولت صحيفة الوفد المصري نشره في ٣٠ مارس عام ١٩٤٥ منعت ، ومن العجيب انه قد تقرر في الاسكندرية من ضمن المسائل التي تم بحثها انشاء مكاتب للدعاية وبخاصة للقضية الفلسطينية ، فاذا كنا هنا في بلادنا نحرّم نشر مثل هذا في جريدة مصرية فقولوا لي ما الذي يباح نقله الى العالم العربي على يد الموظفين في مكاتب الدعاية ؟ » .

ثم أخذ صبرى أبو علم يتلو على الاعضاء الملحق الخاص بفلسطين في بروتوكول الاسكندرية حيث اعلن ان هذا البروتوكول يتضمن أمرين هما : وقوف العالم العربي الى جانب فلسطين ، ثم المبادرة

بتحويل الاقتراح الخاص بالمساهمة في شراء الأراضي بواسطة انشاء صندوق لانقاذ فلسطين والذي مضى عليه حينذاك ستة أشهر دون أت يتم فيه أى اجراء فعل ، وبهذا الصدد اشار الى انه ليس مكلفا باستجواب مندوب سوريا أو العراق عن هذا التباطؤ ولكنه يبادر باستجواب الحكومة المصرية وهل تقدمت ببذل بعض المال لانقاذ اراضي فلسطين من الخراب الذى يتهددها ، كما قام صيرى ابو علم بعد ذلك بتلاوة الملحق الخاص بفلسطين في الميثاق .

وقد عقد زعيم المعارضة البرلانية تلك المقارنة لأنه وجد أن الميثاق أضعف في تأييده للقضية الفلسطينية من بروتوكول الاسكندرية وأيضاً من حيث الروابط التى تربط بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية .

ويتضح من فحوى حديث صيرى ابو علم تحمس الوفد الشديد وعطفه على أهالي فلسطين ومحاولاته المتكررة في فتح ابواب المناقشة داخل المجلس من أجل قضيتهم كى يدرك الأعضاء مدى الظلم الواقع على العرب وليجتهدوا من اجل إيجاد حلول لها .

وقد أبدى عباس محمود العقاد معارضته لتلك الحملة التى شنّها صيرى أبو علم ضد الحكومة المصرية بالذات في حين أن ميثاق الجامعة موقع عليه من جميع الدول العربية لا من مصر وحدها ، ولكن صيرى أبو علم أوضح له اسباب استجوابه البرلمان المصرى أولاً ثم الحكومة والأمة المصرية خاصة ، لما لهما في هذا الميثاق من مقام الزعامة « فمصر هى الدولة العربية التى تقدمت لحمل عبء هذا الموقف » ، ثم استطرد قائلاً : « اننا حين نتكلم في هذا الصدد فاننا نتناول أمراً له سوابقه حيث ان هناك سابقين لهذا الموضوع : أولاًها : أنه في عام ١٩٤٤ أوصت اللجنة التنفيذية لحزب العمال البريطانى بأن يعرض على مؤتمر العمال البريطانى مشروع قرار بشأن فلسطين جاء فيه ما يضر بمستقبلها ومصر جغرافياً وقام الوفد المصرى بواجبه حيال هذا الأمر حينما ارسل زعيم حزب المعارضة ببرقية يحذر فيها من نتائج عرض هذا الاقتراح على مؤتمر العمال باعتبار ان حزب العمال ممثل في الوزارة البريطانية حينذاك . أما السابقة الثانية فكانت في أعقاب الحركة الانتخابية لهامة الجمهورية الأمريكية حيث أجمع الحزبان الأمريكان الجمهورى والديمقراطى على المساس بحقوق فلسطين فلم تتردد حكومة النحاس في القيام بواجبها حينما ارسل رئيس الوزراء ببرقية الى الحكومة الأمريكية سبق وأن ذكرنا مضمونها » . وفي النهاية أعلن صيرى أبو علم أنه لا يقصد من وراء ذلك معارضته للميثاق ولكنه بدأ حديثه وختمه بالموافقة عليه ، غابة الأمر أنه حينما يتكلم عن فلسطين فكأنه يتكلم عن مصر لأن المطامع التى تحقّق بفلسطين تؤثر بطبيعة الحال على مستقبل مصر سياسياً وصناعياً وجغرافياً فالقيام بالواجب نحو فلسطين يعتبر قياماً بالواجب نحو مصر ذاتها .

وبصدد المقارنة التى عقدها صيرى أبو علم بين ماجاء في بروتوكول الاسكندرية وميثاق الجامعة العربية بشأن فلسطين ، أعلن عبد الرحمن عزام الوزير المفوض للشئون العربية بوزارة الخارجية المصرية بأن ماجاء في البروتوكول كان مجرد أقوال بينما ماجاء في الميثاق كان أعمالاً حيث تضمن البروتوكول أمانى الدول العربية في السعى من أجل نيل الاستقلال ، أما الميثاق فقد تقرر فيه « أن فلسطين دولة مستقلة

وقد ورثت حقها الشرعى فى الاستقلال بزوال الدولة العثمانية ولا يجوز أن يمس هذا الاستقلال ، ومادام عرب فلسطين لا يستطيعون أن يمارسوا حقوقهم كدولة مستقلة فإن مجلس الجامعة العربية يعتبرهم مستقلين ويختار لهم مندوبا من بينهم يمثلهم فى تلك الجامعة حتى يمكنهم الدفاع عن حقوقهم بأنفسهم وليس هناك ضمان أقوى لعرب فلسطين من أن يعرفوا هم حقوقهم ومصالحهم من خلال مندوبهم فى الجامعة العربية ، وبذلك يكون أعضاء مجلس الجامعة قد أغرخوا قضية فلسطين من حيز الاقوال الى حيز الوجود الفعلى ، ويرجع لمصر الفضل الأول والاخير فى هذا الشأن . أما بخصوص الدعاية فلم تحمل مطلقا ، وبالنسبة للأمر الآخر والخاص بصندوق الأمة العربية لحماية الأراضي فإن اللجنة غير موجودة لأن وجودها معلق على قيام مجلس الجامعة ومادام مجلس الجامعة لم يوجد فإن الحكومة غير مسؤولة عن لجنة غير موجودة لتحيل عليها قرارا . « وأنى عبد الرحمن عزام بيانه بتأييده لما أبداه صبرى أبو علم من عطف نحو عرب فلسطين مؤكدا بأنه حين يقف أمام مشكلة فلسطين فكانه يقف أمام مشكلة المصريين ، كما أعلن ائتراحه وارتياحه واغلب اعضاء مجلس الشيوخ لموقف المعارضة الوفدية ورغبته الأكيدة فى معاونة عرب فلسطين مساهرين فى ذلك الحكومة حينما دافعت عن تلك القضية طوال فترة المباحثات حتى انها استطاعت أن تحتضن فلسطين بين الدول العربية بهذا الملحق الذى جعلها عضوا فى جامعة الدول العربية المستقلة .

وفى تلك الجلسة أعلن عبد الرحمن الرافعى موافقته على الميثاق ولكنه أبدى بعض التحفظات والملاحظات ، فقيما يخص فلسطين أعلن تأييده لما قاله صبرى أبو علم وعبد الرحمن عزام ولكنه أضاف أن فلسطين ليست مسألة سياسية فقط كما أنها لم تكن متعلقة بحقوق العرب فحسب بل متعلقة بصميم الاستعمار ذاته فهو يهد أن يجعل فلسطين قاعدته الأساسية فى الشرق لكى يربطها بخيوط الاستعمار ، فإذا لم تضع جامعة الدول العربية نصب أعينها تحرير فلسطين « فلا نعتقد أنها قد تصل الى تحقيق أهدافها » . كما اعترض عبد الرحمن الرافعى على أن الجامعة العربية قد قصر الاشتراك فيها على الدول المستقلة ففى رأيه ان الامم العربية غير المستقلة أخرج من الدول المستقلة لأن تكون عضوا فى هذه الجامعة فيجب على الجامعة أن تفسح المجال لكافة الدول العربية سواء أكانت مستقلة أم غير مستقلة لأن هدف الجامعة الأساسى هو الدفاع عن حقوق أعضائها^(٣٦) .

وتكشف هذه المناقشات عن اتفاق المعارضة مع الحكومة تقريبا على أهمية استقلال فلسطين باعتبارها دولة عربية مجاورة لمصر ومؤثر مصيرها ومستقبلها على مستقبل مصر ، ولما انصب الخلاف على مدى فاعلية الانسحاب التبع فى العمل وقوة الرابطة التى لابد وأن تصل بين أعضاء الجامعة العربية .

أما فى مجلس النواب فقد وجه النائب على السيد أبوب سوّلا الى رئيس الوزراء يلفت فيه نظر الحكومة الى محاولات الصهيونية للتشهير بدول الجامعة عن طريق الدعاية ووسائل الاعلام وبخاصة الجرائد التى وزع منها فى مصر ، وقد نص السؤال على مايلى : « أن جبهة يهودية من أشد دعاة الصهيونية تطرفا تطعن فى إنجلترا وتوزع بمصر قد دأبت على التشهير بأعضاء الجامعة العربية والوزارة بهم . بل بلغ بها الحقد الى التطاول على أعلى مقام فى البلاد وعلى محاولة النيل من ملك العرب . فما الذى يرى دولة رئيس

الوزراء المخافه حيال هذه الجريدة ؟ » .

وقد تولى الرد على هذا السؤال وزير المالية بالنيابة عن رئيس الوزراء فأعلن بأنه استصدر قراراً من مجلس الوزراء في ٢٧ يونيو الماضي يمنع تداول تلك الجريدة داخل مصر . وأشار صاحب السؤال الى أنه قصد من تقديم هذا السؤال لفت نظر الحكومة الى خطورة هذا الموضوع ولا يعني ذلك محاربة التواب لحرية القلم أو القول ولكنهم يعبرون عن رفضهم التام لأن تكون مصر مرتعاً للدعاية الصهيونية ومحاربة العرب في تلك الآونة بالذات .

ويوضح لنا ذلك الموقف مدى الفرق في الوعي القومي المصري بالخطر الصهيوني مما يختلف تماماً عما شاهدناه في العشرينات أو الثلاثينات حينما كانت تسمح الحكومة بتداول مثل هذه الصحف اليهودية . وبهذه المناسبة طالب بعض التواب بفرض الرقابة على المطبوعات وبخاصة تلك التي قد تضر بالنظام الاجتماعي في مصر ^(٢٣) ، وكأنهم قرئوا بين الصحف والمؤلفات الشيوعية وبين المؤلفات اليهودية التي قد تدخل البلاد وتتضمن أفكاراً اشتراكية ، وستحدث عن صلة اليهود باليسار المصري في الفصل القادم .

الموقف من لجنة التحقيق الانجلو — امهيكية :

عرض تقرير لجنة التحقيق الانجلو — امهيكية على البرلمان المصري وبخاصة مجلس النواب لمناقشته ولمعرفة موقف الحكومة المصرية ازائه ، والاحاطة بالاجراءات التي اتخذتها نحو تلك القضية . فقد ذكر « فكري أباطة » انه مع اعتراف التواب بما قامت به الحكومة من واجبات نحو عرب فلسطين الا أنهم وجدوا أن اجتماعهم لمناقشة هذا التقرير يركز على دعمتين اساسيتين هما :

أولاً : تبادل الرأي مع الحكومة للتعرف عما تنوى عمله .

ثانياً : أن يسمع العالم رأى مجلس النواب حيال هذا التقرير .

وأكد فكري أباطة رفض التواب لتقرير تلك اللجنة لعدة اعتبارات اساسية منها نفيه لعموية فلسطين والكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ بالرغم من قبول العرب له على مضمض ، كما وصف هذا التقرير بالسطحية وبأن اللجنة كانت متعجلة في اصداره ، واستكرر فكري أباطة ذلك الخلط الذي أحدثته تلك اللجنة بين مشكلة فلسطين ومشكلة يهود العالم ، وتعدى هذا التقرير على حقوق فلسطين حينما سمح بهجرة مائة ألف يهودي اليها بالرغم من وجود مناطق في العالم واسمة كاستراليا وامهيكا وكندا والتي مازال حتى ذلك الوقت في حاجة الى نهضة سكانها بحوالى ٨٠ مليون نسمة .

وفيما يخص مسألة الوصاية فإن جامعة الدول العربية تهدف الى اعتبار فلسطين وطناً عربياً مستقلاً ولذلك يطالب فكري أباطة الحكومة بتوضيح سياستها لكي تسمع امهيكا وانجلترا صوت التواب المصريين في هذا الصدد . كما انتقد فكري أباطة اتباع امهيكا لسياسة سلبية في تلك القضية ويرى أن الذي دفعها لذلك هو التأثير الصهيوني عليها حيث استطاع اليهود السيطرة على المال والصحافة وأداة

الحكم هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلأمرها مصالح بتولية في البلاد العربية ولذلك فهي لا تريد أن تنزل برأى في أي حل عملي في تلك القضية خوفا على مصالحها .

ويستطرد هذا الكاتب في حديثه فيذكر أن الخطأ الأساسي الذي وقعت فيه كل من أمريكا وإنجلترا هو اعتقادها بأن قضية فلسطين الإنجليزية أمريكية دون إدراكهما أنها مسألة عمومية حتى ان جامعة الدول العربية نفسها ليست هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في ذلك ، « فلسطين وثيقة الصلة بالأمن العالمي وخاصة الدول العربية لأنها تمس استقلالها » فلو نصح اليهود في وضع تقرير اللجنة موضع التنفيذ لكانت كارثة جسيمة ليست على فلسطين وحدها بل على العالم العربي كله ، فللمسألة ليست عربية وإنما هي مسألة وطنية داخلية لكل بلد عربي ، وبناء على ذلك طالب مجلس النواب الحكومة بما يلي :

أولا : رفض هذا التقرير من أساسه .

ثانيا : ضرورة أخذ رأي العرب في تلك المسألة مثل غيرهم .

ثالثا : ان يكون الأساس هو استقلال فلسطين وإذا استدعى الأمر إشرافا فتتولى جامعة الدول العربية هذا الأمر بحكم الدين واللغة والجوار والموقع الجغرافي طبقا لميثاق الأمم المتحدة والمربط بميثاق سان فرانسيسكو . ومن حيث الانتخاب ، ثبت عجز إنجلترا التام عن إدارة فلسطين ويؤكد ذلك واضعو الميثاق أنفسهم .

وتختصم مسألة الانتخاب ، أضاف الكاتب محمد حنفي الشريف بأن تلك المسألة كانت من قبل عصبة الأمم والتي انتهت حينذاك وتحولت الى هيئة الأمم المتحدة ومسألة الانتخابات في تلك الهيئة أصبحت تتعارض مع مبادئ الأمم الضعيفة ولذلك طالب بضرورة عرض تلك المسألة على مجلس الأمن لتأثيرها على السلام العالمي « خاصة وأن هناك في فلسطين جيشا صهيونيا يزداد قوة يوما بعد يوم وقيامه بأعمال إرهابية خطوية تهدد السلام العالمي » . ونوه هذا الكاتب بالارتياح الإنجليزي للتغلغل الصهيوني في فلسطين ، وأورد مثلا يثبت صحة مقاله ، فحينما كانت إنجلترا في أشد الحاجة الى المساعدات أثناء الحرب الثانية أعلنت انتهاء انتدابها على شرق الأردن إرضاء للعرب بالرغم من احتجاج الصهاينة على ذلك لأنهم كانوا يحتكرون ان شرق الأردن جزء من فلسطين ، ويتسائل محمد حنفي الشريف عن اسباب احتفاظ إنجلترا بانتدابها على فلسطين . ثم انتهى الى ضرورة عرض مسألة فلسطين على مجلس الأمن ورفض تقرير اللجنة ومطالبة مصر ببذل كل تضحية تطلب منها لتصرة تلك القضية .

وقد أدلى بعض النواب بدلوهم في هذا الشأن حيث أعلن الكاتب عبد الحليم أبو سيف راضى أن تلك اللجنة ماهى الا لجنة سياسية تتألف من رجال دولتين ترتبط مصالحهما بمصالح اليهود في مقابل ماقدموه لهم من مساعدات في الحرين العالميتين ، « وقد نيط بتلك اللجنة مهمة تقرير أوضاع متفق عليها ، وتلك كانت سياسة مرسومة منذ عام ١٩١٧ ولكن يجب أن نلوم أنفسنا لاننا لم نعمل شيئا جديا من أجل فلسطين ، فلا داعى لظهور هذا العطف المتزايد لأهالى فلسطين دون أن نمد لهم يد المساعدة منعا لتسرب أراضيهم ، فلا جدوى من تل الصيحات التي تصدر من على منبر البرلمان بخصوص عرض

تلك المسألة على مجلس الأمن ، ونعتقد أنه من الضروري مساعدة فلسطين واثقأ أراضيها ممن يشترطونها » ، ثم رجع هذا النائب اللوم الى الحكومة لأنها لم تقرر شيئا لانقاذ أراضى فلسطين ، وذكر بأنه لايركز لومه على الحكومة الموجودة حينذاك بل على الحكومات المصرية السابقة من وقت أن نشأت قضية فلسطين . وتساءل هل وصل تأثير الصهيونية بما لها من قوة ومال الى الحكومة المصرية كما هو الحال فى العالم العربى ؟ . وفى النهاية أوصى بضرورة تخصيص مليون جنيه لانقاذ أراضى فلسطين من الضياع .

وفى نهاية تلك الجلسة قرر جميع الأعضاء على ضرورة مقابلة العنف بالعنف ، ونتيجة لاستفحال أمر الجيش الصهيونى فلابد من تأليف جيش عربى علم تكونه جميع الحكومات العربية ، وفى حالة اصرار كل من امريكا وانجلترا على قبول تقرير اللجنة لابد من اتباع سياسة عدم التعاون وبخاصة أن هاتين الدولتين مصالح فى الشرق العربى ، وبذلك القرارات يكون مجلس النواب قد أطلع الحكومة على موقفه لكى يعرف الشعب المصرى والعربى رأى النواب المصريين فى هذا الموضوع ^(٣٣) .

ظهرت اذن فى مجلس النواب المصرى دعوة غير مباشرة للتدخل بالقوة لمنع قيام الدولة اليهودية ، وهذه الدعوة سابقة بعامين على قرار الملك بدخول الحرب عام ١٩٤٨ كذلك ظهرت فكرة استخدام السلاح الاقتصادى ضد الولايات المتحدة وبريطانيا والتهديد بالاضرار بالمصالح الاقتصادية الامريكية والانجليزية فى الشرق العربى فى حالة اصرار الدولتين على موازرة الصهيونية وتنفيذ تقرير لجنة التحقيق الانجليزى امريكية .

وعلى الفور أعلن وزير الخارجية أمام أعضاء مجلس النواب رفض الحكومة لتقرير لجنة التحقيق الانجليزى — امريكية ، فقال « تحرب الحكومة بطرح هذا الموضوع للمناقشة لكى يعلم أهل فلسطين أولا شعور مجلس النواب المصرى بالنسبة لهم ولكى يعلم العالم أجمع ان مصر — حكومة وشعبا — تبغض كل البغض تقرير هذه اللجنة . لقد قامت الحكومة بالواجب عليها من أول يوم فأرسلت تعليمات الى سفيرها فى لندن والى وزيرها المفوض فى واشنطن لكى يبين كل منهما للحكومة التى يمثلنا لديها أن مثل هذا التقرير يسبب قلقا عظيما ويقابل رفضا باتا فى الشرق الأوسط بأسره » .

وفى لندن قام السفير المصرى بعمدة زيارات لوزارة الخارجية البريطانية وكبار النواب ورأى أن كثيئين منهم يرون أن هذا التقرير غير قابل للتحقيق ، أما وزير مصر فى واشنطن فقد قام بمقابلة رئيس الجمهورية نفسه وأوضح له أن هذا التقرير يسبب قلقا عظيما فى العالم العربى .

هذا ماغلته الحكومة بناء على حث البولان لما على الصعيد العالمى ، أما على الصعيد العربى فقد ذكر وزير الخارجية أن مجلس الجامعة العربية سيجتمع قريبا فى دمشق فى ١٨ مايو حيث سيشترك فيه مصر وسيتقوم بتنفيذ مايصدر عنه من قرارات لصالح تلك القضية ^(٣٤) .

ويستخلص من ذلك أن الاصوات فى البولان المصرى كانت أسبق من الحكومة وأقربى فى طريقة مناصرتها لعرب فلسطين وبطبيعة الحال مرت كثير من هذه الخطب دون أن يتاح لها حظ من التنفيذ .

لجوء أمين الحسيني الى مصر :

أثارت قضية لجوء أمين الحسيني الى مصر ضجة عنيفة داخل البولان المصرى وبخاصة مجلس الشيوخ حيث شن صبرى أبو علم حملة عنيفة ضد موقف الحكومة بسبب منع المفتى من ممارسة نشاطه السياسى طوال فترة اقامته فى مصر نظرا للظروف التى كانت تمر بها مصر حينذاك .

وتختصم القيود المفروضة على المفتى قدم زعيم المعارضة استجابا الى رئيس الوزراء بهذا الصدد . ولكن اسماعيل صدق أكد له أن المفتى « قد لقي من حسن الاستقبال وكرم الضيافة مايليق به » حيث أعلن أنه قام بمقابلته ووجده فى أحسن حال بل وقدم شكره الى الملك وإلى الحكومة وأبدى ارتياحه للبيان الذى أصدرته رئاسة مجلس الوزراء فى اليوم التالى لقدموه وبخاصة الفقرة الأخيرة منه والتى جاء بها « ولا يخفى أن مصر اليوم تحتاز مرحلة من أدق مراحل حياتها السياسية نرجو لها التوفيق والفلاح فى ظل الهدوء والنظام ولا ريب أن سماحته مقدر لذلك » . وحاول اسماعيل صدق اقناع الأعضاء بصحة كلامه حينما استشهد بتلك العبارة التى قالها المفتى والتى جاء فيها : « الواقع اننى مدينكم تمام الادراك وأعرف مشاغل مصر فى الوقت الحاضر وحاجتها القصوى الى الهدوء والاطمئنان وأنه لن يجعل من وجوده فرصة للدعاية أو القيام بأى نشاط سياسى » .

ثم قال رئيس الوزراء : « هنا كان المسلك الحكومى وموقف الحسيني منه فما كان عليها أن تضع قيودا على رجل استضافه الملك وقيل ضيافته ، ولكن ظروف البلاد وملاهبها وطبيعتها هى التى حملته على أن يلتزم بالمسلك الكريم ، فكان لابد على مقدم الاستجواب من الاطلاع أولا على هذا البيان قبل الادلاء بهذا الكلام أمام المجلس » ^(١٥) . ولكن زعيم المعارضة الوفدية لم يكتف بما صرح به اسماعيل صدق كما أبدى معارضته لبيان رئاسة مجلس الوزراء ولقت نظر الأعضاء الى ان المفتى قد ترك فرنسا ولجأ الى مصر فلماذا عليه أن يكون راضيا عن الضيافة والمعاملة الكريمة من جانب الملك ، ولكن يجب الا يشمل ذلك المعاملة السياسية من جانب الحكومة ، فما الفرق اذن بين اقامته فى فرنسا وقيامته فى مصر ؟ بل رأى صبرى أبو علم أن اقامته فى فرنسا كانت أكثر فائدة له لاستطاعته الاتصال بأخوانه وانصاره ، ولكنه وجد أن لجوءه الى مصر مقر جامعة الدول العربية سيتيح له المجال الذى يساعده على أن يؤدى واجبه كاملا تجاه قضية بلاده .

ولكن لم يعدم المجلس الأعضاء الذين يؤيدون الحكومة فى موقفها ومنهم عباس الجمل الذى اعترض على جعل هذه القضية مجالاً للمناقشة لعدم مساسها بحق من حقوق المصريين طبقا للمادتين الثالثة والسابعة من الدستور وبخاصة بحقوق المصريين المكفولة لهم والتى تنص على « الا تفرض قيود على مصرى واذا فرضت الحكومة قيودا من القيود على مصرى من المصريين كان سبيل الاستجواب هو طرح لتفريطها فى الدستور ، اما اذا كان الاستجواب لايت بفضلة للدستور فليس على الحكومة الا التفضل المتكرم فقط » .

يبد أن صبرى أبو علم اخذ ينفى تلك الحجج لأن المفروض على مصر أن تحمى الاحرار ، وراح يب الأثلة على ذلك حيث سبق لبعض الاحرار من أعضاء حزب تركيا الفتة واحرار سوريا وتونس فى

مستهل القرن العشرين أن لجأوا الى مصر للاقامة فيها دون الحد من نشاطهم السياسى .

وقد تمكن عبد القوى أحمد وزير الاشغال العمومية تهدئة الحلال داخل المجلس فاقترح على صبرى أبو علم ضرورة مقابلة المفتى شخصيا لمعرفة ما اذا كان راضيا عن هذا الوضع أم غير راض ، وقد أبدى جميع الأعضاء موافقتهم على هذا الاقتراح بما فيهم صاحب الاستجواب نفسه . وان كان ذلك لا يمنع من اثبات حقيقة وهى اقتناع اعضاء المجلس بأن المفتى راض عن وضعه وأنه محظور تسليمه بنص الدستور ، الامر الذى يتحتم معه عدم اثارة هذا الاستجواب مرة أخرى . ولكن صبرى أبو علم طالب بتأجيل المناقشة فى هذا الموضوع الى أن يجرى مقابلة خاصة مع المفتى (٣٦) .

وفى تقديرنا أن المعارضة الوفدية لم تكن تقصد فقط السماح لأمين الحسينى بالنشاط السياسى بل كانت ترى فى ذلك مدخلا لرفع القيود التى فرضها اسماعيل صدق على نشاط تلك المعارضة واستخدامه وسائل عنيفة ضد تحركات الشبان الوفديين وغيرهم ولذلك اتسمت هذه المناقشات بالجدل العنيف الذى يتجاوز حدود قضية أمين الحسينى .

وبدون أن تعلن الحكومة المصرية شيئا مالمثل المفتى أن تتمتع بالفعل فى داخل مصر بالحرية الكاملة ليس فقط فى النشاط السياسى بل فى اعداد جيش الجهاد الفلسطينى وتزويده بالسلاح .

هوامش الفصل الثاني

- (١) السياسة — ٢١ يوليو سنة ١٩٣٦ .
- (٢) سبق أن أوردنا نص البيان في الفصل الأول .
- (٣) مجلس النواب — الجلسة الحادية عشرة — ٣١ مايو ١٩٣٨ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ .
- (٤) مجلس النواب — الجلسة الحادية عشرة — ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ .
- (٥) مجلس النواب — الجلسة الرابعة والثلاثين — ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٨ ص ١١٩٤ ، ١١٩٦ .
- (٦) مجلس الشيوخ — الجلسة الثالثة — ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ — ص ١٤٤ .
- (٧) الشباب — ٢٩ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٨) الشباب — ٦ يوليو سنة ١٩٣٨ ، المقطع — ٦ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٩) Rony E. Gabbay: *ibid*, P.36.
- (١٠) د . احمد طرين — محاضرات في تاريخ قضية فلسطين من الثورة الكبرى ١٩٣٦ — ١٩٤٨ ص ٧٩ ، ٨٠ ، كينغزبر سايكس : المصدر السابق ص ٣٢٤ .
- (١١) Esco: Op.Cit., P.861.
- (١٢) عتبط حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر الموالي العالمي للبلاد العربية والإسلامية للفلاح عن فلسطين المسندة في القاهرة ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ من ص ٦ حتى ١٣٨ .
- (١٣) Esco: Op. Cit., P. 887, Rony E. Gabbay Op. Cit., P.36.
- (١٤) محمد عزة دروزة — المصدر السابق — ج ١ — ص ٢٦١ ، أكرم زعيتر — القضية الفلسطينية ص ١٢٥ ، نجيب صدك — المصدر السابق — ص ٢٢٥ .
- (١٥) احمد طرين — المصدر السابق ص ٨١ ، كينغزبر سايكس — المصدر السابق ص ٣٢٤ ، عتبط حفلة الافتتاح الكبرى للمؤتمر الموالي العالمي المرفى ص ١٤١ ،
- (١٦) Esco: Op. Cit., PP. 887-888.
- (١٧) مصر القذلة — ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٨) المصري — ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٨ .
- (١٩) F.O. Enc. in No, 69. The Egyptian Press for Period Jul. to Aug. 31; 1983, 105.
- (٢٠) للمصري — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (٢١) أعداد المتكورة بحجة عاصمة — عوني عبد الحادي (أوراق خاصة) ص ٩٧ .
- (٢٢) مجلس الشيوخ — الجلسة السابعة والثلاثين — ٩ أغسطس سنة ١٩٤٤ ص ١٧٤١ ، ١٧٤٢ .
- (٢٣) مجلس الشيوخ — الجلسة الرابعة — ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٥ ص ٦٧ .
- (٢٤) مجلس الشيوخ — الجلسة الثانية عشرة — ١٧ أبريل سنة ١٩٤٥ ص ١١٣ — ٢٠٩ .
- (٢٥) مجلس النواب — الجلسة التاسعة والثلاثين — ٨ يوليو سنة ١٩٤٦ ص ٣١٧ .

- (٢٣) مجلس النواب - الجلسة الحادية والثلاثون - ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ م - ٢٣١٤ - ٢٣٦٦ .
- (٢٤) مجلس النواب - الجلسة الحادية والثلاثون - ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ م - ٢٣٦٦ ، ٢٣٦٧ .
- (٢٥) مجلس النواب - الجلسة الحادية والثلاثون - ١٤ مايو سنة ١٩٤٦ م - ٢٣٦٦ - ٢٣٦٧ .
- (٢٦) مجلس الشيوخ - الجلسة الثالثة والأربعون - ١٥ يوليو سنة ١٩٤٦ م - ٩١٣ - ٩٦١ .

الفصل الثالث

موقف القوى السياسية والوحدات

شهدت مصر خلال الفترة موضع الدراسة نشوء تيارات ثلاثة كان لها بدرجة أو بأخرى موقف من القضية الفلسطينية ، ويمكن استخلاصها على النحو التالي :

أولاً : التيار التقليدي الممثل في الأحزاب التقليدية سواء كانت أحزاب أغلبية مثل الوفد أو أحزاب أقلية مثل تلك التي انشقت عن الوفد وعلى رأسها الأحرار الدستوريون والجمعية السعيدة فالكثلة الوفدية ، أو غيرها ممن تأسست بجهنض من القصر يضاف إليها الحزب الوطني المتحد . وقد حاول هذا التيار مجازاة الآراء السائدة في البلاد العربية الأخرى وهي رفض الوجود الصهيوني بكل بساطة .

ثانياً : تيار إسلامي يمثل في الجماعات الدينية وعلى وجه الخصوص جماعة الإخوان المسلمين التي ظهرت في أواخر العشرينات كلها في الجماعات الفاشية والمتمثلة في جماعة مصر الفتاة والتي ظهرت في أوائل الثلاثينيات وإن كانت قد تحولت بعد ذلك إلى اليسار عندما تسمت بالحزب الاشتراكي في مطلع الخمسينات وهي فترة تأتي بعد المرحلة التاريخية التي تقوم بدراستها . وكان هذا التيار أكثر تحمسا لقوض الحرب في فلسطين على أساس انها جهاد ديني مقدس .

ثالثاً : تيار معارضة إلى اليسار وعلى وجه الخصوص الحزب الشيوعي المحظور والذي ظهر خلال العشرينات ثم اختفى ليعاود ظهوره أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها ورغم قلة وزنه من حيث الحجم لكن تكمن أهميته في أنه انفرد بأفكار وآراء متميزة تحولت إلى حلول توفيقية وكانت في الأربعينيات تعتبر مخالفة تمام الاختلاف للاتجاه العام ، ومن المفارقات الغريبة أن هذه الآراء التي اعتنقها الشيوعيون هي التي تنادي بها الآن الجهات الرسمية المعتدلة وهي الاعتراف بالوجود الإسرائيلي .

القوى السياسية

أولاً : الأحزاب التقليدية :

إذا تبعنا موقف الأحزاب التقليدية من القضية الفلسطينية قبل عام ١٩٣٦ نجد أن الساسة

المصريين قد غلبت عليهم النزعة الاسلامية حيث نظروا الى تلك القضية من منظور ديني ، وما يؤكد ذلك ما قام به محمد محمود — رئيس الوزراء وزعيم الاحرار الدستوريين — عام ١٩٢٨ حينما امر بضرورة مد اهالى فلسطين بمبلغ خمسة آلاف من الجنيهات للمسجد الأقصى . وفي العام الذى يليه مباشرة أى فى عام ١٩٢٩ وقعت حوادث البراق فى فلسطين حيث أرسل أحد أقطاب حزب الاحرار الدستوريين وهو محمد على علوبة للمشاركة فى التحقيق فى أسباب تلك الحوادث وقد تطوع علوبة بالقيام بجولة فى الدول العربية والاسلامية بمصاحبة المفتى بهدف جمع التبرعات للمسجد الأقصى وذلك عام ١٩٣١^(١) .

وكما سبق أن أسلفنا واكب الاضراب الكبير فى فلسطين عام ١٩٣٦ عقد معاهدة ١٩٣٦ فى مصر ولكن بالرغم من ذلك لم يغفل الساسة المصريون قضية فلسطين ، ففى أثناء وجود وفد المفوضة المصرى فى لندن قام النحاس بمجولة من المباحثات مع رئيس وزراء بريطانيا ووزير الخارجية ووزير المستعمرات من أجل إيجاد حل لتلك القضية ، وطوال فترة تلك المباحثات كان مصطفى النحاس على اتصال دائم بزعماء فلسطين فى القدس وزعماء العالم العربى خارج فلسطين كى يطلعهم على النتائج التى سيتوصل اليها^(٢) .

وأثناء تولى الوفد للسطة طرح أول مشروع للتقسيم بواسطة لجنة بيل الملكية ولم يظهر رد فعل واضح على المشروع بل ان صحيفة الحزب كتبت فى احدى المقالات انه من الافضل دراسة هذا المشروع قبل رفضه رفضا باتا وأن الهدف هو اقامة سلام فى فلسطين^(٣) . ولا ينفي أخذ رأى الصحيفة على أنه يعبر بالضرورة عن حزب الوفد بدليل أن وزير الخارجية الوفدى مالبث فى سبتمبر عام ١٩٣٧ أن احتج بشدة على فكرة التقسيم .

ومع ذلك أصبح موقف الوفد اكثر تأييدا بعد أن خرج من الحكم وتحول الى صفوف المعارضة ، ويظهر هذا التأييد بصورة واضحة عندما دعا النحاس الى الاجتماع الوفدى التاريخى فى أوائل يوليو عام ١٩٣٨ حيث عدد فيه المساعى والجهود التى قام بها أثناء وجوده فى الحكم من أجل فلسطين ورفضه لمشروع التقسيم ، وتساءل فى بيانه الذى ألقاه عما تفعله حكومة الاحرار فى هذا الصدد ، وأختم بيانه بأن أى حل للقضية الفلسطينية غير الحل الذى قدمته الحكومة المصرية فى عصبة الأمم لا يمكن أن ترضى عنه مصر والبلاد العربية الأخرى وهو رفض التقسيم^(٤) .

ومن الواضح أن بيان النحاس قد وجد استحسانا لدى القادة الفلسطينيين حيث اخلوا فى تعداد مواقف الوفد تجاه قضيتهم ووصل الامر ببعضهم ان ارسل برقيات شكر الى زعيم الوفد ، كما اهتمت صحفهم أيضا بهذا البيان ، حيث كتبت جريدة « فلسطين » تقول : « نعلم أنه وجد من أهم الوفد فزع أنه لم ينشط للدعاية لفلسطين كل ذلك النشاط الملحوظ فى العهد الاخير الا اخرجها للحكومة الحاضرة فهو يتخذ من قضية فلسطين سلاحا لمحاربة الحكومة المحمدية القائمة فى مصر الآن وغاية مانبيح لانفسنا تقبيده فى هذا الصدد أن الوفد المصرى تولى الدعاية لقضية فلسطين والدفاع عنها فى جنيف وهو يملك زعامة الأمة وزمام الحكم فى نفس الوقت الذى كانت تقضى فيه مصلحة زعمائه الخاصة أن يمالؤوا الانجليز ومن تكن هذه مواقفه الشريفة لا يفتنر بمثل ما تقدم »^(٥) .

وقد تمجّل اهتمام حزب الوفد في مناسبات أخرى ، فعندما وقع حادث اعتداء على العرب المصلين في المسجد الأقصى في يوليو عام ١٩٣٨ ، باذر الوفد بعقد اجتماع من أجل فلسطين في ٢٠ يوليو عام ١٩٣٨ اتخذوا فيه عدة قرارات كان أهمها الدعوة الى اكتتاب عام لاسعاف المنكوبين حيث رأوا أنها مساهمة يفرضها الواجب ، وبناء على ذلك نشطت لجان الوفد العامة ولجانها الفرعية في تنظيم وسائل جمع هذا الاكتتاب ، كما أهتمت صحف الوفد وخاصة « المصري » بتتبع حوادث هذه الاعتداءات واستنكرت السياسة البريطانية المتبعة في فلسطين ، ونتيجة لذلك منعت تلك الجريدة من دخولها فلسطين لمدة أربعة أيام ، ولم يملك عرب فلسطين في تلك الظروف سوى توجيه الشكر الى النحاس وحزبه لمواقفه من قضيتهم ^(٦) .

ولم يكن قادة الوفد فقط هم الذين يؤيدون القضية الفلسطينية بل كان هناك الشباب الوفدي المتحمس للدفاع عن تلك القضية كما يتبين ذلك من الاجتماع الذي أقاموه في ٣٠ يوليو عام ١٩٣٨ وحضره الشباب الفلسطيني بمصر حيث نددوا فيه بالسياسة الاستعمارية البريطانية ووجوب حث الدول العربية والشرقية على الاتحاد من أجل فلسطين ، وقد انبثق عن هذا الاجتماع عدة قرارات تنص على تضامن الشباب الوفدي والشباب الفلسطيني في الدعوة للجهاد من أجل القضية الفلسطينية والقضية المصرية ، كما قرروا الدعوة الى عقد مؤتمر جامع يضم الشباب العربي والشرقي بهدف تنظيم وسائل الدفاع وأيضاً الدعوة الى مساعدة أهالي فلسطين مادياً ومعنوياً ، وقد انتهر الشباب الوفدي تلك الفرصة ووجهوا بريقة احتجاج الى السفير البريطاني في مصر على السياسة البريطانية المتبعة في هذا القطر وطالبوه بإبلاغ هذا الاحتجاج الى الحكومة البريطانية ، كما توجهوا بنداء الى يهود مصر كي يعلنوا وطنيتهم وتصلبهم من الصهيونية ^(٧) .

ولقد نشط أعضاء الوفد في الدعاية للقضية الفلسطينية على الصعيد الدبلوماسي فعندما زار عضو الوفد المصري محمود بسيوني — رئيس مجلس الشيوخ السابق ورئيس الرابطة العربية — لوزان بسيوني في أغسطس عام ١٩٣٨ ، أقامت له جمعية الطلبة المصريين هناك حفل تكريم وفي هذا الحفل ألقى محمود بسيوني خطبة تعرض فيها لقضية فلسطين ، حيث ندد فيها بالسياسة الأنجلية ووصفها بأنها « سياسة هدامة تقليدية » ، كما نادى بضرورة وقف الهجرة اليهودية وانصاف العرب ، اذا رغبت بريطانيا في الاحتفاظ بمصادرة الدول العربية ^(٨) .

على أن الخلافات الحزبية كانت تؤثر أحيانا على مواقف التأييد تلك فعندما دعا محمد علي علو، الى المؤتمر الليبالي العربي الاسلامي في أكتوبر عام ١٩٣٨ قاطعه الوفد بالرغم من ترحيب جميع الحزب المصرية ، ولسرت جماعة مصر الفتاة هذه المقاطعة ، بأن الوفد كان يرغب في أن يكون أحد الحزب هو رئيس المؤتمر وصاحب الدعوة اليه ^(٩) .

ولكن حاول زعيم الوفد تغطية موقفه والحفاظ على شعبيته ، فوجه دعوة الى الوفود التي - المؤتمر وعقد اجتماعا لهم في منزله حيث أبدى ارتياحه الشديد لموقفهم من قضية عرب فلسطين وو بأن الوفد مازال يعمل من أجل أن يحيا الفلسطينيون حياة حرة ، وقد حاول النحاس اقناع تلك

بأن الذى حال بينه وبين حضور المؤتمر هو ظروف داخلية حيث قال : « لم يجل بيننا وبين الاشتراك في مؤتمر الا ظروف داخلية بحتة خاصة بنا ونتمنى لكم النجاح ونريد أن تدبخوا بين مواطنكم بأن مصر بالأسر هي مصر اليوم نصبة الشرق والشرقين ، والعرب والعروبة ، والاسلام والمسلمين » . وقبل انتهاء المؤتمر من أعماله أقام النحاس حفلة شاي في منزله لتوديع الوفود العربية والاسلامية وأكد لهم أنه يعمل لخدمة فلسطين سواء كان في الحكم أو خارجه . وفي ذلك الاحتفال أشاد بعض رؤساء الوفود مثل مولود مخلص رئيس النواب العراق ، وفارس الخوري رئيس نواب سوريا بمجهود النحاس في هذا الصدد وأنه أول من نادى بضرورة مساواة القضايا العربية عامة وقضية فلسطين على وجه الخصوص^(١١) .

بعد ذلك حاول الوفد بذل جهود أكبر حيال القضية الفلسطينية ، ففي أثناء احتفاله بعيد الجهاد الوطني في ١٠ نوفمبر عام ١٩٣٨ ألقى النحاس خطبة أشار فيها إلى مساعي حزب الوفد الحديثة من أجل القضايا العربية ، وفيما يختص بفلسطين قال : « ان على حدود مصر الشرقية شعبا باسلا أيا يستشهد في الدفاع عن زبارة والنود عن دياره شعب فلسطين الشقيق اخواننا في الجنس واللغة والدين غر بهم الانجليز بالوعود الكاذبة في الحرب العظمى ثم اخلفوهم ملوعدا وباعوهم للصهيونية تتخذ من بلادهم وطنا قوميا وهم كارهون ، ولما هوا ينافعون عن كيانهم وعن أنفسهم أخذهم الانجليز بالنار والحديد بل لم يتورعوا في التكتيل بهم من انتهاك حرمة الأماكن المقدسة في غير مبالاة لشعور المسلمين » . ثم أشار النحاس إلى مقترحاته لحل القضية الفلسطينية تلك المقترحات التي سبق وأن طالبت بها الدول العربية الأخرى من وقف الهجرة اليهودية فوراً ، ووقف بيع الأراضي لليهود وأن يتولى شعب فلسطين وحده حق تقرير مصير ، كما طالب أيضا بوجوب عقد معاهدة مع بريطانيا مثل المعاهدة المصرية أو العراقية كي تحقق لعرب فلسطين الاستقلال ، وبالنسبة لليهود فقد ذكر النحاس بأن العرب سوف يتعهدون بالمحافظة على مصالح اليهود ، وأنهى النحاس خطبته بدعوة الدول العربية الى التعاون وتكوين جبهة متحدة لمناهضة الاستعمار^(١٢) .

وفي يناير عام ١٩٣٩ صدر العفو عن الزعماء المعتقلين من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، ومنذ وصولهم الى الأراضي المصرية تضاعف الاهتمام بقضية فلسطين على جميع المستويات حيث أقام النحاس حفل تكريم بقصودهم وألقى خطبة رحب فيها بهؤلاء الزعماء ثم ربط بين قضية فلسطين وبين القضية المصرية وبالتالي في عهد سعد زغلول حينما نفى الانجليز الوطنيين المصريين ومنهم مصطفى النحاس الى سيشل . وفي تلك المناسبة ذكر النحاس أن قضية فلسطين قضية عادلة وأن مطالب العرب لا تتعدى رغبهم في اقامة السلام وحياة الهدوء والاستقرار ، كما أكد على أن خير الحلول ماقدمه وزير خارجية الوفد أمام عصبة الأمم عام ١٩٣٧ وقد أنهى زعيم الوفد خطبته قائلا : « أن كل هذه هي أمانتنا لجارتنا العربية المجاهدة وأذكروا أن مصر وفندا وشعبها يعملان لخير فلسطين وأبلغوا نحية مصر وأمانتها لبطل نهضتكم وزعيمها السيد أمين الحسين »^(١٣) .

وإذا نظرنا الى نشاط حزب الوفد خلال الحرب العالمية الثانية نجد قد اتسم بالاعتدال وبخاصة بعد توليه السلطة عام ١٩٤٢ ، حيث طالب بالقضاء على الثورة الطائفية وذلك حينما دعا الى محاربة الصهيونية

كمبدأ سياسى استعمل ، وأما محاربة اليهود كطائفة دينية فهذا يعتبر تعصبا دينيا ، وقد أكد النحاس أن يهود مصر مواطنون مصريون طالما أنهم لا يناصرون الصهيونية^(١٣) .

وحسبنا أن نذكر أنه كان لمصطفى النحاس الفضل في تخصيص ملحق خاص بفلسطين في بروتوكول الاسكندرية وأيضا في ميثاق الجامعة العربية ، ولقد رأى بعض الكتاب مثل طارق البشرى « انه لو لم تترك حكومة الوفد السلطة لما انحرفت جامعة الدول العربية عن الاتجاه الذى سارت فيه من الأصل وهو اختصاص فلسطين بمقعدها ، وأنشئت بالفعل جامعة الدول العربية بغير فلسطين »^(١٤) .

أما فيما يخص بحزب الأحرار الدستوريين ، فعلى عام ١٩٣٦ قام زعيم الحزب — محمد محمود باشا — باطلاع المعتمد البريطاني في مصر على أهم تطورات القضية الفلسطينية وما يقاسيه العرب هناك ، ولقد قبلت تلك الخطوة بلزج شديد في الأوساط العربية الفلسطينية حيث بادر أحدهم وبعث برسالة تحية الى هذا الزعيم المصرى شكرو فيها على هذا الخطاب مما يدل على أن تحركات الساسة المصريين كانت ترصد بعناية من الوطنيين الفلسطينيين^(١٥) .

وحينا وضعت لجنة بيل مشروع تقسيم ١٩٣٧ ، أعلن حزب الأحرار رفضه لهذا المشروع ونصح الدول العربية بضرورة التعاون من أجل مساعدة فلسطين ، كما وضع ذلك من تلك البقية التى أرسلها محمد محمود الى أمين الحسينى — رئيس اللجنة العربية العليا — جاء فيها :

« أبناء مصر يشاركون أبناء فلسطين بلاد الأكرن المقدسة في الاحتجاج على تجزئة وطنهم وتجزئة ربوعه ، ويتضامنون وبالك في رفض النتائج التى أنتجتها اللجنة البريطانية الملكية بشأن التقسيم في تقريرها الأخير وهم يلفتون نظر حليفهم بريطانيا العظمى الى أن السياسة العربية التى تم الاتفاق بينهم وبين ممثلى العرب عليها في عام ١٩١٥ هى وحدها السياسة التى تتفق مع التعهدات الأساسية للحكومة البريطانية والتى تكفل طمأنينة العالم العربى الى موافق إنجلترا واتفاقاتها ولذلك يقف العرب والمسلمون في مختلف بقاع الأرض يؤيدون فلسطين في المطالبة بتنفيذ هذه السياسة وأنتى باسم أبناء مصر الذين يؤيدون الفكرة العربية والإسلامية من أعماق قلوبهم أرجوكم أن تبلغوا أبناء فلسطين اشتراكنا وإياهم في عواطفهم ومطالبهم ونقينا بأن قضيتهم العادلة منتصرة لاحتالة بفضل ثباتهم وإيمانهم ومؤازرة العالمين العربى والإسلامى لهم ومؤازرة صداقة في سبيل حقهم المقدس^(١٦) » .

وبالإضافة الى ذلك فقد ارسل محمد على علوبة عضو الحزب بركة الى اللجنة العربية العليا يجمع فيها على مشروع التقسيم وعلن تأييده للمطالب العربية ومحاوله الحفاظ على فلسطين دولة عربية^(١٧) .

وبما هو جدير بالذكر أن أحد أعضاء هذا الحزب وهو الدكتور محمد حسين هيكل كان أول من لفت نظر الحكومة والبرلمان الى خطورة التقسيم وقيام الدولة اليهودية وذلك حينما تقدم باستجواب في مجلس الشيوخ الى رئيس الوزراء مستفسرا فيه عن موقف الحكومة المصرية من تلك الحوادث كما سبق أن أسلفنا .

وكما حدث للجنة « المصرى » حينما منعتها السلطات البريطانية من دخول فلسطين ، منعت أيضا جريدة « السياسة الأسبوعية » لسكان حال الحزب — لاهتمامها البالغ بتطورات القضية الفلسطينية

والتيوية بخطورة تحقيق المبادئ الصهيونية ، كما قامت تلك الجريدة بحملة دعائية واسعة النطاق لحث الشعب المصري على ضرورة الوقوف دون تنفيذ التقسيم ، حيث فسرت موقف بريطانيا من التقسيم بأنه محاولة منها للاحتفاظ بمنطقة القدس والممر السلطاني الى يافا تحت الانتداب وتكون بذلك قد تمكنت من خلق بيزخ للسويس يمتد حتى العقبة ليصبح قناة جديدة بدلا من قناة السويس كي تستطيع بريطانيا محاربة مصر والعرب^(١٨) .

ويستنتج من ذلك أن الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية قد اتفقوا جميعا على رفض التقسيم وإن كان حزب الأحرار الدستوريين قد بدا أكثر اهتماما بسبب وجود شخصيات تنتمي الى الحزب معروفة باهتماماتها العربية ولم ينقطع هذا الاهتمام بعد توليه السلطة فقد عاصرت وزارة محمد محمود باشا انعقاد مؤتمر لندن وسبق أن أشرنا الى أنه دعا مؤتمر عربى في القاهرة لكى يعد الوفود العربية اعدادا جيدا لهذا المؤتمر .

ومن مظاهر التأييد موقف الأحرار المعتدل من تلك الحملة التى شنتها جماعة مصر الفتاة ضد يهود مصر بسبب اعتناقهم للمبادئ الصهيونية ومدعم يهود فلسطين بالمال لتحقيق فكرة الوطن القومى اليهودى . ففى أواخر عهد حكومة محمد محمود زار يهودى كبير مسئول وتناقش معه فى موقف مصر الفتاة من يهود مصر لعله يحاول إيقاف تلك الحملة ، ولكن رفض محمد محمود تحقيق رغبات هذا اليهودى حيث قال له : « انى لا أستطيع أن أ تدخل لإيقاف هذه الحملة وأنا أعلم أن اليهود فى مصر يساعدون من سنوات مهمة يهود فلسطين بالأموال الطائلة التى يكسبونها من هذه البلاد . وإذا كنت لم أعمل شيئا الى الآن لإيقاف هذه المساعي فمن باب أولى ألا أعمل شيئا للحد من شعور المسلمين وهم يظهرون أبناء جنسهم ودينهم الذين تمزقهم قنابلكم فى فلسطين » وقد حاول هذا اليهودى أن ينفى أمام رئيس الوزراء ماقيل عن يهود مصر بشأن مساعدتهم للصهيونية ولكن زعيم الأحرار لم يقتنع بهذا الكلام وأكد له أن لديه معلومات تثبت حقيقة ما أشيع سواء كان فى الحكم أو خارجه^(١٩) .

وبعد خروج الأحرار الدستوريين من الحكم لم تقطع مؤازرتهم للقضية الفلسطينية ففى سبتمبر عام ١٩٣٩ زار بعض الوطنيين الفلسطينيين محمد محمود كى يتأكدوا من موقف مصر من قضيتهم خلال الحرب العالمية الثانية ولكن صرح لهم زعيم الحزب بأن ظروف تلك الحرب لن تحول دون مساعدة مصر لهم وبأن شعور المصريين نحوهم لن تغوى التطورات العالمية^(٢٠) .

وبلاحظ أن حزب الأحرار الدستوريين أبدى ارتياحه لفكرة انشاء جامعة الدول العربية على أساس أنها وسيلة لايجاد حل لقضية فلسطين وقد انتهز الحزب تلك الفرصة وأشار الى مخاطر الصهيونية وأطماعها فى الوطن العربى وما يثبت ذلك ماجاء على لسان بن جوريون — رئيس الوكالة اليهودية فى القدس — حينما أرسل نداء الى الشباب اليهودى لكى يعملوا على تحقيق ماتئادى به التوراة من تكوين امبراطورية يهودية من دجلة الى القزرات^(٢١) .

وأما فيما يخص بحزب الكتلة الوفدية والذى انشق على الوفد فى أوائل الاربعينات برعاية مكرم عبيد فقد كان له موقف من القضية الفلسطينية حيث أبرزت صحفه اهتماما خاصا بخطورة اعطاء

الجنسية المصرية لكبار الشخصيات اليهودية في مصر ، كما أصدر استككارا لسماع الحكومة لهم بالتدخل في شئون مصر الاقتصادية كتأسيسهم شركات مصرية وتجارية ودخولهم أعضاء في مجالس الإدارة ^(٣١) ، ووجد هذا الحزب في تلك السياسة ما يؤدى الى تغلغل الصناعة الصهيونية في الوطن العربي . ولقد أكد مكرم عبيد تلك الحقيقة في المؤتمر الذى عقد في القاهرة لتجار الأقمشة في مايو ١٩٤٥ والذى كان له رد فعل لدى عرب فلسطين حيث أبقى أحدهم لمكرم عبيد معبرا عن تقدير قادة فلسطين لذلك الاهتمام الذى صدر من وزير مالية مصرى ومن أكبر الشخصيات السياسية في الشرق العربى ^(٣٢) .

وعلى أثر تصريح الرئيس الأمريكى — ترومان — بالسماح بدخول اكبر عدد ممكن من اليهود الى فلسطين شكل مكرم عبيد لجنة تولى هو رئاستها وسكرتيرية عبد الحميد صادق المحامى بهدف دراسة أوضاع وشئون البلاد العربية وبخاصة قضية فلسطين ولقد تقدمت تلك اللجنة بحلول لحل القضية اليهودية حيث رأت أنه من الأفضل على كل دولة أن تتحمل اليهود في بلادها وراحت اللجنة تضرب الأمثلة على ذلك بروسيا حينما أنشأت جمهورية مستقلة خاصة لليهود ^(٣٣) .

وفى نوفمبر عام ١٩٤٥ زار مصر زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية وأقام لهم نادى الكتلة احتفالا أعلن فيه مكرم عبيد : « انه اذا ضاقت بنا حدود وطننا فان لنا وطننا أكبر يجمعنا مصريين كنا أو سوريين أو لبنانيين » كما نفى زعيم الكتلة أى تعصب دينى ضد اليهود ونادى بمحاربة الأفكار الاستعمارية المتمثلة في الصهيونية . وفيما يخص بمزاعم الصهيونية وحققها في امتلاك فلسطين قال : « اذا كان من حق اليهود أن يستوطنوا فلسطين لأنهم سكنوها من ألفين أو ثلاثة آلاف من الأروام فما إحراهم اذا صبح هذا القياس أن يطلبوا في مصر وطننا قونيا فقد سكنوها على عهد يوسف الصديق قبل أن يستوطنوا فلسطين » . وفى نهاية هذا الحفل حث مكرم عبيد الأعضاء على ضرورة الاحتفاظ بعروبة فلسطين ^(٣٤) .

وفى ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥ وبمناسبة ذكرى تصريح بلفور قامت اضرابات ومظاهرات عنيفة في مصر اشتركت فيها جميع الأحزاب والهيئات المصرية احتجاجا على هذا التصريح وفى أعقاب هذا الاضراب شهدت مصر احتفالات عيد الجهاد الوطنى فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٤٥ ^(٣٥) ، وفى تلك المناسبة ألقى زعيم الكتلة الوفدية خطبة حث فيها المصريين على ضرورة الاستمرار في مقاومة الصهيونية ثم أخذ في عقد مقارنة بين القضية المصرية والقضية الفلسطينية فقد رأى أن قضية المصريين هي « كرامة أو لأكرامة » وأما القضية الفلسطينية فهي « وطن أو لاوطن » ^(٣٦) .

اتفقت الأحزاب المصرية مع وجهة نظر الحكومة في رفض تقرير لجنة التحقيق الانجليز أمهيكية حيث أبد حزب الوفد موقف الفلسطينيين من هذا التقرير كما يتضح ذلك من تلك الرقعة التى وجهها النحاس الى جمال الحسينى — رئيس اللجنة العربية بالقدس — والتى تضمنت رفض حزب الوفد لتقرير لجنة التحقيق وما تركه من أثر في نفوس المصريين وعزمهم على ضرورة الوقوف ضد الأطماع الصهيونية في فلسطين .

وبالاضافة الى ذلك فقد أصدر هذا الحزب بياناً الى الأمة المصرية يوضح فيه استككار الوفد

وتدعيمه بالسياسة البريطانية والأمريكية التي تحاول جعل فلسطين مطمحاً للصهيونية وحث الشعب المصري على ضرورة مقاومة تلك السياسات ، ولقد لخص الوفد موقفه في نهاية البيان بقوله : « ان الوفد المصري ليرسل الى فلسطين الشهيدة باسم الشعب المصري تحية تقدير واعجاب ويعلم للبلاد أنه يؤيدها في محنتها ويشد أزرها في نكبتها ويستكر تقرير لجنة التحقيق أشد الاستكر وأمل أن يراجع المسؤولون أنفسهم ويراقبوا وجه العدالة والانسانية فيعطوا لفلسطين حقها في الحياة وليعلموا أنه لا استقرار في البلاد العربية ولا سلام مادامت فلسطين ممن تحت هذا الثير الثقيل من الاستعباد » . وفي النهاية أكد الوفد أن قضية فلسطين هي قضية العروبة وأن أي خطر يهددها يعتبر تهديداً للأقطار العربية الأخرى^(٢٨) .

اتفقت الأحزاب تقريبا على انتقاد موقف حكومة اسماعيل صديقي من موضوع أمين الحسيني ومطالبته بتقييد نشاطه السياسي في مصر ولعلها وجدت في هذا التقييد انعكاسا لنفس القيود التي فرضتها حكومة صدق على نشاط الأحزاب وبخاصة الوفد ، الذي يادر باصدار استكرار على بيان رئاسة مجلس الوزراء الخاص بالحد من نشاط المفتي السياسي ، كما استكر هذا الحزب مانشرته الصحف الأجنبية مثل جبهة « التمس » من أن ظهور المفتي في مصر في تلك الظروف يعتبر نكبة ، ولقد تصدت إحدى صحف هذا الحزب وهي صحيفة « الوفد المصري » للرد على تلك المزاعم ورأت أن لجوء هؤلاء الزعماء العرب الى مصر يعتبر فائدة كبرى للبلاد حيث أنه في امكان هؤلاء الزعماء التعاون مع ساسة مصر في الكفاح من أجل الاستقلال^(٢٩) .

كما احتج حزب الوفد على التدخل البريطاني في تلك المسألة التي تعتبر مسألة مصرية بالدرجة الأولى ، وبخاصة حينما أثبتت تلك القضية في مجلس العموم البريطاني اذ حاول أحد الأعضاء التأكد من يمينين عما اذا كان المفتي قد حافظ على الوعد الذي قطعه للحكومة المصرية الخاص بعدم الاشتغال بالعمل السياسي ولكن أجاب يمينين أن المفتي لم يفعل ذلك ولهذا رأى الوزير البريطاني ضرورة لفت نظر رئيس الحكومة المصرية الى ذلك^(٣٠) .

وباستشف من تلك المناقشة لمجلس العموم البريطاني أن الباعث الأساسي وراء اصدار الحكومة لبيانها الخاص بالمفتي كان لارضاء بريطانيا فقط وليس نتيجة شعور عدائي موجه ضد المفتي .

غير أنه في مايو عام ١٩٤٥ نسبت « اللجنة اليهودية للتحرر القومي » في الولايات المتحدة الى المفتي تهما خطوية وكان مايوئال موجودا في فرنسا ، كما طلبت الحكومة اليوغوسلافية محاكمته كمجرم حرب وبناه على ذلك طالب مسلمو الهند وأوروبا والعرب في فلسطين وشرق الأردن ضرورة تنبيه الحكومات العربية والاسلامية الى وجوب التدخل في أمر الحسيني ، ولقد انبرى محمد علي علوية أحد أقطاب حزب الاحرار الدستوريين في الدفاع عنه مؤكدا أن أي خطر يلحق بالمفتي يعتبر تهديدا كبيرا لفلسطين نفسها وللدول العربية المجاورة .

وأما فيما يخص باتهم الموجهة ضد المفتي فمعنا مايتعلق بنشاطه قبل الحرب الثانية حيث اتهم بأنه أثار حملة ارهاب في فلسطين في عام ١٩٣٦ ، وفي أثناء الحرب نقل نشاطه الى العراق وحاول طوال تلك الفترة جرها الى معسكر المحور ، كما أنه اقترف فظائع كثيرة في المانيا في فترة الحرب وكان مسئولا عن

ذبح المسلمين في يوغوسلافيا وغيرها من دول البلقان بسبب عدم تأييدهم للنازيين ، ووجهت اليه أيضا تهمة التعاون مع « كارل إيجمان » قائد معتقل « أوستشنز » في إبادة اليهود جماعات في غرف الغاز ، وأخيرا طلبت الحكومة اليوغوسلافية محاكمة المفتي أمام المحاكم اليوغوسلافية لا أمام المحاكم العسكرية الدولية على أساس أنه سجل أخيرا في قائمة يوغوسلافيا مجرمي الحرب لأن قضيته تتعلق بتبيح مسلمي يوغوسلافيا ضد وطنهم وضد الأمم المتحدة^(٣٦) .

تلك هي التهم التي وجهت ضد المفتي قبل قتلوه الى مصر وحينما كان متخفيا في فرنسا وقد تطوع محمد علي علوية لتفنيذ هذه التهم في مذكرة رفعها الى مجلس جامعة الدول العربية تضمنت دفاعه عن المفتي .

ففيما يتعلق بمحادثات فلسطين عام ١٩٣٦ يذكر علوية أن المفتي حينذاك كان يتولى منصبا دينيا وسياسيا في نفس الوقت حيث كان رئيسا للمجلس الاسلامي الأعلى ورئيس اللجنة العربية العليا ولم تكشف أى لجنة من لجان التحقيق التي زارت فلسطين عن أى نشاط اراهبي للمفتي .

واما اتهامه بمحاولاته جر العراق لمسكر المحور ، فحينما احتلت القوات الانجليزية بغداد في يونيو عام ١٩٤١ احتفلت الأوساط اليهودية بقدوم تلك القوات متحدية في ذلك شعور الثوار العراقيين وجيش العراق المنسحب مما أدى الى وقوع فتنة كان من نتائجها اصابة عدد من اليهود العراقيين ولقد تورق المسؤولون البريطانيون مهمة التحقيق في تلك الحوادث التي لم يثبت بعدها أى تهمة ضد المفتي .

وأما ملوجه اليه من تهمة اشتراكه في مذابح اليهود في البلقان فلم يثبت صحة ذلك بل الأهم منه أن مسلمي البوسنة طلبوا منه التدخل لايقاف تلك المذابح بوصفه رئيس المؤتمر الاسلامي العالمي بعد أن عجزت الهيئات الرسمية عن ايقاف هذه الفظائع التي احتجت عليها حكومة مصر رسميا وأرسلت احتجاجا الى حكومات امريكا والاتحاد السوفيتي وانجلترا ويوغوسلافيا كما قدمت المساعدات الى منكوبي المسلمين هناك عن طريق الصليب الأحمر .

وفيما يتعلق بمعرفته بشخص يدعى « كارل إيجمان » وتعاونه معه على إبادة اليهود في غرف الغاز فلم يثبت معرفة المفتي لهذا الشخص كما ثبت أنه ليس لديه ادنى معلومات عن معتقلات اليهود وغيرها .

واخيرا لم تؤد زيارته ليوغوسلافيا الى هياج المسلمين اليوغوسلافيين ضد بلادهم وضد الأمم المتحدة كما زعمت الحكومة اليوغوسلافية ولم تكن زيارته لها بطلب من الحكومة الألمانية كما أشاع البعض ولكن كانت بطلب من البوسنيين أنفسهم .

ولي نهاية الأمر ذكر محمد علي علوية أن قضية فلسطين ليست قضية عرب فلسطين ولا الأماكن المقدسة في بلادهم فحسب بل هي قضية العرب والمسلمين أيضا ويجب على الدول العربية والاسلامية بذل كل معونة لمناصرة تلك القضية ومحاولة اقناع بريطانيا بالعدول عن سياستها واحباط تلك الدسائس التي تحميكها اليهودية العالمية ضد المفتي وختم مذكرته ببناء عاجل يطلب فيه ضرورة الانفراج عن الرعاء المبعدين وعودتهم الى ديارهم في فلسطين واذا حالت الظروف دون ذلك فليتجهوا الى أى دولة عربية

أخرى يختارونها بالاتفاق مع الجامعة العربية (٣٢) .

ويبدو أن المفتى يرغم التصريحات المتوالية للحد من نشاطه السياسي ، إلا أنه تمتع بحريته داخل الأراضي المصرية ، ويستشف ذلك من المذكرة التي أرسلها السفير البريطاني في مصر الى حكومته يمتنع فيها على السماح للمفتى بالعمل الوطني ، ولكن أثار ذلك الاحتجاج غضب الأحرار الدستوريين وأعلنوا أن اصحاب هذا التصريح لا يفرقون بين العمل بالسياسة وبين العمل الوطني فليس معنى عدم اشتغال المفتى بالسياسة أن شعوره الوطني قد انتهى حيث ان المفتى يقدر تماماً المسؤولية والظروف التي تمر بها الدول العربية حينذاك وبخاصة فلسطين ، وفضل اللجوء الى مصر حتى لاتفسر عودته الى بلاده بغرض تأليب جماهير العرب ضد الانجليز واليهود (٣٣) .

ولقد اتفق حزب الكتلة الوفدية مع الأحزاب المصرية الأخرى في استنكار موقف حكومة صدق من تلك القضية كما أعلن سخطه لتدخل الحكومة البريطانية في سياسة مصر الداخلية وذلك حينما طلبت من رئيس الحكومة وضع قيود على حرية المفتى . كما أخذ هذا الحزب حكومة اسماعيل صدق لاستسلامها لوجهة النظر البريطانية ، ولقد نشرت جريدة « الكتلة » احتجاجا بهذا المعنى باسم الصحافة العربية والوطنية وباسم الشعب المصري أيضا (٣٤) .

وفيما يتعلق بموقف الأحزاب المصرية الأخرى كالحزب السعدى والحزب الوطنى ، فبعد أن الحزب السعدى لا يختلف بشيء متميز عن بقية الأحزاب .

أما الحزب الوطنى فقد كان صغير الحجم قليل التأثير في هذه الفترة وإن كان أحد أعضائه وهو فكرى أباطة قد اشتهر بتدخلاته العديدة داخل مجلس النواب ، وقد ذكرنا ذلك في حينه وأيضا عبد الرحمن الرافعى .

ويمكن القول ان الحزب الوطنى قد ورث النزعة الاسلامية عن مؤسسه ولكنه افتقد القدرة على التعبير عن مناصره المتحمسة للقضية العربية الفلسطينية ويرجع ذلك الى افتقاده للصحف التي تعبر عنه ، وكان أقرب ما يكون الى مواقف الأحزاب أو الجماعات الاسلامية المحافظة التي ستحدث عنها فيما بعد .

ثانيا : التيار الاسلامى :

لم يقف تأييد هذا التيار عند اصدار البيانات بل تجلوز ذلك الى محاولة اتخاذ اجراءات عملية ضد الاطماع الصهيونية في فلسطين . فقد نشط كل من حزب مصر الفتاة والايخوان المسلمين في تنظيم المظاهرات وعندما تقوم حرب ١٩٤٨ في فلسطين سينفرد الاخوان المسلمون بتكوين كتائب من المتطوعين للقتال في فلسطين بجانب جيش مصر الرسمى . وهذه نتيجة طبيعية لايديولوجية التيار الاسلامى أو القومى المتطرف .

فالايخوان المسلمون اعتبروا الكفاح ضد الصهيونية نموذجا لفكرة الجهاد حيث لم تتوفر لهم القدرة

على الجهاد في مجال آخر أو على الأصح انصرفوا عن الجهاد ضد القوات البريطانية وركزوا الجهود على قضية مكافحة الصهيونية .

ويقال ان من بين أسباب انشاء الجهاز السري التابع للأخوان الأعداد المناهضة للصهيونية . بل لعل أول تحول للأخوان عن الأمور الدينية البحتة الى الشؤون السياسية تم بمناسبة أحداث الاضراب الكبير في فلسطين عام ١٩٣٦ وفيه نشطت جماعة الاخوان في جمع التبرعات للمتكربين واكتسبت من وراء ذلك تأييد مفتي فلسطين أمين الحسيني (٣٥) .

ولتنظيم عملية جمع تلك التبرعات قرر مكتب الإرشاد العام للأخوان المسلمين تأليف لجنة مركزية تابعة له تولى رئاستها المرشد العام — حسن البنا — بهدف جمع التبرعات على أن تقوم شعب الاخوان الأثري في الأقاليم بارسال تبرعاتها الى هذه اللجنة تمهيدا لإرسالها الى الهيئة العربية العليا في فلسطين ، هذا بالإضافة الى بريقات الاحتجاج التي أرسلت الى كل من المتدوب السامي البيطاني بفلسطين ووزير الخارجية وسكرتير عصبة الأمم .

وبما يلفت النظر ملازمته جهلة الاخوان المسلمين من أن الجماعة كانت أول هيئة تنادى بفكرة المقاطعة للصالحات الصهيونية في مصر ، وقد وجهت نداء لذلك الى التجار العرب الذين يتعاملون تجاريا مع اليهود (٣٦) .

ومن المعروف أنه عندما غزا الإيطاليون الحبشة في عام ١٩٣٥ تكونت في مصر لجنة بإعاز من برطانيا لاعانة متكرو الحبشة ، وكان أحد رؤسائها الأمير عمر طوسون . وقد أثارت تلك اللجنة سخط الاخوان الذين رأوا وجوب تكوين تلك اللجنة من أجل فلسطين وضحايا الاضراب ولكن جاءت تلك المبادرة من حسن البنا وذلك حينما كون لجنة تابعة للأخوان المسلمين تكون مهمتها مد عرب فلسطين بما يحتاجون اليه وقد عرفت تلك اللجنة باسم « اللجنة المركزية لمساعدة فلسطين » وكانت نواتها شباب الاخوان ، وقد تكونت داخل تلك اللجنة لجان أخرى فرعية لكل منها مهمتها الخاصة فهناك لجنة للخطابة في المساجد وأخرى لجمع الأموال واث الدعاية من أجل فلسطين .

وبدأت لجنة الاخوان عملها بارسال رجاء الى الأمير عمر طوسون بضرورة ارسال ماتبقى من الأموال التي جمعت من أجل الحبشة الى اللجنة العربية العليا (٣٧) . ولكن أوضح عمر طوسون لحسن البنا أن تبرعات الحبشة ساهم فيها المسلمون والمسيحيون والانجليز والفرنسيون مما يجعل دون ارسالها الى فلسطين لأن قضية فلسطين قضية اسلامية هم المسلمين فقط ، ولكن لم يقطع الاخوان بذلك وأعلنوا بأن معظم تلك الاعانات التي أرسلت للحبشة كانت مصرية ولذلك فان المتبقى لابد من تقديمه الى فلسطين لأنه من أموال حكومة مسلمة وهي الحكومة المصرية (٣٨) .

ولقد نشطت شعب الاخوان في الأقاليم اسوة بما يفعله مرشداهم العام في القاهرة حيث دعا مجلس ادارة الاخوان المسلمين في الاسماعيلية الى اجتماع عاجل لاستعراض الموقف في فلسطين وجمع التبرعات وارسال بريقات الاحتجاج الى الجهات المسؤولة (٣٩) ، وفي المنصورة قرروا توزيع طوابع على الأهالي

لمساعدة فلسطين وارسالها الى اللجنة المركزية بالقاهرة^(٤٠) .

وبمناسبة مشروع التقسيم عام ١٩٣٧ نظم الاخوان مظاهرات احتجاج في ٩ أكتوبر عام ١٩٣٧ وقد عمت تلك المظاهرات انحاء القطر المصري ، وقد بدأ تنظيم الاخوان لتلك المظاهرة الجامعة من الجامع الأزهر بعد صلاة الجمعة مباشرة حيث قرر المتظاهرون الالتجاء الى قصر عابدين لرفع احتجاجهم على السياسة البريطانية الى الملك باسم الاخوان ، وقد حاول البوليس تفريق المتظاهرين دون جدوى حيث تمكنوا من الوصول الى قصر عابدين وتقديم احتجاجهم^(٤١) .

وفي مناسبة ذكرى تصريح بلفور في ٢ نوفمبر عام ١٩٣٧ ارسل حسن البنا بريقة الى السفير البريطاني في القاهرة تضمنت وعد بريطانيا للعرب أثناء الحرب الأولى ، وتعرض المرشد العام الى مشروع التقسيم الذي فيه قضاء على حقوق العرب ، واحتج فيها على سياسة بريطانيا تجاه الزعماء العرب حينما أمرت بنفيهم خارج البلاد ولذلك يبادر الاخوان المسلمون بارسال تلك البريقة . كى يعذل المسؤلون البريطانيون عن سياستهم تجاه فلسطين فيطلقوا سراح المسجونين ، كما نوه حسن البنا في بريقته الى ضرورة تشكيل حكومة فلسطينية وطنية حينما طالب بممارسة المجلس الاسلامي لحقوقه وسلطته ووقف الهجرة اليهودية والحصول على الاستقلال التام على أساس صيانة العرب لحقوق الأقلية اليهودية .

وذهب الاخوان الى حد التهديد بالثورة العربية ضد المصالح البريطانية اذا لم تقف بريطانيا الى جانب عرب فلسطين ، وفي نفس الوقت رأى المرشد العام وجوب ارسال مثل هذه البريقة الى رئيس الوزراء المصري يخبره فيها على ضرورة عمل شيء لفلسطين .

وحينما فرغ مفتى فلسطين الى لبنان في نوفمبر عام ١٩٣٧ أرسل الاخوان بريقة شكر الى وزير فرنسا المفوض في القاهرة أثنا فيها على موقف حكومتهم من المفتى ، وخرجون من فرنسا التدخل لاقناع حليفها بريطانيا بالعدول عن سياسة العداء المتبعة في فلسطين ضد العرب اصحاب البلاد الشرعيين^(٤٢) .

ومع تفاقم القضية الفلسطينية قرر الاخوان المسلمون طرح مشروع « قرش فلسطين » ففي أوائل سبتمبر عام ١٩٣٨ قررت « اللجنة المركزية لمساعدة فلسطين » تنظيم أسبوع خاص بفلسطين ابتداء من ليلة الاسراء (٢٢ سبتمبر عام ١٩٣٨) على أن يوزع فيه قرش فلسطين ، وبالإضافة الى ذلك رأوا ضرورة عقد مؤتمر تشترك فيه الهيئات الاسلامية الأخرى في مصر في أحد أيام الأسبوع بهدف تنظيم الوسائل العملية لانقاذ فلسطين من محتتها ، كما قرروا اصدار نداء الى المسلمين بالتبرع في هذا الأسبوع من مالهم كى يكون ذلك رمزا لتضافر مصر وتعلونها مع مجاهدى فلسطين^(٤٣) . وسيجعل الاخوان دائما من يوم الاسراء مناسبة لظهور التأيد وجمع التبرعات . وبالإضافة الى ذلك فقد اتحدت جماعة الاخوان مع الهيئات الاسلامية الأخرى في يناير ١٩٣٩ واصدروا طابع قرش فلسطين ، وتكونت منهم هيئة عرفت باسم « جمعية القرش لاعتاة منكوبى فلسطين »^(٤٤) .

وفي خلال الحرب العالمية الثانية وحينما طرح مشروع الوحدة العربية للمناقشة أيد الاخوان فكرة الوحدة وتكوين الجامعة العربية على أساس أنها خطوة نحو تحقيق فكرة الوحدة الاسلامية الكبرى فيما بعد^(٤٥) .

ويلاحظ أن الرأي العام المصري كان يزداد تأثراً كلما تعرضت فلسطين لضغوط الصهيونية والعالم الخارجي ولم تعد المسألة خاصة بحزب معين بل اشتركت الأحزاب المصرية كلها في الرد على ذكرى تصريح بلفور في ٢ نوفمبر عام ١٩٤٥ وشهدت القاهدة اضطرابات صاخبة نظمها جماعة الإخوان المسلمين احتجاجاً على هذا التصريح وإعلان رفضهم للانتداب البريطاني في فلسطين ، وقد كان لنشاط الإخوان في مصر تأثيراً في البلاد العربية الأخرى حيث أعلنت اضطراباً أيضاً وعرف هذا اليوم « يوم فلسطين » . وحسبنا أن نذكر أن المتظاهرين وبخاصة شباب الإخوان قد وجهوا كل ضرباتهم إلى اليهود حيث قاموا بتخريب محلاتهم التجارية ووصل الأمر بهم إلى حشد اشغال الديوان في كنيسة يهودية في مدخل شارع درب البراية الواقع بالقرب من ميدان العتبة ، مما يدل على ادراك الرأي العام المصري لخطورة اعتناق يهود مصر للمبادئ الصهيونية وتأيدهم فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

وحينما ادرك رجال البوليس أن الحالة تستصل إلى حد الذروة مما يصعب عليهم بعد ذلك التحكم فيها قاموا بتفريق المتظاهرين .

وتدلنا تلك المظاهرات على مدى الوعي الكامل لدى الرأي العام المصري وبخاصة الطلبة بخطورة الصهيونية وقام الدولة اليهودية على كيان مصر القومي في تلك الفترة بالذات والتي يحاول فيها الساسة المصريون فتح باب المفاوضات من جديد من أجل الحصول على الاستقلال .

وقد أبرزت الصحف الأجنبية اهتماماً خاصاً بهذا الاضطراب ولكن اختلفت كل منها في موقفها تجاه الصهيونية فبينما أظهرت جبهة « البروس اجبسيان » الفرنسية ميلاً نحو الصهيونية ، اتسم موقف جبهة « الاجبسيان جازيت » الانجليزية بالاعتدال بعض الشيء والدليل على ذلك تلك الحملة العنيفة التي شنتها الصحيفة الفرنسية ضد المصريين بسبب تخريبهم للمحلات التجارية واليهودية واعتبرته من جانبها شعوراً عذائياً موجهاً ضد اليهود .

ولكن « الجازيت » كتبت تدافع عن ذلك وتذكر بأنه ليس هناك أى دليل يثبت أن تلك الاعتداءات كانت وليدة شعور عذائى وما يؤكد ذلك أن التخريب قد شمل أيضاً كثيراً من محلات الوطنيين المصريين^(٤٦) .

وكان لهذا الاضطراب صدى واسع وبخاصة عند عرب فلسطين كما أنه نفى تلك الشائعات التي كان يروجها قادة الصهيونية ضد مصر حينما أعلنوا أن « البلاد العربية لا لهم بما يحدث في فلسطين وأن شعور الإقليمية هو المسيطر على البلاد العربية كافة ومصر خاصة » .

وقد اعترفت الصحف اليهودية بقيمة هذا التضامن العربى والذي يعتبر اعترافاً صريحاً برفض الوطن القومى اليهودى ، فقد نشرت جبهة « هابوكر » اليهودية تقول بصدد هذا الاضطراب :

« ان العالم العربى يشعر اليوم بأن اقامة دولة يهودية صناعية متلحمة لحدوده خطر يهدد كيانه الاقتصادى واستقلاله السياسى وان انكار هذه الحقائق ماهو الا تضليل للرأى العام اليهودى ، وان حوادث مصر لم تكن بنت ساعتها انما هى وليدة الشعور بالخطر من الدولة اليهودية وقد سبق الدهماء الى

ادراك هذه الحقائق والشعور بها قبل أن تشعر به الخاصة والطبقة الإستقرائية ، فإذا هبت مصر تستكثر وعد بلفور وهب دهمايها يهاجمون اليهود فكان الواجب يدعونا ان نقدر كل هذه الحوادث ونذكرها للشعب بلا تضليل قبل وقوعها » (٤٧) .

وحينما وصلت لجنة التحقيق الانجلو أمريكية الى مصر في أوائل عام ١٩٤٦ كان المرشد العام للاخوان أحد أولئك الذين أدلوا بشهادتهم أمامها حيث قال : « ان اللجنة قد استمعت الى بيانات تناولت النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وجميعها يؤيدها الاخوان المسلمون فلا أعود الى توبيخها ولكن هناك نقطة من الوجهة الدينية أريد ايضاها وهي أن خصومتنا لليهود ليست خصومة دينية لأن القرآن الكريم والاسلام شريعة انسانية قبل أن تكون جنسية وقد جعل القرآن الكريم بيننا وبين اليهود عدة روابط .. ونحن اذ نعارض الصهيونية والهجرة اليهودية فالما نعارضها لأنها خطر سياسى ولأن من حقنا أن نظل فلسطين عربية » .

كما تعرض حسن البنا لادعاءات اليهود القائلة بأن فلسطين أرض الميعاد ، ولكن يتضح اعتدال الاخوان حينما أعلنوا ان العرب لن يعارضوا في أن يكونوا هم واليهود في يوم الميعاد . ثم طلب حسن البنا من تلك اللجنة ضرورة سماع شهادة مفتى فلسطين أمين الحسيني لأنه يعتبر أحق الناس بالكلام عن بلاده ، ولذلك أشاد عرب فلسطين بموقف زعيم الاخوان وسارعت جمعية الشبان المسلمين ببافا لبارسال برقية شكر وتأييد (٤٨) .

وبالإضافة الى ذلك فقد ارسل الاخوان بالاشتراك مع الهيئات الاسلامية العربية المتمثلة في مشيخة الطرق الصوفية وجمعية الشبان المسلمين العالية والاتحاد العربى والوحدة العربية ، مذكرة تأييد لما أبدى أمام تلك اللجنة من شهادات وبيانات وتقارير من الملوك والرؤساء العرب الاعضاء في جامعة الدول العربية لاحتواء تلك التقارير على رفض المطالبات الصهيونية والتهديد باستعمال القوة المسلحة اذا لم تحاول الديمقراطية انصاف عرب فلسطين وتحقيق أمانهم القومية (٤٩) .

هذا بالإضافة الى برقيات الاحتجاج التى أرسلها الاخوان بالاشتراك أيضا مع تلك الهيئات العربية والاسلامية الى ممثل الدول الأجنبية في مصر تضمنت رفضهم ورفض الأمة المصرية لتقرير لجنة التحقيق الذى جاء مناقضا لأدى اعتبارات الانسانية وإن هذا التقرير ماهو الا متلوه بريطانية للتحال من الوعود والمعاهدات الرسمية التى ارتبطت بها بريطانيا مع العرب ، وفي النهاية طالبت تلك الهيئات مندوبى تلك الدول الأجنبية بالبلاغ حكوماتهم بموقف تلك الهيئات المصرية وتهديدهم باستعمال القوة والعنف اذا وضعت توصيات تلك اللجنة موضع التنفيذ (٥٠) .

وقد وقتت جماعة الاخوان المسلمين من قضية لجؤ أمين الحسيني الى مصر موقفا صلبا حيث درج الاخوان على التصدى للدفاع عن الزعماء الدينين وبخاصة مفتى فلسطين .

وفي نوفمبر عام ١٩٤٥ وحينما كان المفتي في فرنسا رفع الاخوان مذكرة باسمهم الى السفارات والمفوضيات الأجنبية في مصر تعبر عن اصرار الشعوب العربية والاسلامية على المطالبة بصيانة الحقوق

المشروعة لعرب فلسطين ، كما رفعوا مذكورة أخرى الى الملك فاروق يطالبونه فيها بضرورة التدخل للانفراج عن الزعماء الفلسطينيين المبعدين وبخاصة ممثلهم الاساسى أمين الحسينى كما طلبوا من الملك تخذير بريطانيا بأنه ليس هناك أى سبيل للتفاهم الا بعد عودة الزعماء المبعدين ، بعدما زالت ظروف الحرب العالمية الثانية والتي كانت سببا فى ابعادهم .

واختتمت المذكرة بالآتى : « ولذلك نرفع صوت الاخوان المسلمين الى مقام جلالته السامى راجين التوسط لدى الحكومة البريطانية حتى لاتعارض مع عودته والتسارع بالانفراج عن اخوانه المبعدين والمحتقلين من مجاهدى العرب فى روديسيا وغيرها من مجاهل افريقيا وآسيا ^(٥١) » .

وحينما طلب المفتى من السلطات المصرية السماح بلجونه السياسى الى لواءها انتهرت بريطانيا تلك الفرصة وجمدت الدعوة الى تسليم زعيم فلسطين اليها باعتباره عدوا لها ، وقد جزع الاخوان لهذا الموقف البريطانى الذى لن يؤدى الى شئ سوى اثارة شعور العدا لى العرب والمسلمين فى العالم كله بالاضافة الى انه اجراء ينتج عنه زيادة تعقيد المشكلة وناء عليه طلب الاخوان من السلطات البريطانية اعطاء المفتى حقه فى العودة الى بلاده أو الإقامة فى احدى الدول العربية .

وحينما أبدت الحكومة الاميركية طلب بريطانيا بتسليم المفتى بعث الاخوان ببقية احتجاج الى وزير امريكا المفوض فى مصر لموقف حكومته من زعيم فلسطين وطلبوا منه ضرورة لفت نظر الحكومة الاميركية الى العدول عن سياستها حفاظا على الصلات الحسنة التى بينها وبين الدول العربية ^(٥٢) .

ولكن ما ان سمحت السلطات المصرية للمفتى باللجوء الى مصر حتى أعلن الاخوان تأييدهم وابتهاجمهم لهذا الموقف وعقدوا على الفور اجنعا على شكل مؤتمر فى الجامع الأزهر للتصريح عن ترحيبهم بتقديم المفتى وباختياره مصر مقرا له ، وياعلان استكمالهم لموقف حكومة اسماعيل صدقى فى نفس الوقت الذى اشادوا فيه بموقف الملك فاروق ^(٥٣) .

وفيما يختص بحزب مصر الفتاة فمن المعروف أن هذا الحزب لم يكن له ذلك الوزن الذى تمتع به الاخوان من حيث مدى انتشاره بين الجمهور المصرى ولكن الحماس الذى اتسم به هذا الحزب لقضية فلسطين يجلب الاهتمام وإن كنا نرى أن نشاطه لم يترك أثرا فعلا بسبب ضعف الحزب .

وبالاحظ أن مصر الفتاة من أولى التنظيمات السياسية المصرية التى وضعت ضمن برنامجها التعاون مع الدول العربية نتيجة لتلك العلاقات التى نشأت بين زعيم الحزب أحمد حسين وقادة فلسطين فى مصر وبخاصة محمد على الطاهر . ولقد بدأ هذا الحزب نشاطه بخصوص قضية فلسطين بجميع التبرعات والمطالبة بمقاطعة البضائع الصهيونية مما أدى الى تجلوي بين حزب مصر الفتاة وبين الشباب الفلسطينى العربى ^(٥٤) .

ولقد رفض هذا الحزب مشروع تقسيم ١٩٣٧ وبعث أحمد حسين ببقية بهذا المعنى الى زعيم فلسطين أمين الحسينى ركز فيها هجومه على السياسة البريطانية شأنه فى ذلك شأن الأحزاب والجماعات السياسية الأخرى فى مصر ، ولقد أعلن حزب مصر الفتاة أن دوافع بريطانيا لفرض التقسيم انما يرجع

معظمها الى الرغبة في أن تكون فلسطين « تكأة للسياسة البريطانية في حوض البحر الأبيض المتوسط »^(٥٥) .

ولقد رأت مصر الفتاة ضرورة عقد اجتماع لشرح خطورة التقسيم ، وفيه أصدر احمد حسين بياناً مفصلاً باسم حزبه وضع فيه موقفه من التقسيم أمام الدول العربية جميعها ، حيث أكد على خطورة تأسيس الدولة اليهودية على حدود مصر من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

فمن الناحية السياسية يرى حزب مصر الفتاة انه مشروع لفصل الدول العربية عن آسيا مما يعرقل التعاون الاقتصادى والتقالى بين مصر وجاراتها ، كما يؤدى الى جعل حدود مصر الشرقية في أيدي أجنبية غير مأمونة الولاء .

وفيما يخص بالناحية الاقتصادية فإن قيام الوطن القومى اليهودى في فلسطين يخطر على نشاط مصر الاقتصادى ففي استطاعة اليهود القضاء على الصناعة المحلية المصرية وغلق أسواق الشرق في وجه المصنوعات المصرية عن طريق وكلائها التجارين ودعائيتهم القوية .

وأما من الناحية الاجتماعية فإن قيام الدولة اليهودية على حدود مصر سيؤدى بالضرورة الى خلق أقلية تتجه بتطلعاتها الى بلد غير الذى تعيش فيه مما يوجد مشاكل داخلية تصرف العامل الوطنى عن عمله ويؤدى ذلك الى زيادة التدخل الأجنبى فى البلاد . وبذلك يرى الحزب أن قضية فلسطين هى جزء من القضية المصرية ويجب على المصريين الدفاع عنها بكل مالدتهم من وسائل^(٥٦) .

ويتضح أن هذا البيان كان أكثر وضوحاً في تصوره للمشكلات الناجمة عن قيام الدولة اليهودية من بعض الأحزاب المصرية الأخرى .

ولقد وجه أحمد حسين بريقة احتجاج على السياسة البريطانية الى المنسوب السامى البريطانى في فلسطين هدد فيها بريطانيا بأن مصر والبلاد العربية على وشك الانفجار والثورة اذا لم تحاول بريطانيا الوقوف بجانب عرب فلسطين ، كما تبنت مصر الفتاة نفس دعوة الإخوان لمقاطعة البضائع الصهيونية وزادت عليها فكرة المطالبة بمقاطعة البضائع الانجليزية^(٥٧) ، وهى دعوة غير عملية فـ، ذلك الوقت لأن الاقتصاد المصرى كانت تتحكم فيه السياسة البريطانية .

وحل الصعيد الدبلوماسى نشطت مصر الفتاة للدعاية للقضية الفلسطينية واعلان رفضها للتقسيم ، ففي أوائل يوليو عام ١٩٣٨ زار زعيم الحزب لندن حيث عقدت له الجمعية العربية هناك اجتماعاً برئاسة الأستاذ عزت طنوس ، وفى هذا الاجتماع القى احمد حسين كلمة أعلن فيها رفضه لمشروع التقسيم وقال « ان مصر لن توافق على مشروع انجلترا لتقسيم فلسطين وبأن مصر كافة يمثلها حزب مصر الفتاة تقويم هذه السياسة »^(٥٨) .

وهكذا ركز احمد حسين جهوده على محاولة تغيير بريطانيا لسياستها حرصاً منه على مصلحة مصر القومية حيث يقول « ان من يملك فلسطين فقد تحكم في مصر لأن حصون مصر الطبيعية ليست عند العرش كما كان يعتقد البعض » ، ولكن عندما أخفقت تلك المحاولات اتجه الى الجانب الآخر من

المشكلة ، والخاص باليهود فأخذ يحذرهم من مغبة قيام الدولة اليهودية على مستقبلهم^(٩٩) . وقد انزعجت الجالية اليهودية في مصر من نشاط احمد حسين واعتبرت أنه معاد لهم كطائفة ولذلك ارسلت بريقة بهذا المعنى الى المقر العام للحركة الصهيونية^(١٠٠) .

وقد اشادت جماعة مصر الفتاة بالمؤتمر البرلاني العربي الاسلامي عام ١٩٣٨ كما أنها أبدت التهديد المنبثق عنه والذي يحذر بريطانيا من مغبة انحيازها للصهيونية الأمر الذي يؤدي بالعرب الى الانحراف تجاه المحور وازادت مصر الفتاة بأنه لا بد من تشجيع عرب فلسطين على حمل السلاح واعلان الثورة ضد بريطانيا^(١٠١) .

وفي نفس الوقت عقد شباب الجامعة الاعضاء في حزب مصر الفتاة اجتماعا قرروا فيه تأليف لجنة تنفيذية من بينهم على أن تضم لجنة فرعية خاصة بفلسطين لتتولى مهمة الاتصال بالهيئات الجامعية الأخرى التي تألفت من أجل فلسطين لتنسيق وتنظيم العمل واتفقوا على تحديد يوم ٣١ أكتوبر يوما خاصا بفلسطين يظهر فيه طلبة الجامعات على اختلاف انتماءاتهم الحزبية شعورهم تجاه اخوانهم وللقيام بحملة دعائية واسعة النطاق يوم ٣١ أكتوبر عام ١٩٣٨ ، ولكن تأجل الى يوم ٢ نوفمبر ذكرى نصر رخ بالفور .

وقد تم عقد هذا الاجتماع ببنى كلية الحقوق وأعلن فيه أن الجهاد من أجل فلسطين جهاد ديني مقدس وأن موقف إنجلترا من تلك القضية موقف عدائي بما لا يتفق مع معاهدة الصداقة البريطانية المصرية ، كما لم يغفل هذا المؤتمر اعلان تأييده لمطالب اللجنة العربية العليا .

وبالإضافة الى ذلك فقد قدم هذا المؤتمر بعض التوصيات منها اصدار نداء الى يهود مصر بوجوب اعلان وطنيتهم وتبرؤهم من الصهيونية ، وتفويض اللجنة التنفيذية لحزب مصر الفتاة برصد اعانة للمكشوفين فلسطين تحت اسم « مشروع قرش فلسطين » واخيرا أوصوا بضرورة الاتصال بالهيئات الطيبة كي ترسل قورا هيفة لتتولى اسماعف المنكوبين في فلسطين^(١٠٢) .

وحينما صدر العفو عن الزعماء الفلسطينيين المعتقلين ، ولجأوا الى مصر باذر أحمد حسين برسالة وفد من كبار زعماء الحزب برئاسة الدكتور مصطفى الكويل نائب الرئيس لاستقبالهم وتبليغهم ترحيب حزب مصر الفتاة ونصرتهم لقضيتهم كما قام زعيم الحزب نفسه بهتاف هؤلاء الزعماء تأكيدا للروابط التي تربط مصر بفلسطين ولؤكد لهم أن سياسة مصر الفتاة سياسية اسلامية سياسية هدفها رفع كلمة الدين^(١٠٣) .

وقد تقدر حزب مصر الفتاة بمحملة ضد اليهود ولكنه لم يكن على درجة من الذكاء ، مما أظهر الحركة الوطنية المصرية بمظهر المعادى للصهيونية ، وكان فشل مؤتمر لندن ايماننا بيده حملة أحمد حسين ضد اليهود وبخاصة يهود مصر ورأى زعيم الحزب الاتصال بالهيئات الاسلامية المصرية كالاخوان المسلمين والشبان المسلمين بهدف الدعوة الى تنظيم المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية . وقد ارسل خطابا بهذا المعنى الى حسن البنا يلفت فيه نظره الى أهمية التعاون المناهضة للصهيونية وتكوين لجنة من تلك الهيئات على أن ينضم اليها مندوبون عن شباب الدول العربية الأخرى^(١٠٤) . وبالفعل تم تشكيل تلك

اللجنة والتي تسمت باسم « لجنة تنظيم المقاطعة » .

وقد بدأت تلك اللجنة عملها باعداد احصاء شامل لأعمال اليهود التجارية والمالية وتعريف الرأى العام بها حتى يمكنهم تنفيذ المقاطعة ، ثم الدعوة الى عقد اجتماع ليبحث مشكلة اليهود ووسائل حلها وأخيرا تقرر فتح باب التطوع للشباب للقيام بالدعاية للمقاطعة وتبعية الرأى العام لها والعمل على تنفيذها (٦٥) .

وقد تكررت الدعوة الى التعاون تلك في اكثر من مناسبة ، مما أثار غلوف الصهيونيين وبخاصة في مصر فقد كتبت جريدة « الشعب » الفلسطينية الصادرة في بيت لحم في عددها الصادر يوم ٥ أغسطس عام ١٩٣٩ ، تقول بأن « ماينادى به حزب مصر الفتاة عن مقاطعة يهود مصر وتنظيم اللجان مع هيئة الإخوان أزعج يهود مصر » (٦٦) .

ولقد حاول يهود مصر تبهر موقفهم فسارعوا الى ارسال برقية الى أحمد حسين مستنكرين فيها سياسة الحكومة البريطانية في فلسطين وموضحين انهم ليسوا بالضرورة صهيونيين ولكن زعيم مصر الفتاة رأى اثبات صحة مايقولون بوسائل شتى كجمع الأموال لمنكوفى فلسطين وإيقاف ارسائها لليهود وأن يقوم وفد منهم بزيارة لندن من أجل محو فكرة الوطن القومى اليهودى ، وهذه مطالب يتعلم قبولها من يهود مصر حتى ولو كان بعضهم غير صهيونى .

وحقيقة الأمر أن معظم يهود مصر تعاطفوا مع الصهيونية كما سنشير الى ذلك ، فقد ارسل احد اليهود المصريين خطابا الى احمد حسين كرد فعل لنشاطه ضدهم حيث تضمن هذا الخطاب دفاع هذا اليهودى عن يهود فلسطين وسخطه على زعيم مصر الفتاة لانتباهه «ياهم بالأرايين ، وقد رأى هذا اليهودى أن الذين يطلق عليهم اراييون هم الذين يدعى انهم ايطال ، كما أنهم هذا اليهودى احمد حسين بخضوعه للفاشست وأن حزب مصر الفتاة قد بالغ نفسه للايطاليين والالمان والا فلماذا لايتحجج ضد هجوم الإيطاليين على ليبيا ولماذا يتجه احمد حسين الى المانيا في حين ان هتلر قد وضع العرب في الدرجة الرابعة عشرة من درجات السلم الاجماعى لترتيب الاجناس بحيث كان ترتيبهم بعد اليهود .

ول نهاية الخطاب دعا هذا اليهودى العرب الى ضرورة التعاون مع اليهود لأنهم أبناء جنس واحد وهو الجنس السامى وأتهم احمد حسين بالخيانة لأنه بحملته تلك يحاول احباط هذا التعاون .

غير أن احمد حسين رد على خطاب هذا اليهودى فأعلن مرة اخرى أن اليهود هم السبب الاساسى في فشل مؤتمر لندن لأنهم مارسوا ضغطهم على إنجلترا ، كما ذكر أنه حين يجارب اليهود فانه لايفضل ذلك من منطلق دينى عنصرى ولكن بهدف الدفاع عن الفلسطينيين والاحتفاظ بفلسطين دولة عربية وصيانة الأماكن المقدسة بها (٦٧) .

وعندما بدأت مباحثات الجامعة العربية اقترح احمد حسين أن تكون الزابطة بين الدول الأعضاء زابطة قوية تشبه الاتحاد الفيدرالى القائم بين الولايات المتحدة ، وهذا اقتراح غريب على الرأى العام المصرى في ذلك الوقت ، وبهذه المناسبة قام بمجولة للدعوة للوحدة العربية زار خلالها فلسطين في نوفمبر عام ١٩٤٥

حيث نصح عربها بضرورة الاعتماد على أنفسهم لا على جامعة الدول العربية وأكد لهم « أن قضية فلسطين بالنسبة للعرب جميعا في جميع البلاد العربية هي قضية تتصل بخاطر مستقبل أما بالنسبة لأهل فلسطين فهي قضية خطر حالة وواقع أن الصهيونية تهددكم في أوقاتكم وأزاقكم » .

وحينما جاءت لجنة التحقيق الانجليز أميريكية الى مصر في أوائل عام ١٩٤٦ لم تقابل أحدا من زعماء حزب مصر الفتاة كما فعلت مع الإخوان وربما يرجع ذلك الى أن تلك الجماعة لم يكن لها وزن كبير وتأثير واضح في السياسة العربية .

ولا يختلف موقف حزب مصر الفتاة عن الأحزاب المصرية الأخرى التي هاجمت حكومة صدقي بسبب موقفها من أمين الحسيني وتقييد نشاطه ، والفرق هو أن هذا الحزب اعتبر أن هذا الموضوع يحتل مكان الأولوية كسبب لانسقاط حكومة صدقي وينهذ في إثارة السخط عليها عن فشل المفاوضات أو الأحوال الداخلية وأربابها أو المطامع الحزبية ومؤامراتها^(٦٨) .

ثالثا : موقف اليسار المصري :

يحتاج موقف اليسار المصري من القضية الفلسطينية الى وقفة خاصة نظرا للاختلاف الواضح في فكره ومبادئه عن الأحزاب التقليدية والتي تربعت على تاريخ الحياة السياسية المصرية كما أنه يختلف أيضا عن الأحزاب العقائدية الأخرى كالأخوان المسلمين ومصر الفتاة .

تكون الحزب الشيوعي المصري بعد الحرب العالمية الأولى وبالتحديد في أعقاب الثورة المصرية عام ١٩١٩ ، وأيضا بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا ، على يد كوادر أجنبية في أغسطس عام ١٩٢١ ، ومنذ ذلك الحين بدأ هذا الحزب الجديد يرفع شعارات وحدة الشعوب العربية في الكفاح ضد الاستعمار ويظهر ذلك واضحا عندما تأسست « عصبة التضال ضد الامبريالية » في بروكسل ، حيث لعب الشيوعيون المصريون دورا نشطا في معارضة دعم أفكار تلك العصبة على نطاق الوطن العربي كله متجهين الى محاولة تأسيس شعبة لها في مصر تضم مختلف القوى الوطنية كما تؤسس لها شعبا في مختلف البلاد العربية وتسمى « عصبة تحرير البلدان العربية » .

وبما تجدر ملاحظته أن هذا النشاط المطرد تجاه العروبة من جانب الشيوعيين المصريين واكب الاهتمام السائد بالدعوة للوحدة العربية في مصر ، ومنذ ذلك الوقت بدأ نشاط الحزب الشيوعي المصري مع الشيوعيين العرب من داخل « العصبة المناهضة للامبريالية^(٦٩) » .

وإذا رجعنا الى تكوينات الحركة الشيوعية المصرية وبخاصة في الأربعينات نجد انها تكونت من ثلاثة تنظيمات فقد كان هناك « طليعة العمال » وكانت مجلثا « الفجر الجديد » و « الضمير » تنطلقا بلسانها ، وكانت هناك أيضا « منظمة أسكرا » أو « الشرارة » ، وأخيرا « الحركة المصرية للتحرير الوطني » ولقد اتحد هذان التنظيمان الاخيران وكونا تنظيما واحدا وهو « الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني » (حلتو) والتي اتخذت من جبهة « الجماهير » منبرا لها^(٧٠) .

كان يجتاذب اليسار المصرى قبل عام ١٩٣٦ عاملان : عامل أن اليسار فى بداية نشأته احتوى على عناصر اجنبية ومن بينها يهود ، والعامل الثانى هو أن هؤلاء اليهود لو التزموا بالنظرية الماركسية فأنهم لابد وأن يقفوا ضد الصهيونية كحركة سياسية تستهدف التوسع واغتصاب أراضي الغير ، ولأن ثورة ١٩١٧ البلشفية أدانت الحركة الصهيونية لأنها اعتبرت الصهيونيين ذوى نزعة عصرية رجعية الأمر الذى يتنافى تماما مع مبادئ الفكر الاشتراكى . ولذلك فإن البلاشفة بعد أن استتب لهم الأمر فى عام ١٩١٨ اسسوا « قوميسينية مؤقتة للشئون القومية اليهودية » وذلك لمواجهة أى تنظيمات صهيونية .

كما حاول رجال السلطة فى روسيا منذ توليهم الحكم القضاء على مايدعى « بالمظهر القومى اليهودى » لانهم اعتبروا القوميين اليهود ذوى طابع برجوازى ولذلك فقد منعوا الهجرة الى فلسطين ، وما يستلقت النظر أن العناصر اليهودية فى الحرب الشيوعى أبدت الحكومة فى خطواتها تلك لأنها نظرت الى الصهيونية على أنها أداة لتحقيق الاغراض الاستعمارية مما يتعارض مع ثورة البروليتاريا .

ومن هذا المنطلق القومى عارض قادة الثورة الروسية الصهيونية ، واستطاعوا أن يفرقوا بينها وبين اليهود فقد اعتبروا اليهود مواطنين متساوين فى الحقوق مع غيرهم وأن أى اعتداء عليهم يتخذ الشكل العنصرى يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون ، أما الصهيونية فقد نظرت اليها زعماء روسيا وبخاصة لينين وتروتسكى وستالين على انها حركة رجعية تحاول تأسيس دولة على أساس دينى قومى مما يتعارض مع مبادئ اله الشيوعية من « الدولية والعالية »^(٧١) .

ولذلك فان القضية المطروحة والتى تتطلب المناقشة هى : هل تغلبت على هؤلاء اليهود المنتمين الى الحركة الشيوعية فى مصر فكرة الولاء للمبادئ الماركسية أم تغلبت عليهم العنصرية القومية ولو بصورة غير مباشرة ؟ ومن هنا فان موقف الحركة الشيوعية فى مصر تذبذب حسب الظروف والملايسات التاريخية .

وفى العشرينات برز اهتمام الشيوعيين بمسألة فلسطين ففى عام ١٩٢٥ وبمناسبة افتتاح الجامعة العبية بالقدس دعى بلغور للمشاركة فى هذا الاحتفال ، وعندما وصل الى فلسطين ثار العرب ثورة عارمة وأعلنوا الاضراب العلم باعتباره صاحب التصريح المشفوع الذى يوجهه أعطت انجلترا فلسطين لليهود ، ولقد برك الشيوعيون المصريون موقف عرب فلسطين وأعلنوا « أنا لنحى هذه النهضة فى فلسطين ونأمل أن يواطى الفلسطينيين الكرام على ايجادهم وجهادهم فى سبيل استقلال بلادهم وهم كمظلومين مهقون عليهم أن يضعوا أيديهم فى أبهى كل طبقة من طبقات العمال فى أى بلد من البلدان فالطبقة العاملة مظلومة فى كل مكان وكل مظلوم للمظلوم نسب »^(٧٢) .

ولم يتنبه زعماء الحركة الوطنية فى مصر الى خطورة الصهيونية بسبب انشغالهم بموضوع العلاقات مع برطانيا مما أدى الى تمكن اليهود فى مصر من تأسيس جمعيات صهيونية وغيرها ، وقد تنبه الشيوعيون المصريون الى ذلك نتيجة اطلاعهم على ما يجرى فى الاتحاد السوفيتى حيث كانوا اكثر تفهما للمسألة الصهيونية بسبب احتكاكهم باليهود منذ أن التقوا معا فى جامعة كادى الشرق بموسكو . ولذلك نادى الفرع المصرى فى تلك الجامعة الى التنبيه فى عام ١٩٢٧ الى ضرورة تعهد الاحزاب الشيوعية وخلقها تماما

من العناصر اليهودية المسيطرة عليها ويذكر الكتور صلاح العقاد أن هذا الموقف من الفرع المصري « لم يتخذ ازاله الصهيونية بقدر ماهو تنافس بين الجنسيات على قيادة الحركة الشيوعية الدولية ، كما يدل على أن اليهود السوفييت الذين كانوا حلقة اتصال بهذه الأحزاب لم يتسوا انتاعهم اليهودى وأعطوه الأولوية على عقيدتهم الماركسية (٧٣) » .

وعندما وقعت حوادث البراق عام ١٩٢٩ عرت « العصبة المناهضة للامبريالية » عن موقف الشيوعيين المصريين تجاه تلك الحوادث حيثما اصلرت بيانات في ١٥ نوفمبر عام ١٩٢٩ تحت عنوان « التضال من أجل حرية الشعب العربى » جاء فيه :

« لقد أوضحت احداث فلسطين الاخيرة حقيقة أن القضية الوطنية العربية تشكل في الوقت الراهن احدى القضايا الهامة في السياسة العالمية . والعرب يتكونون كل الحق في القضاء على تقسيم وطنهم وأن يكونوا دولة واحدة قوية ، مستقلة ، وحرّة تماماً ، دولة عربية عظمى يحدد شكلها ومستقبلها ليس بواسطة الامبرياليين الاجانب ، وإنما وفقا لمصالح واردة الجماهير العربية الكادحة ، فلاحين وعمالا وبدأوا » ثم يمضى البيان في وصف مايجد في فلسطين يقول : « ان العصبة المناهضة للامبريالية وقد تابعت باهتمام المظاهرات الرائعة التى تفجرت يوم ٢ نوفمبر في فلسطين كتعبير عن البؤس المائل للحركة الوطنية في البلدان العربية جميعا لترسل بأحر تحياتها الى المناضلين دفاعا عن حقوق الامة العربية » وأخذ البيان بعد ذلك يدعو العرب الى تكوين لجان قاعدية لمناهضة الاستعمار على أساس برنامج محدد ثم تقوم تلك اللجان بانتخاب « مجلس وطنى عربى » يكون اساسا لتعبئة جميع القوى الشعبية وقد اختتم البيان بالنداء التالى : « عاش التضال التحررى للشعب العربى فليستقط الامبرياليون ، وليستقط انقسام البلدان العربية ، ولتحيا الدولة الفيدرالية العربية الموحدة الحرة » (٧٤) .

كان هذا موقف اليسار العربى ككل واليسار المصرى بصفة خاصة من أحداث فلسطين والوحدة العربية قبل قيام الثورة الكبرى عام ١٩٣٦ ، ويعتبر فهنا من نوعه من الناحية النظرية وهو ينم عن سبق الشيوعيين الى بعض الافكار التى اتبعتها الحركة القومية فيما بعد ولكن من منظور مختلف .

وفضلا عن ذلك فان اهمية تسجيل هذا الموقف لايرجع الى تأثير الحركة الشيوعية العربية من حيث الحجم أو الشعبية وإنما الى هذا الاسلوب الخاص في التفكير وربط قضية فلسطين بقضية الاتحاد العربى ، وما يستلقت النظر مانات به الحركة الشيوعية المصرية في عام ١٩٣٦ من ضرورة « التضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعمارى من أجل تحقيق وحدة عربية شاملة لتنظم فيها كل الشعوب الحرة » وأدرجت تلك العبارة ضمن برنامجها ومبادئها (٧٥) .

ومن ناحية أخرى نجد أن للحزب الشيوعى الفلسطينى موقفا من ثورة عام ١٩٣٦ فقد حذا حلو التيار العام حينذاك في تأييده للمطالب العربية الخاصة بوقف الهجرة والغاء تصريح بلغور وغيرها ولكنه يتميز بأنه دعا الجماهير اليهودية الى مساندة الحركة الثورية العربية كما ذهب أحد أعضاء هذا الحزب لمقابلة المفتى بهدف عقد اتفاق يقضى بالخاق شيوعيين بالهيئة العربية العليا لالاشتراك في التخطيط للثورة . ولكن كانت حالة هذا الحزب في صيف عام ١٩٣٧ يشوبها التفكير ونخاصة بعد أن قبض على

عدد كبير من أعضائه ، وبعد أن حلت جميع فروع الجناح اليهودي منه . ولذلك فقد عانى هذا الحزب من نكسة بين اليهود نتيجة للثورة ١٩٣٦ ونتيجة لتوقف اتصاله بالكومنتين منذ عام ١٩٣٧ بسبب حركة التطهير التي كانت قائمة في الاتحاد السوفيتي حينذاك ^(٧٦) .

وإذا تتبعنا موقف اليسار المصري من أحداث فلسطين طوال الثلاثينيات نجده يتصف بالسلبية والجمود ، ولكن استطاعت الشيوعية ان تعود ظهورها مرة أخرى في الأربعينيات وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وشاركت بأسلوبها الخاص في مهاجمة الصهيونية على أساس أنها مقترنة بالاستعمار .

ففى أثناء الحرب العالمية الثانية اشترك الاتحاد السوفيتي في الحرب كحليف ليهطانيا مما نتج عنه تعاون بين الشيوعيين اليهود والمصريين ، وما دعم هذا التعاون تزعم هنري كوربيل للحركة الشيوعية في مصر والذي عبر عن رأيه في الصهيونية وفلسطين عام ١٩٤٥ عندما نشر كتابا بعنوان « المسألة الفلسطينية » وما يستلقت النظر التحليل الذى قدمه للحركة الصهيونية وللحركة الوطنية الفلسطينية فقد هاجم كلا الفريقين من منظور ماركسي بحث . فبالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية وصف زعماءها بأنهم يمثلون الطبقة الاقطاعية التي اصطلحت بمصالح الانتخاب لانه شجع على تدفق رؤوس الاموال اليهودية المرتبطة برؤوس الاموال الانجليزية والامريكية وبذلك اصبح اليهود يمثلون مرحلة انتقال من عهد الاقطاع الى عهد البرجوازية ولذلك اتجه الاقطاعيون بكل ثقلهم تجاه المانيا النازية من أجل حماية مصالحهم الاقتصادية ^(٧٧) .

ولا شك أن هذا التحليل يعبر عن نظرة ضيقة تنسجم بالتحجر لى تطبيق نظرية الحتمية التاريخية فهي تتجاهل العامل القومى في الصراع بين العرب واليهود في فلسطين كما تنكر حقائق ثابتة وهى أن الحركة الوطنية العربية اذا كانت قياداتها من بين كبار الملاك فان جمهورها كان يمثل الطبقة الكادحة بخاصة من الفلاحين .

وبعد انتهاء الحرب كان الشيوعيون المصريون مدركين تماما مدى علاقة الصهيونية بالرأسمالية الامريكية رغم الصراعات التي ظهرت بين سلطات الانتخاب واليهود . ولكن وضع الشيوعيون المصريون خطة تقضى بضرورة التعاون مع اليهود التقدميين في مصر ومحاولة الزج بأنفسهم في خلافات هؤلاء اليهود التقدميين مع كبار رجال الأعمال اليهود وذلك تحت شعار التجمع الديمقراطي ، وقد اتفقوا في ذلك الاتجاه مع بعض العناصر الشيوعية في سوريا والعراق ، وربما لجأ الشيوعيون المصريون الى ذلك لسببين :

أولهما : محاولة منهم لكسب شعبية نظرا لفضالة حجمهم ، وثانيهما : ربما لتخطي حاجز المنصرية في رأيهم وابعاد الصفة الدينية « عن المواجهة المنتظرة بين العرب واسرائيل » ^(٧٨) .

ونرى مثلا اسلوب معالجة هذا الموضوع من خلال مقال لصديق سعد احد الكتاب الشيوعيين في مجلة « الفجر الجديد » وهو يدحض الصهيونية باعتبارها احدى الحركات القومية فيقول :

« الصهيونية حركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين يستغلون موارد فلسطين وشعبها وموقعها الاستراتيجي وليستعملوا الطبقات اليهودية الشعبية ككبش الفداء في صراعاتهم

ضد الطبقات العاملة الفلسطينية . فالوطن القومي الذى تسعى الصهيونية الى تأسيسه في فلسطين لم يكن الا عن طريق رؤوس اموال وعن طريق المؤسسات المالية الانجليزية والاميركية » يورد الكاتب كلمة لكاتب صهيونى معبرا فيها عن اتخاذ الصهيونيين نغمة الاضطهاد النازى لليهود كوسيلة لاجبار العالم كله على الاعتراف بضرورة وجودهم في فلسطين كوطن لهم فيقول هذا الكاتب الصهيونى : « ان ثلاثى اضطهاد اليهود يسبب ثلاثى الصهيونية ، فاضطهاد اليهود أحسن مثير لمصلحة الصهيونية » (٧٩) .

وفى عدد آخر نرى أحد الكتبا الشيوعيين وهو يدحض الصهيونية أيضا وينفى كونها حركة قومية فيقول : « فاما أن الحركة الصهيونية حركة لليهود فهذا يحتاج الى اثبات ، فاعتبار اليهود أمة هو شيء بعيد عن الحقيقة كل البعد لافتقاد اليهود الى (وحدة المنطقة واللغة والروابط الاقتصادية) وأما أن الصهيونية يهف من اعمال الرأسماليين (تصرخ بلقور الى لورد روتشيلد الرأسمالى الكبير) ، وأما أن الصهيونية نهضت بالعرب فهو يشبه كثيرا قول الاستعمار بأنه رقى مصر مثلاً لأنه آتى الينا بنوكه وسيلواته » (٨٠) .

ومنذ ذلك الحين بدأ الشيوعيون المصريون يشيرون هجومهم العنيف ضد الاستعمار والصهيونية ويحسون القادة الوطنيين وبخاصة في فلسطين على ضرورة مناهضة الصهيونية والعمل على اقامة حكومة ديمقراطية حيث ان طبقة العمال والطبقات الاخرى في فلسطين لن تتحسن ميسرتها الا في ظل حكم ديمقراطى وهى نفس المبادئ التى نادت بها عصبة التحرر الوطنى في فلسطين ، وحثت على عدم الانصياع وراء الشعارات الصهيونية والتى تستغل الإلآم التى يعانهاها اليهود في أوروبا لحلولة استعمار فلسطين ولقد أدرك اليهود الشرقيون تلك المتأورة الصهيونية ولذلك طالبوا بأنفسهم بضرورة وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين (٨١) .

وتكمن خطورة الصهيونية في أن أطماعها لن تقتصر على فلسطين فحسب بل تقف عقبة في سبيل استقلال البلاد العربية الأخرى مما يعوق استمرار السلام العالمى ، ولقد اصدرت رابطة فتيات الجامعة والمعاهد نداء تحث فيه على وجوب محاربة الصهيونية أداة الاستعمار البريطانى (٨٢) .

ولقد وقف اليسار المصرى وقفة ايجابية نحو فلسطين في مؤتمر نقابات العمال العالمى والذي عقد في باريس في نوفمبر عام ١٩٤٥ حيث أعلنت اللجنة التحضيرية لنقابات العمال المصرية برنامجا في هذا المؤتمر يتضمن المطالبة « بمناصرة فلسطين العربية في كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية واعتبار ان الاختيـق نوع من انواع الفاشية والقضاء على بقايا الرجعية والفاشية وتوطيد الديمقراطية الحقة واعبرا ضرورة انهاء الاستعمار بجلاء الجيوش الاجنبية عن جميع اعم العالم » .

ويلاحظ أن الحركة الشيوعية في مصر لم تحذ حذو الاحزاب التقليدية الاخرى والتي درجت على ارسال المذكرات والاحتجاجات للهيئات الرسمية ، كما أنها لم تقدم برنامجها الى الحكومة المصرية لكى تسترشد به ان كان هناك أمل في مجرد أن تتسلمه لذا اتجهوا الى هيئات دولية من نوع آخر مثل مؤتمر نقابات العمال العالمى وهو هيئة لها وزنها في الأوساط العمالية والدولية . وذهب اليساريون الى حد القول « بأن العمال المصريين هم الذين سييسطون قضيتنا الوطنية والديمقراطية على الرأى العام العالمى »

وسيطليون بتأييده لها وبالضغط على حكوماتهم لمناصرتهم « وهذا المجال لم تكن القيادات المصرية ترغب في استخدامه ضمن اساليب الكفاح السياسى من أجل القضية الوطنية الفلسطينية »^(٨٧) .

وقد انتهر الشيوعيون المصريون فرصة قيام المظاهرات التى قادتها العناصر الوطنية الاخرى بمناسبة ذكرى تصريح بلفور عام ١٩٤٥ ، فأخذت تزداد نظرياتها المشار اليها والتي تربط بين الاستعمار والصهيونية^(٨٨) ، ويذكر الدكتور صلاح العقاد في هذا الصدد أن تلك العناصر اليسارية رأت « أن الحكومة المصرية خاصة في عهد اسماعيل صدق واحزاب الاقلية كانت تتواطأ مع الرأسماليين اليهود رغم أن هؤلاء يمثلون الصهيونية وذلك لتحطيم الحركات التقدمية بين المصريين واليهود على السواء »^(٨٩) .

ولى بعض التحليلات خرج الكتاب الشيوعيون عن الموضوعية حينما اتهموا المسئولين في مصر بالانصرية بحجة أنهم يؤيدون تجميع اليهود في مكان واحد مما يعنى تأييدهم لقيام الدولة اليهودية^(٩٠) ، ويكفى دليلا على عدم صدق هذه الاتهامات مواقف مصر الرسمية في المحافل الدولية ، والظاهر أن ماكان يهدف اليه الشيوعيون هو المطالبة بنظام يسمح لليهود في مصر بالنشاط السياسى في اطار الحزب الشيوعى حتى يتقرى بوجودهم واطلقوا على هذه السياسة اسم الديمقراطية .

واسفله الشيوعيون الاسلوب المتبع لدى حزب مصر الفتاة في معالجة قضية فلسطين ذلك الاسلوب الذى اشرنا اليه والذى يهاجم اليهود من منطلق دينى أو قومى فوصفوا مثلا حزب مصر الفتاة بالفاشية والانصرية^(٩١) ، وكأنهم يجهلون أن يشيوا موقف حزب مصر الفتاة بموقف النازية الانصرية وفى ذلك مجاملة للحقيقة ، إذ أن حزب مصر الفتاة لم يتبن أى فلسفة تقوم على أساس تقولات الاجناس كما لم يخرج عن العقيدة السائدة في مصر حينذاك وقد كان من الصعب عليها — ولها كثير من الحق في ذلك — أن تفرق بين الاستعمار الصهيونى وبين اليهودية .

وحينما أعلن الرئيس الاممكى « ترومان » تصريحاً يطالب فيه السماح لمائة ألف يهودى بدخول فلسطين عبر اليساريون المصريون عن عدم ارتياحهم لهذا التصريح الذى ربط فيه ترومان بين قضية اللاجئين وقضية فلسطين كما أنه لا يودى في النهاية الى إيجاد حل لكلتا القضيتين بل سيهد من تعقيد الامر ، فهجرة اليهود الى فلسطين لن يكون مرغوبا فيها الا اذا قامت على اسس ديمقراطية اساسها التفاهم مع سكان فلسطين أنفسهم ، وأما بالنسبة لقضية فلسطين فلن تحل الا اذا رفعت القضية الى الامم المتحدة ، وقد قدم اليسار المصرى اقتراحا عمليا يحل مشكلة اللاجئين ينص على :

أولاً : ان تتحمل سلطات مدنية يهودية مسئولية هؤلاء اللاجئين وتمدهم بالمال عن طريق مؤسسة الانعاش والتعمير التابعة للأمم المتحدة (أونرو) لتدريبهم وتثقيفهم ، وفى حالة وجود أقارب هؤلاء اللاجئين من رعايا يهاتينا فيجب اقامتهم هناك حين الانتهاء من اعداد الترتيبات الخاصة بعودتهم الى أوطانهم الأصلية .

ثانياً : أما اذا تمسك بعض هؤلاء اللاجئين بعدم الرجوع الى مواطنهم الأصلية ففى تلك الحالة تقام ملاجئ خاصة بهم في الأقطار الديمقراطية ، أما اذا رغب البعض في الهجرة الى فلسطين فلن يتأق

ذلك الا بعد موافقة سكان فلسطين أنفسهم .

ثالثا : وفي تلك الحالة الاخيرة يجب على بريطانيا أن تغير سياستها تجاه فلسطين بحيث تقوم أساسا على محاولة إيجاد جو من التفاهم بين الجماهير العربية واليهودية واشاعة الديمقراطية بينهما كسبيل لحل مشكلة فلسطين (٨٨) .

ولقد رأى الشيوعيون المصريون أن السياسة الأميكية كانت تهدد بهذا التصريح تحويل الحركة الوطنية العربية الى الانحراف عن اتجاهها الاصيل وهو محاربة الاستعمار والصهيونية والاتجاه نحو محاربة الهجرة اليهودية الى فلسطين لكي يؤكلوا ما أشاعوه من قبل من صيغ الحركة الوطنية العربية بالصيغة العنصرية والتي تتمثل في محاربة اليهود في الشرق العربي ، وبذلك يتفرغ كل من العرب واليهود الى محاربة بعضهم بعضا الى أن يتمكن الاستعمار البريطاني والأميكي من مد جنوده الى الشرق العربي .

سعت بريطانيا الى اشراك الولايات المتحدة الاميكية في تحمل المشاكل الناجمة عن غرس فكرة اقامة الدولة اليهودية في فلسطين وذلك حينما تألفت منهما لجنة مشتركة للتحقيق فيما يجري في فلسطين وهي لجنة التحقيق الانجلو — اميكية ، ولقد درج اليسار المصري على تسميتها بلجنة « التفتيق الانجلو — اميكية » وأشاروا الى دوافع بريطانيا وراء تشكيل تلك اللجنة وهو محاولة التظاهر بالعمل على إيجاد حل لقضية فلسطين لتخدير اعصاب سكانها العرب ، ولكنهم يرون أن أى لجنة تتكون من محور لندن — واشنطن ماهى الا لجنة استعمارية هدفها الأول والاخير اصدار توصيات تعارض مع استقلال فلسطين (٨٩) .

وفي الحقيقة أن تشكيل تلك اللجنة يعتبر مخالفة صريحة للمواثيق الدولية ولحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره ، فبريطانيا هي التي أعطت فلسطين لليهود بموجب تصريح بلفور ، كما أنها حاولت طوال فترة الانتداب تدعيم الوطن القومي اليهودي وانعزوا نجحت في جر اميكا معها في قضية فلسطين والتي تعتبر من أكبر الدول المناصرة للصهيونية ، وفي وسط هذا المناخ لا بد من استقلال فلسطين استقلالا تاما (٩٠) .

ولقد ندد اليسار بموقف الجامعة العربية بسبب اتصال اميكا بتلك اللجنة فما أن وصلت الى القاهرة حتى بادر عبد الرحمن عزام بالأداء بشهادته أمام اللجنة بالرغم من تصريحاته المتوالية في الصحف من قبل بعدم شرعية تلك اللجنة ، وبمجرد ادلاء الأمين العام بشهادته بادر أيضا زعماء العرب الرجعيون بالسبر على نفس الطريق (٩١) . وبذلك فإنهم قد حققوا رغبات الاستعمار في الوقوف دون عرض مشكلة فلسطين على النطاق الدولي .

كما استنكر اليسار أيضا قرار الجامعة العربية بشأن المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية ، فالمشكلة عندهم ليست مناقشة المقاطعة أو التقسيم ولكنها كما قالت مجلة « العهد الجديد السوفيتية » نقلا عن الفجر الجديد : « ان هذه اللجنة الغربية تعمل بدون سلطة أو تفويض » وتساءلت « ماهى الأسس القانونية لقيام لجنة فلسطين الانجلو — اميكية بمهمتها ومن الذى خولها السلطة بأن تحمل

المشكلة ، بدون اشراك اصحاب المصلحة المباشرة ؟ » ثم استطردت تلك المجلة السوفيتية تقول أنه ليس هناك مبرر لإرسال تلك اللجنة « خصوصا في اللحظة التي بدأت فيها أداة هيئة الأمم المتحدة في القيام بوظيفتها » . كما رأى اليسار المصري أيضا أنه كان لا بد على دول الجامعة العربية من تأييد ماجاء به المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي البريطاني والذي طالب بانهاء الانتداب البريطاني على فلسطين والاعتراف باستقلالها الوطني في ظل نظام ديمقراطي يجمع بين العنصرين ، أو كما ذكر المجاهد الفلسطيني مخلص عمرو من ضرورة التأكيد على استقلال فلسطين ومنح اليهود والأقليات الأخرى حقوق المواطن العادى ووقف الهجرة اليهودية واعتبار مشكلة اللاجئين منفصلة عن القضية الفلسطينية وحالتها الى هيئة الأمم المتحدة ^(٩٢) .

ولقد ارتاحت الأوساط اليسارية في مصر الى النداء الذي اصلته عصبة التحرر الوطني في فلسطين والذي دعت فيه الشعب الفلسطيني الى ضرورة مقاطعة لجنة التحقيق المشتركة والمطالبة بعرض قضيتهم على هيئة الأمم المتحدة وحث اللجنة العربية العليا على ضرورة رفض التعاون مع اللجنة والتأكيد على استقلال فلسطين ^(٩٣) . كما اعتبروا ان اللجنة قد تحدثت بتفهمها الحركة الوطنية العربية وبخاصة فيما يتعلق باباحة الهجرة اليهودية الى فلسطين كحل لمشكلة المشددين والسماح ببيع الأراضي الى اليهود فان ماجاء بالتقرير يعتبر من أهم العوامل التي ستدفع بالعرب الى مقولته بكل مالدبيهم من قوة .

وبلاحظ أن اللجنة حاولت بقاء الحالة في فلسطين كما هي لعدة أسباب ربما يرجع بعضها الى طبيعة تكوين تلك اللجنة وإلى محاولة الاستعمار مناهضة الحركات التحررية الوطنية في الشرق العربي وذلك بتكوين الصهيونية من امتلاك فلسطين التي تتمتع بموقع استراتيجي في سلسلة المواصلات الامبراطورية ، ويرجع بعض تلك الاسباب أيضا الى اتهام الحركة الوطنية العربية بالعنصرية كما يتبين ذلك من السماح بالهجرة اليهودية الى فلسطين . ومن أهم العوامل أيضا والتي ساعدت في تفاقم القضية الفلسطينية هو موقف الزعماء العرب الذي أعطوا ثقتهم التامة في بريطانيا وأمريكا وترديدهم في كل مناسبة بأنهما من أشد حلفاء العرب وسوف يميلان على حل القضية العربية بما يتفق والمصالح العربية ، ولقد حاولت بريطانيا اقناع العرب بصدقتها لهم ونجحت في ذلك من أجل تكوين كتلة عربية حليفة لها لمواجهة الامتداد الشيوعي في الوطن العربي ، ولذلك رأى اليساريون أنه لن يتم استقلال فلسطين بعد هذا التقرير — الا بعد تجمهر وادى النيل وبذلك يمكنهم طرد الاستعمار من فلسطين والشرق العربي بأسره ^(٩٤) . وهكذا خرج اليسار بفكرة جديدة وهي اعطاء الأولوية لتحرير مصر والسودان من الاستعمار البريطاني .

اما فيما يتعلق برفض تقرير اللجنة الانغلو — امريكية فان اليسار لم يختلف في ذلك عن معظم الهيئات السياسية الأخرى في مصر وربما كان وجه الاختلاف الاساسي هو دعوته الى مقاطعتها وهذا التشدد لا يرجع الى ان اليسار كان اكثر تصلبا في القضية الفلسطينية وإنما يرجع الى ارتباط اليسار بالصراع الدولي في بداية عهد الحرب الباردة فاستبعد الاتحاد السوفيتي واقتصر نظر القضية على بريطانيا والولايات المتحدة كان عاملا اساسيا في إثارة عداء اليسار للجنة ودحضه لتقريرها تفصيلا . ومن جهة أخرى فان اليسار حينما كان يؤثر عرض القضية على الأمم المتحدة انما كان يفعل ذلك لاعتقاده أن

الاتحاد السوفيتي يستطيع المشاركة عن طريق وجوده في المنظمة الدولية وكعضو يتمتع بمركز خاص في مجلس الأمن وسنرى كيف أن الحزب الشيوعي المصري بذل موقفه تبعا لموقف الاتحاد السوفيتي في الامم المتحدة من المسألة الفلسطينية .

وعندما عقدت الجامعة العربية اجتماعها في بلودان عام ١٩٤٦ ، انبثق عن هذا الاجتماع عدة قرارات منها العلنية وأخرى سرية ويري اليساريون المصريون أن القرارات العلنية التي توصل اليها مؤتمر بلودان لم تكن عملية بل كانت تشبه الى حد كبير القرارات التي تصدرها أى جمعية خيرية بعيدة تماما عن الصفة السياسية . أما بالنسبة للقرارات السرية فلقد اثبتت فيها الجامعة العربية أنها لم تنهز من مسؤوليتها تجاه فلسطين عندما قررت عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن معتمدين على وجود كل من « مصر وروسيا السوفيتية » أعضاء في هذا المجلس . ولكن حينما رأت الجامعة العربية وجوب مقايضة بيهطانيا قبل اللجوء الى تلك الهيئة الدولية ، ندد اليسار المصري بهذا الموقف على أساس أن دول الجامعة العربية تترك تماما سياسة بيهطانيا الاستعمارية ، وقرارها هذا ماهو الا تسهيفا ومحاولة جديدة للقضية العربية لن يستفيد منها سوى الاستعمار وحده .

ولكن يعزى اليسار المصري تلك الخطوة الانحيازية من جانب الجامعة العربية (الوصول الى هيئة الامم) الى الضغط الشعبي وذلك حينما عمت الوطن العربي المظاهرات والاضرابات احتجاجا على السيادة الاستعمارية فاضطرت الجامعة العربية الى الضغط على بعض العناصر الرجعية فيها لمحاولة التنازل عن صلاحياتهم لبهطانيا من أجل القضية الفلسطينية وإرضاء الشعوب العربية . وقد رأى اليساريون أنه لكي تتحول السياسة داخل الجامعة العربية الى سياسة عملية في صالح العرب « علينا الا نكف لحظة واحدة عن تأييد كفاح فلسطين وأن نجند شعبنا اكثر فاكثر ضد الاستعمار البهطاني والمناورات التي يقوم بها لعزل قضايا العرب الوطنية عن النطاق الدولي » فطالبوا بضرورة تجنيد جميع القوى الشعبية لخدمة القضايا العربية كما اتهم حملوا ممثل مصر في جامعة الدول العربية مسؤولية الشعوب العربية الاخرى وعلى مصر ان تقوم بالتعبات المكثفة على عاتقها باعتبارها زعيمة الامم العربية ولكي تؤكد زعامتها بالفعل عليها أن تكون بعيدة تماما عن المناورات الاستعمارية وأن تتولى مهمة عرض قضية فلسطين على مجلس الأمن . ولكن المشكلة تبقى أيضا في اختيار الممثلين ففي رأى اليسار أن العناصر التي تمثل الجامعة العربية لدى المنظمة الدولية هي عناصر رجعية فاعتبرت كل من الدكتور محمد حسين هيكل وعبد الرحمن عزلم نموذجا لتلك العناصر (٩٥) .

ومن الاساليب الجديدة التي تميز بها اليسار المصري بعد تكوين جماعة (حدتو) بذل الجهود لانهاد اليهود المصريين عن الحركة الصهيونية وجرحهم الى التعاون مع اليسار المصري في مناهضة الاستعمار والرأسمالية ، كذلك وقلت (حدتو) ضد محاولات جر الشعب المصري الى عداة الطائفة اليهودية في مصر وحاولوا اخيرا اثبات الفرق بين الصهيونية كحركة سياسية وبين اليهودية كدين ، وتأكيذا لذلك قامت (حدتو) بتكوين « الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية » . والتي ستحدث عنها عند الإشارة الى موقف اليهود المصريين من القضية الفلسطينية .

ولقد استاءت الأوساط الصهيونية من تكوين تلك الرابطة وحاولوا العمل على حلها وبالفعل نجحوا في الضغط على السلطة لحلها حيث أصدر وزير الداخلية حينذاك قرارا بحل تلك الرابطة . ولكن بالرغم من ذلك استطاعت تلك الرابطة أن تؤكد أن تكفاح (حدثو) ضد الصهيونية كان كفاحا جادا ولم يكف بالشعارات .

ويذكر الدكتور رفعت السعيد « أن (الرابطة الاسرائيلية لمكافحة الصهيونية) ليست مجرد تنظيم طائفي قام ثم حل ، لكنها تعبير عميق عن مدى صدق وإخلاص قادة هذا التنظيم للمواقف التي أعلنوها تجاه القضية الفلسطينية »^(٩٦) وهذا الرأي مطروح للمناقشة .

القوى الاجتماعية

هناك فئات خارج نطاق الأحزاب كان لها اهتمامات معينة بالنسبة لقضية فلسطين وسنحاول فيما يلي أن نستعرض بعض هذه الفئات والهيئات باعتبارها ممثلة لقوى اجتماعية بين قطاعات الشعب المصري .

أنشئت جمعية الشبان المسلمين في الأصل من شباب مصر المسلم ولأغراض اجتماعية ورياضية وثقافية ، وقد أسسها الدكتور عبد الحميد سعيد في نوفمبر عام ١٩٢٧ وتميزت تلك الجمعية بأنها لم تقتصر على القطر المصري بل أنشئت لها فروع خارج مصر في العراق وسوريا وفلسطين . ورغم أن نشأتها كما ذكرنا ثقافية اجتماعية ورياضية إلا أن ذلك لم يمنعها من الاهتمام بالقضايا العربية وبخاصة القضية الفلسطينية^(٩٧) . فحينما وقعت حوادث البراق عام ١٩٢٩ نشطت جمعية الشبان المسلمين في جمع التبرعات للمتكورين في فلسطين كما أرسلت برقيات الاحتجاج الى الحكومة البريطانية وعصبة الأمم ، وبالإضافة الى ذلك عقدت تلك الجمعية مؤتمرا بالقاهرة ضم أعضاء جمعية الشبان المصريين والفلسطينيين وقرروا فيه تأسيس بنك اسلامي وجمعيات تعاونية محلية للمحافظة على أراضي فلسطين ، كما أوصى هذا المؤتمر بوجود انشاء عصبة أمم اسلامية .

وما هو جدير بالذكر أن رئيس تلك الجمعية قد انضم للوفد الذي سافر الى فلسطين للبدفاع عن حقوق العرب أمام اللجنة التي شكلتها عصبة الأمم للتحقيق في حوادث حائط المبكى ومن المعروف ان هذا الوفد قد ضم كلا من محمد علي علوبة واحمد زكي الى جانب عبد الحميد سعيد ، ورغم أن هذا المؤتمر غلبت عليه الصبغة الاسلامية لا العربية إلا أنه نبه أذهان الرأي العام المصري الى خطورة الوضع في فلسطين^(٩٨) .

وعندما شب الاضراب في فلسطين عام ١٩٣٦ كونت جمعية الشبان المسلمين بالاشتراك مع الجمعيات الاسلامية الأخرى في مصر والدول العربية لجنة عرفت باسم « اللجنة العليا لاهانة منكوبي فلسطين » وكان لكل لجنة في كل دولة عربية رئيس وقد تولى رئاسة اللجنة المصرية الدكتور عبد الحميد سعيد حيث أخذ باسم الجمعية في اصدار النشرات الى ملوك العرب والمسلمين يحثهم فيها على ضرورة

اغاثة فلسطين والوقوف في وجه السياسة الاستعمارية البريطانية والصهيونية^(٩٩) .

وعندما صدر مشروع تقسيم ١٩٣٧ عقدت لجنة الدفاع عن فلسطين التابعة للشبان المسلمين اجتماعا بتاريخ ١٠ يوليو عام ١٩٣٧ كى تعلن أمام العالم رفضها لتقسيم فلسطين باسم الشبان المسلمين ، كما قامت تلك اللجنة بإرسال برقيات الاحتجاج الى الجهات المعنية بالأمر بمناسبة ذكرى تصريح بلفور فى ٢ نوفمبر عام ١٩٣٧ بالإضافة الى تلك النداءات التى وجهتها الى العالم العربى والاسلامى فى مارس عام ١٩٣٨ تناشدتهم فيها بوجوب اغاثة فلسطين ومنكوبها عن طريق ارسال الاموال اليهم بواسطة اللجنة العليا للدفاع عن فلسطين^(١٠٠) .

وحينما اعتدى اليهود على المصلين فى المسجد الأقصى عام ١٩٣٨ بادرت اللجنة العليا للدفاع عن فلسطين بإصدار الشبان المسلمين بإرسال برقية احتجاج الى رئيس الوزراء البريطانى، والمندوب السامى بالقدس وأيضا الصحف الأجنبية الكبرى فى لندن يعبرون فيه عن سخطهم على تلك السياسة الاستعمارية ويناشدون بريطانيا بضرورة تغيير تلك السياسة كى تتجنب ثورة العرب ضدها^(١٠١) .

وعندما كونت الهيئات الاسلامية المصرية بما فيها الشبان المسلمون « جمعية القرش لاعتانة منكوفى فلسطين » فى عام ١٩٣٩ أسندت رئاستها الى صاحب فكرتها رئيس جمعية الشبان المسلمين وقد سبقت الاشارة الى ما قامت به تلك اللجنة من مد يد المعونة الى منكوفى فلسطين .

وعندما عقد مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ أيدت جمعية الشبان المسلمين ضرورة اعطاء الحرية لعرب فلسطين فى اختيار من يمثلهم فى هذا المؤتمر ، وعلى أثر الانتهاء منه صدر الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والذى احتجت عليه الجمعية وقررت تأليف لجنة فرعية لوضع بيان تفصيلى ينفذ المقترحات البريطانية والاعطال التى تهدد كيان العرب والمسلمين من جراء تلك المقترحات ثم ينشر هذا البيان على العالم الاسلامى . وعبروا عن احتجاجهم الشديد فى تلك البقية التى ارسلوها الى رئيس الحكومة البريطانية ورئيس مجلس العموم واللوردات على سياسة بريطانيا ازاء فلسطين .

وحينما جاءت اللجنة الانجلو — امريكية للتحقيق فى حوادث فلسطين عام ١٩٤٦ اهتمت بسماع شهود يمثلون قطاعات مختلفة فكان من بينهم صالح حرب — احد المؤسسين لجمعية الشبان المسلمين والذى صار رئيسا لها فيما بعد — وقد سأله أحد اعضاء اللجنة عن موقف العرب فى حالة رفض اللجنة لمطالبهم فأجاب بأنه يجب على الحكومات فى تلك الحالة التعبير عن وجهات نظرها ، وأعلن أن العرب قد فقدوا ثقتهم فى مبادئ الحرية وميثاق الاطلنطى كما اشار الى انهم سوف يقاتلون من اجل الدفاع عن حقوقهم المشروعة^(١٠٢) . وقد رفضت جمعية الشبان المسلمين تقرير تلك اللجنة شأنها فى ذلك شأن باقى الاحزاب والهيئات المصرية الأخرى^(١٠٣) .

وقد اتخذ مقر دار الشبان المسلمين فى مناسبات كثيرة مقرا للاجتماعات السياسية التى خصصت للقضية الفلسطينية الا أن الشبان لم تكن لهم كتاب من طراز كتاب الاخوان المدنية على حرب العصابات ولذلك كان نشاطهم محصورا فى المجال السياسى وجمع التبرعات .

وفيما يختص بدور الأزره فقد تألم لما تتعرض له فلسطين كدولة اسلامية ، وحينما صدر تقسيم عام ١٩٣٧ بعث طلبة الكليات الأزرية بكتابين أولهما الى شيخ الأزره باعتباره شيخا للاسلام والمسلمين ، والآخر الى الملك فاروق باسم الطلاب الأزرهين يطالبونهم فيها بضرورة التدخل لانتقاذ فلسطين ، وبالإضافة الى ذلك فقد نظم هؤلاء الطلبة مظاهرة كبيرة اعرابا عن شعورهم تجاه سياسة بريطانيا المتبعة في فلسطين وقدموا احتجاجهم على ذلك الى السفير البريطاني في مصر ^(١٠٥) . كما تكونت داخل الأزره لجنة خاصة بفلسطين عرفت باسم « لجنة الدفاع عن فلسطين بالأزره » ، والتي اصدرت نداء الى المصريين أعلنت فيه تأييدها الى ماسبق أن قرره الجمعيات والهيات الاسلامية في مصر من تقرير مقاطعة اليهود ودفع قرش فلسطين ^(١٠٦) .

وفي أغسطس عام ١٩٣٨ تحرك شيخ الأزره ودعا العلماء الى اجتماع من اجل فلسطين نددوا فيه بالسياسة البريطانية ودعوة العلماء لزعماء البلاد الاسلامية بالتعاون من اجل مقاومة الاستعمار البريطاني والحفاظ على الآثار المقدسة من الاخطار الموجهة اليها ^(١٠٧) . وحينما وضعت اللجنة الانجلوأمريكية تقريرها عام ١٩٤٦ احتج الأزره على هذا التقرير كما يتضح من تلك المظاهرة الكبيرة التي نظمها من الجامع الأزره وهدف فيها بكرامة العرب والقضية الفلسطينية ^(١٠٨) .

ولقد كان للاتحاد النسائي المصري اهتمام خاص بالقضية الفلسطينية ، فحينما قام اضراب عام ١٩٣٦ دعت رئيس الاتحاد النسائي المصري — هدى شعراوى — الى اجتماع من اجل فتح اكتتاب عام وتشكيل لجنة نسائية لجمع التبرعات وارسال برقيات الاحتجاج على السياسة البريطانية الى الجهات المسؤولة وخاصة عصبة الأمم ووزير الخارجية البريطاني ورئيس مجلس العموم ، كما ناشدت نساء العالم تأييد نساء فلسطين والدعوة الى وقف الهجرة الصهيونية . وفي أوائل عام ١٩٣٧ ارسلت لجنة سيدات عكا برقية برئاسة السيدة أنيسة الحضرى الى السيدة هدى شعراوى ينهاها الى مايجدث في فلسطين من نكبات وما سيحل على الأرض المقدسة ويناشدتها ضرورة انقاذ تلك الأرض ، وعلى الفور بادرت رئيسة سيدات مصر الى ارسال برقية ردا على ذلك تتم عن رفض نساء مصر لتقسيم فلسطين كما أرسلت برقية بنفس المعنى الى السفير البريطاني في مصر .

وفي يوليو عام ١٩٣٨ ارسلت الجمعيات النسائية العربية تفويضها الرسمى الى هدى شعراوى للدفاع باسمهن عن قضية فلسطين في الهيئات الدولية وخاصة أمام لجنة الانتدابات وعصبة الأمم ووزارة المستعمرات ولإعلان تمسك النساء العربيات بالاعتراف بحق العرب فى الاستقلال والعدول عن فكرة الوطن القومى اليهودى ووقف الهجرة والغاء الانتداب وعقد معاهدة مع بريطانيا ، وبناء على ذلك وكرد فعل للتقسيم ونتيجة للموقف المصرى العام فى تلك الفترة ، قررت هدى شعراوى عقد مؤتمر نسائى عربى تلبية لرغبة السيدات العربيات وقد حضرته نساء كل من دمشق وبيروت والقدس وبغداد حيث تم عقده بالقاهرة فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٣٨ . وقد اسندت رئاسة هذا المؤتمر الى هدى شعراوى والتي اقتضته بخطبة كبيرة تعرضت فيها بالتفصيل الى مراحل القضية الفلسطينية واختتمتها بالثناء على مواقف مصر فى عصبة الأمم للدفاع عن فلسطين كما انتهزت رئيسة المؤتمر تلك الفرصة وأرسلت تحية تقدير الى أبطال فلسطين وزعمائها المعبدين وعلى رأسهم أمين الحسينى .

وفيما يتعلق بقرارات هذا المؤتمر نجد أن السياسة منها لا تختلف عن المواقف العامة وهي المتعلقة بالغاء تصريح بلפור والانتداب البريطاني ووقف الهجرة اليهودية وغيرها الى جانب بركات الاحتجاج على السياسة البريطانية في فلسطين باسم المؤتمر الى الجهات المسؤولة وبخاصة المسؤولين البريطانيين .

ولكن هذا المؤتمر تميز بأنه حدد دور المرأة في الكفاح من أجل حرية فلسطين وذلك حينما تقرر مطالبة جمعية الهلال الأحمر القيام باتشاء قسم خاص لها لجرحى فلسطين وإرسال الادوية المجانية اللازمة لهم . كما فتح هذا المؤتمر مجالات جديدة للدعاية للقضية الفلسطينية وذلك حينما قرر الابراق الى البابا ورئيس اساقفة كنتري و سائر رؤساء الاديان في أوروبا وأمريكا من أجل وضع هذا القرار موضع التنفيذ وكنوع من اهتمام المرأة المصرية بالمخيمات الدينية الخارجية أرسلت هدى شرعوى بعد انقضاء المؤتمر خطابا الى رئيس اساقفة كنتري تلوته فيه على تقصير تجاه قضية فلسطين ، وقد رد رئيس الاساقفة على هذا الخطاب بصفته الشخصية حيث ذكر أنه سيبلل مالى وسعه للوصول الى حل يرضى كلا الطرفين العرب واليهود . وقد علقت بعض الصحف الأجنبية على هذا المؤتمر فأرجعت جبهة « التيس » أهمية هذا المؤتمر الى « أنه اهم مايميز هذا المؤتمر مبلغ ملوصلت اليه المرأة الشرقية من التحرر الاجتماعى والذكاء السياسى »^(١٩) .

وفى أثناء انعقاد مؤتمر لندن عام ١٩٣٩ أرسلت هدى شرعوى برقية باعتبارها رئيسة المؤتمر النسائى الشرقى الى وزير المستعمرات البريطانى تذكره فيها بالوعود التى قطعتها بريطانيا للعرب وحقوقهم فى تقرير مصيرهم كى يراعوا جانب الحق اثناء مناقشتهم للقضية^(٢٠) ، وحينما صدر الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩ أصدرت السيدة منيرة ثابت (احدى الصحفيات المصريات) بياناً عبرت فيه عن رأى المرأة المصرية فى هذا الكتاب كى تطلع الحكومات العربية والحكومة الانجليزية وزعماء فلسطين على رأى المرأة المصرية فيه . وفى هذا البيان احتجت منيرة ثابت على ماصرحت به بريطانيا من عدم السماح للمفتى بالرجوع الى وطنه مما يدل على سوء نية الحكومة الانجليزية نحو عرب فلسطين وفى النهاية توجهت منيرة ثابت بكلمة الى الحكومة البريطانية بأن تعمل عن سياسة التهديد والاستعمار فى فلسطين حتى « لاتتبع بها صداقة العالم العربى والإسلامى »^(٢١) .

وقد عبرت المرأة المصرية عن رفضها لمقترحات لجنة التحقيق الانجليزية فى الاجتماع الذى عقده الاتحاد النسائى المصرى لمناقشة توصيات تلك اللجنة والتى قوبلت بالرفض منها^(٢٢) .

واتخذ طلبة الجامعة والمدارس الثانوية على اختلاف انتماءاتهم الحزبية فى الاحتجاج والتدبير بالسياسة البريطانية سواء على شكل مؤتمرات أو ارسال بركات الاحتجاج ومطالبة يهود مصر باعلان وطنيتهم ويبدو أن الطلبة اليهود قد شاركوا الشعب المصرى شعوره تجاه فلسطين حيث أعلنت رابطة الطلبة اليهود الجامعيين بياناً على الشعب المصرى تدنت فيه بالاستعمار والصهيونية فى فلسطين وأكدت ان هدف بريطانيا من وراء تشجيعها للصهيونية امتلاك فلسطين هو محاولة منها لاستغلال الجماهير العربية واليهودية وأعلنت أن أعضائها سوف يكونون هم والمسلمون والمسيحيون يدا واحدة فى مناهضة الاغراض الاستعمارية^(٢٣) .

موقف اليهود في مصر

تألفت الطائفة اليهودية في مصر من عناصر مختلفة ضمت يهودا متبائني الجنسيات ولكن أبرز هذه العناصر هو العنصر المحلى وهو أكثر الفئات ثراء ويعتقدون أنهم « صانعو الأعياد اليهودية في مصر »^(١١٤) ، من حيث النشاط الاقتصادى . وإلى جانب هذا العنصر المحلى وجدت عناصر أخرى منها من هاجر منذ القرن السادس عشر من سالونيك والقسطنطينية وسوريا ولبنان والعراق واليمن وليبيا وشمال أفريقيا وقد عرف هؤلاء المهاجرون باسم « السفارديم » وفى أعقاب الاحتلال البيطاني حدثت هجرة يهودية جديدة مكونة من اليهود الأوربيين وقد عرفت باسم « الأشكنازيم » .

ومما هو جدير بالذكر انه ببداية الاحتلال البيطاني لمصر اخذت تتوافد على مصر اعداد كبيرة من الأجانب ومن بينهم اليهود الذين وجدوا في مصر المناخ المناسب للبحث عن الثروة وشجعهم على الاستيطان فيها تلك الامتيازات التى منحت للأجانب سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية . فقد اعطى دستور عام ١٩٢٣ ضمانات جديدة للطوائف والأقليات تقضى بالمساواة التامة فى الحقوق المدنية والسياسية دون تمييز الى جانب تمتعهم بحرية العمل والعقيدة^(١١٥) . ومن المعروف انه بموجب معاهدة ١٩٣٦ ألغيت تلك الامتيازات الأجنبية في مصر ولكن بالرغم من ذلك فقد ظل اليهود يتمتعون بحرية العمل حيث فضل بعضهم الحصول على الجنسيات الأجنبية وذلك لأن نظام الامتيازات كان يعنى الأجانب من الخضوع للمحاكم المصرية وحقوقهم في عرض قضائهم على المحاكم المختلفة ، وقد ظل اليهود على ذلك حتى بعد قيام الحرب الفلسطينية عام ١٩٤٨ والتي لم يكن لها أى تأثير واضح على أوضاع اليهود في مصر وفى غيرها من البلاد العربية ، ولقد اثبت ذلك الكاتب الأمريكى « ليلينتال » حينما ذكر أن ما اتخذته السلطات المصرية تجاه اليهود يتسم بالتسامح^(١١٦)

ومن حيث المذهب فقد انقسم اليهود في مصر الى طائفتين طائفة اليهود « الحاخامية » وهم الذين يعترفون بالتوراة والتلمود ، وهناك أيضا طائفة اليهود « القرائين » وهم الذين رفضوا الاعتراف بالتلمود ومما انفسهم أبناء الكتاب المقدس وكان لكل من هاتين الطائفتين مبادئها الخاصة بها وشؤونها الدينية والطائفية . ولقد ناصرت القرائين الصهيونية . ولكن السلطات المصرية الرسمية اعترفت بالجماعة الحاخامية كطائفة يهودية^(١١٧) .

وفى أعقاب تصريح بلغور لم يظهر لليهود مصر اتجاه عام نحو الصهيونية وعلى الأخص فإن القليل منهم اهتم بالشئون السياسية كأفراد أو عملوا من خلال الحركات الاشتراكية الدولية ضعيفة الأثر في مصر وقد وافق سعد زغلول على الاستفادة من خبرة بعض هؤلاء اليهود الذين أبدوا استعدادا للمشاركة فى أعمال الوفد المصرى حيث رافق « ليون كاسترو » رئيس تحرير جريدة « La Liberte » ، ويوسف قطاوى ، سعد زغلول أثناء مفاوضاته فى لندن ، كما قاموا بحملة صحفية ضد الاحتلال البيطاني فى مصر . ولقد تقلد يوسف قطاوى — رئيس الطائفة اليهودية فى مصر — مناصب كثيرة حيث عين عضوا فى الجمعية التشريعية وفى لجنة الثلاثين التى ألقتها وزارة عبد الحالى ثروت عام ١٩٢٢ لوضع الدستور .

ومنذ أن تشكلت الدولة المصرية الحديثة وتكونت أول حكومة برلمانية عام ١٩٢٤ سلك سعد زغلول مسلكا طيبا نحو اليهود حيث أختار يوسف قطاوى ونهرا للمالية ، كما عين ونهرا للمواصلات في عهد وزارة نهور عام ١٩٢٥ ثم أصبح عضوا في مجلس الشيوخ في الفترة من ١٩٢٧ — ١٩٣٦ (١١٨) .

على أن دور اليهود في الحالة السياسية لم يكن ذا أهمية اذا ما قورن بالنشاط الاقتصادي فقد استطاع كبار الرأسماليين اليهود السيطرة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في مصر وكانت تلك ظاهرة مميزة للبناء الاقتصادي المصري حتى قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ .

وفي بداية الأمر لم ينتبه المصريون الى خطورة تلك السيطرة الاقتصادية فاستغل اليهود ذلك في تكوين الشركات التجارية مثل « بنزاويون وعدس ويهفولى وشملا وشيكوبيل » وغيرها كما هيمنوا على أسهم البنوك المصرية بل وتولوا ادارتها ، وتذكر صحيفة مصر الفتاة أنه حينما أراد طلعت حرب تأسيس فرع لبنك مصر في فلسطين اعترض اليهود على ذلك بل وهددوا بسحب أسهمهم من البنك المصرية ، وإزاء هذا التهديد عدل رجل الاقتصاد المصري عن خطته في انشاء هذا البنك وفي ذلك مايدل على مدى سيطرة اليهود على شرايين الحياة الاقتصادية في مصر . وقد استطاع اليهود أيضا السيطرة على تجارة الورق وأدوات الطباعة بل والأهم من ذلك سيطرتهم على وسائل الاعلام حيث أسسوا شركة الاعلانات الشرقية والتي تولى رئاستها يهودي يدعى « حاييم » واستولت تلك الشركة على جميع الاعلانات ووصل الأمر بها الى حد قطع الاعلانات عن الصحف التي تتعرض للقضية الفلسطينية . كما تمكن اليهود من السيطرة على تجارة المجهزات والنفقات والمقارن ودور الملاهي وبنوك الهونات (١١٩) ، وفي هذا الصدد يذكر طلعت حرب في كتابه « علاج مصر الاقتصادي » عام ١٩١١ أن المصريين كانوا يقرضون بعضهم بدون كمبيالات أو صكوك وقد فكر بعض الأجانب في مصر عام ١٨٨٠ في تأسيس بنوك رهن عقارية منظمة فتأسس بنكان ، أولهما برأس مال فرنسي ولكنه خضع للقوانين المصرية وهو « البنك العقاري المصري » والذي أسسه ثلاثة من كبار المزاين اليهود في مصر وهم سولارس ورولو وقطاوى (١٢٠) .

ولم يمنع استفحال المشكلة الفلسطينية وشعور الرأي العام المصري بها في الأربعينيات من استمرار النشاط الاقتصادي اليهودي في مصر وربما يرجع ذلك الى تداخل مصالح الرأسماليين اليهود مع الرأسماليين المصريين ، ففي تلك الفترة ازدادت موجة الاضطهاد النازي في أوروبا في الوقت الذي كان الرأسماليون اليهود في مصر يساهمون في ادارة وتوجيه ١٠٣ شركة من مجموع الشركات البالغ عددها وقتئذ ٣٠٨ شركة (١٢١) .

وقد تمتع اليهود بحمة العمل بالنشاط الثقالي حيث تمكنوا من تأسيس بعض المجلات والصحف الخاصة بهم مثل مجلة « الكاتب المصري » وصحيفة « اسرائيل » والتي اسمها البيت موصيري في العشرينيات ، وقد أعلن أن غرضه من انشاء تلك الجريدة ليس السعي وراء منفعة مادية أو الترويج لحزب معين ولكنه يهدف الى أن يسمع العالم صوت يهودي يدافع عن الشؤون اليهودية واطلاع الشرقيين على حقيقة الحالة في فلسطين ولاعلان رغبة اليهود في التعاون مع العرب من أجل النهوض بالوطن المشترك (١٢٢) . ومن المعروف أن تلك الجريدة كانت منبر النشر لمبادئ الصهيونية في مصر .

نشأة الحركة الصهيونية في مصر :

بينما كانت الطائفة اليهودية تتمتع بهذه الحرية الاقتصادية والإعلامية تكونت في بعض بيئات هذه الطائفة تيارات صهيونية ترجع الى بداية الحركة في عهد هرتزل ، فقد زار هرتزل نفسه مصر عام ١٩٠٤ ، ورحبت به الأوساط الرأسمالية اليهودية ، وشهدت الاسكندرية بداية النشاط الصهيوني فتأسست في عام ١٩٠٨ جمعية « بنى صهيون » وهي جمعية صغوية تبنت برامج مؤثر بال خاصة بالعمل على تحقيق فكرة الوطن القومي اليهودي في فلسطين ، ثم تأسست جمعية صهيونية أخرى ولكنها انضمت الى جمعية « بنى صهيون » واطلقوا عليها اسم « زئير زنون » عام ١٩٠٩ ، ولكن بعد هزارة وايزمان زعيم الحركة الصهيونية الى مصر عام ١٩١٨ تغير اسم تلك اللجنة وعرفت باسم « اللجنة المشايعة لفلسطين » واخذت في الدعوة الى اكتتاب عام لليود في الاسكندرية ، وقبل ذلك وفي عام ١٩١٧ حضر الى مصر محام يهودي وهو « ليون كاسترو » والذي اسس فرعا للمنظمة الصهيونية والتي انضمت الى كل من زئير زنون واعضاء اللجنة المشايعة لفلسطين عام ١٩١٨ وكونوا منظمة جديدة اعلنت عن أهدافها في تحقيق فكرة الوطن القومي اليهودي ، كما اصدرت جريدة عرفت باسم « المجلة الصهيونية » عام ١٩١٨ .

وفي العشرينيات انشق احد اعضاء المنظمة الصهيونية العالمية عليها احتجاجا على سياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٢٢ ، وهو « فلاديمير جابوتنسكي » وأسس « حزب الإصلاح الصهيوني » ، وقد استطاع ستراسيلسكي العودة الى مصر في الثلاثينيات وأسس فيها فرعا جديدا لحزب الإصلاح الصهيوني الجديد في القاهرة والاسكندرية وورشيد^(١٣٣) . وكان لهذا اليهودي اتصال بعصابة شترن الارماية ويذكر ستراسيلسكي أمام تحقيقات النيابة لعصابة شترن في مصر أن الحركة الصهيونية في مصر لم تنشط الا بعد تأسيس فرع لحزب الإصلاح الصهيوني فيها حيث كانت تعتبر اكبر هيئة صهيونية في مصر ، كما استطاع ان ينشئ مجلة اسبوعية باسم « الصوت اليهودي » تصدر باللغة الفرنسية .

وفي أثناء انعقاد المؤتمر الصهيوني في براج بتشيكوسلوفاكيا حضره ستراسيلسكي كمندوب عن الصهيونيين في مصر وفي هذا المؤتمر اقترح عليه استاذة جابوتنسكي بأن ينقل نشاطه من مصر الى باريس وبالفعل انتقل ستراسيلسكي الى باريس وظل بها حتى عام ١٩٣٦ وحينا عاد الى مصر مرة ثانية رأى أن حزب الإصلاح الصهيوني ليس له وجود فأراد اعادة تكوينه وانشاء فرع للجمعية الصهيونية الجديدة التي أسسها حزب الإصلاح الصهيوني بعد انفصاله عن الجمعية الصهيونية الجديدة العالمية عام ١٩٣٥ .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية لم يكن لهذا الحزب أى نشاط ولكن حينما حضر الدكتور التمان - رئيس المكتب السياسي لحزب الإصلاح الصهيوني الجديد في القدس - الى القاهرة في ابريل عام ١٩٤٤ طلب من ستراسيلسكي اعادة تكوين فرع للحزب الصهيوني الجديد واسند اليه عمل مندوب المكتب السياسي في مصر . وبالفعل وضع ستراسيلسكي اقتراح التمان موضع التنفيذ في مايو عام ١٩٤٤ فأرسل الى رئيس الوزراء بصفته الحاكم العسكري العام في القاهرة يستفسر عما اذا كان هناك اعتراض على تأسيس تلك الهيئة^(١٣٤) ، حيث رأى الصهيونيون ضرورة دعم نشاط المنظمة في مصر باضفاء الصفة

الشرعية عليها حينما يحصلون على اعتراف رسمي من الحكومة المصرية بتأسيسها وخاصة في تلك الفترة من الحرب والتي تشير الى قرب انتصار الحلفاء مما شجع الصهيونية على ضرورة العمل على اقامة الوطن القومي اليهودي ، ويذكر روثفيل سادوفسكى — سكرتير المنظمة الصهيونية الجديدة — وعضو عصابة شترن الإرهابية في مصر — أمام النيابة أن وزير الداخلية وقتئذ وهو حسن باشا رفعت قد استدعاه هو ورئيس الحزب ستراسيلسكى ونقل اليهما رغبة الحكومة في ضرورة وقف نشاط هذا الحزب الجديد وكذلك الحزب القديم برئاسة كاسترو وذلك نظرا للظروف التي كانت تمر بها البلاد حينذاك ، وبناء عليه انقطعت اعمال الحزب وفروعه في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وكان ذلك عام ١٩٤٤ (١٣٥) .

ومن المعروف أن عصابة شترن كانت على صلة سيقة بسلطات الانتداب البريطاني في فلسطين ومن الجائز أن يكون تنبيه الداخلية المصرية الى مناهضة هذه العصابة يدخل ضمن سياسة الأمن البريطاني التي لاحقت فرع العصابة في مصر وقد جاء حادث مقتل اللورد موهين ليضع نهاية لهذا النشاط الصهيوني في مصر .

حادث مقتل اللورد موهين :

شغل اللورد موهين منصب الوزير البريطاني لشئون الشرق الأوسط في مصر وكان هذا المنصب من أهم اسباب مقتله حيث أُرِجِعَ اليه اليهود امر اتباع سياسة مضادة لليهود في فلسطين (١٣٦) فقد تقدم اللورد بالترحيل يقضي بتوطين اليهود في بروسيا الشرقية نظرا لقرب انتهاء حكم هتلر وطرد الألمان منها ، وعندما أدرك اليهود أن هذا الاقتراح سيكون في صالح العرب أكثر منه في صالح اليهود ، قرروا قتل اللورد لاستغلال تلك الجريمة في إثارة الخلق والعالم ضد مصر وطعما في اجتذاب الخلق والرائى العام العالمى على القضية اليهودية (١٣٧) .

ويذكر سادوفسكى امام النيابة أنه من بين أسباب قتل اللورد موهين مناسبه اليه اليهود من اغراقه للباخرة ستروما والتي كانت تحمل مهاجرين يهود قادمين من رومانيا وكان عليها مايتراوح بين ٧٠٠ : ٨٠٠ مهاجر يهودى رجالا ونساء وشيوخا واطفالا قاصدة الى فلسطين ، ونظرا لأن اللورد موهين كان عضوا في الوزارة البريطانية فكان لابد من اتخاذ قرار بخصوص تلك الباخرة ولكن حدث أن غرقت تلك الباخرة بالقرب من ميناء حيفا قبل اتخاذ أى قرار بشأنها ، وبذلك نسب الى اللورد موهين أمر تعطيل تلك الباخرة واعتبرته عصابة شترن مسئولا عن ذلك (١٣٨) ، وبناء عليه قررت تلك العصابة الإرهابية قتل اللورد حيث وقع اختيارها على اثنين من افرادها العاملين في فلسطين بشرط ان تكون ملاعهم تشبه الى حد كبير ملاع المصريين ، مما يدل على أن من أهداف قتل اللورد موهين الصاق الجريمة بالمصريين الامر الذى يضر بالعلاقات الانجليزية المصرية ، وقد وقع اختيارهم على « الهاهو حكيم » والذي اتخذ لنفسه اسم « كوهين » وأما الثانى فكان « الياهو يتسورى » (١٣٩) .

وحينما احكمت عصابة شترن تدبير خطة قتل اللورد موهين في مصر تقدم أحد أعضائها في مصر وهو سادوفسكى باقتراح يقضى بقتل اللورد موهين في فلسطين حتى لا تحدث تلك الجريمة أثرا سيقا عند

المصريين قفى بعض الاحيان يتواجد اللورد في فلسطين ، ولكن اعترض حكيم على هذا الاقتراح متعللا بوجود موين فترة طويلة في مصر مما يسهل تنفيذ خططهم ، ولكى يطمئن زميله ذكر حكيم أنه من القواعد المرمية لعصابة شترن هو أن كل الجرائم التي يرتكبها أفرادها يعلن على الفور وعقب ارتكاب الجريمة انها من عمل عصابة شترن وبذلك ينفي كل شبهة عن المصريين وعن اليهود الذين ليسوا من العصابة . كما أشار سادوفسكى الى أن تلك العصابة كانت تتخذ من مصر مقرا لجمع السلاح وإرساله الى فلسطين اذ استغل بعض اعضائها فرصة تجنيدهم بالجيش البريطاني وركزوا نشاطهم خاصة في مدينة الاسماعيلية لانها كانت نقطة مركزية لمواصلات فلسطين . كما كان نادى الصاكر اليهود والذي كان موجودا بشارع فؤاد الأول بالقاهرة ، وأيضا نادى اليهود بشارع النبي دانيال بالاسكندرية وهما اللذان اتفق فيما اعضاء عصابة شترن على مخططاتهم الاثامية كما انها شهدا تكوين تلك العصابة وفيها دبرت خطة قتل اللورد .

ويذكر سادوفسكى أنه تولى مهمة ارسال الرسائل من القاهرة الى الاسكندرية والتي كانت كلها بالعبية ومكتوبة بمبارات خامضة لايفهم منها شيء في حالة ماذا تم القبض عليهم ، ويستطرد قائلا أنه كان بإمكان الحكومة المصرية القضاء على نشاط تلك العصابة منذ البداية وذلك بفرض رقابة شديدة على هذه النوادي التي تحتر مركزا للنشاط الراهبي الصهيوني في مصر وخاصة نادى القاهرة .

وحينما تم القبض على قتلة اللورد موين أزعج هذا الاجراء الأوساط الصهيونية في مصر لأن الصهيونيين توقعوا اضطرهاد الحكومة وجعل تلك الجريمة مبررا للقيام بحركة ضد يهود مصر وهم عناصر غير مسئولة وقد ارسل مندوب المكتب السياسى للجمعية الصهيونية في مصر احتجاجا الى السفارة البريطانية وتغنية للحكومة البريطانية ، وقد غشى اليهود من أن يؤدى ذلك الحادث الى تفتيش مكاتب اليهود ويوقعهم ولذلك قاموا بتفريق الأوراق التي يمتلكونها ، ولإبعاد شبهة القتل عن اليهود المصريين قام أحد أفراد العصابة وهو يهودى شرقى بلمصق اعلانات على الجدران تفيد بأن عصابة شترن هي التي ارتكبت جريمة القتل (١٣٦) .

وحاول يهود فلسطين اثبات براعتهم امام المصريين ولذلك باذر رئيس الوكالة اليهودية في فلسطين بأرسال برقية الى محمود فهمى النقراشى — رئيس الوزراء — يستنكر فيها الحادث ويطلب من السلطات المصرية نشر برقيته في الصحف المصرية لتهنئة المصريين والدعابة لليهود في نفس الوقت (١٣٧) .

وبينا كانت عصابة شترن تعلن عن نزعتها الصهيونية وتتحدى السلطات المصرية والبريطانية على السواء حاولت بقية الجالية اليهودية التخفى والتظاهر بالاندماج في الوطن المصرى وربما كان في ذهن بعض اليهود بالفعل الانجذاب عن الحركة الصهيونية حرصا على مصالحهم الخاصة ، وذلك في خلال المرحلة التي بدأت فيها مصر تتخذ موقفا من المسألة الصهيونية ومناصرة القضية العربية في فلسطين . أما في العشرينيات فكانوا لا يحرصون على مثل هذا التخفى وبما يوضح ذلك الحفاوة التي قوبل بها وايزمان حينما زار مصر في عام ١٩٢٥ فقد اقامت له اللجنة الادارية « ليت اسرائيل » حفلا كبيرا دعى له كبار المشتغلين بالحركة الصهيونية في مصر ، وفي ذلك الحفل خطب وايزمان خطبة حث فيه اليهود على ضرورة أداء واجبهم نحو الحركة الصهيونية في مصر . واشاد بتلك المساعي التي بلها الحاخامم الاكبر ناحوم في

مؤازرته لكبار الاحيان اليهود في مصر للصهيونية وفي النهاية أعلن الحاخام لوايزمان عن رغبته في الاشتغال بالحركة الصهيونية في مصر (١٣٢٢) .

وحينما افتتحت الجامعة العبية بالقدس في عام ١٩٢٥ رحبت بها الأساط اليهودية الصهيونية في مصر وظهرت حرصها على تثبيت دعائم الوطن القومي وذلك حينما أعلنت أن الغرض من انشاء تلك الجامعة هو توضيح فضل اليهود وجهودهم في تعمير فلسطين ونشر العلم بين ربوعها (١٣٢٣) .

ولمناهضة الاضطهاد النازي لليهود تبني يهود مصر الدعوة الى عقد الاجتماعات والمؤتمرات بهدف التشاور في مساعدة اليهود الاثان وكان أهمها ذلك الاجتماع الذي عقد في محفل « بنى بهت » في قاعة مدرسة « الجوت دى ليه » وقد حضره مندوبو الجمعيات والهيئات اليهودية في مصر واتفقوا فيما بينهم على ارسال بريقات الاحتجاج باسم يهود مصر الى جمهورية المانيا وعصبة الامم وجمعية حقوق الانسان ، عما يصيب اليهود من اضطهاد ، والأهم من ذلك هو تشكيل لجنة يهودية مصرية لمساعدة يهود المانيا وكان صاحب تلك الفكرة هو زعيم الطائفة اليهودية — يوسف قطاوى ، وفي هذا اعلان لمدى تضامن رابطة الاسرائيليين في مصر مع اخوانهم يهود المانيا (١٣٢٤) .

وفي اثناء احتفال جبهة « اسرائيل » بذكرى مرور ١٤ عاما على تأسيسها اعلن البرت موصيرى مؤسسها بأن الغرض من وجود هذه الجبهة هو وجود لسان عربى يهودى في مصر لكى يتعرف اليهودى الشرقى على أبناء الوطن القومى وأخبار يهود العالم ، وبذل البيان الذى ألقاه موصيرى في تلك المناسبة على مدى مساعدة اليهود المصريين للمبادئ الصهيونية وذلك حينما ذكر ان جبهة اسرائيل قد قامت بواجبها في نشر الدعوة الصهيونية والتبشير بالمبادئ الصهيونية والدفاع عنها منذ نشأتها كما نوه الى نشاط تلك الجبهة اليهودية في الدفاع عن الصهيونية ، وفي النهاية حذر موصيرى اليهود من أن التلكؤ في مد يد المعونة لتلك الجبهة سوف يؤدى الى تعطيلها مما يتربط عليه خلق تلك الجبهة التى تعتبر الصوت الاعلامى الذى يذوق عن الصهيونية في مصر (١٣٢٥) .

وعندما قامت ثورة فلسطين عام ١٩٣٦ شن اليهود في مصر حملة عنيفة ضد الاستعمار البريطانى وحسوا كلا من العرب واليهود على التعاون من أجل مناهضة هذا الاستعمار كما رأوا أن القضية الفلسطينية لن تحل سوى في فلسطين وتضاهم العرب واليهود على اسس هذا الحل ولذلك ارسلوا نداء الى زعماء العرب واليهود في فلسطين بهذا المعنى اثبتوا فيه أن مناورات بريطانيا لم تعد يرجى منها حل للقضية الفلسطينية (١٣٢٦) .

ومن ذلك يتضح أن اليهود في مصر ارادوا ان يضربوا على نغمة التعاون العربى اليهودى سواء على سبيل المناورة ام ليلانمو وضعهم في مصر باعتبارها دولة عربية .

وحينما صدر مشروع التقسيم عام ١٩٣٧ رفضه اليهود في مصر لاعتبارات منها ان التقسيم سيؤدى الى الفصل بين المصالح المتشابهة بين العرب واليهود في فلسطين مما سيؤدى الى اثاره النزاع بينهما ، وهناك اعتبار آخر هو ان التقسيم سيفقد العرب الانتفاع بنشاط اليهود في النهوض بالوطن المشترك (١٣٢٧) . ولقد

تقدم احد يهود مصر وهو « اسرائيل ولفنسون » استاذ اللغات السامية بدار العلوم — باقتراح يعتقد انه افضل الطرق للوصول الى حل يرضى الطرفين المتنازعين ، ويقضى هذا الاقتراح بضرورة عقد مؤتمر مائدة مستديرة في احدى الدول الاسلامية ويشترك فيه مندوبون من العرب واليهود سواء بصفة رسمية أم غير رسمية كما اوصى بأن يحضر هذا المؤتمر مندوبون من الهند وجاوه وايران وتركيا ، ومندوبون من اليهود ليس فقط رجال الحركة الصهيونية بل اليهود في جميع الاقطار المختلفة ، كما يدعى الى هذا المؤتمر بعض الامم الغربية التي تعيش فيها طوائف يهودية كبيرة مثل بريطانيا وامريكا الشمالية وبولونيا . واخذ هذا اليهودي يعقد الامل في انجاح هذا المؤتمر نظرا لحسن العلاقة بين العرب واليهود . واخيرا اوصى بأن يقدم المؤتمر قراراته الى الدولة البريطانية للعمل على تنفيذها (١٣٨) .

ويلاحظ انه منذ ان صدر مشروع التقسيم اخذ اليهود يهدون الى وجوب التعاون بين العرب واليهود في فلسطين وضرروا مثلا على ذلك بالمعاملة التي يلاقها اليهود المصريون من الاتحاد الاخيرى الذى يربط بين ابناءها دون تمييز في العقيدة . كما انهم اتجهوا الى الدعوة لكتابات بين اليهود وارسالها الى يهود فلسطين للعمل على تحقيق الوطن القومى لهم .

ولقد قامت صحيفة مصر الفتاة بحملة عنيفة ضد يهود مصر والمساعدات التي يجمعونها لاقامة الوطن القومى اليهودى وكان رد فعل اليهود على حملة مصر الفتاة هو التظاهر بأنه ليس لليهود يد في مشروع التقسيم ، وأن اليهود في مصر لايهمون الى الاشتغال بالسياسة واعلنوا أنه لو كان في احتجاج يهود مصر ماغير من سياسة انجلترا في فلسطين لكان أفضل لهم أن يحتجوا لكى تغير بريطانيا سياستها في مصر وأعلنوا أن الدعوة الى مقاطعة اليهود في مصر من شأنها ايجاد مشكلة يهودية خاصة لمصر في حين أنها ترمى أساسا الى محاولة ايجاد تسوية للمسألة الفلسطينية (١٣٩) . وأحدثت هذه الحملة لمصر الفتاة صدى كبيرا لدى اليهود في مصر فبحث احدهم وهو « فيكتور شالوم » بخطاب الى أحمد حسين يستنكر فيه هجوم زعيم مصر الفتاة على قيام الدولة اليهودية والتي تلاصق حدودها حدود مصر الشرقية في نفس الوقت الذى يتجاهل فيه خطورة الاستعمار الإيطالى في طرابلس على حدود مصر الغربية (١٤٠) .

وازاء عدم الوضوح في موقف يهود مصر وما اقترن به من تظاهر أحيانا بالرغبة في الانعقاد عن السياسة وحياتنا اخرى تشجيع الصهيونية ، وطورا ثالثا اظهار الرغبة في التعاون العربى اليهودى ، ازاء هذا الغموض أخذت الصحف المصرية تطالب يهود مصر بأن يوضحوا حقيقة اتجاههم ومواقفهم ولكن دون جدوى . فقد كتبت صحيفة « صوت الأمة » تقول :

« كتبنا وكتب غيرنا من الصحف الوطنية تناشد المواطنين اليهود الذين فاضت خزائهم بأموال مصر وخيراتنا أن يقدموا عربونا على وقالهم لهذا الوطن الذى يأويهم بأن يبدلوا بعض تلك الأموال التى يكتزونها لشد أزr الحيلوش التى تكافح الوباء الصهيونى ولعل هذا البذل هو أضعف الايمان ولكنهم امسكوا حتى عن هذا وصموا آذانهم دون تلك النداءات الوطنية قدّموا دليلا لاينقض على أهم أعوان الصهيونية وليسوا أعوان الوطن الذى أفاء عليهم من خيرة انهم يتعاملهم تلك النداءات يتحدثون مشاعر المصريين وهذا التحدى في مثل هذه الظروف الخطيرة يجب أن يعالج بعمل من نوعه وهذا العمل موكول

الى الحكومة وإلى الحاكم العسكري « (١٤١)

وإلى الأيمنيات ظهر اتجاه جديد بين يهود مصر يدعو إلى تعاون اليسار المصري أو الطبقة العاملة المصرية مع الطبقة العاملة اليهودية ضد الرأسمالية والاستعمار البيطاني ، فكانت « حدثو » (الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية) وهذا التيار كان ضعيفا مثل ضعف اليسار كما أسلفنا . وقد تعرضت هذه الجماعة لمناهضة الحكومة بصفتها جماعة يهودية أو يسارية قبل كل شيء بل لعل ذلك من أسباب تحول الدولة في مصر إلى التنبه لمناهضة النشاط اليهودي .

ولقد عملت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني (حدثو) على تكوين تلك الرابطة من أجل مناهضة الموقف العنصري ضد يهود مصر ولكي توضح الفرق بين الصهيونية كحركة سياسية وبين اليهودية كدين . ويذكر اليساريون أن تكوين تلك الرابطة قد أثار مخاوف الأوساط الصهيونية في مصر وحاولوا حلها إلى أن تمكنوا من استصدار قرار من وزير الداخلية بحلها ، وقد رأت تلك الرابطة أنه يكفاحها ضد النفوذ الصهيوني إنما تخدم بذلك مصالح اليهود كطائفة وأيضاً مصالح الوطن المصري . ولقد أعلنت تلك الرابطة عن أغراضها في مكافحة الصهيونية وتتلخص في : مكافحة الدعاية الصهيونية إذا ماتعاضت من مصالح اليهود والغرب ، ومحاولة ربط بين يهود مصر والشعب المصري للكفاح من أجل الاستقلال والديمقراطية ، وأيضاً التقريب بين اليهود والعرب في فلسطين ، وأخيراً العمل على حل مشكلة اليهود المشردين .

ومخصوص الانضمام إلى تلك الرابطة الإسرائيلية فقد أعلنت أنها ستقصر العضوية فيها على اليهود دون غيرهم لأن الهدف من تأسيسها هو تكوين حركة يهودية تعمل أساساً بين الجماهير اليهودية ولمناهضة الصهيونية كما أبدت الرابطة استعدادها للتعاون مع الذين يؤيدونها في كفاحها وقد نجحت تلك الرابطة الإسرائيلية في جذب الجماهير اليهودية نحو الحركة الوطنية الشعبية المصرية وجعلت شعارها : « ضد الصهيونية .. في صالح اليهود .. في صالح مصر » ولقد أضاف سكرتير الرابطة عزرا هرازي أن تأسيس تلك الرابطة خاصة في الأيمنيات كان للوقوف ضد الدعاية الصهيونية التي نشطت في مصر في ذلك الوقت لدرجة أن كادت تهدد العلاقات بين العرب واليهود في مصر بالذات والذي عاش فيها اليهود منذ القدم كمواطنين عاديين .

ومنذ تأسيس تلك الرابطة أخذت في القاء النداءات والبيانات التي تحت اليهود على ضرورة معاونة الصهيونية التي تحاول التظاهر بحل المشكلة اليهودية . ولكن ماكادت تنظم صفوفها حتى أصدرت حكومة النجاشي قراراً بحلها وذلك محافظة على الأمن العام ، ولقد استاءت الأوساط اليسارية في مصر من هذا الاجراء الحكومي وأستفسرت عما إذا كان ترك الترواي والهجمات والاتحادات الصهيونية بأكاذيبها ودعائيتها السامة هو عين المحافظة على الأمن والنظام ، فالحكومة النجاشية بذلك الاجراء إنما تساعد كبار رجال المال اليهود والمناصرين للصهيونية في مصر مما يؤثر بذلك على صفوف الحركة الوطنية المصرية ، وأعلنوا في النهاية أنه بالرغم من ذلك فإن صوت اليهود الأحرار والمعادين للصهيونية لن يضعف أبداً إلى أن تحقق أهدافهم في القضاء على الصهيونية (١٤٢)

هوامش الفصل الثالث

- (١) المصري — ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٢) المصري — ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٧ .
- (٣) المصري — ٩ يوليو سنة ١٩٣٧ .
- (٤) الولد المصري — ٣ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٥) الولد المصري — ٤ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٦) المصري — ٢٦ و ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٧) المصري — ٣١ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٨) الولد المصري — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ .
- (٩) مصر انقلاباً — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٠) المصري — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (١١) المصري — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٢) الولد المصري — ٦ يناير سنة ١٩٣٩ .
- (١٣) الولد المصري — ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (١٤) طارق البحري — المصدر السابق — ص ٣٥٢ . *
- (١٥) السياسة — ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ .
- (١٦) السياسة الأسبوعية — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، أنيس صابغ — الذكرة العرية في مصر — ص ٢١٧ .
- (١٧) الأحرار المسلمين — ٢٣ يوليو سنة ١٩٣٧ .
- (١٨) السياسة الأسبوعية — ٧ أغسطس سنة ١٩٣٧ .
- (١٩) مصر انقلاباً — ٧ أغسطس سنة ١٩٣٩ .
- (٢٠) السياسة الأسبوعية — ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٩ .
- (٢١) السياسة الأسبوعية — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٥ .
- (٢٢) الكتلة — ١ يناير سنة ١٩٤٥ .
- (٢٣) الكتلة — ٢٣ مايو سنة ١٩٤٥ .
- (٢٤) الكتلة — ٣١ أغسطس ، ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٢٥) الكتلة — ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٢٦) الولد المصري — ٣ ، ٤ ، ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٢٧) الكتلة — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٢٨) الولد المصري — ٤ ، ٧ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (٢٩) الولد المصري — ٢١ يونيو سنة ١٩٤٦ .

- (٢٠) صوت الأمة — ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .
- (٣١) الإخوان المسلمين — ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٣٢) الإخوان المسلمين — ٥ يناير سنة ١٩٤٦ .
- (٣٣) السياسة الاسوعية — ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٦ .
- (٣٤) الكتلة — ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- (٣٥) طارق الشري — المصدر السابق — ص ٢٤٨ .
- (٣٦) الإخوان المسلمين — ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ .
- (٣٧) الإخوان المسلمين — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ .
- (٣٨) الإخوان المسلمين — ٢ يونيو سنة ١٩٣٦ .
- (٣٩) الإخوان المسلمين — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٦ .
- (٤٠) الإخوان المسلمين — ٢ يونيو سنة ١٩٣٦ .
- (٤١) الإخوان المسلمين — ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .
- (٤٢) الإخوان المسلمين — ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٤٣) المصري — ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ .
- (٤٤) الوفد المصري — ٢٦ يناير سنة ١٩٣٩ .
- (٤٥) اليس صليح — المصدر السابق ، ص ٢١٠ .
- (٤٦) الوفد المصري — ٣ ، ٤ ، ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٤٧) الكتلة — ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٤٨) الإخوان المسلمين — ١٢ مارس سنة ١٩٤٦ .
- (٤٩) الكتلة — ٦ مارس سنة ١٩٤٦ .
- (٥٠) الكتلة — ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (٥١) الإخوان المسلمين — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٥٢) الإخوان المسلمين — ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٦ .
- (٥٣) الإخوان المسلمين — ٢٩ يونيو سنة ١٩٤٦ .
- (٥٤) طارق الشري — المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .
- (٥٥) مصر الفتاة — ٢١ مايو سنة ١٩٣٨ .
- (٥٦) مصر الفتاة — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ .
- (٥٧) مصر الفتاة — ١١ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٥٨) مصر الفتاة — ٤ يوليو سنة ١٩٣٨ .
- (٥٩) مصر الفتاة — ١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ .
- (٦٠) مصر الفتاة — ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (٦١) مصر الفتاة — ٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (٦٢) مصر الفتاة — ٢ ، ٧ ، ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٨ .
- (٦٣) مصر الفتاة — ٥ ، ٦ ، ٦ يناير سنة ١٩٣٩ .
- (٦٤) مصر الفتاة — ٣ ، ٨ ، ٨ يوليو سنة ١٩٣٩ .
- (٦٥) مصر الفتاة — ١٣ ، ١٧ ، ١٧ يوليو سنة ١٩٣٩ .
- (٦٦) مصر الفتاة — ١٤ أغسطس سنة ١٩٣٩ .
- (٦٧) مصر الفتاة — ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٩ .
- (٦٨) مصر الفتاة — ٢٦ أغسطس سنة ١٩٤٦ .
- (٦٩) د . رفعت السيد — اليسار المصري والقضية الفلسطينية — ص ٢٤ ، ٢٥ .
- (٧٠) طارق الشري — المصدر السابق — ص ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٥ . رفعت السيد — المصدر السابق — ص ٢٣ .
- (٧١) محمد عبد الوفاء سليم — تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة ص ٤٤ ، ٦٢ ، محمد كمال يحيى حفيد — الاتحاد السوفيتي وفلسطين حتى قيام إسرائيل ص ٩٥ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .

- (٧٢) د . رفعت السعيد - المصدر السابق - ص ٢٧ - ٢٨ .
- (٧٣) Dr. Salah El-Akkad: *la Gauche Arabe et le Soionisme* p.5
- (٧٤) د . رفعت السعيد - المصدر السابق - ص ٢٦ .
- (٧٥) د . رفعت السعيد - المصدر السابق - ص ٢٨ .
- (٧٦) محمد كمال يحيى حامد - المصدر السابق - ص ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .
- (٧٧) Dr. Salah El-Akkad: *ibid*, p.5
- (٧٨) Dr. Salah El-Akkad: *Op. Cit.*, p.5
- (٧٩) القهر الجديد - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .
- (٨٠) القهر الجديد - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٨١) القهر الجديد - ١٦ يوزيه سنة ١٩٤٦ ،
- Dr. Salah El-Akkad: *Op. cit.*, p.5
- (٨٢) د . رفعت السعيد - المصدر السابق - ص ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ .
- (٨٣) القهر الجديد - ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٥ .
- (٨٤) القهر الجديد - ١ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ، د . رفعت السعيد - المصدر السابق ص ٥٨ .
- (٨٥) Dr. Salah El-Akkad: *Op.Cit.*, p.6
- (٨٦) القهر الجديد - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٨٧) د . رفعت السعيد - المصدر السابق - ص ٦٢ .
- (٨٨) القهر الجديد - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٨٩) د . رفعت السعيد - نفس المصدر - ص ١١٤ .
- (٩٠) القهر الجديد - ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .
- (٩١) د . رفعت السعيد - المصدر السابق - ص ١١٤ .
- (٩٢) القهر الجديد - ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ .
- (٩٣) القهر الجديد - ٦ مارس سنة ١٩٤٦ .
- (٩٤) القهر الجديد - ٧ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (٩٥) القهر الجديد - ١٩ يوزيه سنة ١٩٤٦ .
- (٩٦) د . رفعت السعيد - المصدر السابق ص ١٨٣ .
- (٩٧) أنيس صايغ - المصدر السابق - ص ١٧٧ - ١٧٨ .
- (٩٨) أنيس صايغ - المصدر السابق - ص ١٧٨ ، طارق الشرب - المصدر السابق - ص ٤٢ ، ٤٣ .
- (٩٩) الأحرار المسلمين - ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦
- (١٠٠) البلاغ - ٦ مارس سنة ١٩٣٨ .
- (١٠١) البلاغ - ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٠٢) الزود المصري - ٢١ يناير سنة ١٩٣٩ .
- (١٠٣) المصري - ٦ مارس سنة ١٩٤٦ .
- (١٠٤) الكلمة - ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (١٠٥) الأحرار المسلمين - ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، الزود المصري - ١ مايو سنة ١٩٣٨ .
- (١٠٦) الأحرار المسلمين - ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ .
- (١٠٧) المصري - ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ .
- (١٠٨) الزود المصري - ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (١٠٩) المرأة العربية وقضية فلسطين - المؤتمر النسائي الشرقي سنة ١٩٣٨ المنعقد بدار جمعية الاتحاد النسائي المصري بالقاهرة للدفاع عن فلسطين - ص ٧٣ حتى ٧٤ .
- (١١٠) المرأة العربية وقضية فلسطين - ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .
- (١١١) رابعة النصارى الأولى - قضية فلسطين (رأى المرأة المصرية في الكتاب الأبيض الانجليزي) بيان السيدة سميرة ثابت ص ١ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ .

- (١١٢) الكتلة - ٤ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (١١٣) الكتلة - ٩ ، ١١ مايو سنة ١٩٤٦ .
- (١١٤) احمد محمد خنيم ، احمد ابو كف - اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ - ١٩٤٧ - ص ٣٣ .
- (١١٥) د . علي ابراهيم حيد ، مخيمية قاسمية - يهود البلاد العربية - ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ .
- (١١٦) يعقوب حوزي - اليهود في البلدان العربية - ص ٦١ .
- (١١٧) د . علي ابراهيم حيد ، مخيمية قاسمية - المصدر السابق - ص ٢٦٤ ، الاتحاد الاسرائيلي - ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٥ .
- (١١٨) د . علي ابراهيم حيد ، مخيمية قاسمية - المصدر السابق - ص ٢٦٤ ، ٢٦٦ .
- (١١٩) مصر الفتاة - ١٠ و ١٣ يوليو سنة ١٩٣٩ .
- (١٢٠) يعقوب حوزي - المصدر السابق - ص ٢٩ .
- (١٢١) احمد محمد خنيم ، احمد ابو كف - المصدر السابق - ص ٥٤ ، ٥٥ ، ٦٢ .
- (١٢٢) اسرائيل - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ .
- (١٢٣) احمد محمد خنيم ، احمد ابو كف - المصدر السابق - ص ١٤ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠١ .
- (١٢٤) تحقيق النيابة العمومية لدى المحاكم الاعلية - مكتب القابض الموصى في قضية عصاة شتون - ص ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ - احتلالات ستراسبسكي ، جمال سليم - الرئيس السياسي بمحكم مصر ١٩١٠ - ١٩٥٢ من ١٨٣ .
- (١٢٥) تحقيق النيابة العمومية لدى المحاكم الاعلية في قضية عصاة شتون ، ص ٧٠ ، ٧١ - احتلالات ساندولسكي ، جمال سليم - المصدر السابق - ص ١٨٧ .
- (١٢٦) تحقيق النيابة في قضية عصاة شتون - ص ٨٠ .
- (١٢٧) محمد فيصل حيد المنعم - فلسطين والنزوح الصهيوني - ص ١٧٧ .
- (١٢٨) تحقيق النيابة في قضية عصاة شتون - ص ٨١ .
- (١٢٩) محمد فيصل حيد المنعم - المصدر السابق - ص ١٧٧ .
- (١٣٠) تحقيق النيابة في قضية عصاة شتون - ص ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٦ ، ١١٣ ، ١١٧ .
- (١٣١) محمد فيصل حيد المنعم - المصدر السابق - ص ١٨١ .
- (١٣٢) الاتحاد الاسرائيلي - ٥ مايو سنة ١٩٦٥ .
- (١٣٣) الاتحاد الاسرائيلي - ٢٤ مايو سنة ١٩٦٧ .
- (١٣٤) اسرائيل - ٣٦ مارس ، ١٥ مايو سنة ١٩٣٣ .
- (١٣٥) اسرائيل - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٣ .
- (١٣٦) الشمس - ٢٣ ابريل سنة ١٩٣٦ .
- (١٣٧) الشمس - ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧ .
- (١٣٨) الشمس - ١٥ يوليو سنة ١٩٣٧ .
- (١٣٩) الشمس - ٨ ، ١٥ يولييه سنة ١٩٣٨ .
- (١٤٠) الشمس - ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ .
- (١٤١) صوت الأمة - ٢٥ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (١٤٢) د . زينات السعيد - المصدر السابق - ص ١٨٣ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، المجموع - ٥ مايو سنة ١٩٤٧ ، ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٧ .

الفصل الرابع

موقف مصر في المحافل الدولية

إذا كان هناك شبه اجماع لدى الرأى العام المصرى على نبذ الصهيونية وفكرة انشاء دولة يهودية فى فلسطين فقد كان الجهال المفتوح الوحيد لتحقيق هذا الهدف قبل عام ١٩٤٨ هو مجال الدفاع عن عروبة فلسطين فى المنظمات الدولية . وقد عملت مصر أيام عصبة الأمم بصفة مستقلة ، ثم أخذت تعمل بالتنسيق مع الدول العربية المستقلة بعد تأسيس الجامعة العربية ولذلك كان لابد من ضم الجزء الخاص بالجامعة العربية ضمن هذا الفصل . وأخيرا اتجهت مصر بكل ثقلها الى هيئة الأمم المتحدة والتي كان انشاؤها من أهم النتائج التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية .

أولا : فى عصبة الأمم :

من المعروف أنه من أهم الامتيازات التى حصلت عليها مصر بموجب معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا دخولها عضوا فى عصبة الأمم عام ١٩٣٧ وبذلك أصبح للحكومة المصرية الحق فى التعبير عن وجهة نظرها بشأن القضايا المروضة على تلك المنظمة الدولية ومنها القضية الفلسطينية .

فى دورة عصبة الأمم الثامنة عشرة فى سبتمبر عام ١٩٣٧ ألقى وزير خارجية حكومة الوفد — واصف غالى — خطبة طويلة غلب عليها احساس مصر بالقلق الشديد من جراء وجود دولة غربية فى فلسطين ، وذلك بلا شك منطق وطنى وأعتبرت تلك الخطبة حينذاك كما وصفتها جريدة المصرى « أول مظاهرة رسمية يقوم بها الوفد المصرى فى جنيف » وفيها بسط واصف غالى الاسباب التى حملت الحكومة المصرية على التدخل فى المسألة الفلسطينية وتتلخص تلك الاسباب فيما بين مصر وفلسطين من صلة الجوار والروابط التاريخية والدينية وبما لمصر من مركز الزعامة بين الاقطار العربية بالإضافة الى مايباين وبين بريطانيا من علاقة تحالف وصدقة ، تلك العلاقة التى تحتم على مصر أن تؤدى واجبا نحو فلسطين على أساس بقائها لأهلها العرب .

ثم تناول المندوب المصرى حق الفلسطينيين الطبيعى والعهود الذى قطعته بريطانيا على نفسها

للشريف حسين في بداية الحرب الأولى ، وانتقل بعد ذلك الى تصريح بلفور الخاص بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين واخيرا تعرض لما ذكرته اللجنة الملكية البريطانية من تشجيع الهجرة اليهودية « على الا يصطدم ذلك باعتراض من جانب العرب » ، وأكد ان بريطانيا قد وفّت بوعودها لليهود ولم تفعل ذلك بالنسبة للعرب ، ولذلك فإن مصر كبقية الامم العربية لاتقبل مشروع تقسيم فلسطين للأسباب الآتية :
١ — ان التقسيم يناق حقوق العرب الطبيعية المقدسة كما يتنافى أيضا والعهد الذي قطعته بريطانيا للشريف حسين في بداية الحرب الأولى .

- ٢ — ان التقسيم لايجل مسألة السلام في فلسطين ، كما أنه لايمثل حلا للمشكلة اليهودية العالمية .
٣ — يؤدي التقسيم الى اقامة دولات مصطنعة غير صالحة للاستمرار كما أنه يعمل على اقامة دولة على اساس ديني تجمع بين أقوام ينتمون الى جنسيات مختلفة الامر الذي ترفضه مصر والعالم العربي .
٤ — لايقبل الرأي العام المسلم والمسيحي بنزع الاماكن المقدسة من أيدي العرب .

وانتهى واصف غالى الى أن الحكومة المصرية ترى أن الحل العمل الممكن لتسوية تلك المشكلة يتلخص في عقد معاهدة تحالف بين بريطانيا وفلسطين على غرار المعاهدات المعقودة مع غيرها من الاقطار العربية ، وتضمن تلك المعاهدة المصالح البريطانية وأيضاً مصالح الأقلية اليهودية ، كما طالب المتدرب المصري بوجوب تحديد كل من الهجرة اليهودية وحقوق اليهود في امتلاك الأراضي في فلسطين . ثم اعتمد واصف غالى خطبته بنداء بحث فيه كلا من العرب واليهود على التزام الهدوء والسكينة . « وعلى الجمعية العمومية لعصبة الأمم أن تمهد الى بريطانيا العظمى بالمضى في انتدابها والعمل في الوقت نفسه على تحقيق الحل الذي يمدد السلام والطمانينة الى فلسطين » .

في ذلك الوقت لم تكن هناك دولة عربية أخرى ممثلة في عصبة الأمم سوى العراق ، وبما أن هذه الدولة كانت مرتبطة مثل مصر بالتحالف البريطاني فلم يختلف موقف مندوبيها عن موقف ممثل مصر من حيث رفض الدولة اليهودية بل أنه لم ير بأساً من التعاون مع بريطانيا وقبول الانتداب فترة أخرى^(١)

لقيت الحجة التي ساقها ونهر خارجية مصر لدخول قيام الدول اليهودية في جنيف تقديراً في الدوائر العربية المختلفة ، كما أنها أثارت غلوف المكتب اليهودي الدائم لدى عصبة الأمم في جنيف فقد رأى أنه من الضروري اصدار بيان مقابل لهذا الخطاب مما يعني بدء معركة دبلوماسية بين مصر وبين الصهيونية في أروقة العصبة بشأن حل القضية الفلسطينية ، وقد تضمن هذا البيان تقدير المكتب اليهودي لمظاهر العطف التي أبداه واصف غالى نحو الأم اليهود ، كما أكد على سعي هذا المكتب من أجل اتفاق اليهود مع العرب ولكن يجب أن يبنى هذا الاتفاق على أساس الهجرة اليهودية طبقاً لمقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب اللاجئين ، وأبدى المكتب اليهودي اقتناعه التام بأن تلك الهجرة لن تضر بمصالح السكان الحقيقية بل ستكون نفعاً للبلاد جميعها^(٢) .

ولقد أحدثت خطبة واصف غالى في عصبة الأمم صدى كبيراً لدى الأوساط المصرية والعربية حيث بادر رئيس الحكومة — مصطفى النحاس — بإرسال برقية اليه تقديراً له على موقفه بشأن القضية التي نحن بصدها ، وأما في الأوساط العربية فقد انتقل وفد من فلسطين برئاسة الدكتور عبد الرحمن

الى القاهرة لتقديم الشكر والتقدير لموقف مصر الى كل من الملك ورئيس الوزراء ، كما وجه يونس قاضي مكة الأسبق بريقة الى رئيس الوزراء المصرى يبلغه فيها شكر علماء وجهاء حيفا لموقفهم بهم^(٣) . بالإضافة الى تلك البrique التي بعثها اللجنة القومية بالقدس بهذا المعنى الى مصطفى ، وأخيراً ذلك الكتاب الذى بعث به حسن صدقي الدجاني — عضو المجلس البلدى — الى الحكومة المصرية تقديراً على موقفها فى عصبة الأمم كما اشاد بموقف حزب الوفد من هذه^(٤) .

كأن اذا كان واصف غالى قد اتخذ هذا الموقف فى خطيته العلنية بالجمعية العمومية فيبدو أنه ضاع الشيء فى اللجان الخاصة فعندما اجتمعت لجنة الانتخابات لمناقشة مسألة الانتخابات أيد أعضاء ما اقترحت لجنة التحقيق الملكية البريطانية عن مشروع التقسيم بينما اتخذ البعض الآخر ارضاً . ولقد اتفقت وجهة النظر المصرية مع وجهة نظر رئيس لجنة الانتخابات بألا يتخذ أى من موافقة العرب واليهود^(٥) .

لا لم يكن رأى العام الدولى قد اتضح بالنسبة لانشاء دولة يهودية وأنه كان من الممكن أن غلبة من أعضاء العصبة مثل هذه الخطة فانه لم يكن من المناسب موافقة واصف غالى على إرات بموافقة كل من العرب واليهود لأن ذلك يعطى لليهود فرصة لإبطال قرار دولى يتضمن حلاً التقسيم . وحسب ملاحظناه من عرض لمواقف القوى السياسية والاجتماعية فى مصر فان موقف غالى لا يلقى والاحكام العام لهذه القوى بما فى ذلك الوفد .

كما كان للحكومة المصرية موقف من القضية الفلسطينية فى عصبة الأمم فى الدورة التاسعة عشرة بر عام ١٩٣٨ ، حيث ألقى عبد الفتاح يحيى — وزير خارجية حكومة الاحرار الدستوريين التى بعد الوفد كلمة عبر فيها عن وجهة نظر حكومته بالنسبة للقضية التى نحن بصدد حلها فكان مما

د أنه ينبغي أن تعاد السكنية الى فلسطين لتهدئة الحواضر فى مصر ، وقد نكب الشعب العربى فى فلسطين وثبت أنه من المتعذر تحقيق التعاون السلمى بين اليهود والعرب ، وتخرج الموقف ، سر مازالت تأمل أن يتسنى للدولة المنتدبة بفضل بعد نظرها السياسى ان تجد وسيلة لتحقيق العرب . إن الشعب المصرى يولى اهتماما كبيرا للاضطرابات فى فلسطين ولم يتحقق الأمل فى سلام الداخلى بتسوية يقبلها الفريقان قبولا حراً بل نرى عكس ذلك . وساء الموقف ولكن مصر تعار الدولة المنتدبة بفضل حسن نيتها وبعد نظرها على وسيلة عادلة ترضى مطالب العرب فى فلسطين . إن تأليف دولة يهودية يتجاوز الى حد بعيد مبدأ انشاء وطن قومى لليهود وليس كن تخفيف كرب اليهود فى العالم بظلم العرب مع أن الدولة المنتدبة قد اعترفت بحقوق العرب برضاً^(٦) .

هكذا الفت خطبة عبد الفتاح يحيى ماكان قد نسب الى واصف غالى من أنه وافق فى لجنة ت على تعليق الحل بموافقة العرب واليهود وأكد أن أمانى العرب هى أمانى مشروعة .

ولكن ظل ممثلو مصر في العصبة على اختلاف أحزابهم لا يرغبون في مواجهة بريطانيا داخل المنظمة الدولية ولعلهم فعلوا ذلك تطبيقاً لمعاهدة ١٩٣٦ والتي كان من بين نصوصها النص على عدم اتخاذ موقف مضاد للطرف الآخر في السياسة الخارجية حيث نصت المادة الخامسة من المعاهدة على أن « يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفاً يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية » (٧) .

ثانياً : في جامعة الدول العربية :

كانت القضية الفلسطينية من أولى القضايا العربية التي تناولها مجلس جامعة الدول العربية بالبحث والدراسة وحسبنا أن الأعضاء لم يتطرقوا إلى بحث الوسائل العملية لإيجاد حل سريع لتلك القضية ، بل تناولوا قضايا فرعية مثل مسألة تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة والدعاية والأعلام ، وإنقاذ الأراضي والهجرة اليهودية والمقاطعة العربية الإسرائيلية وأخيراً مسألة عرض القضية على هيئة الأمم المتحدة .

ففيما يخص مسألة تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة : فإنه أثناء اجتماعات اللجنة الفرعية السياسية لبروتوكول الاسكندرية اقترح جميل مردم — عضو الوفد السوري — ضرورة حضور موسى العلمي كممثل لفلسطين في تلك الاجتماعات كي يشعر العالم بمدى اهتمام الدول العربية بتلك القضية بالإضافة إلى أن ذلك من شأنه أن يحقق الشخصية الدولية للجامعة العربية . وبالرغم مما قبل به هذا الاقتراح من اعتراض من جانب مندوب اللبناني — هنري فرعون — مدعياً أن في ذلك ما يضعف من حجة الجامعة العربية بأنها منظمة دولية تضم دولاً مستقلة ، إلا أنه وضع في الميثاق نصاً خاصاً بفلسطين ينص على أن يشترك ممثل فلسطين في مجلس الجامعة وقد وافق على ذلك كل من السعودية وشرق الأردن وسوريا (٨) بالإضافة إلى مصر صاحبة الفكرة .

وإذا كان تمثيل فلسطين في الجامعة العربية لم يعم دون معارضة فإن كيفية هذا التمثيل واختيار الممثلين أثارا خلافات أطول . وفيما يتعلق بالوفد المصري وموقفه من هذه القضية فقد قدمت آراء متعددة من أبرز رجال السياسة المصريين في ذلك الوقت ، فقد مثل مصر في جلسة مجلس الجامعة بتاريخ ٢٤ نوفمبر عام ١٩٤٥ كل من محمود فهمي النقراشي رئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد المصري ، وعوضه د . محمد حسين هيكل . رئيس مجلس الشيوخ ، ومكرم عبيد وزير المالية ، ومحمد حافظ رمضان وزير العدل ، والدكتور عبد الرزاق السنهوري وزير المعارف العمومية .

وكانت المسودة الأولى لبروتوكول الاسكندرية تنص على « أن يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي عن فلسطين لتمثيلها في مجلس الجامعة إلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله » إلا أن مكرم عبيد — عضو الوفد المصري — اضاف خطة جديدة لتجنب الخلاف داخل الهيئات الفلسطينية التي لم تتفق بالفعل على مندوب واحد يمثلها فاقترح ان يعين مجلس الجامعة ثلاثة مندوبين يمثلون اتجاهات مختلفة ، بينما رأى الدكتور محمد حسين هيكل عدم التمسك بما نص عليه الميثاق فيتمثل رئيس الجلسة أمر انتخاب هذا المندوب ثم تكلف الأمانة العامة بوضع نظام لاختيار مندوب فلسطين

مستقبلا ، وهناك رأى ثالث تقدم به نوري السعيد (العراق) يقضى باستشارة اللجنة العربية العليا في حالة اختيار مندوب فلسطين ، وفي نهاية الأمر تمت الموافقة على ما اقترحه المندوب المصري الدكتور محمد حسين هيكل بتشكيل لجنة تتولى ^(٩) أمر اختيار مندوب فلسطين على أن يشترك فيها جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية .

وبخصوص مشاركة مندوب فلسطين في أعمال المجلس فقد كان هناك شبه اعتراض من مندوب مصر — محمد حافظ رمضان — حيث ذكر أنه لا يجوز اشتراك أي عضو في أعمال أي هيئة من الهيئات طالما أنه لم يشترك في التوقيع على الميثاق لأن ذلك يعتبر مخالفا من الناحية القانونية ، غير أن ذلك لا يمنع من الاسترشاد بمندوب فلسطين في الأمور التي تخص قضية بلاده فقط وبظل الوضع هكذا إلى أن تصبح فلسطين عضوا في الجامعة العربية ، واستطرد حافظ رمضان قائلا بأنه طالما لم يتمتع مندوب فلسطين بالصفة الدولية داخل المجلس فعل مندوب فلسطين السامي أن يتولى تنفيذ قرارات الجامعة ^(١٠) .

وهكذا نلاحظ أن حافظ رمضان راعى الشكليات القانونية أكثر من الاعتبارات السياسية لدرجة أنه توهم أن المندوب السامي يمكن أن ينفذ قرارات الجامعة العربية . وعلى أية حال فقد كان للاعتبارات القانونية في ذلك العهد وزن كبير .

وفي جلسة ٤ ديسمبر عام ١٩٤٥ تولى المندوب المصري — عبد الرزاق السنهوري — شرح ماتوصلت إليه اللجنة المقترحة من قرارات بخصوص الموافقة على تمثيل فلسطين في مجلس الجامعة وظهر رأيها بنص الأول على ألا يكون لهذا المندوب ، حق التصويت إلا فيما يخص بقضية بلاده ، ولأنهما يرى أنه إذا قرر المجلس شيئا يلزم فلسطين القيام به فعلى مندوبها ابداء رأيه في هذا الموضوع ويتمتع بحق التصويت حتى يتناسب ذلك مع التزاماته المكلف بها . أما من حيث كيفية اختيار هذا المندوب فقد تركوا للفلسطينيين حرية الاختيار سواء أكان واحدا أو أكثر بحيث لا يهتد عددهم عن ثلاثة ، مع لفت نظرهم إلى أن اللجنة ترى أنه من الأفضل أن يكون مندوبها واحدا ، وبالرغم من ذلك ، وطبقا لما جاء في الميثاق عن اختصاص مجلس الجامعة فإن اللجنة تركت للمجلس حق التمين والتصديق وللفلسطينيين حق الترشيح وأبدى جميع الأعضاء موافقتهم على ماتوصلت إليه اللجنة من قرارات ^(١١) .

واستكملت مناقشة هذا الموضوع في دور الانعقاد العادي الثالث حينما وصل إلى المجلس برقية من اللجنة العربية العليا من قبل جمال الحسيني طبقا لما قرره اللجنة تفيد بانتخاب كل من جمال الحسيني وحمد الشقيري والدكتور طنوس لتمثيل فلسطين في مجلس الجامعة ^(١٢) .

ومن الملاحظ أنه كان قد اتفق في الدورة السابقة على أن يتجاوز المجلس حدود وظيفته بشأن حقه في ترشيح مندوب فلسطين ، وبما زاد الأمور تعقيدا تجدد الخلاف حول كيفية تمثيل فلسطين في الدورة التالية مما نتج عنه أن صار الأعضاء الذين رشحتهم اللجنة العربية لا يمثلون فلسطين واقعا وبقي مقعد فلسطين شاغرا .

ولكن صدر الرأي القائل بأن يكون تمثيل فلسطين رمزيا ورأيه استشاريا ^(١٣) طبقا لما

اقترحه المندوب المصري — حافظ رمضان — الذى أضاف بأنه يعامل هذا المندوب الفلسطينى معاملة وفد مراكز حيثما سمحوا له بحضور إحدى الجلسات بشرط ان يبدى رأيه الى الأمانة العامة أو أى لجنة من لجان الجامعة ، وقد اعترض الأمين العام على ذلك ودعم رأيه بأن لفلسطين ملحقا خاصا فى الميثاق بنص على اشتراكها فى المجلس الأمر الذى يجعلها تختلف عن بقية الدول العربية التى لم تتل استقلالاتها ، ولكن حافظ رمضان تمسك برأيه وطالب بضرورة تفسير مجاءء فى الملحق وقرارات المجلس بما يتفق مع المبادئ القانونية بحيث يوضع فى الاعتبار اشتراك فلسطين فى لجان الجامعة وهذا يعتبر نوعا من الاشتراك ^(١٤) .

ولى نهاية الأمر استقر رأى فى هذه الدورة على تمثيل فلسطين فى مجلس الجامعة بمندوب واحد على أن يقتصر اشتراكه على المسائل الخاصة بقضية بلاده ، أما من حيث التصويت فيعهد الى الأمانة العامة بوضع الأسس التى تراها مناسبة لذلك ، وهذا القرار الأكثر يكاد يطابق وجهة نظر وفد الحكومة المصرية حيث حاول أعضاء الوفد المصرى قدر الامكان التمسك بالمبادئ القانونية ليس بغرض ابعاد فلسطين عن الجامعة العربية — كما زعموا — ولكن بهدف تمثيلها تمثيلا مقبولا من الناحية الدولية ^(١٥) .

فيما يتعلق بالدعاية والاعلام : فعلى أثر الانتهاء من مؤتمر الاسكندرية عينت لجنة للدعاية بدأت عملها فى نوفمبر عام ١٩٤٤ حتى مارس عام ١٩٤٥ ، ثم تناولوا مجلس الجامعة بالبحث فى الجلسة الثانية لدور الانعقاد الثانى فى نوفمبر عام ١٩٤٥ وقد تولى جميل مردم وزير سوريا المفوض بمصر ورئيس الوفد السوري لدى مجلس الجامعة — رئاسة المجلس وحضرها من الجانب المصرى نفس الهيئة السابقة الى جانب عبد الحميد بدوى وزير الخارجية .

وحينما طرح الأمين العام مسألة الدعاية للمناقشة ، بدأ الحديث عن المكتب العربى فى لندن والذى كان أعضاؤه جميعا فلسطينيين الأمر الذى جعل الصهيونية تستغل ذلك فى الدعاية بأنه ليس لهذا المكتب علاقة بمحاربة الدول العربية ولذلك اقترح الأمين العام ضرورة تمثيل كل دول الجامعة فى هذا المكتب ، كما أضاف مكرم عبيد اقتراحا يقضى بصيغ هذا المكتب بالصيغة الرسمية ويتولى رئاسته أحد الأمناء المساعدين فى الجامعة العربية وبذلك تكون الجامعة قد وقفت حائلا دون مناهضة الصهيونيين لهذا المكتب .

واستكمالا لوجهة النظر المصرية رأى حافظ رمضان ضرورة تنشيط الدعاية فى الولايات المتحدة أيضا لكى تقف أمريكا على حقيقة الموقف حيث لفت المندوب المصرى نظر الأعضاء الى أن امريكا لاتعرف شيئا عن حقيقة القضية الفلسطينية الا من خلال الصحف الانجليزية والدعاية الصهيونية ، وكان لهذا الاقتراح أهميته الواضحة التى لمسها العرب فيما بعد ، وقد أبدى الأعضاء موافقتهم على الاقتراحات المصرية الخاصة حيث اسندت رئاسة مكتب الدعاية سواء فى لندن أو مكتب واشنطن المقترح الى رئيس يحمل صفة التمثيل الرسمى للجامعة العربية ^(١٦) ، وأكد مكرم عبيد أنه بالرغم مما فى ذلك من تحايل على القوانين الدولية الا أن هذا الاجراء يساهم فى تحقيق الهدف العربى

ومخصوص تمثيل تلك المكاتب فقد اقترح حمدي الباجه جي (العراق) ضرورة رصد مبالغ مالية

طاللة لهذه المكاتب من قبل دول الجامعة العربية على أن تبدأ الدول فوراً في رصد تلك المبالغ وأبدت في ذلك المنسوب المصري — الدكتور محمد حسين هيكل — وناء عليه قرر مجلس الجامعة رصد مبالغ مالية للدعاية على أن توضع تلك الاعانات تحت تصرف مندوب فلسطين موسى العلمي الى أن يقرر مجلس الجامعة طريقة أخرى ، وحتى يتمكن موسى العلمي من بدء نشاطه تنفيذاً لما قرره المجلس .

وقد انتهر الدكتور محمد حسين هيكل تلك المناسبة وأخذ يبرز أهمية الدعاية باعتباره صحفياً قديماً فنصح الأعضاء بضرورة تنظيم تلك الدعاية لما في ذلك من أهمية كبيرة للقضية العربية كما أشار الى وسائل اليهود في تنظيم دعاباتهم والضغوط التي مارسوها على الحكومتين البريطانية والأمريكية الامر الذي يتطلب معه تأليف لجنة من دول الجامعة للإشراف على عملية التنظيم الخاصة بالنظر في النشرات والخطابات وما أنفق على هذه الدعاية . وبخصوص اعانات كل حكومة نصح المندوب المصري المجلس بضرورة البت في هذا الموضوع حتى لاتتعلل الحكومات بأنه ليس لديها قرارات من المجلس بل كلها مجرد توصيات من قبل اللجنة وبالفعل أبدى جميع الأعضاء موافقتهم على ماذكره المندوب المصري (١٧) .

وهكذا فقد كان لمصر دور أساسي في هذا المجال سواء من حيث توفر الخبرات أو تخصيص الأموال اللازمة فقد كانت مصر في ذلك الوقت هي أغنى الدول العربية بالموارد وهي التي خصصت ٥٠ ألف جنيه لانشاء المكاتب للدعاية في لندن وواشنطن (١٨) في حين تباطأت الدول العربية الاخرى في تغطية نفقات الاعلام ، فلذكر موسى العلمي في جلسة ١٢ ديسمبر ١٩٤٥ بأن العراق لم تكن قد اتخذت قراراً بشأن الميزانية واكتفت بتقديم سلفة مقدارها ١٥٠٠٠٠ دينار ، كما ندد موسى العلمي بما ععدت اليه حكومة المملكة العربية السعودية في يوليو ١٩٤٥ من سحب مبلغ ٢٠٠٠ ريال سعودي كانت قد وضعت في مفوضيتها بلندن في مايو من نفس العام تحت تصرف الفلسطينيين ، بينما أحجمت كل من سوريا ولبنان عن تقديم أى معونة مالية حتى شهر سبتمبر ، وفي نفس الوقت أشاد بتخصيص المفوضية المصرية بواشنطن مبلغ ٤٠٠٠ جنيه مصري رصيدها أساساً و ٤٠٠٠ أخرى رصيدها احتياطياً لتحقيق أغراض الدعاية العربية (١٩) .

تناول مجلس الجامعة مسألة انقاذ الأراضي والمهجرة اليهودية فبالنسبة لانقاذ الأراضي فقد تقرر في جلسة ٨ نوفمبر عام ١٩٤٥ تعيين لجنة من الخبراء لانقاذ أراضي فلسطين على أن يكون المشتركون فيها من غير أعضاء المجلس والا يزيد عددهم عن خمسة اثنان منهم مصريان وأخيران فلسطينيان وينضم اليهما سعيد حمادة — استاذ الاقتصاد بالكلية الامريكية ببيروت — أما العضوان المصريان فكانا حافظ عفيفي الذي أسندت اليه رئاسة اللجنة والثاني أحمد مدوح مرسى وقد ترك أمر اختيارهما الى مكرم عبيد باعتباره وزيراً للمالية المصرية ، وأما الفلسطينيان فهما احمد حلمي — مدير عام صندوق الأمة العربية — ورجائي الحسيني مدير المكتب العربي بالقدس .

ولقد رأى رئيس الوفد العراقي — هدى الباجه جي — أن تحدد اختصاصات تلك اللجنة بحيث تؤدي تلك الاختصاصات الى منع تسرب الأراضي العربية الى الصهيونيين فعل اللجنة أن تقوم بتحديد مبالغ تساهم بها كل حكومة عربية سنوياً من اجل انقاذ الأراضي ، ويقترح أيضاً تقديم قروض الى

الفلاحين العرب الفلسطينيين الذين يتوون بيع أراضيهم لليهود ، أو شراء تلك الأراضي وإيقاف بيعها الا لعرب يتعهد بعدم بيعها لليهود وتسجيلها باسم صندوق الامة العربية في فلسطين وفي النهاية أوصى المندوب العراقي بوجوب عرض مقترحاته على لجنة الخبراء لاتخاذ مايلزم بشأن وضع نظام لتنفيذها .

وبعد موافقة الاعضاء على تلك المقترحات طالب سليمان فرنجية (لبنان) بأن تقدم تلك المقترحات بوصفها توصيات لا أن تكون مقيدة لهم ، كما طالب حافظ رمضان ، بضرورة اطلاع اللجنة على اساليب الصهيونيين السياسية والاقتصادية والدعائية ، حيث أشار إلى أن أساليبهم السياسية تركز في مسألة الهجرة ، وأما من الناحية الاقتصادية فلها نواحيها المتعددة كالصناعة والتجارة ليس في فلسطين فحسب بل في الشرق كله ، هذا الى جانب الزراعة وسعى اليهود الدائب من أجل انتزاع الأراضي من أيدي العرب لكي تتحقق فكرة الوطن القومي اليهودي وبناء على ذلك رأى أعضاء المجلس ضرورة مقاطعة العرب للبضائع الصهيونية^(٢٠) .

وبناء على دعوة مجلس الجامعة مثل فلسطين في دور الانعقاد الثاني كل من موسى العلمي ويعقوب الفصين وأمير الغوري .

وبعد الدراسة قدم كل من الخبراء المصريين والخبراء الفلسطينيين مشروعين مختلفين يستهدفان حماية الأراضي العربية .

ويتلخص المشروع المصري في أنه خصص الجزء الأول لبيان أسباب مشكلة الأراضي في فلسطين من النواحي السياسية والاجتماعية والتشريعية .

وفي هذا المشروع اهم الخبراء المصريون بالناحية المالية حيث اقترحوا تكوين منشأة مالية في فلسطين في أول الأمر حتى يتمكن الفلاح العربي من زراعة أرضه والخلاص من الديون والمزارين ، وتقسم تلك المنشأة حسب اغراضها الى اقسام كثيرة منها قسم للاتيان العقارى لمساعدة الملاك على تحسين أراضيهم واستصلاحها ، وقسم للاتيان الزراعى لشراء مايلزم المزارعين ، وقسم آخر للاستغلال الزراعى التعليمى الحديث للعمل على نشر التقاليد الزراعية بشراء الأراضي بأسعار اقتصادية وبيعها لصغار المزارعين بشروط متبادلة في الدفع ، ثم تسعى بعد ذلك لشراء قطع صغيرة أخرى لإصلاحها وبيعها وتصبح هذه المزارع النموذجية بمثابة مدارس لتعليم أولاد العرب أصول الزراعة الحديثة ، وقسم أخير للتشريع ويعمل بالاتصال مع الوحدة العربية على تعديل الضرائب العقارية الزراعية بحيث تتركز على غلة الأرض لا على القيمة الرأسمالية . وتكون المؤسسة على شكل شركة مساهمة ويكون رأس مالها في بداية الأمر مليون جنيه يزداد حسب احتياجات المنشأة . وعلى كل حكومة أن تتعاون في اكتتاب الأفراد في الجزء الذى يخصها في واقع نسبة موارد ميزانيتها ، واشترط الخبراء المصريون أن تكون الأسهم عربية ويخصص جزء منها للاكتتاب في فلسطين .

وفيما يخص بمعونة الحكومات العربية طالب المشروع المصري بأن تكون على شكل تبرع وحيد للمؤسسة يضاف الى احتياطيها على أساس ربع رأس مالها أى ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه تقسم على الحكومات بالنسبة

التي تقرها الجامعة العربية ولا يجوز توزيع ذلك الاحتياطي كأرباح ، كما يضاف اليه التبرعات والهبات التي ترد من الحكومات أو الأفراد ، وكتشجيع لتلك المؤسسة تضمن الحكومات فائدة قدرها ٣ ٪ على الأسهم لمدة ثلاث سنوات أولى كي تتمكن المؤسسة من تغطية مصروفات تأسيسها في المرحلة الأولى من تكوين احتياطيها تمزج مركزها المالي ، ومن حق الحكومات أن تعين مندوباً يحضر مجلس الإدارة على ألا يكون له صوت في المداولات ^(٣١) .

وقد طالب مكرم عبيد باعطاء هذا المشروع أولوية الا في حالة اعتراض الفلسطينيين وقسكهم بمشروعهم ، وأعلن أنه لا يقصد من وراء ذلك ابعاد المشروع الفلسطيني ، غاية الأمر انه يريد توضيح وجهة نظر حكومته واستعدادها لتنفيذ مايله الخيرة المصريين قبل انفضاض تلك الجلسة .

وقد حظي المشروع المصري بتأييد من الأمين العام لاعتبارات كثيرة منها استعداد الحكومة المصرية لدفع المال الذي أشير اليه في المشروع دون مقابل بشرط استعمال هذا المال بالطريقة التي تقترحها مصر ، ومن ناحية أخرى فقد اشار المشروع الى أن تخصص فائدة للمساهمين فيه لمدة ثلاث سنوات .

وتطبيقاً لما جاء في المشروع المصري اقترح مكرم عبيد وجوب انشاء بنك يشتمل على عمليات التأمين الزراعي والعقاري ويضم قسم قضائياً لأصدار التشريعات ، وفي حالة تنفيذ المشروع المصري فقد رأى وجوب ضمان الحكومات العربية للربح لمدة ثلاث سنوات بواقع فائدة قدرها ٣ ٪ على أن تدفع الحكومات من مالها لكي يتمكن البنك من تنظيم نفسه لصعوبة الحصول على الربح في الفترة الأولى من انشائه ، ولذلك أوصى مكرم عبيد بأن تتولى الدول العربية هذا المشروع على أن يشكلوا لجنة لدراسته ومحاولة العمل على تنفيذه لكي يعود بالنفع على عرب فلسطين ، وفي نهاية حديثه أعلن أن هذا الأمر متروك للمجلس لكي يريه النهاية فيه . وما يستلقت النظر أن المندوب الفلسطيني - يعقوب الغصين - أيد المشروع المصري ، فنظراً للظروف التي تمر بها قضية بلاده رأى وجوب العمل بالمشروع الذي ينفلد على وجه السرعة الأمر الذي يتفق مع وجهة النظر المصرية ^(٣٢) .

وفي جلسة ١٤ ديسمبر عام ١٩٤٥ أعلن الدكتور محمد حسين هيكل أمام الأعضاء موافقة الحكومة المصرية على المشروع المقدم من الخيرة المصريين شريطة اشتراك كل الحكومات العربية الأعضاء في الجامعة العربية في العمل على تنفيذه وفي حالة رفض إحدى هذه الدول له فيجب أن يعاد النظر فيه ^(٣٣) . وبناء على ذلك فقد بادر الأمين العام الى ارسال بركات الى الحكومات العربية لإنهاء الآراء في المشروعين المقدمين للمجلس بخصوص اقتاذ أراضي فلسطين . بيد أنه لم يصل رد الحكومة المصرية بالموافقة على المشروع المصري الا في ٣١ يناير عام ١٩٤٦ وفيه أكدت مصر على استعدادها للمساهمة في هذا المشروع المقدم من الحبيبين المصريين ، وبموافقة الحكومة المصرية بادرت كل من العراق وسوريا الى ارسال جوابهما الى مجلس الجامعة ^(٣٤) . وفي نهاية الأمر تمت الموافقة على المشروع المصري في مارس عام ١٩٤٧ .

وطبقاً للمشروع المصري طرح اكتتاب في مختلف الدول العربية لجمع الأموال اللازمة وتأسيس

شركة مساهمة من هذه الأموال تتولى انتقاذ الأراضي المملوكة للعرب ، وقدر المبلغ المطروح بـ مليون جنيه وللأسف لم يقبل الجمهور بدرجة كافية على الاكتتاب في هذه الشركة بالقدر المطلوب مما يدل على عدم استعداد الأثرياء العرب للتضحية على نفس المستوى الذى قدم به الأثرياء اليهود الأموال « لشركة استعمار الأراضي اليهودية » ، والذى معنا هنا هو تسجيل موقف مصر ، ذلك أنه بعد أن وجدت أمانة الجامعة العربية صعوبة في جمع الأموال اقترحت تكوين مبلغ احتياطي للشركة بـ مليون جنيه تغطيه الحكومات من ميزانياتها^(٢٥) ، ولما كانت الحكومة المصرية تتحمل في ذلك الوقت نسبة ٤٢ ٪ من ميزانية الجامعة العربية فقد رأى ان تطبق نفس النسبة على نصيب الحكومة المصرية في هذا المبلغ الاحتياطي ، وفي الواقع فإن مصر كانت تؤدي هذه الالتزامات العملية قبل غيرها من الحكومات العربية التى كانت تكفى بالتأييد المعنوى أو الشفوى أحيانا .

وهكذا قدمت الحكومة المصرية مبلغ ١٠٥ ألف جنيه للشركة المقترحة ولم تجد صعوبة في أن تحصل على موافقة البرلمان بمجلسيه الشيوخ أو النواب طالما أنه يدخل ضمن النسبة المخصصة لمصر في أعمال الجامعة العربية . وقد وافق البرلمان بمجلسيه متخذاً الاجراءات اللازمة للاعتبارات الإضافية واشترط ان تخضع تلك الشركة لنفس الشروط التى تخضع لها الشركات المساهمة المصرية وأن تنطبق عليها القوانين المصرية الخاصة بذلك كما اشترط أيضاً في « حامل اسهم تلك الشركة أن يكون عربياً من رعايا إحدى الدول الأعضاء في الجامعة العربية وأن الغرض من تبرع الحكومات العربية هو دعم مركزها وحث الناس على الاكتتاب في رأس مالها مما فيه ضمان لمواجهة ما قد يتعرض له الشركة من خسائر »^(٢٦) .

وبلاحظ ان مسألة انتقاذ الأراضي عن طريق الشركات المساهمة العربية جاءت متأخرة ، ففي عام ١٩٤٧ كان كل شيء يتوقف على الحل السياسى والعسكرى .

وبالنسبة للهجرة اليهودية : فمن المعروف أن بريطانيا قد رمت سياستها ازاء هذا الموضوع في الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ حينما سمحت بهجرة ٧٥ ألف يهودى خلال خمس سنوات بعدها توقف الهجرة نهائيا الا اذا قبلها العرب^(٢٧) . ولكن بريطانيا لم تلتزم بتلك السياسة والدليل على ذلك ما صرح به وزير الخارجية البريطانى (ييفن) في نوفمبر عام ١٩٤٥ من السماح بهجرة اليهود بعدد معين الى فلسطين واستيطانهم فيها . وما زاد الأمور تعقيدا التصريح الذى ألقاه رئيس الحكومة الأمريكية — ترومان — بفتح باب الهجرة لمائة ألف يهودى اضافى الى فلسطين مما أثار ردود فعل عنيفة في الدول العربية جميعها وطرح هذا الموضوع للتداول في مجلس الجامعة .

كان مجلس الجامعة مهتماً بمسألة الهجرة حتى قبل أن يصدر تصريح ييفن . فقد وضع كل من . مكرم عبيد والشيخ يوسف ياسين وحبيب أبو شهلا والأمين العام للجامعة العربية مذكرة باسم الجامعة لفتوا فيها نظر كل من الحكومتين البريطانية والأمريكية الى حقيقة الوضع في فلسطين مما يحتم عليهما الوقاء بتعهداتهما للحيلولة دون جعل فلسطين دولة يهودية ، وبضرورة العمل بما نادى به الحكومة الأمريكية من قبل حينما رأت وجوب أخذ مشورة العرب قبل اتخاذ أى قرار « ولذلك تود الحكومات العربية الا تتخذ الحكومتان الأمريكية والبريطانية أى قرار يتعلق بالهجرة لفلسطين أو بمس أى تسوية

لقضية فلسطين بدون مشاورة الدول العربية وموافقتها .

ودارت المناقشة بعد ذلك حول تلك النقطة فأعلن الشريفي أن مافي المذكورة غير كاف لتفهم وجهة نظر الجامعة العربية بينما يكفى فقط للتعبير عما تراه الحكومات العربية ، ولذلك طالب بضرورة وضع مذكرة خاصة بالجامعة العربية ولكن مكرم عبيد أوضح له ان كثرة ارسال المذكرات من المحتمل أن يفقد العرب عطف الانجليز .

وقد رغب الشريفي في اثارة مسألة التقسيم معتقدا ان رسم خط يفصل بين المنطقة العربية والمنطقة اليهودية التي يجوز فيها الهجرة قد يكون أفضل من المطالبة بتحديد الهجرة . وقد أبدى النقراشي اعتراضه على اثارة هذا الموضوع الذي لن يؤدي في النهاية الى صالح العرب فقال : « نحن الآن بصدد مسألة معينة هي أن امهكا تضغط على انجلترا لقيادة الهجرة والاخوة تعارض ، وأخشى ما أخشاه ان تلفت امهكا نظر انجلترا الى أننا بعملنا هذا انما نرمي الى مجرد المشاكسة ونمت هذا التأثير قد يصلون الى اتخاذ قرار في هذا الموضوع » . ولذلك فمن الأفضل للمجلس ولعرب فلسطين استبعاد فكرة التقسيم وحاول مكرم عبيد اقناع المجلس بما صرح به النقراشي حيث اشار الى نقطة هامة وهي أنه لو رغبت امهكا في التقسيم وهجرة اليهود فإن احتجاجات العرب لن تحول دون ذلك ، وبناء عليه رأى الوفد المصري ضرورة التسك بالاكشفاء ببحث مايجب عمله ازاء مسألة الهجرة اليهودية لأنه كلما زاد عدد اليهود في فلسطين كلما أدى ذلك الى انشاء الدولة اليهودية الأمر الذي ترفضه مصر والدول العربية .

وقد حاول الأمين العام تدعيم الموقف المصري فنصح الأعضاء بوجوب تجنب « الظهور بمظهر من يهدون املاء ارادتهم ، بل يجب أن نبين فقط ان الخطر المهدق بنا حقيقي سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية خصوصا اذا كان هذا الكلام من جهة يراة عطفها » . وبناء عليه انتهت المناقشة بالموافقة على نص المذكرة وتكليف الأمانة العامة للجامعة العربية والحكومات العربية بتبليغ الحكومتين الأمريكية والبريطانية نص تلك المذكرة ^(٢٨) .

ولكن المجلس عاود مناقشة تلك المسألة مرة أخرى حينما أشار المندوب الفلسطيني جمال الحسيني الى تفاقم الهجرة غير الشرعية الى فلسطين مشيرا الى الأساليب التي اتبعتها اليهود لإباحة تلك الهجرة والتي كان آخرها الأساليب القضائية حينما عرضوا مسألة الهجرة على محكمة العدل الفلسطينية العليا ، وإزاء ذلك تقدم الدكتور محمد حسين هيكل بالقتراح يقضى بعقد اجتماع بين الأمين العام والحسيني للبحث في اختصاصات تلك المحكمة وهل من حقها اصدار قرارات تسمح لليهود بدخول فلسطين ثم يطعن المجلس على النتائج التي توصلوا اليها ^(٢٩) ، مع لفت نظر الحكومتين البريطانية والأمريكية الى مافي ذلك من عرقلة الاستمرار في مباحثات مؤتمر لندن عام ١٩٤٦ .

وفي تلك المناسبة رأى بعض الأعضاء مثل تحسين العسكري أن لجوء اليهود الى تلك الهيئة القضائية ماهو الا مؤامرة سرية من أجل دخول المائة الف مهاجر الى فلسطين ، وأيده في ذلك حافظ رمضان حينما أعلن « أن لجوء اليهود الى حكم قضائي يصدر من هيئة قضائية ماهي الا مناورة سياسية يهودية يرمون من ورائها الى تغطية أعمالهم الصهيونية غير المشروعة » الأمر الذي لايجفى على الدول

العربية والذي يستوجب الإشارة إليه في مذكرة احتجاج تصدر عن الجامعة العربية ، وأيضاً الى محاولة تلك الأساليب والحجج القوية والتي تجعل من عمل الجامعة العربية فائدة مرجوة .

وقد اطلع الدكتور محمد حسين هيكل المجلس على حقيقة الوضع في نيويورك ومدى نفوذ اليهود فيها الى الحد الذي يوصل الى قرار في غير صالح العرب عند عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة ، علاوة على أن الكثيرين مازالوا يعتقدون ان هجرة اليهود الى فلسطين ليس من شأنها تهديد السلام العالمي ويؤكد ذلك ماكتبه رئيس تحرير جريدة « نيويورك تايمز » حيناً قال « ان الفكرة الصهيونية على أساس انها فكرة سياسية خطأ ، والواقع انه اذا اتخذ العدل مجراه فان فلسطين تتسع لأكثر من ٣٠,٠٠٠ مهاجر وليس ١٠٠,٠٠٠ » ، وبناء على ذلك طالب هيكل بمحاولة تطبيق مجاء في مؤتمر بلودان بما يتفق والوضع البؤس حينئذ ، كما أشار جميل مردم الى أن التشدد في المقاطعة الصهيونية سيضطر بريطانيا الى وقف الهجرة . ولكن حافظ رمضان رأى « وجوب أن تعلم إنجلترا انه اذا لم توقف هذه الهجرة فان الجامعة العربية لن تكون مسئولة عن النتائج ولن يكون في استطاعتها ان تمنع العرب من اظهار شعورهم أو أن توقف تيارهم في مقابلة القوة بالقوة والازهاق بالازهاق » .

وربما تكون تلك الإشارة من حافظ رمضان مندوب مصر أول مناسبة للحدث عن استعمال اسلوب التهديد والقوة لمحاولة الوصول الى حل لقضية فلسطين وأرغام بريطانيا على الاصغاء لمطالب العرب وعدم الانصياع للضغوط الصهيونية . وأكد المندوب المصري على انه لكي يصل العرب الى نتائج منشودة وسلاح قوى للتدخل مؤتمر لندن لعام ١٩٤٦ لابد لهم من اتباع الأساليب التي يتبعها اليهود سواء عن طريق الارهاب أو الدعاية الى جانب العمل السياسي .

وبعد استعراض تلك الآراء انتهى مجلس الجامعة من التداول في مسألة الهجرة اليهودية الى فلسطين بالتوصية على ارسال احتجاج واصدار قرار خاص بشأن الهجرة وهذا نصه :

« يرى المجلس في تقادم الهجرة اليهودية الى فلسطين خطراً دائماً على العرب وعلى كل تسوية تتوقف على مؤتمر فلسطين في لندن وهو يكلف الأمانة العامة الاحتجاج لدى الحكومة البريطانية على ما تبديه في التهاون في هذا الشأن ويقرر أن في استمرار الهجرة مخالفة للعهد الذي قطعت على نفسها في عام ١٩٣٩ وتؤدي الى اضطراب السلم في الشرق وأن العرب لاقرون أى هجرة يهودية الى فلسطين ولا يقرون ماتسمحه الحكومة البريطانية بالخصص الشرعية ولذلك يعتبرون ان جميع الداخلين الى فلسطين مهاجرون غير شرعيين يجب اعادتهم الى الأماكن التي جاءوا منها » (٣) .

ولا شك ان الذين أصدروا هذا البيان كانوا يدركون أن مجرد الاحتجاجات لا تكفي ومن هنا نبئت فكرة المقاطعة العربية للبضائع الصهيونية .

المقاطعة العربية — الإسرائيلية :

منذ بدأت القضية الفلسطينية تطفو على سطح السياسة العربية وبخاصة المصرية بدأت تظهر

معها فكرة المقاطعة الاقتصادية للبضائع الصهيونية . وعلى الصعيد المصرى جدد الاشارة الى أن الاخوان المسلمين ومصر الفتاة كانتا أولى هيئتين مصريتين ثنائى الشعب المصرى والعربى على ضرورة مقاطعة اليهود اقتصاديا . ولكن بعد تأسيس الجامعة العربية طرح موضوع المقاطعة للمناقشة على الصعيد الرسمى .

وقد صادف هذا الموضوع صعوبات فى الفترة الأولى كان أهمها وجود العرب واليهود ضمن وحدة اقتصادية فى اطار الانتداب البريطانى ، ولذلك اختلفت الآراء حول نظام المقاطعة حيث إذا منع استيراد أى بضائع من فلسطين فإن ذلك قد يضر بمصالح العرب كذلك تصدير المواد الخام الأولية الى فلسطين واحتمال تسربها الى اليهود .

أيد الوفد المصرى مبدأ المقاطعة ولكنه كان يرغب فى اتخاذ اساليب عملية يمكن تنفيذها وذلك حينما اقترح مكرم عبيد انه لابد من وضع نظم محكم للمقاطعة العربية قبل البدء فى تنفيذها حتى لا تقع الجامعة العربية فى مثل ماوقعت فيه مصر فى خلال الثورة المصرية عام ١٩١٩ حينما قاطع المصريون البضائع الانجليزية بدون تدبير أو نظام مما أدى الى فشل المقاطعة ، وبناء عليه لابد من أن تتخذ المقاطعة الشكل الرسمى فتتولى الحكومات العربية مهمة رفع الرسوم الجمركية على أن تكون مائة للواردات الصهيونية الى حين تحقيق ما جاء فى الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ولكى تتم تلك الاجراءات العملية لابد من القيام بدراسة وافية وتقدير كاف للنتاج الصهيونى (٣١) .

ولى أثناء اشتراك مصر بصورة رسمية فى مباحثات مجلس الجامعة بينا الشأن كان على الجانب الآخر أى المستوى الشعب العمل على تنفيذ المقاطعة فقد اشار المجلس الى القرارات العملية التى اتخذها المؤتمر الطبى السنوى السابع عشر والذي عقده الجمعية الملكية الطبية المصرية فى نوفمبر عام ١٩٤٥ من أجل السير بالمقاطعة الى حيز التنفيذ العمل ، وقد تضمنت قرارات هذا المؤتمر ما يلى : « تحريم دخول مستحضرات طبية من التى يمكن تحضيروها فى الصيدليات المحلية الى البلاد العربية بشأن تعميم دستور الأدوية المصرى الذى حضره الاختصاصيون المصريون فى البلاد العربية وبشأن مناشدة أطباء البلاد العربية عدم وصف أى دواء يحضر فى المصانع الصهيونية ومنع دخول المستحضرات الطبية اليهودية الى البلاد العربية » (٣٢) . وكانت مهمة مجلس الجامعة بعد ذلك تكمن فى تبليغ تلك القرارات التى توصل اليها المؤتمر الطبى المصرى الى الحكومات العربية وتوصيتها بالعمل على تنفيذها .

وبعد الانتهاء من الاشارة الى قرارات المؤتمر الطبى المصرى عاد المجلس الى تناول موضوع المقاطعة ، فطرح اقتراح مكرم عبيد بشأن المقاطعة الرسمية والشعبية ، للمناقشة ، حيث رأى بعض الأعضاء أنه لا فرق بين المقاطعة الرسمية وبين المقاطعة الشعبية وقد حاول أحدهم اقناع المجلس بوجهة نظره حينما اكد على ما لى المقاطعة الرسمية من اعتناء على ميثاق سان فرانسيسكو ، كما نوه عضو آخر الى أنه « نظرا لطول الوقت الذى تستلزمه المقاطعة الرسمية فلا بد من تعيين لجنة من أجل تنظيم المقاطعة الشعبية » . وبخصوص مسألة الاعتناء على ميثاق سان فرانسيسكو ، أبدى الدكتور السنهورى — عضو الوفد المصرى — اعتراضه على ذلك حيث اشار الى ان العرب باتخاذهم قرار المقاطعة الرسمية يعتبرون

« في حالة دفاع شرعية ضد فكرة غير مشروعة مستعملين في هذا سلاحا شرعيا » وبما ان مجلس الجامعة هيئة رسمية فلا يجوز له أن يقرر مقاطعة شعبية وإنما تقتصر مهمته على اصدار القرارات على ان تتولى الحكومات العربية تنبئ تلك القرارات واصدار توصيات الى شعوبها للعمل على تنفيذ المقاطعة الشعبية ، ويستطرد المنسوب المصري قائلا :

« فاذا اردت ان احدد المقاطعة بمحدودها الاصلية اقول ان المقاطعة يجب ان تكون محدودة بهذا الغرض المشروع (غرض منع اقامة دولة يهودية في فلسطين . وعند ذلك أبين مدى هذه المقاطعة ومحدودها . أما مناهها فيجب ان تكون مقاطعة اقتصادية رسمية شاملة . أما الحدود فينبغي أن تقتصر على مقاطعة الصهيونية دون اليهودية » ^(٣٣) والمقصود بتلك العبارة الأخوة يهود البلاد العربية الذين يتمتعون بحقوق المواطن العادي . ثم أشار الدكتور السنهوري بعد ذلك الى المراحل التي يجب أن تمر بها المقاطعة وهي كالآتي :

أولاً : على المجلس سرعة اصدار قرار بالمقاطعة الاقتصادية الشاملة على أن تبلغ فوراً الى الحكومات العربية الأعضاء في الجامعة .

ثانياً : يجب على كل حكومة سرعة النظر في تلك القرارات لاجراجها الى حيز الوجود .

ثالثاً : قيام اللجنة الاقتصادية بنظر وتنسيق التاثير التي وصلت اليها الحكومات العربية وعلى ضوء ذلك توضع القرارات الخاصة بها ثم تبادر الحكومات العربية الى العمل على تنفيذ قرارات اللجنة . ولم يتطرق المنسوب المصري الى تحديد ميعاد لتنفيذ المقاطعة ورأى ترك تلك المهمة الى اللجنة الاقتصادية .

وبناء على ماقدمه الدكتور السنهوري اقترح الأمين العام ضرورة تأليف لجنة من الدول العربية الأعضاء في الجامعة لكي تتولى مهمة الاشراف على تنسيق وتنظيم المقاطعة على أن تقدم تقريرها ومقترحاتها الى المجلس لكي يتمكن من "الوصول الى صيغة الاقتراح النهائي وبالفعل تألفت تلك اللجنة وقامت بالمهمة المكلفة بها حيث وضعت تقريراً تضمن الاشارة الى مدى استغلال الصهيونية للأعمال الصناعية والتجارية في تحقيق هدفها السياسي وهو اقامة دولة يهودية في فلسطين ، ولذلك رأى مجلس الجامعة وجوب الاحتفاظ بفلسطين دولة عربية بالطرق السلمية فقرر مايلي :

أولاً : ان دخول البضائع الصهيونية الى الدول العربية يؤدي الى تحقيق اهداف الصهيونية السياسية فعلى كل دولة ان تتخذ الاجراءات التي تناسب وتنسق مع اصول التشريع والادارة فيها ، بمنع هذه المنتجات من دخولها بلاهاها بعد أول يناير عام ١٩٤٦ سواء جاتتها من فلسطين مباشرة أو عن طريق آخر .

ثانياً : دعوة المجلس الدول العربية غير الممثلة في مجلس الجامعة الى التعاون مع الجامعة العربية لمنع التجار والافراد من التعامل مع المنتجات الصهيونية سواء في فلسطين أو الدول العربية الأخرى .

ثالثاً : تأليف لجنة من الدول الممثلة في الجامعة للاشراف على تنفيذ المقاطعة ^(٣٤) .

وحيثما طرح هذا التقرير للمناقشة بأبلى المنسوب المصري — مكرم عبيد — اعتراضه على ما تضمنته الفقرة الأولى من القرار والتي تنص على « أنه على كل دولة من دول الجامعة أن تتخذ ما يناسبها » ، حيث ان الدول العربية جميعها تكاد تتفق في تشريعها الا أنه ينقصها التحديد وعبر مكرم عبيد عن تخوفه من أن يؤدي عدم التحديد هذا الى ارتباك في المستقبل ، ولواجهة تلك الصعوبة رأى المنسوب المصري :جوب اجتماع جميع الاعضاء للتعرف على وجهات النظر المختلفة لأن قيام لجنة التنسيق بعملها غير كاف .

وقد حاول الأمين العام توضيح الأمور للمندوب المصري واقناعه بالموافقة على القرار حينما أشار إلى أنه بالرغم من غموض الفقرة الأولى من القرار إلا أن المقصود بها هو إطلاق يد الحكومات في العمل بما تراه وأكد أنه وضع تلك الفقرة مع مراعاة مركز الحكومة المصرية وبما تمنحه تشريعاتها من فروع كثيرة وذلك ليصبح للحكومة المصرية حية العمل طبقاً للوسائل التي تمكنها من تنفيذ قرار المجلس ، أما إذا اعترضتها عقبات تحول دون تنفيذ قرارات المجلس فسوف يقدر المجلس .^(٢٥)

وإلى جلسة ١٢ ديسمبر عام ١٩٤٥ اقترح الأمين العام تشكيل لجنة مقاطعة دائمة يختص بها موظفون وتمثل فيها الحكومات العربية بمتنوب واحد على أن يتولى المجلس مهمة تحديد مقرها ووضع لوائحها ومعرفة صلاحيتها، ولكن كان لوفد المصري رأى في هذا الاقتراح حيث فضل مكرم عبيد أن تقوم الحكومات العربية أولاً بالبحث الأمر ثم تبلغ الأمانة العامة بما توصلت إليه حتى يقوم المجلس بتحديد تاريخ العمل بتلك الإجراءات وهنا أكد الأمين العام على ضرورة وجود تلك اللجنة الدائمة لأنه من المحتمل ألا تبلغ الدول العربية ماتوصلت إليه من قرارات إلى الأمانة العامة الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد الأمور وتشجيع اليهود على تهيج بضائعهم، وأضاف قائلاً أنه لا مناص من وجود تلك اللجنة الدائمة المقترحة للعمل على إيجاد التعاون في المستقبل ولست فقط من أجل تنفيذ القرارات على أن يعتبر أول بنائها هو معاهد تنفيذ الحكومة لتلك القرارات (٣٦).

وباتقراح الأمين العلم انتفض دور الانعقاد العاشر للجنة الجامعة ليعاود مناقشة تلك المسألة في دور الانعقاد العاشر الثالث ويحضر حافظ رمضان عن الجانب المصري ، وهنا أشاد الأمين العام بما اتخذته الحكومة المصرية من اجراءات مطابقة تماما لاتجاهات لجنة تنسيق المقاطعة من حيث السماح باستيراد المصنوعات العربية من فلسطين خشية أن يؤدي المنع اليه الي الاضرار بمصالح العرب في فلسطين خاصة وأنه لم يتعرض اليهود أى عقبة في الحصول على المواد الخام الأولية فمثلا اذا كانوا في احتياج للفحم المصري فمن السهل الحصول عليه لوجوده في يد شركات انجليزية . ومن اجل مناهضة التحايل التي قد تلجأ اليه بعض الدول العربية محاولة عرقلة تنفيذ القرارات رأى الأمين العام انشاء مكتب دائم في فلسطين لمراقبة عمليات التحايل على أن يديره الفلسطينيون .

وقد انتهر الأمين العام تلك الفرصة فأتى على مقامات به الحكومة المصرية من الخطوات الإنجابية التنفيذ قرار المقاطعة حيث أثبتت الدلائل الى انه لم يد الى الأمانة العامة أى شكوى من تسرب البضائع الصهيونية الى الأسواق المصرية بالرغم من أن « مصر كانت تستهلك من تلك البضائع مائتة ثلاثة

ملايين ومائتي ألف جنيهه من مجموع ثمنها البالغ أربعة ملايين أما الباقي وقيمتة ثمانية آلاف جنيهه فكانت تستهلكه الدول العربية الأخرى .

وقد أبدى حافظ رمضان ملاحظاته على بعض النقاط التي تعرض لها الأمين العام في حديثه وخاصة مايتعلق بمكتب المراقبة الدائم والذي يتولى ادارته عرب فلسطين ، فقد رأى المندوب المصري أن اقتصر عضوية هذا المكتب على عرب فلسطين غير كاف ولكن يجب أن يكون أعضاءه من رجال الاقتصاد على أن يكونوا دائمى الاتصال بالحكومات العربية وفي حالة حدوث خلاف بينهما فيكون الفصيل في ذلك للأمانة العامة . كما اعترض حافظ رمضان على ما أشار اليه الأمين العام من أن لجنة تسويق المقاطعة تنص على وجوب انشاء مكاتب للمقاطعة في كل دولة عربية بحجة ان ذلك سوف يؤدي الى اختلاف الجوهري وأنه من الأفضل انشاء مكتب واحد أو لجنة خاصة . وهنا أكد الأمين العام أنه قد تم بالفعل انشاء تلك اللجنة الخاصة واتفق على أن يكون مقرها في القاهرة ويكون أعضاؤها من الدول الأعضاء في الجامعة العربية وتنحصر مهمتها في تقديم التقارير الى المجلس كى يتمكن من تتبع نشاطها (٣٧) . وفي جلسة ١٥ أكتوبر عام ١٩٤٧ أبدى المندوب المصري (محمد كامل عبد الرحيم) ملاحظاته الى أنه بالرغم من الجهود التي بذلتها الدول العربية للسير بقرارات المقاطعة الى حيز التنفيذ الا أن هناك بعض الثغرات والتي نشأت اساسا من أن بعض التجار العرب في فلسطين يتعاونون البضائع الصهيونية ويقلبوها الى بضائع عربية ثم يبيعونها ، كما أوضح أن المسألة الصهيونية ماهي الا مسألة اقتصادية فلو حاول العرب سد تلك الثغرات بمنع تسرب البضائع الصهيونية عن طريق اتخاذ الاجراءات لمنع تجارة الترانزيت الصهيونية . ومن أجل شل حركة المصانع اليهودية اشار المندوب المصري الى ضرورة اتخاذ الاجراءات لمنع تصدير المواد الخام التي تصل الى الصناعات الصهيونية كما فعلت الحكومة المصرية .

وكما شغل موضوع المقاطعة الاقتصادية مجلس الجامعة العربية ، نجد ان هذا الموضوع اثر ايضا في المؤتمرات التي عقدت في نطاق الجامعة العربية حيث لم يغفل مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ تلك المسألة اذ قررت اللجنة الداخلية المنبثقة عن هذا المؤتمر ضرورة العمل فورا على مقاطعة البضائع الصهيونية ، كما تقرر استمرار العمل بهذا القرار لحين التوصل الى حل للقضية الفلسطينية (٣٨) .

ولم يقتصر دور مصر بشأن المقاطعة على الاجراءات الرسمية ، فلقد رأت جماعة الاخوان المسلمين أن في هذه الاجراءات بعض الثغرات من الممكن سدها عن طريق التنسيق والتعاون بين التجار والشركات وهذا الأسلوب هو أجدى من قرارات الحكومة خاصة وأن الاقتصاد كان حرا في ذلك الوقت ولذلك دعت شركة المعاملات الاسلامية (٣٩) التابعة لجماعة الاخوان المسلمين الى اقامة حفل لبعض التجار في يناير عام ١٩٤٦ ومع أن هذا الحفل لم يم إلا أن مدير الشركة — رياض جمجوم — قد صرح بقوله :

« ان جامعة الدول العربية والحكومات المشتركة فيها قد قررت مقاطعة التجارة الصهيونية الداخلية والخارجية واتخذت محيطها الجمركية لتنفيذ هذه المقاطعة ، ولكن ذلك وحده لا يكفي ولا تستطيع الحكومات احكام قرار المقاطعة الا بمعاونة التجار لأن الصهيونيين اذا تمكروا بحيلة ما من ادخال

بضائهم من الجمارك خرج الأمر من يد الحكومات وأصبح مقصوراً على التجار الذين يعرفون حق المعرفة بالضائع والمنتجات الصهيونية مهما تغيرت أسماء المصددين أو جهة التصدير أو حتى اسم المصنع أو علامته التجارية » . كما أعلن أيضاً أنه لو لم تقرر جامعة الدول العربية مقاطعة البضائع الصهيونية لكان الأخوان المسلمون هم البادئون بذلك معتمدين على وطنية التجار العرب وإخلاصهم في الدفاع عن القضية الفلسطينية ، كما أكد أنه بالرغم من مصادرة الحكومة لهذا الحفل إلا أنهم مازالوا يعملون من أجل أداء واجبهم^(٤٠) .

ومهما قيل عن تلك المسألة إلا أن المقاطعة قد اتخذت شكلاً جديداً بعد قيام الدولة الاسرائيلية واتسع مفهومها طبقاً لتفسير وجود حالة حرب :

عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة :

حينما عجزت الحكومة البريطانية عن إيجاد حل لقضية فلسطين يرضى كلا من العرب واليهود قررت رفع القضية الى هيئة الأمم المتحدة ، في سبتمبر عام ١٩٤٧ وعندما عرض هذا الأمر على اللجنة السياسية للجامعة العربية قررت الموافقة عليه . وحينما تناول مجلس الجامعة مناقشة هذا الموضوع ظهر اختلاف في وجهات نظر الأعضاء فمنهم من عارض الذهاب الى الأمم المتحدة إلا على أساس استقلال فلسطين مثل الوفد العراقي ، أما والأمر غير ذلك ففي تلك الحالة يجب إعادة النظر في العلاقات العربية الانجليزية والاميركية من النواحي السياسية والاقتصادية .

وبالنسبة للوفد المصري فقد أبدى موافقته على نقل القضية الى الأمم المتحدة حيث لفت حافظ رمضان نظر الأعضاء الى خطورة سحب تلك القضية من هيئة الأمم لأنه سيؤدي الى ظهور الجامعة العربية بمظهر المعارض للتعاون مع هيئة الأمم المتحدة التي تعمل من أجل حفظ السلام العالمي مما يضعف من مركز تلك الجامعة . وبذلك يتضح مدى اعتقاد الوفد المصري بأن تلك الهيئة الدولية سوف تصل الى حل يحقق آمال العرب القومية ، فطالما ان حفظ السلام العالمي من أهم الأسس والدعام التي قامت من أجلها هيئة الأمم المتحدة فستحاول تلك الهيئة بذل مافي وسعها في سبيل تنفيذ مبادئها لما في قضية فلسطين من تهديد للسلام العالمي .

وبناء على ماأبناه الوفد المصري من آراء تقرر احالة هذا الموضوع مرة اخرى الى اللجنة السياسية حيث قدمت تقريراً يفرض على نفس الأفكار التي عرضها ممثلو مصر وهي الموافقة على تحويل نظر القضية الى الأمم المتحدة . ولما لم يتضمن قرار اللجنة السياسية النص على أن يكون الهدف من عرض القضية هو الوصول الى استقلال فلسطين فقد رأى أعضاء المجلس اضافة عبارة بهذا المعنى^(٤١) . وفيما يختص بتقرير اللجنة فقد نص على : « لما كانت المفاوضات التي وقعت مع بريطانيا اخيراً في مؤتمر فلسطين بلندن لم تنته الى حل عادل ولما كان قد نتج عن ذلك أن الحكومة البريطانية اعلنت عرض الأمر على منظمة الأمم المتحدة فقد قرر المجلس أن تباشر الدول العربية هذه القضية أمام المنظمة الدولية بكل ما لديها من وسائل » .

أما فيما يخص الجزء الثاني من اقتراح العراق والذي يقضى بقطع العلاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في حالة الفشل فقد لمس المندوب المصري عدم جدية مثل هذا الاقتراح خاصة اذا ما أخذ في الاعتبار الاتجاهات العامة للحكومة العراقية في ذلك الوقت ، ولذا أبدى النقراشى اعتراضه على هذا الاقتراح قائلا : « يجب ألا نخطو خطوة تتعارض مع نص أو روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة لأننا وقد قبلنا الذهاب الى هذه المنظمة يجب أن نكون في حدود القواعد التي تتبعها الدول عند عرض قضاياها على هذه المنظمة » . وحلول النقراشى اقتناع الأعضاء بوجهة نظره حينما ذكر بأن الاقتراح العراق ينطوى على تهديد ينتج عنه ضياع حق العرب وضعف مركز الجامعة من الناحية الشكلية والسياسية كما نصح « بالتخاذ الحيطة منذ الآن » .

وفي نهاية الأمر أعلن موافقة المجلس : « تبليغ المفوضيتين الانجليزية والأمريكية مسؤوليتها عن النتائج المترتبة على الوضع المرحج القائم في فلسطين حينذاك وما يتمخض عن ذلك من تهديد للأمن والسلم في هذه المنطقة من العالم ، وثانيا مباشرة القضية في الأمم المتحدة على أساس استقلال فلسطين ، وأخيرا تنفيذ قرارات مؤتمر بلودان في حالة عدم اعلان استقلال فلسطين وإعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومتين الانجليزية والأمريكية »^(٤٣) .

وستعود الجامعة العربية الى مناقشة القضية على ضوء قرار التقسيم كما سنشير الى ذلك في حينه .

ثالثا : الموقف في هيئة الأمم المتحدة :

عندما تم الاتفاق في الجامعة العربية على قبول عرض القضية على الأمم المتحدة لم يكن لدى الأعضاء صورة واضحة عما قد يجري في كواليس المنظمة الدولية^(٤٤) ، وعلى أية حال فان الأوساط المتحمسة لفلسطين لم تكن مطمئنة الى هذا الاتجاه فلاحظ مثلا أن صحف اليسار المصري رأيت في تحويل القضية الى الأمم المتحدة وسيلة تتخلص بها بريطانيا من مسؤوليتها وإشراك الولايات المتحدة الأمريكية معها في الوجود العسكري والاقتصادى بالشرق الأوسط^(٤٥) . والأهم من ذلك أن الوطنيين الفلسطينيين لم يطمئنتوا الى عرض القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة وسينتج عن ذلك مقاطعة لجنة التحقيق المنبثقة عن المنظمة الدولية ولو أن هذه المقاطعة كانت محل انتقاد شديد من الذين حللوا المواقف العربية فيما بعد .

أما تبهر بريطانيا نفسها لعرض القضية على الأمم المتحدة فقد وضحه يفرن — وزير الخارجية البريطاني — في خطابه الى مجلس العموم بتاريخ ١٣ فبراير عام ١٩٤٧ حيث قال :

« لقد عجزت بريطانيا عن التوفيق بين السماح لليهود بغزو فلسطين وبين مراعاة صك الانتداب في عدم الاضرار بمصالح سكانها الآخرين . وقد اصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذى حدد الهجرة لفلسطين ليوققها فيما بعد وأقر المجلس الموقر هذا الكتاب الذى أثار معارضة اليهود وتشدد العرب واصرارهم على الاستقلال التام . وما زاد في تعقيد القضية أن امريكا قد زجت بنفسها فيها وأخذ

ترومان يولى تصريحاته عنها ، ولو وقف أمر هذا التدخل الأمريكي عند حد ادخال مائة ألف مهاجر يهودى الى فلسطين لكان فى الامكان معالجته ولكن الحديث يدور حول المجيء بالملايين ، وليس من العدل المساواة بين مصالح العرب اصحاب البلاد وبين اليهود الطائرين على فلسطين الا أن بريطانيا لاتستطيع أن تفرض حلا نهائيا بالقوة لأنها دولة متندبة ولذا فقد اصبح من واجبيا ان ترفع الأمر الى هيئة الأمم المتحدة لتقرر وتفرض الحل الذى تراه »^(٤٥) .

وبناء على طلب بريطانيا عقدت الجمعية العامة دورة طرطوة فى ابريل عام ١٩٤٧ ، وكانت اللجنة التوجيهية المشكلة حينذاك من ١٤ عضوا تخض لمناقشات الجمعية العامة ولم يكن ممثلا فيها من الدول العربية سوى مصر ولذلك وقع على ممثل مصر مهمة تقديم اقتراح الدول العربية وهو وجوب ادراج مسألة « انهاء الانتداب البريطانى على فلسطين واعلان استقلالها ووقف الهجرة اليهودية » ضمن جدول الأعمال ، وكانت النتيجة هى رفض الاقتراح بأغلبية ساحقة^(٤٦) .

وقد شجع هذا الموقف الأوساط الصهيونية الى أن تنزل هجماتها الشديدة ضد الاقتراح المصرى واعتبرته انتهاكا للمواثيق الدولية الخاصة بمساعدة اليهود فى تكوين وطنهم القومى كما رأت الوكالة اليهودية بناء على هذا الموقف ضرورة العمل على تنفيذ الانتداب على أساس اقامة دولتهم اليهودية واذا اتسع جدول الأعمال فقد رأوا المطالبة برفع القيود المالية على الهجرة التى تعتبر انتهاكا لتصوص الانتداب وحاللا بين اليهود المشردين وبين وطنهم فلسطين^(٤٧) . وهذا الموقف اليهودى يعتبر بلا شك تمهيدا للدول العربية فى هيئة الأمم المتحدة وبذل على مدى سيطرة الدعاية الصهيونية على أجهزة الأمم المتحدة .

ولقد قامت مصر بدور فعال فى الاجراءات السابقة على انعقاد الجمعية العامة خاصة بعد أن قدمت بريطانيا اقتراحا يقضى بارسال لجنة تحقيق دولية الى فلسطين ، وقد حاول المندوب المصرى الوقوف دون تنفيذ هذا الاقتراح البريطانى واقناع الأعضاء بأهمية الاقتراح العربى واستطرد قائلا : « ان اقتراحنا أكمل من الاقتراح البريطانى وأدق وأبعد مدى ويجب لهذا أن يبحث قبل الاقتراح البريطانى أو على الأقل أن يبحث الاقتراحان فى وقت واحد ولست هنا أطالب بمجديد فإن العادة فى هيئة الأمم جرت بذلك »^(٤٨) .

وبالرغم من ذلك فقد كانت نتيجة الاقتراع على الاقتراح العربى فى جلسة ٢ مايو عام ١٩٤٧ هو رفضه بنسبة ٢٤ صوتا ضد ١٥ وامتناع عشر دول عن التصويت وتغيبت ست دول ، ويبدو أن الدول التى امتنعت عن التصويت كانت تؤيد الاقتراح البريطانى ففى المناقشات التى دارت بهذا الشأن صرح مندوبو تلك الدول بوجوب اعطاء فرصة للجنة التحقيق لكى تباشر أعمالها مع لفت نظر بقية الأعضاء إلى أن احل النهائى لقضية فلسطين لن يحدد بصورة نهائية الا فى دورة سبتمبر^(٤٩) .

بالاضافة الى ذلك كانت هناك شواهد كثيرة تؤكد استحالة ادراج الاقتراح العربى ضمن جدول الاعمال منها أن غالبية الدول الأعضاء فى الجمعية العامة كانت تابعة للكتلة الغربية الواقعة تحت تأثير النفوذ الأمريكى والبريطانى علاوة على أن عشرين دولة من دول الأمم المتحدة البالغ عددها حينذاك ٥٥ دولة كانت تشكل كتلة امريكا اللاتينية التى تتلى جميعا بصوت واحد مما يمكنها من موازنة القوى داخل

تلك المنظمة الدولية^(٥٩) .

وقد أثار هذا الموقف مخاوف بعض الأوساط المصرية وبخاصة الاخوان المسلمين حيث رأوا أن هذا الموقف ربما ينعكس على القضية المصرية حين عرضها على مجلس الأمن ، ولكن حاول بعض المسؤولين ومنهم عبد الرحمن الرافعي انتاع هؤلاء بأن الخلاف الذى بين بريطانيا ومصر يختلف تماما عن الخلاف الذى بين بريطانيا وفلسطين علاوة على أن قضية فلسطين تعتبر أكبر تجربة يقاس بها مدى صلاحية الجمعية العامة في حسم النزاع الدولى ، أما القضية المصرية فتعتبر أيضا تجربة عملية لمجلس الأمن وليس هناك أى علاقة في تأثير كلتا القضيتين على الأخرى^(٥٩) .

وهكذا انتهت دورة ايهل الطلوة بالموافقة على الاقتراح البيطاني الخاص بتشكيل لجنة تحقيق دولية خاصة بفلسطين^(٥٩) حيث حظى بموافقة اربعين صوتا وامتناع ثلاثة عشر عن التصويت من بينها مصر والدول العربية ، وقد اتفق على تشكيل تلك اللجنة من احدى عشرة دولة من الدول الصغرى والمتوسطة حيث ضمت ايران وبيرو والسويد وأورجواى وهولندا والهند وجواتيمالا وبوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا واستراليا وكندا وحاول الاتحاد السوفيتى أن تمثل الدول الكبرى في تلك اللجنة ولكن لم يحظ هذا الاقتراح بتأييد أغلبية الأعضاء وبخاصة بريطانيا^(٥٩) .

وفى نفس الدورة باشرت اللجنة السياسية أيضا أعمالها ومن أهم الموضوعات التى قدمت اليها اقتراح الكتلة السوفيتية بالسماح بتمثيل الوكالة اليهودية للاشتراك في أعمال اللجنة السياسية والجمعية العامة ، ولقد وافقت اللجنة السياسية على هذا الاقتراح السوفيتى ولكن المندوب المصرى أدرك خطورة تلك الخطوة على مستقبل القضية الفلسطينية فطالب بضرورة تمثيل عرب فلسطين حتى يكونوا على قدم المساواة مع الوكالة اليهودية ، ووصل الأمر بالمندوب المصرى الى التهديد بالانسحاب من المناقشة والامتناع عن التصويت اذا لم تبادر اللجنة السياسية بدعوة عرب فلسطين وأعلن أن مصر لم تعترف قط بالانتداب البيطاني وبالتالي لن تعترف بالوكالة اليهودية لأنها اكتسبت صفتها من الانتداب ، كما أن السماح بتمثيل اليهود في الجمعية العامة يعتبر أيضا منيا على قانونية الانتداب ، ثم أوضح المندوب المصرى أمام هيئة الأمم المتحدة بأن الدول العربية لا تمثل سكان عرب فلسطين .

وقد أيد المندوب العراق وجهة النظر المصرية وأضاف أن العرب لن يعدلوا عن قرارهم بالانسحاب الا اذا سحبت اللجنة السياسية قرارها بحضور الوكالة اليهودية لأن ذلك يعتبر اغفالا لحق عرب فلسطين في تقرير مصيرهم بأنفسهم^(٥٩) ، الأمر الذى ترفضه الدول العربية الأخرى .

ولإزاء اصرار المندوب المصرى على موقفه والذى أثار ضجة كبيرة في أروقة تلك المنظمة الدولية قررت اللجنة السياسية دعوة عرب فلسطين للاشتراك في أعمالها ، ولأهمية الاعتراض المصرى في توضيح وجهة النظر المصرية ومدى الدور الفعال الذى قامت به مصر في هيئة الأمم المتحدة رأينا أن ننقله بنصه :

« اذا لم توجه الدعوة الى ممثل عرب فلسطين للائلاء بآرائهم فان حكومتى متى تعتقد استنادا الى أننا بالرغم من اشتراكنا في عصبية الأمم لم نعترف بوقوع البلور والانتداب ، ان البيان الذى أعلنته الجمعية

العمومية يوم ٥ مايو عن الاستماع الى اليهود كان قائما على اساس ان الانتداب امر شرعى ولذلك فان مصر لن تساهم في أعمال اللجنة وسوف تمتنع عن ذلك وهذا لايعنى الانسحاب من اللجنة بل يعنى « الامتناع » فقط عن وجهة النظر القانونية وحجتنا في هذا القرار هي أن الجمعية العمومية منعت أى هيئة أخرى من عرض آرائها على اللجنة على الأساس نفسه الذى منح للوكالة اليهودية أما ورود اسم هيئة معينة (يقصد اليهود) في بيان الجمعية العمومية فانه يضع الهيئات الأخرى في مركز تتسوى فيه مع هذه الهيئة ، وحكومتى مهم بوجهة النظر القانونية في هذه المسألة فإن قرار الجمعية العمومية بخول هيئة معينة واحدة مركزا تمتاز به على مراكز الهيئات الأخرى ، ومصر تعترض على مبدأ ورود اسم هذه الهيئة في القرار دون الهيئات الأخرى ولو منحت الهيئة العربية العليا مركزا ممتازا على غيرها كما حدث للوكالة اليهودية لقدمت هذا الاعتراض نفسه^(٥٥) .

ولقد أعلنت صحيفة « مصر الفتاة » أن السبب في سماح هيئة الأمم بتمثيل اليهود قبل عرب فلسطين يرجع الى مندوبى الدول العربية أنفسهم الذين غعدوا في بادىء الأمر باسم عرب فلسطين وأخذوا في الدفاع عن قضيتهم وبطبيعة الحال وجد اليهود أن العدل يقضى بضرورة سماع صوتهم بعد أن سمعوا صوت العرب ولذلك فكان يجب على الدول العربية منذ البداية اعطاء الفرصة لعرب فلسطين لكي يدافعوا عن قضيتهم بأنفسهم وتكون مهمة الدول العربية بعد ذلك هي الوقوف بجانبهم لدعم وتأييد مطالبهم^(٥٦) .

أما تعليق الشيوعيين المصريين على الاقتراح السوفيتى بتمثيل الوكالة اليهودية فقد ورد في « الجماهير » بأسلوب ييلو فيه التحايل والاصطناع فقد ذكرت أن الاقتراح السوفيتى يعتبر فرصة للهيئات العمالية والوطنية لاسماع العالم صوتها بخصوص مشكلاتها وأيضا رغبة روسيا في عدم السماح للدعاية الصهيونية في عزل الجماهير اليهودية عن الهيئات الدولية وأخيرا ذكرت الصحيفة أن هذا الاقتراح يعطى الفرصة للدول الديمقراطية لدحض المناورات الاستعمارية والحجج الصهيونية^(٥٧) .

وحينما قررت هيئة الأمم المتحدة تشكيل لجنة التحقيق الخاصة وارسالها الى فلسطين رأى عرب فلسطين أن هذا القرار جاء في صالح اليهود ولذلك قررت اللجنة العربية العليا مقاطعة تلك اللجنة بل وبذلت مساعى حثيثة لانقاع العرب في هيئة الأمم المتحدة بمقاطعة لجنة التحقيق التي تعتبر « اساءة للكرامة العربية » ومحاولة ابعاد قضيتهم عن النطاق الدولى وأعلنوا ان قضية فلسطين ليست في حاجة الى دراسة أو لجباة تحقيق وإنما المهدف من تلك اللجنة هو محاولة عرقلة حل تلك القضية وربما يرجع ذلك الى قوة نفوذ الدعاية الصهيونية على أعضاء هيئة الأمم المتحدة وتوقع قادة فلسطين أن تسفر مباحثات تلك اللجنة عن توصيات أغلبها في صالح اليهود وتحقيقه لآمال الصهيونية .

وقد فهم منذ البداية أن تلك اللجنة لن تعمل الا بما ترتضيه الدول الكبرى من الرغبة في تقسيم فلسطين وما يؤكد ذلك ماصرح به مندوب استراليا — وهو عضو في لجنة التحقيق — من أنه « ليس هناك بدئلا للتقسيم كحل ملائم لقضية فلسطين^(٥٨) » .

وعندما قررت اللجنة الذهاب الى الشرق الأوسط مباشرة أعمالها كان رأى العالم العربى عموما

والمصري على وجه الخصوص يميل الى مقاطعتها ، فقد أصدرت جريدة « صوت الأمة » نداء الى الشعب المصرى تدعوه فيه الى مقاطعة لجنة التحقيق الدولية ولفتت تلك الجريدة النظر الى أنه بالرغم من عدم اشتراك الدول الكبرى فيها إلا أنها هى صاحبة فكرة تشكيلها ، فبريطانيا هى التى قدمت هذا الاقتراح ومادامت بريطانيا قد اقترحت ذلك فإن للأمر خطورته فالعرب والمصريون لا ينفصلون الدور الذى تلعبه بريطانيا فى محاولة تثبيت دعائم الوطن القومى فى فلسطين^(٩٩) .

ولكن كانت الأوساط اليسارية فى مصر ضد مقاطعة اللجنة لأنها رأت ان ذلك القرار جاء فى خدمة المصالح الاستعمارية بالإضافة الى أنه يعتبر تشكيكا صريحا فى هيئة الأمم المتحدة مما يؤدى بالعرب الى فقدانهم لأقوى سلاح فى كفاحهم ضد الاستعمار ، وهو نقل القضايا العربية الى المجال الدولى لكشف مناورات الاستعمار على نطاق دولى^(١٠٠) .

لجنة التحقيق الدولية الخاصة بفلسطين :

من المعروف أن لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة استهدفت دراسة القضية الفلسطينية على الطبيعة ولكنها بدلا من ذلك طافت بمسكرات اللاجئين اليهود فى أوربا قبل أن تصل الى فلسطين وفضلا عن ذلك كان من المفروض أن تتعرف على وجهات نظر الدوائر العربية فى الدول التى تتأثر مباشرة بمصير فلسطين مثل مصر . ولعل الهيئة العربية العليا حينما قررت مقاطعة اللجنة كانت تمر عن بأسها بسبب تحيز هذه اللجنة ولذلك أعلنت الهيئة العربية الاضراب العام بمجرد وصول لجنة التحقيق الى القدس فى ٢٧ يونيو عام ١٩٤٧ .

وقد أهدت الأوساط الاسلامية والعربية فى مصر فكرة مقاطعة اللجنة وأصدرت نداء الى الشعب المصرى بهذا المعنى وبادرت تلك الهيئات بعقد اجتماع بمقر دار الاتحاد العربى قرروا فيه تأييد اللجنة العربية فى موقفها من لجنة التحقيق والدعوة الى وجوب التضامن مع الفلسطينيين فى كفاحهم كما اقترحوا تكوين لجنة دائمة من مندوبى الهيئات العربية والاسلامية للوقوف على حقيقة الموقف ودراسة وتخصيص يوم لفلسطين وعلى الصحافة أن توالى نشر نشاط تلك الهيئات العربية والاسلامية ليطلع الرأى العام العربى على مدى مؤازرتها لقضية فلسطين^(١٠١) .

يبد أن الهيئات الرسمية فى مصر كانت أميل الى التعاون مع تلك اللجنة كما تبين ذلك من المناقشات التى دارت فى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الجلسة التى عقدتها اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى يونيو عام ١٩٤٧ وفيها أعلن أمين الحسينى أن تشكيل تلك اللجنة قد اثبت سوء نية الأمم المتحدة حيال القضية الفلسطينية ولذلك فإن فى مقاطعتها حجة قوية للاعتراض على ما تنوصل اليه من قرارات فيما بعد ، ولكن رأى وزير الخارجية المصرى — محمود فهمى النقراشى — ان فى مقاطعة لجنة التحقيق تناقضا مع موقف الوفود العربية فى الأمم المتحدة وأنه من الضرورى الادلاء بالمعلومات والبيانات التى تطلبها اللجنة الدولية . وبالفعل انتهى هذا الاجتماع بقرار مطابق لوجهة النظر المصرية والذى يتضمن السماح بالادلاء بالبيانات التى تطلبها لجنة التحقيق كما اجمعوا على عدم الضغط على الهيئة

العربيا العليا بالعدل عن موقفها على ألا يمنع ذلك من اتخاذ وسائل فعالة اذا تطلب الأمر ذلك^(٦١).

وجبنا وضعت لجنة التحقيق تقريرها انقسم أعضاؤها الى فريقين قدم كل منهما مشروعا يختلف عن الآخر ، الفريق ضم ممثلي كندا واستراليا وبيرو وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والسويد واورجواي وهولندا وقدم مشروعا عرف باسم « مشروع الأغلبية » ، اما الفريق الآخر فضم ممثل الهند وايرلندا ويوغوسلافيا وقدم مشروعا اطلق عليه « مشروع الأقلية » .

وفيما يختص بمشروع الأغلبية فقد أوصى بتقسيم فلسطين الى دولتين احدهما عربية والأخرى يهودية مع تدويل القدس أما مشروع الأقلية فيقضى بإقامة دولة اتحادية فيدرالية تشمل البلاد كلها على أن تكون القدس هي عاصمة تلك الدولة ، واتفق الفريقان على انهاء الانتداب واعطاء فلسطين استقلالها بعد فترة انتقال وجيزة ، وأن يحدد أول أغسطس عام ١٩٤٨ موعدا لانهاء الانتداب وجلاء القوات البريطانية على أن تتولى لجنة محاسية من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ادارة البلاد تحت اشراف مجلس الأمن وإن تجري انتخابات عامة بعد جلاء قوات الدولة المنتدبة . وفيما يخص بالأماكن المقدسة فقد اتفق الفريقان على ضرورة الحفاظ على الحقوق الراهنة لتلك الأماكن الى جانب تأمين حرية المرور والزفارة للأماكن المقدسة لجميع الطوائف وأخير أوصوا بعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها^(٦٢).

وقدمت لجنة التحقيق هذين المشروعين للجمعية العامة في سبتمبر عام ١٩٤٧ ، ولكنه قبل بالرفض من جانب العرب الذين بادروا بتقديم مشروع عربي يقضى باتشاء حكومة مركزية مع بقاء الانتداب البريطاني سنة واحدة الى حين انتخاب جمعية تأسيسية تتولى وضع دستور للبلاد يقوم على أسس ديمقراطية ، وقد حاولت بريطانيا مناهضة المشروع العربي وأعلنت تصميمها على انهاء انتدابها على فلسطين حينما ادركت أن نتيجة انتخابات الجمعية التأسيسية سوف تؤدي بالعرب الى تمتعهم بالأغلبية فيها مما يهدد لقيام حكومة عربية^(٦٣).

وأما بالنسبة لليهود فقد ابدوا موافقتهم على مشروع الأغلبية حيث لمسا فيه اشارة لتحقيق مبادئهم التي نادوا بها في مؤتمر بلتيمور ، ولكن لم تستطع الجمعية العامة اتخاذ أى قرار في هذا الشأن انتظارا لرأى بريطانيا التي أعلنت حيادها ازاء تلك القضية ورفضها لأى مشروع لا يقبله الفريقان هذا بالرغم من وضوح نيتها خلال المناقشات التي أثبتت ميل بريطانيا لمشروع التقسيم . وبالإضافة الى ذلك فحينما رفع المشروعان الى اللجنة السياسية ظهر ميل شديد من دول أمريكا اللاتينية نحو اليهود كما أكد مثالا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مشروع التقسيم^(٦٤).

ولكن ييمنا في تلك المناسبة الوقوف على حجم الدور الذي قام به وفد مصر لدى هيئة الأمم ، حيث ألقى رئيس الوفد المصرى — الدكتور محمد حسين هيكل — خطابا طويلا بشأن القضية الفلسطينية أعلن فيه رفض مصر لمشروع التقسيم وعلى الجمعية العامة وجوب العمل في حدود وظيفتها التي يحددها لها ميثاق الأمم المتحدة والتي بموجبها يعتبر قيام الدولة اليهودية خارجا عن اختصاص الجمعية العامة وأهدافها ، وهنا حاول المندوب المصرى أن يبرز الاعتبارات القانونية حيث أن الاعتبارات السياسية

استخدمت في الأمم المتحدة لصالح اليهود ، وقد استاء محمد حسين هيكل من تلك الخطاب التي ألقاها المندوبون وبخاصة مندوبها كل من أمريكا وروسيا والتي أظهرت بوضوح تام تأييدهم لفكرة التقسيم .

كما أبدى المندوب المصري اعتراضه على محاولات لجنة التحقيق الربط بين مسألة فلسطين وبين مسألة المشردين وذكر أن فلسطين ليست ضحية الخلفاء وحدهم بل هي أيضا ضحية هتلر واضطهاده ليهود أوروبا مما دفعهم الى الهجرة الى فلسطين فليس في بنود الميثاق بند ينص على التمييز في الجنس أو الدين ، ثم أعلن هيكل مرة أخرى رفض مصر البات لقرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية وليس المقصود من ذلك هو مناهضة الحكومة المصرية للجنس السامي ولكن المقصود هو اقناع الأعضاء بأنه ليس حل مشكلة فلسطين هو تقسيمها ولكن عبر الحلول العمل على انشاء دولة فلسطينية لها حكومة ديمقراطية وجمعية تأسيسية وأن يكون لها دستور يضمن لكل من الأغلبية والأقلية حقوقها الخاصة .

ويستطرد المندوب المصري قائلا : « وعلى هامش المشكلة الفلسطينية وخارجا عنها يتعين كذلك اتخاذ إجراءات عملية فعالة لمعاملة المواطنين اليهود في العالم كله على قدم المساواة التامة بسواهم من المواطنين ذوي العقيدة الدينية المختلفة وليست هذه مسألة سياسية وإنما هي مسألة انسانية خارجة عن اختصاص اللجنة الخاصة وأكرر القول بأن فلسطين لاشأن لها بمناهضة السامية فالمشكلة الفلسطينية لا تحتمل الا حلا واحدا هو اعلان استقلال فلسطين . وفلسطين المستقلة تعرف كيف تضع حدا للإرهاب وكيف تحافظ على مصالح الأقليات » .

وقد استخدم الدكتور هيكل الحجة التي سبق وأن عرضت بواسطة الأوساط المعادية للصهيونية حتى بين اليهود أنفسهم وهي أن قيام دولة يهودية في فلسطين سوف يؤدي الى تقوية الحركة المناهضة للسامية . وبذلك ناشد أعضاء هيئة الأمم المتحدة بضرورة رفض مقترحات اللجنة ونوه الى أن أي قرار يكون متجاوزا لحدود اختصاصاتهم لن يكون له أي أثر دولي ولن يكون ملزما لأحد^(٦٦) .

كما ألقى مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة — محمود فوزي — خطابا أكد فيه بأن الأمور لو سارت في مجراها الطبيعي لما نشأت المشكلة الفلسطينية وأعلن أن فلسطين لم تعد تستطيع استيعاب مهاجرين جدد ، وفيما يخص بمسألة المشردين فقد أشار محمود فوزي الى أن مصر كان لها الفضل الأول في التقديم باقتراح خاص بالاضطهاد العنصري في دور الاجتماع الأول في ابريل عام ١٩٤٧ ، ولذلك يجب على دول العالم بأجمعه فتح أبوابها لكي تتحمل كل دولة عبء هؤلاء المشردين وفي نهاية حديثه أكد المندوب المصري على ضرورة انشاء دولة فلسطينية ديمقراطية تكفل لجميع سكانها مسلمين ومسيحيين ويهود السلم ولكنه ترك تقرير الحل النهائي الى الأمم المتحدة^(٦٧) .

وبينا كان موقف مصر على النطاق الدولي هو رفض لجنة التحقيق الدولية نصح على النطاق العربي مشاركة الحكومة المصرية في المؤتمرات التي عقدت في نطاق جامعة الدول العربية لكشف تلك المناورات السياسية الاستعمارية حيال القضية الفلسطينية وأول اجتماع كان للجنة السياسية للجامعة العربية في صوفيا ببيروت^(٦٨) . والذي حضره وزراء الخارجية العرب ، وقد عقد في الفترة من ١٦ حتى

١٩ سبتمبر عام ١٩٤٧ حيث رأت اللجنة السياسية ضرورة عقد اجتماع طارىء للتداول فيما يجب عمله
ازاء ماوصلت اليه القضية الفلسطينية من تطورات خطيرة وبخاصة بعد تقرير لجنة التحقيق الدولية .

وقد تشكل الوفد المصري من دسوق أباطة وزير الخارجية بالنيابة وكامل عبد الرحيم وكيل وزارة
الخارجية ، وعبد الرحمن حقي ومحمد عبد المنعم ومحمود صلاح الدين ، وبعد التداول قرر المجتمعون
مايلي :

أولا : الدعوة الى مقاومة تقرير لجنة التحقيق الدولية لمخالفته لميثاق الأمم المتحدة وتحمله لحقوق
عرب فلسطين .

ثانيا : مد عرب فلسطين بكل مايلزمهم من المال والعتاد للدفاع عن كيانهم ضد العصابات
الارهابية الصهيونية وعلى الدول العربية مساعدتهم لدفع هذا الخطر وتشجيع أبنائها على ذلك (٧٩) .

ثالثا : تأليف لجنة عسكرية من مندوبى الدول العربية المشتركة فى الاجتماع لدراسة النواحي
العسكرية فى فلسطين بالنسبة للعرب واليهود وتقديم التوصيات على ضوء الاحتمالات الممكنة الوقوع بعد
انسحاب القوات البريطانية من فلسطين (٨٠) .

وفى النهاية أرسلت اللجنة السياسية للجامعة العربية فى صوفر تحذيرا رسميا لكل من لندن
وواشنطن من خطورة قيام الدولة اليهودية والذي سيؤدى حتما الى ثورة العرب وتصميمهم الأكيد على
استعمال القوة (٨١) .

وعلى أثر الانتهاء من هذا المؤتمر أعلن المندوب المصري دسوق أباطة استعداد العرب للدفاع عن
فلسطين بالقوة اذا اصدرت الأمم المتحدة قرارا ضد المصلحة العربية وقد درس وزراء خارجية الدول العربية
جميع الاحتمالات التى يمكن ان تقع بعد ان تصدر الأمم المتحدة قرارها فمن حق العرب فى فلسطين ان
يمشوا كمشعب حر فى بلادهم (٨٢) .

وفهما يتعلق بصدى تقرير لجنة التحقيق الدولية على الصعيد المصرى الشعبى فقد اقترح احد
المسؤولين — حافظ رمضان — بأنه اذا وافقت هيئة الأمم المتحدة على تقرير اللجنة يجب على الدول
العربية مقاطعة الدول التى وافقت على هذا التقرير وسحب سفرائها ووزرائها من تلك الدول وعدم
التعاون معها تجاريا وثقافيا بالإضافة الى الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة ذاتها كما رأى حافظ رمضان
أيضا أنه لايد فى تلك الحالة من اتخاذ الوسائل العملية لمواجهة الخطر الناتج عن تنفيذ قرار
اللجنة (٨٣) .

ولقد كان الرأى العام المصرى كله ضد تقرير لجنة التحقيق ورفض فكرة التقسيم وقيام الدولة
اليهودية ، وتأيدتهم فكرة الدعوة الى استعمال القوة لمواجهة تلك المتاورات الاستعمارية الدولية ، ففى
الاسكندرية دعت الهيئات الاسلامية الممثلة فى جبهة مصر والاتحاد العربى والايخوان المسلمين والحزب
الوطنى ومصر الفتاة والنادى السودانى والنادى العربى الى اعلان الاضراب عن العمل لمدة ساعة يوم ١٦
سبتمبر تعبيرا عن سخطهم لتقرير اللجنة واعلان استعدادهم لمقاومة هذا التقرير والجهاد من أجل الحفاظ

على عروبة فلسطين ، وقد توجت تلك القضية الشعبية باجتماع عقد في دار الاتحاد العربي القى فيه محمد على علوية خطبة أكد فيها على حق العرب في فلسطين كما دحض الادعاءات الصهيونية نحو فلسطين ، وناشد العرب بضرورة الوقوف بجانب الفلسطينيين ولكن سرعان ما قام البوليس بتفريق المتظاهرين ورفض هذا الاجتماع^(٧٤) .

واستجابة لنداء الهيئة العربية العليا الفلسطينية الى الدول العربية لاعلان الاضراب العام يوم ٣ أكتوبر احتجاجا على مشروع التقسيم ، بلدت تلك الهيئات والجماعات الاسلامية ذاتها الى جانب جماعة الشباب في القاهرة والاسكندرية الى اعلان الاضراب العام واصدار بيان استنكروا فيه مشروع التقسيم ودعوا الى مقاومة الاستعمار في وادي النيل وفلسطين وقرروا جعل يوم ٣ أكتوبر « يوم فلسطين » وهكذا ربطوا بين القضية الفلسطينية وبين القضية المصرية مع أن بعض الأوساط كانت تخشى من هذا الربط ، ولكن تمكن البوليس أيضا في تلك المرة من الحيلولة دون وقوع الاضراب حيث وقفت قوات الأمن عند الجامع الأزهر للقبض على منظمي تلك المظاهرات ، كما استطاعت تلك القوات فض اجتماع للشباب كان قد تقرر عقده في جامع المؤيد بعد اعلان الاضراب مباشرة وذلك بهدف مناصرة فلسطين .

ولكن بالرغم من محاولات البوليس الا أن الشباب استطاع التعبير عن عواطفه تجاه فلسطين حينما نجحوا في عقد مؤتمر شمسي في دار الشباب المسلمين من أجل تنظيم الكفاح لفلسطين وفي هذا الاجتماع ألقى المجاهد الفلسطيني محمد علي الطاهر خطبة حث فيها الشباب على ضرورة الدعوة الى تنظيم الجهاد^(٧٥) . وبدأ منذ ذلك الوقت التفكير في استعمال القوة من أجل فلسطين ولكن أضفى عليها في ذلك الوقت الصبغة الدينية وبخاصة حينما قرر مكتب الإرشاد العام للأخوان المسلمين توجيه نداء الى الشعب المصري خاصة والشعوب العربية والاسلامية عامة للاستعداد التام لمواجهة الحالة العصبية التي تمر بها قضية فلسطين حينذاك كما قرر أخذ البيعة من المسلمين في المساجد يوم الجمعة ٣ أكتوبر لنصرة فلسطين والاستعداد من أجل تنظيم الصفوف للجهاد المقدس^(٧٦) .

كما رفض أيضاً الحزب الشيوعي المصري تقرير لجنة التحقيق الدولية وأعلن أن هذا التقرير قد أغفل المطلب الأساسي وهو المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن فلسطين ، كما انتقد هذا الحزب موقف اللجنة العربية من ترديدها في كل مناسبة بعدم عدالة التقرير وأغفلت هي الأخرى طلب جلاء القوات البريطانية عن البلاد^(٧٧) .

ولكن بالرغم من هذا التيار المعارض لتقرير اللجنة الا أنه بدأت تظهر بوادر التأييد التام لفكرة التقسيم من جانب الدول الكبرى الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، ولقد عبر أحد المسؤولين الأمريكيين عن مواقف الدول الكبرى في تأييدها للتقسيم حينما قال :

« ان الأمم الكبرى لا تفهم لغة العواطف ولا تتعن بالمرات الأخلاقية ، ان لنا مصالح في بلادكم ، ان بلادكم تعتبر في نظر القيادة العسكرية حصنا من حصون دفاعنا الخارجية ، ان منابع الثروة عليكم تستهوي قلوبنا فاطرقوا هذه الأبواب واربطوا مطالبكم الوطنية بمصالحنا وسامووا .. سلوموا ما أستطيعم^(٧٨) » .

وازاء مابدا في الجمعية العامة من اتجاه نحو التقسيم رأيت الدول العربية أن تتخذ مواقف أكثر حزمًا إما بقصد التنفيذ أو على الأقل بقصد التأثير على الأمم المتحدة حتى تعيد النظر في خطة انشاء الدولة اليهودية ولهذا الغرض تقرر عقد مؤتمر على مستوى رؤساء الحكومات ، فكان مؤتمر « عاليه » الشهير .

مؤتمر عاليه من ٧ - ١٠ أكتوبر عام ١٩٤٧ :

للمؤتمر عاليه أهمية خاصة تختلف عن المؤتمرات العربية السابقة فقد مثلت فيه الدول العربية بواسطة رؤساء الحكومات وتم عقده في ظروف حاسمة كانت تمر بها القضية الفلسطينية اذ تبينت الوفود العربية انه يوجد احتمال قوى في الأمم المتحدة باتخاذ قرار التقسيم . وقد تشكل الوفد المصري المشترك في هذا المؤتمر من محمود فهمي النقراشي — رئيس الوزراء — رئيسا للوفد وعضوية كل من حافظ رمضان رئيس الحزب الوطني ، ومحمد علي علوية وزير الأوقاف السابق ^(٧٩) .

وفي أثناء انعقاد المؤتمر حاول المفتي الاشتراك في أعماله فحضر الى لبنان غير أن أعضاء مجلس الجامعة العربية اختلفوا حول هذه الخطوة فقد رفض مندوب العراق تمثيل الفلسطينيين وأيده مندوب الأردن ^(٨٠) مما يشير الى أن ضم الضفة الغربية الى المملكة الأردنية كان يدور بذهن الدولتين الهاشميتين ولذلك ستقفان ضد الاعتراف بالكيان الفلسطيني فترة من الوقت .

وفي مؤتمر عاليه ظهرت بوادر الانقسام في المشرق العربي حول كيفية معالجة القضية الفلسطينية فبينما اتخذ الأردن والعراق هذا الموقف المعادي للكيان الفلسطيني نجد مصر والسعودية يؤيدان فكرة كيان فلسطيني وتستجيبان للدعوة التي وجهها أمين الحسيني الى مؤتمر عاليه بتأسيس جيش فلسطين تحت قيادته ^(٨١) . ولم يقتصر الأمر في هذا الاختلاف على مبدأ الكيان الخاص لمرب فلسطين وتشيكلهم في المؤتمرات العربية بل شمل أيضا نوعية الزعامة الفلسطينية فبينما رفضت الدولتان الهاشميتان زعامة الحسيني تبنت مصر في هذه الحقبة وحتى نهاية عام ١٩٤٨ زعامة المفتي .

والظاهر أن الخلافات التي احتدمت لأول مرة في مؤتمر عاليه جعلت الحكومة المصرية تتحفظ ازاء المشاركة في اللجنة العسكرية التي انبثقت عن المؤتمر فقد تشكلت هذه اللجنة من محمود الهندي (سوريا) وصبحي الحضر (فلسطين) واسماعيل صفوت (العراق) ، وبعجت طباره (الأردن) وشوكت شقير (لبنان) وقد أسندت رئاسة تلك اللجنة الى اسماعيل صفوت ولذلك انتدبت حكومة العراق اللواء نظيف الشاوي ليُمثلها في اللجنة العسكرية وانضم اليها طه الهاشمي كـمفتش عام للمتطوعين . أما مصر فقد أرسلت احد موظفيها المدنيين في المفوضية المصرية بلبنان ، وقد اتخذت تلك اللجنة من دمشق مقرا لها وعقد أول اجتماع لها في ٨ أكتوبر ^(٨٢) ، وفي ٩ أكتوبر قدمت توصياتها الى المؤتمر وهي :

أولا : وجوب تجنيد المتطوعين وتسليحهم فورا والعمل على حشد القوات العربية النظامية على مقربة من حدود فلسطين .

ثانيا : تأليف قيادة عربية عامة ، وإلى أن يتم ذلك يجب امداد عرب فلسطين بما لا يقل عن عشرة آلاف بندقية كما يوضع ما لا يقل عن مليون دينار تحت تصرف اللجنة العسكرية لتموين القوات الفلسطينية .

ثالثا : حشد عدد كبير من الطائرات المقاتلة في المطارات القريبة من ساحل البحر المتوسط الشرق لمراقبة المواصلات البحرية لمنع وصول امدادات الى اليهود .

ولكن لم تبد الجامعة العربية اهتماما بتلك المقترحات فيما عدا تخصيص مليون دينار والوعد بإرسال العتاد الى عرب فلسطين .

وقد حذر رئيس الوزراء المصري أعضاء المؤتمر بمخاطبة التورط في أي مغامرة حرية وفضل على ذلك تشجيع المتطوعين و امدادهم بالسلاح مما أدى الى أن تقصر اللجنة أعمالها بالعمل على تزويد المناطق الفلسطينية الأكثر مواجهة لليهود بالعتاد والسلاح وأيضا جمع أكبر عدد من المتطوعين من الفلسطينيين والبلاد العربية والعمل على تدريبهم وتسليحهم (٨٣) . وقد تولت لجنة فرعية مكونة من رؤساء الوفود الأعضاء في المؤتمر مهمة اعداد التناير اللازمة للدفاع عن فلسطين ، وبعد الانتهاء من مهمتها قرر مجلس الجامعة العربية مايلي :

أولا : يجب تنفيذ قرارات مؤتمر بلودان عام ١٩٤٦ فورا في حالة رفض قيام دولة عربية مستقلة

ثانيا : نظرا لقرار الحكومة البريطانية بالتخلي عن الانتداب ، ونظرا لوجود القوات الصهيونية ومنظماتها الإرهابية في فلسطين بما يهدد سلامة العرب قرر المجلس اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين وأوصى الدول العربية بضرورة المبادرة باتخاذ تلك الاجراءات « على أن تيسر الدول غير المتحالفة سبيل الاشتراك والتعاون في هذا الواجب بالاتفاق بينهما » .

ثالثا : واعبرا بوصى المجلس الحكومات العربية بمد يد المساعدة المادية والمعنوية لعرب فلسطين لتقويتهم وتمريضهم للدفاع عن كيانهم كما ترصد لهم الأموال اللازمة لذلك على أن تتولى لجنة فرعية انفاق وتدير هذه الأموال (٨٤) .

لم يكن موعد انتهاء الانتداب البريطاني قد تحدد بعد عند انعقاد مؤتمر عاليه ولذلك واجهت الدول العربية مشكلة اشراك قواتها النظامية لمواجهة اليهود وكان من بين اسباب الترددات التي أبدتها القرائش في المؤتمر « أن القوات البريطانية مازالت تحتل قواعد في منطقة القناة ولذلك يتعذر مجابته في فلسطين » . وأعلن أن مصر غير متحمسة لفكرة الحرب وفي الامكان التظاهر بذلك بمحشد الجيوش المصرية على الحدود الفلسطينية (٨٥) . وهكذا انصبت الجهود على خطة تدعيم القوات الفلسطينية دون الاتفاق على أي شئ من الفلسطينيين تتلقى هذه المعونة .

وبينا تحفظت الحكومة المصرية كان الاخوان المسلمون في مصر من الجماعات الأولى التي أظهرت

استعدادا لإرسال المتطوعين دون التقييد بنهاية الانتداب البريطاني حيث أعلن حسن البنا ان « عشرة آلاف شاب على أهبة الاستعداد للنضال في سبيل فلسطين كدفعة أولى » وقد أثارت تلك التصريحات مخاوف أعضاء الوكالة اليهودية في العالم وخاصة في لندن حيث صرح أحدهم « اننا مقتنعون بأن الاخوان المسلمين يمتنون مايقولون » .

وحسبنا أن نذكر أن الاخوان المسلمين كانوا أول من أذاع أنباء عن المتطوعين والذي يبلغ عددهم كما قال المرشد العام عشرة آلاف شاب ككتيبة أولى لانتفاذ فلسطين ثم أخذت بعد ذلك تتبال عليهم برقيات التطوع في كتابهم^(٨٦) . كما أرسل ممثل الأخوان في لندن — مصطفى مؤمن — برقية الى رئيس الوزراء البريطاني لفت فيها نظره الى أن الأخوان المسلمين سوف يرسلون عددا كبيرا لمحاربة الذين يقفون حجرة عثرة في سبيل تحرير فلسطين^(٨٧) .

صندوق قرار التقسيم :

وعند مناقشة القضية في لجنة فلسطين الخاصة التابعة للجمعية العامة وضع تماما ميل معظم الأعضاء تجاه التقسيم وخاصة بعد رفض المشروع العربي ، مدفوعين في تأييدهم للتقسيم من منطلق العطف على المشركين ، وزراء ذلك بالمر المنسوب المصري الدائم — محمود فوزي — بتقديم اقتراح في ١٨ أكتوبر يقضى باحالة مسألة اختصاص هيئة الأمم المتحدة في تقسيم فلسطين الى محكمة العدل الدولية ، وكان لهذا القرار خطورته اذا قيس بتلك الاقتراحات المقدمة من بقية الوفود العربية حيث تقدمت كل من سوريا والعراق بالقرار الخاص بشرعية المهود الأصلية التي قطعت للعرب وصحة الانتداب من الناحية القانونية .

ولقد أحدث الاقتراح المصري ضجة بين أعضاء الأمم المتحدة وخاصة تلك الدول التي أبدت التقسيم . فأعلن مندوب امريكا أن تقسيم فلسطين داخل في اختصاص الجمعية العامة ، ولكن استطاع مندوب باكستان حسم تلك المناقشات حينما اقترح تشكيل لجنة فرعية قانونية ليبحث مسألة اختصاص الجمعية العامة وأوصى محمود فوزي أن تضع اللجنة في اعتبارها الاقتراح المصري^(٨٨) .

وحاول رئيس وفد مصر — د . محمد حسين هيكل — اثبات صحة القرار المصري من الناحية القانونية وقد استند في ذلك الى المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص بأنه : « تستطيع الجمعية العامة أن تبحث جميع الوسائل أو المواضيع التي تدخل في النطاق الزاخر للميثاق الحالي أو المتعلقة بسلطات أو اختصاصات أية مؤسسة ينص عليها الميثاق الحالي ، وتستطيع كذلك مع احترام نصوص المادة الثانية عشرة أن تعرب بصدد هذه الوسائل أو المواضيع عن توصيات توجهها الى أعضاء هيئة الأمم المتحدة » . وبما هو جدير بالذكر ان الاقتراح المصري لم يلق تأييدا سوى من وفد بلجيكا الى جانب الوفود العربية^(٨٩) .

ولكن عادت مصر مرة أخرى الى المطالبة بالانتقاء الى محكمة العدل الدولية حينما وضع تماما

قبول كل من بريطانيا وأمريكا للتقسيم وقد حاولت بعض الدول اقناع العرب بقبول فكرة التقسيم وذلك بتوسيع المنطقة العربية بضم النقب ولكن ادركت الوكالة اليهودية في الحال أهمية النقب لليهود فهي المنفذ الذي يصل الدولة اليهودية المقترحة بالبحر الأحمر ولذلك بادرت تلك الوكالة بإرسال وإيزمان لاقناع الرئيس الأمريكي بذلك وبأن اليهود هم أقلر على تعمير الصحراء ، وهكذا نجحت الصهيونية في الضغط على أمريكا بالاعول عن فكرتها بشأن إعادة النظر في حدود التقسيم ^(٩٠) .

وعندئذ انتقلت القضية الى الجمعية العامة ودار جدل بين الدولتين العظيمين اللتين ابدتا التقسيم وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي حول المرحلة الانتقالية ولكنهما اتفقتا في النهاية على حل وسط في ١١ نوفمبر يقضى بانهاء الانتداب في أول مايو على أن تظهر الدولتان العربية واليهودية في ١ يوليو وتشكل لجنة للمراقبة من الدول الصغرى الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة والمؤيدة للتقسيم ^(٩١) .

وحتى آخر لحظة وقبل اجراء التصويت ظل مندوب المصري يحلر من مغبة التقسيم فذكر في ٢٤ نوفمبر أن هذا القرار سوف يؤدي الى إزاحة الدماء في الشرق الأوسط ، وحاول اقناع الأعضاء بما بين اليهود والعرب من علاقات الود والدليل على ذلك توليهم مناصب حكومية ودخولهم البرلمان في مصر والدول العربية الأخرى كما أشار الى أن العرب لايفرقون بين الأجناس والأديان وليس أدل على ذلك من رفض يهود مصر والدول العربية الهجرة الى فلسطين ، كما أكد المندوب المصري على استحالة تحمل العرب عن أراضيهم ولذلك فانه اذا فرضت الأمم المتحدة التقسيم فان ذلك سوف يؤدي الى سفك الدماء ولن يقصد من وراء ذلك التحريض على الثورة كما سيتصور البعض .

وحاول محمد حسين هيكل تدعيم وجهة نظر حكومته بما جاء في صحيفة « نيويورك بوست » بتاريخ ٢١ نوفمبر عام ١٩٤٧ وهى من أشد الصحف مناصرة للصهيونية ، حيث كتبت مقالا بعنوان « الهلاك يهدد ٨٠,٠٠٠ يهودى رهائن في جميع البلاد الاسلامية » وفيها أشار الكاتب الى أنه في حالة بدء القتال في فلسطين بين العرب واليهود فسيؤدي ذلك الى قتل عدد كبير من العرب واليهود حيث قد تشتعل الحرب في جميع انحاء العالم الاسلامى مما يعرض الاقليات اليهودية الموجودة في البلاد الاسلامية للقتل وبالتالي فلن يكون اليهود مطمئنين على حياتهم في العالم العربى .

وبعد ذلك وجه المندوب المصري سؤالاً للدول المهتة لانشاء الدولة اليهودية لانفاذ اليهود المشردين في أوروبا نص على : « اليس من الواجب السياسى والانسانى العطف على الشعب اليهودى بعدم تعرض ملايين اليهود لخطر مؤكد في سبيل انفاذ ١٠٠,٠٠٠ يهودى في أوروبا ؟ » كما حاول محمد حسين هيكل اقناع الدول الأعضاء المهتدين للتقسيم باعادة النظر في هذا المشروع حيث وعدهم بأن حكومات الشرق سوف تحاول المحافظة على السكان اليهود في بلادهم ، أما في حالة فرض التقسيم فسوف تنظر الشعوب العربية الى هؤلاء اليهود على أنهم أعداء مما يؤدي الى اشتعال حرب عنصرية . واخير ختم محمد حسين هيكل خطيبته بقوله : « ومهما يخبىء القدر فإلى أرجو ألا يقال يوماً ما أن وقد مصر لم ينجركم » .

وفي نفس الوقت نهض مندوب مصر الدائم — محمود فوزى — وحلر أيضاً الأعضاء من نتيجة التسرع في اتخاذ قرار بهذا الشأن الأمر الذى يفقد الأمم المتحدة هيبتها واحترامها أمام الرأى العام

العالمى ، كما أشار الى تلك المناورات الخطيرة التى تحيكتها السياسة العالمية لمحاولة فرض التقسيم بالقوة عن طريق تجميع المهاجرين فى موانئ البحر المتوسط تمهيدا لدخولهم فلسطين ثم ينضمون بعد ذلك الى العصابات الإرهابية مما يهدد من حدود الاضطرابات والقتال التى تكون من نتيجتها فرض التقسيم^(٩٢) .

كان تدخل الوفد المصرى فى المناقشات التى دارت فى هذه الحقبة فى أروقة المنظمة الدولية يزيد من حجمه وقوة حججه عن مواقف الوفود العربية الأخرى التى اعتمدت عليه ، وبإليه فى ممارسة هذا النشاط الوفد السورى ، ولم يكن قرار التقسيم يحظى حتى هذه اللحظة بتأييد الأغلبية المطلوبة أغلبية الثلثين وهو ما حدث فعلا عند إجراء أول تصويت فى ٢٥ نوفمبر حيث عجزت الدبلوماسية الأمريكية للضغط على بعض الدول لكى تحوّلها عن موقفها من التقسيم سواء بالتأييد أو بالامتناع .

وهناك مثل على الأساليب التى استخدمتها أمريكا فمثلا كانت هائتي هى الدولة الوحيدة من دول أمريكا اللاتينية التى عارضت مشروع التقسيم ولكن هددتها الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المعونة عنها اذا لم تعدل عن موقفها واستخدمت أيضا نفس الأسلوب مع كل من الحبشة والصين الوطنيتين اللتين تحولتا الى الامتناع وليس المعارضة^(٩٣) .

ولذلك حينما أعيد طرح مشروع التقسيم للتصويت فى ٢٩ نوفمبر نال موافقة ثلاثة وثلاثين صوتا ضد ثلاثة عشرة وامتناع عشر دول عن التصويت ، وقد اتخذ هذا القرار نتيجة الاتفاق بين الدول العربية والكتلة الشيوعية على فرض التقسيم الى جانب أحد عشر صوتا من دول أمريكا اللاتينية وهى كما سبقت الإشارة ذات ثقل لانجاح أى قرار ، وبذلك يكون قرار التقسيم قد حصل على موافقة ثلثي الأعضاء وهى النسبة المطلوبة لتنفيذ أى اقتراح يعرض على الجمعية العامة^(٩٤) .

ومنذ ذلك الوقت أخذت الدول العربية تعيد النظر فى سياستها على ضوء تحديد موعد لنهاية الانتداب البريطانى على فلسطين .

ولم ينته دور مصر فى الأمم المتحدة بصدد قرار التقسيم ذلك لأنه وكل مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ قرار الجمعية العامة وكانت مدة عضوية مصر فى مجلس الأمن وهى سنتان قد انتهت فى عام ١٩٤٧ ولذلك سارعت الحكومة المصرية بتبليغ السكرتير العام للأمم المتحدة — تريغفى لى — طلبا بضرورة تمثيل مصر فى مجلس الأمن عند مناقشة القضية باعتبار ان مصر من الدول المعنية بالأمر وذات المصلحة المباشرة بالنسبة لقضية فلسطين .

وقد جاء فى تلك الرقبة التى أرسلها وزير الخارجية المصرية حينذاك مائيل : « أن مجلس الأمن مدعو بمقتضى القرار الذى أصدرته الجمعية العمومية يوم ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ أن يتخذ التدابير اللازمة المنصوص عليها فى مشروع تقسيم فلسطين لوضعه موضع التنفيذ ولما كان محتملا أن يدعى مجلس الأمن للانتقاد قريبا لنظر المسألة الفلسطينية فإن الحكومة المصرية تطبقا للمادة ٣١ من الميثاق والمواد ١٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من اللائحة المؤقتة للمجلس تطلب باعتبارها طرفا ذا مصلحة فى المسألة الفلسطينية والسلم فى فلسطين ان تمثل فى دور الاجتماع الذى سيقعده مجلس الأمن لبحث مسألة فلسطين . والحكومة

المصرية قد اعتمدت حضرة الاستاذ محمود فوزى بك مندوبها الدائم في الأمم المتحدة مندوبا مفوضا عنها في دور الانعقاد المذكور (٩٥) .

وفي اجتماعات مجلس الأمن ندد المندوب المصرى بالتقسيم ففي فبراير عام ١٩٤٨ قدم المندوب الأمريكى اقتراحا بتأليف لجنة خماسية من أعضاء مجلس الأمن الدائمين لاطلاع المجلس على تطورات القضية الفلسطينية ، وابداء التوصيات وفي تلك المناسبة القى المندوب المصرى خطبة أكد فيها على أن قرار التقسيم يتناقى مع تقاليد القانون الدولى أو ميثاق الأمم المتحدة وأيضا يتعارض مع مبادئ حق تقرير المصير التى نادى بها تلك الدول التى أيدت التقسيم .

وقد أعلن محمود فوزى مرة أخرى أمام أعضاء مجلس الأمن رفض مصر التام الاذعان لقرار الجمعية العامة وأورد الحجة القوية التى استندت عليها مصر في عدم الامتثال لهذا القرار وهو ماسبق أن أسلفناه من أنه ليس للجمعية العامة الحق في إصدار هذا القرار لما فيه من خطورة على السلم العالمى وبذلك ستقاوم مصر هذا القرار بكل ما لديها من قوة ورغبة في عدم سفك الدماء على أرض فلسطين المقدسة . وأخيرا ختم المندوب المصرى كلمته بالآتى :

« انه اذا اشترك المجلس فعلا في تنفيذ التقسيم فإن ذلك سيكون ضربة قاضية للسلم الدولى . لقد أصبح السلم في فلسطين لفظا عفا عليه الزمن وأصبح الميثاق عليا ولعل لا أشد في القول اذا صرحنا ان العلة قد استبدت به . ان الواجب يقضى علينا ان ننفذ الميثاق بل ينبغي علينا ان نكون في جانبه ندعمه ونقويه ، ولنا الحق في أن نتوقع من كل واحد منا أن يؤدي واجبه لانجاح قضية السلم وإقاله عرق الميثاق ومصر كعضو مخلص في الأمم المتحدة عازمة على الوقوف في ثبات ضد قرار الجمعية العمومية بعدما أصمت الجمعية العمومية أذنيها عن الاستماع الى ماتتضمنه الحلول المتعددة التى أدلى بها في دورتي الجمعية » .

يبدو أن مجلس الأمن بادر بتأليف اللجنة الخماسية والمكلفة بتنفيذ مشروع تقسيم فلسطين وكان ذلك تنفيذا للاقتراح الذى تقدم به المندوب الأمريكى كما سبقنا الإشارة (٩٦) .

هوامش الفصل الرابع

- (١) المصري — ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، العدد — ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٢) المصري — ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٣) المصري — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٤) المصري — ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٥) المصري — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٧ .
- (٦) البلاغ — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٣٨ ،
- (٧) م . ف . سعيدون وآخر : بريطانيا والدول العربية — ص ٣٦٤ .
- (٨) سامي حكيم — المرجع السابق — ص ٦٠ ز ٦١ .
- (٩) تكوّن تلك اللجنة من : حافظ رمضان ، عبد الرؤوف السنهوري (مصر) — نوري السميد (العراق) — حبيب أبو شهلا (لبنان) — عمير الدين الركزلي (السعودية) — محمد الشريفي (الأردن) بالأضافة إلى عبد الرحمن مرزوق أمين عام الجامعة العربية .
- (١٠) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة السابعة — ٢٤ لولمير سنة ١٩٤٥ — ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .
- (١١) مجلس الجامعة — دور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة الثانية عشر — ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ص ١٧٦ .
- (١٢) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة الثانية — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ ص ١٩ .
- (١٣) سامي حكيم — المصدر السابق — ص ٦٨ ، ٦٩ .
- (١٤) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة الثانية ٢٨ مارس سنة ١٩٤٦ — ص ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٦ .
- (١٥) سامي حكيم — المصدر السابق — ص ٦٠ .
- (١٦) مجلس جامعة الدول العربية — المحاضر الختامية لدور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة الثانية — ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ص ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ .
- (١٧) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة الثالثة عشر ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
- (١٨) الكلمة — ٢٩ مايو سنة ١٩٤٥ — مجلس جامعة الدول العربية — دور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة الثانية عشر — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ص ١٩٨ .
- (١٩) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة الثالثة عشر ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٩٣ .
- (٢٠) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة الرابعة ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ .
- (٢١) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة الرابعة عشر — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ٢١١ ، ٢١٣ .
- (٢٢) مجلس جامعة الدول العربية — دور الانقضاء العاشر الثالث — الجلسة الثالثة عشر ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ — ص ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ .

- (٢٢٣) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر - الجلسة الرابعة عشرة - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ - ص ٢٣ ، ٢٩ .
- (٢٢٤) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر الثالث - الجلسة الأولى - ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ - ص ١٢ .
- (٢٢٥) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر السادس - الجلسة الثانية ١٩ مارس سنة ١٩٤٧ - ص ٢٧ ، ٢٨ .
- (٢٦) مجلس الشيوخ - الجلسة الثانية والمشرور - ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٧ - ص ٦٣٣ الجلسة الثانية والثلاثون ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧ ص ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٨٧٦ .
- (٢٧) شفيق الرشيد - المصدر السابق - ص ١٢٢ .
- (٢٨) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر الثاني - الجلسة الخامسة ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٥ - ص ٩٧ - ١٠١ .
- (٢٩) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر الخامس - الجلسة السادسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ - ص ٩١ - ٩٤ .
- (٣٠) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر الخامس - الجلسة السادسة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ ، ص ٩٦ - ١٠٠ ، ١٠٤ .
- (٣١) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر الثاني - الجلسة الرابعة ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ - ص ٨٩ - ٩٠ .
- (٣٢) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر الثاني - الجلسة العاشرة ١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ - ص ١٥٨ .
- (٣٣) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر الثاني - الجلسة العاشرة ١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ - ص ١٦١ .
- (٣٤) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر الثاني - الجلسة العاشرة ١ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، ص ١٦٢ - ١٦٣ ، ١٦٦ .
- (٣٥) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر الثاني - الجلسة الحادية عشرة ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ - ص ١٦٧ - ١٧٠ .
- (٣٦) مجلس جامعة الدول العربية - مضابط دور الانعقاد العاشر الثاني - الجلسة الثالثة عشرة ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٥ - ص ١٨٨ .
- (٣٧) مجلس جامعة الدول العربية - مضابط دور الانعقاد العاشر الثالث - الجلسة الثالثة ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ ، ص ٣٩ - ٤٣ .
أما أعضاء تلك اللجنة فهم : توفيق الخازمي (سوريا) - فوزي الملقى (سوريا) - عبد المجيد (المرال) - عمر الدين الزكي (السمودية) - كميل الشهابي (لبنان) - أحمد سليم (مصر) - حسن بن علي إبراهيم (عراق) .
- (٣٨) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر السابع - الجلسة الخامسة - ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ - ص ٧٩ .
- (٣٩) شركة المفاعلات الانشائية هي الابن البكر للقسم الاقتصادي للأحزاب المسلمين ولد تأسست عام ١٩٣٦ برأس مال اسمي قدره ٤ آلاف جنيه موزع على اسم قيمة كل سهم ٤ جنيهات تدفع غالبا على أقساط شهية لا تقل عن عشرة فروع للسهم الواحد وإذا أعلنت الشركة في التدرج والانتعاش حتى أصبح رأس مالها الاسمي عام ١٩٤٦ (٥٠ ألفا من الجنيهات) موزعة على ١٢٥٠٠ سهم .
- (٤٠) الاخوان المسلمين - ٢ فبراير سنة ١٩٤٦ .
- (٤١) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر السادس - الجلسة الثالثة ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ - ص ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ .
- (٤٢) مجلس جامعة الدول العربية - دور الانعقاد العاشر السادس - الجلسة الرابعة ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧ - ص ٧٦ - ٧٧ .
- (٤٣) د . صلاح الطراد : المشرق العربي المعاصر - ص ٣٩٧ ، عيسى حماد : التطورات الأخيرة في قضية فلسطين - ص ٣٩ .
- (٤٤) الجماهير - ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧ .
- (٤٥) د . صلاح الطراد - المصدر السابق - ص ٣٩٨ .
- Cleprge Kirk: The Middle East 1945-1950, P.237
- (٤٦) صوت الأمة - ٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧ - شاكرك الدبس - للدول العربية في منظمة الأمم المتحدة - ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ .
- U.N.: Year Book 1946-1947, P.277.
- (٤٧) صوت الأمة - ١٣ أبريل سنة ١٩٤٧ .
- (٤٨) المصري - ١ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٤٩) صوت الأمة - ٥ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٠) المصري - ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٧ .
- (٥١) الاخوان المسلمين - ١٠ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٢) Royal Institute of International Affairs: Op.Cit. P.39.
- (٥٣) صوت الأمة - ٢٦ مايو سنة ١٩٤٧ ، صلاح الطراد - المصدر السابق - ص ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، عيسى حماد - المصدر السابق - ص ٣٩ ،
- Kirk: Ibid, P.239.
- (٥٤) صوت الأمة - ٧ مايو سنة ١٩٤٧ ، والسياسة الأسبوعية - ١٠ مايو سنة ١٩٤٧ ،
- U.W.: Year Book 1946-1947, P. 282.

- (٥٥) المصري — ٧ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٦) مصر القفلة — ٢١ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٧) الجماهير — ١٢ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٨) صوت الأمة — ٤ يونيو سنة ١٩٤٧ .
- (٥٩) صوت الأمة — ٣٦ مايو سنة ١٩٤٧ .
- (٦٠) الجماهير — ٢١ يونيو سنة ١٩٤٧ .
- (٦١) صوت الأمة — ٢٦ يونيو سنة ١٩٤٧ ، د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٣٩٩ .
- (٦٢) الإخوان المسلمين — ١٤ يونيو سنة ١٩٤٧ .
- (٦٣) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٠٠ ، ٤٠١ — عيسى حماد — المصدر السابق ص ٣٩ ، ٤١ ، الدولة المصرية — مصر في هيئة الأمم المتحدة — ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ .
- (٦٤) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٠٤ ، عيسى حماد — المصدر السابق — ص ٤١ .
- (٦٥) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٠٤ .
- (٦٦) مصر في هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ — ص ٥٢١ — ٥٢٢ ، صوت الأمة — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٦٧) مصر في هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ — ص ٥٣٥ — ٥٣٨ ، شاذي الدبس — المصدر السابق ص ٣٢٢ ، المصري — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٦٨) لم استطع الحصول على الوثائق الخاصة بمحاضر النقاش لهذا الاجتماع ذلك لأن محاضر اللجنة السياسية لم تدون إلا منذ عام ١٩٥٣ . أما قبل ذلك فكانت كلها شفوية .
- (٦٩) الأساس — ٢١ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٠) شفيق الرضيات — المصدر السابق — ص ٥٤٤ .
- (٧١) J. Bowyer Bell: The long War, P.58.
- (٧٢) المصري — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٣) الإخوان المسلمين — ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٤) المصري — ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٥) صوت الأمة — ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٦) الإخوان المسلمين — ١ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٧) الجماهير — ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٨) صوت الأمة — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٧٩) الأساس — ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، J. Bowyer Bell: ibid, P.59 .
- (٨٠) عارف العارف — النكية — ص ١٥ ، ١٦ ، الأساس ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٨١) J. Bowyer Bell: Op. Cit., P.59.
- (٨٢) عارف العارف — المصدر السابق — ص ٢١ — ١٩ .
- (٨٣) عارف العارف — المصدر السابق — ص ١٩ ، J. Bowyer Bell: Op. Cit., P.59 .
- (٨٤) الأساس — ١٠ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، عارف العارف — المصدر السابق — ص ١٤ .
- (٨٥) الطلبة — وثيقة الجلسة السرية مجلس الشيوخ — ١١ مايو سنة ١٩٤٨ ، مارس سنة ١٩٧٥ ، أنيس صليح — الفكرة العربية في مصر ص ٢٤٦ .
- (٨٦) الإخوان المسلمين — ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٨٧) الإخوان المسلمين — ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٨٨) صوت الأمة — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- (٨٩) الإخوان المسلمين — ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، مصر في هيئة الأمم المتحدة — المصدر السابق — ص ٥٣٩ .
- (٩٠) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٠٥ ، عيسى حماد — المصدر السابق — ص ٤١ ، السياسة الأميركية — ٨ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٩١) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤٢٩ .
- (٩٢) المصري — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

- (٩٣) د . صلاح المقاد - المصدر السابق - ص ٤٨ ، ٤٧ .
- (٩٤) د . صلاح المقاد - المصدر السابق - ص ٤٠٨ - ٤٠٩ ، خيري حماد - المصدر السابق - ص ٤٣ ، شاكرو الدين - المصدر السابق - ص ٣١٢ ، P.130. ، Gregory Blaxland: Op. Cit.,
- (٩٥) الكتلة : ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٩٦) الكتلة : ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ .

الفصل الخامس

الخطوط المصرية في مزارعها قدام الدولة المصرية

أولا : صدى قرار تقسيم ١٩٤٧ :

أحدث قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة أصعاء بعيدة المدى في مختلف الدول العربية وذلك على المستويين الرسمي والشعبي . ففعل المستوى الشعبي نظمت المظاهرات في المدن الرئيسية وأصبحت الجماهير العربية بحماسة أمل من موافقة الكتلة الشيوعية ولذلك انصب غضبها على الأحزاب الشيوعية فتخرج مركزها سواء في مصر أو في سوريا أو في العراق وفقدت أنصارا كثيرين فأزدادت ضعفا .

وفي مصر ظهر أثر التقسيم جليا على المستوى الشعبي والحكومي . ففعل المستوى الشعبي اتفقت جميع الهيئات الشعبية على رفض التقسيم ولكن التعبير عن ذلك اختلف فالأحزاب التقليدية سارعت بإلقاء البيانات الحماسية وعقد الاجتماعات للتعبير عن رفضهم لمشروع التقسيم كما تبين ذلك من الاجتماع الذي دعا اليه مصطفى النحاس — زعيم الوفد — وتقدم فيه للحكومات العربية ببعض المقترحات التي يراها عملية لانقاذ فلسطين وقد تضمنت فتح خزائن الحكومات العربية لمد عرب فلسطين بما يلزمهم من مال دون انتظار لتبرعات الأفراد والهيئات ، ووجوب معاونة المنكوبين وأسرهم ومد المجاهدين بما يلزمهم من فنيين وعسكريين وأطباء وأيضا مد الأهالي بالمواد الغذائية الفالصة عن حاجة الاستهلاك المحلي^(١) .

وقد اتسم نشاط حزب الوفد بالأسلوب التقليدي الممثل في الكفاح المسلح حيث ان الحزب لم يدع الى إنشاء مكاتب للتطوع وتلعب الشباب لحوض حرب فلسطين وحينما أعلنت الحكومة قرارها بدخول الحرب ألبها حزب الوفد^(٢) .

وقد اتفق حزب الأحرار الدستوريين مع حزب الوفد فيما يخص بمساعدة عرب فلسطين بكل مايلزمهم لمقاومة التقسيم ولكنه تميز بتأييده لفكرة ارسال متطوعين من الدول العربية على أن يتم تدريبهم على أحدث فنون الحرب الحديثة وقد رأى الأحرار أنه في حالة فشل هؤلاء المتطوعين في القيام بواجبهم

فعلى الحكومات العربية التدخل في تلك الحالة (٣) .

وعندما أصدرت هيئة الأمم قرار التقسيم نادى بعض المسؤولون في مصر بوجوب الانسحاب من تلك المنظمة الدولية ولكن لم يؤيد حزب الأحرار الدستوريين هذا الاقتراح حيث رأى أنه من الأفضل البقاء في الأمم المتحدة واستخدام منابرها للتشهير بها والدعاية ضدها لأن الانسحاب منها يعتبر نوعاً من أنواع الأسلحة السلبية التي لن تأتي بالتأثير المرجوة ولذلك نصحوا مؤيدي فكرة الانسحاب بالمدول عن قرارهم . ويلاحظ أن فريقاً من شباب الحزب بادروا بالتطوع لمساعدة فلسطين وقد عهد رئيس الحزب الى اللواء حسن عبد الوهاب باشا بالإشراف على تنظيم صفوفهم (٤) .

وقد أيد حزب الأحرار قرار الحكومة بدخول الحرب وحاول دسوقي أباطة سكرتير عام الحزب توضيح الأسباب التي دفعت مصر الى اتخاذ هذا القرار فقال : « دخلت مصر الحرب مضطرة لأنها لم تجد عدلاً لدى هيئة الأمم المتحدة فاعتقدت ان العدل لن يكون الا اذا دعمه السلاح .. دخلت دفاعاً عن نفسها وقد اكتشفنا أننا كما نعيش على فوهة بركان لأن استعداد اليهود بمصر وضبط العدد الهائل من الأجهزة اللاسلكية والبنادق وقوام التبرع مما يدعو الى الأسف الشديد ويضعف حجة البات التفرقة بين الصهيونية واليهود » . وأشار دسوقي أباطة الى أن مسلك الحكومة الأمريكية كان دافعاً للحكومة المصرية كي تتخذ قرارها بالحرب (٥) .

أما جماعة الإخوان المسلمين فقد تميزت كما أسلفنا بموقفها الحازم في تأييد القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا العربية فقد نظرت الجماعة الى حرب فلسطين على أنها حرب دينية مقدسة ضد اليهود . ومنذ ذلك الحين نشطت الجماعة بوجه خاص في تزعم الدعوة الى التطوع وطالبت بتأليف لجنة شعبية تضم مختلف الأحزاب والهيئات المصرية بهدف جمع الاعانات المالية وبخاصة من أصحاب رؤوس الأموال وكبار الأغنياء من التجار والمزارعين على أن ترسل الاعانات الى اللجنة العربية العليا واقترح الإخوان أن يتولى رئاسة تلك اللجنة المقترحة أحد رجال البيت الملكي (٦) .

وحتى قبل صدور التقسيم وأثناء مناقشة القضية في هيئة الأمم المتحدة ناشدت الجماعة المصريين والعرب الى وجوب الاستعداد لتحرير فلسطين وقد دعت الى ذلك على المنابر وفي أكتوبر عام ١٩٤٧ تطوع عشرة آلاف شاب من شباب الإخوان ككتيبة أولى مستعدين للزحف الى الحدود الفلسطينية (٧) .

وعلى الصعيد الدبلوماسي نشطت الجماعة فأوفدت مصطفى مؤمن كمنسوب لها في لندن فأخذ يبحث بالاحتجاجات لدى رئيس الوزراء البريطاني — كليمنت آتلي — وغيو من المسؤولين البريطانيين ولفت نظرهم الى نشاط الإخوان وعزمهم على ارسال المتطوعين الى فلسطين .

وفي داخل القطر المصري أرسل المرشد العام خطاباً الى الملك كي يتدخل لاتخاذ الموقف والعمل على حشد الجهود في جبهة وطنية تتولى عبء الجهاد ، كما أرسل خطاباً بهذا المعنى الى رئيس الوزراء المصري وطالبه فيه بضرورة السماح بإقامة المعسكرات وتشجيع المتطوعين على نحو ما فعلت الدول العربية

الأخرى^(٨) . والأهم من ذلك تلك البقعة التي أرسلها الى أعضاء اللجنة السياسية للجامعة الدول العربية لغت فيها نظريهم الى أن خير الحلول للقضية الفلسطينية والقضايا العربية هو الكفاح والنضال المستمر حتى يصلوا الى إحدى نتيجتين إما جلاء الصهيونية عن فلسطين وإما موافقة اليهود على أن يعيشوا مع العرب في ظل الدولة الفلسطينية الحرة الواحدة ويرد إلى وطنه الأصل كل يهودي دخل فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية^(٩) .

وفي نوفمبر عام ١٩٤٧ شارك حسن البنا مع بعض الشخصيات الإسلامية والعربية المصرية أمثال صالح حرب ومحمد علي علوبة وكونوا « لجنة وادي النيل العليا لاتخاذ فلسطين » وقد أخذت تلك اللجنة تشط في جمع الأموال وقد مثل الاخوان فيها الى جانب حسن البنا مصطفى مبرم .

وقد أبد الاخوان فكرة ترك عرب فلسطين والمتطوعين العرب وحدهم لتحمل عبء النضال على ألا تشارك الحكومات العربية في ذلك بل تكتفى فقط بالمساهمة السياسية والدبلوماسية^(١٠) .

وبلغ من نشاط الاخوان تجاه فلسطين أن تطوع أحد أعضائها البارزين وهو صالح عشاوي بالسفر الى باكستان كمنسوب عن المفتي بهدف تنظيم العمل لاتخاذ فلسطين وناشدة ملايين المسلمين بضرورة مساعدة العرب في محتهم ، وقد لغت صالح عشاوي النظر الى مبلغ حرص تلك الدول الاسلامية على التبرع من أجل فلسطين بل ووصل الأمر ببعضهم الى المطالبة بالسفر للنضال من أجل حماية المسجد الأقصى وراث المسلمين^(١١) .

وفي أوائل مايو عام ١٩٤٨ اجتمعت الهيئة التأسيسية للاخوان برئاسة حسن البنا لاستعراض خيوط القضية الفلسطينية وقررت مالمى : اعتبار الجامعة العربية مسئلة عما وصلت اليه الحالة في فلسطين ومطالبة الدول العربية وخاصة مصر بالعمل على الحفاظ على عروبة فلسطين وذلك برفض التقسيم وإعلان الدول العربية حالة الحرب ضد الصهيونية مما يستوجب اعلان الجهاد المقدس وفتح المعسكرات للذئب المتطوعين وأن تكون القوات النظامية على أهبة الاستعداد وطلاب الاخوان أيضا بتحديد الموقف من اليهود المحليين ومراقبتهم وسحب الجنسية من كل يهودي يثبت مساعدته للصهيونية وعلى الجامعة العربية دعوة الحكومات الاسلامية وفي مقدمتها تركيا لمساعدة فلسطين .

ومن الغريب لغت النظر الى تركيا بصفة خاصة رغم أنها انصرفت تماما عن قضايا العالم العربي ولكن يبدو أن الاخوان اخذوا في الاعتبار قوة تركيا العسكرية التي كانت نسبيا أعظم شأنًا من القوى الأخرى .

وفي النهاية أوصى الاخوان بإنشاء قيادة عسكرية شعبية لتنظيم عملية التطوع والتسلح الى جانب انشاء هيئة شعبية اقتصادية لتنظيم عملية المقاطعة اليهودية ، وفي حالة وقف الحكومات حائلا دون تحقيق تلك الخطوات فلا بد من تنظيم « حركة عصيان مدني » لأن قبول التقسيم يعتبر الاخوان خيانة عظمى لأمانة فلسطين أولا ولأمانة الشعوب العربية والاسلامية ثانيا^(١٢) .

اتخذت الصهيونية من أسلوب الاخوان في معالجة قضية فلسطين باعتبارها قضية اسلامية حجة

للدعاء بأن العرب يتسمون بالتعصب الديني في مواجهة مشروع التقسيم ونشطت أجهزة الدعاية الصهيونية في أوروبا وأمريكا ضد نشاط الإخوان وما يؤكد ذلك المقال الذي كتبه فتاة صهيونية ونشر في جريدة « الصنداي ميرور » في أوائل عام ١٩٤٨ وفيه حاولت اقناع المسؤولين بخطورة حركة الإخوان تجاه فلسطين حيث قالت :

« ولآن وقد أصبح الإخوان المسلمون ينادون بالاستعداد للمعركة الفاصلة التي توجه ضد التدخل المادى للولايات المتحدة في شؤون الشرق الأوسط واصبحوا يطلبون من كل مسلم ألا يتعاون مع هيئة الأمم المتحدة فقد حان الوقت للشعب الأمريكي أن يعرف أى حركة هذه وأى رجال يتسترون وراء هذا الاسم الرومانتيكى الجذاب باسم (الإخوان المسلمين) . وعن موقف الإخوان من اليهود قالت : « إن اليهود في فلسطين هم أعنف خصوم الإخوان المسلمين ولذلك كان اليهود هم الهدف الأساسى لعدوان الإخوان وقد قام اتباعهم بهدم املاك اليهود ونهب أموالهم في كثير من مدن الشرق الأوسط » . كما شنت تلك الكتابة حملة عنيفة ضد المفتى والمرشد العام ثم ختمت مقالها بالآتي : « وإذا كان المدافعون عن فلسطين — أى اليهود — يطالبون الآن مجلس الأمن بإرسال قوة دولية لتنفيذ مشروع التقسيم الذى أقرته هيئة الأمم المتحدة فانهم لا يطالبون بذلك لأن الدولة اليهودية في حاجة الى الدفاع عن نفسها ولكنهم يريدون ارسال هذه القوة الدولية الى فلسطين لتواجه رجال الإخوان المسلمين وجها لوجه وبذلك يدرك العالم كله الخطر الحقيقى الذى تمثله هذه الحركة . وإذا لم يدرك العالم هذه الحقيقة في وقت قريب فإن أوروبا ستشهد مشاهدته في العقد الماضى من القرن الحالى اذ واجهتها حركة فاشية نازية فقد تواجهها في العقد الحالى امبراطورية اسلامية فاشية تمتد من همالى أفريقيا الى الباكستان ومن تركيا الى المحيط الهندى (١٣) » .

ولم يبد الإخوان اهتماما لتلك الشائعات أو الدعايات الصهيونية حيث كان كل مايعنهم في تلك الآونة هو تهيئة الأمة لقبول فكرة الحرب والاستعداد العسكري فقد أخذ دعائهم ينتشرون في أنحاء القطر المصرى لهذا الغرض .

وعندما أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين في مايو عام ١٩٤٨ رأى حسن البنا أن الوقت قد حان لتنفيذ قراره والذي سبق أن أرسله الى الزعماء العرب أثناء اجتماعهم في « عاليه » عن عزمه على إرسال عشرة آلاف مجاهد ككتيبة أولى ولكن استخدمت حكومة النقراش وسائل عدة للحيلولة دون وصول قوات الإخوان الى فلسطين بيد أن تلك القوات تمكنت من اجتياز الصحراء في فبراير عام ١٩٤٨ ومنذ ذلك الوقت بدأت حرب عصابات منظمة ورغم تهديدات الحكومة بقطع الامدادات عنهم الا أنهم ظلوا في مواقعهم إلى أن دخلت القوات النظامية المصرية أرض فلسطين وانضمت اليهم قوات الإخوان رغم تمسك الحكومة بموقفها من سحب هؤلاء المتطوعين من النقب وقد رأى الإخوان أن النقراش كان يخشى من وراء ذلك أن يؤلف الإخوان جيشا في فلسطين يستخدم فيما بعد لتحقيق أهداف سياسية في مصر .

ونتيجة لموقف الحكومة اضطر الإخوان الى العمل تحت قيادة الجامعة العربية فتشكلت ثلاث

كتائب من متطوعي الجامعة تلقت تدريباتها العسكرية في معسكر « الهاكتيب » واستطاعت تلك القوات التسلّل الى فلسطين قبيل انتهاء الانتداب ، وقد تولى قيادة الكتبة الأولى من كتائب الجامعة العربية الشهيد أحمد عبد العزيز والتي ضمت الى جانب الأخوان متطوعين من الشباب المصري^(١٤) وأتاح هذا الاشتراك للأخوان فرصة التسلّح والتدريب على القتال وإظهار مدى استعدادهم للحرب^(١٥) ، كما انضم الى متطوعي الأخوان ضباط مصريون تذكر منهم كمال الدين حسين وصالح سالم وقد أقاد الأخوان من هذا الانضمام^(١٦) .

وفي أغسطس عام ١٩٤٨ وبعد أن لحقت الهزائم بالجيش العربي في الجولة الثانية عقدت الجمعية التأسيسية مؤتمراً لدراسة الوضع القائم وقد اتخذت في هذا المؤتمر قرارات عملية كان أهمها استنكار موقف الدول التي اعترفت بدولة إسرائيل وموقف بريطانيا العدائي وأخيراً موقف مجلس الأمن المناهض لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ثانياً : على الجامعة العربية ان تعيد النظر في سياستها الخارجية والانسحاب فوراً من هيئة الأمم المتحدة ودعوة الدول العربية والإسلامية الى عقد مؤتمر إسلامي والاهتمام بالدعاية العربية لمواجهة الصهيونية ، واقترح الأخوان تأليف وفد من هيئات الدول العربية والإسلامية وأحزابها للمحافظة على عروبة فلسطين وقد عهد الإخوان الى الهيئة التأسيسية بالنظر في تأليف هذا الوفد . ولم يغفل الإخوان المشاكل المطروحة عن القضية الفلسطينية حيث اهتموا باللاجئين الفلسطينيين وضرورة السعي لمودتهم الى وطنهم كما أنهم أرسلوا نحية باسم الإخوان الى الجيش المصري والجيش العربي الأخرى المخارطة في فلسطين^(١٧) .

وقد ظلت قوات الإخوان المسلمين في مواقعها حتى عقد الهدنة الثالثة في فبراير عام ١٩٤٩ حيث ظهر نشاطهم بدرجة كبيرة أثناء حصار القوات المصرية في القالوجا بعد تخلي الإسرائيليين عن الهدنة في أكتوبر عام ١٩٤٨ وفي تلك الأثناء نشط متطوعو الإخوان في إمداد تلك القوات بما يلزمها من المؤن كما حاولوا الضغط على الحكومة لإرسال إمدادات لتلك القوات لتخليصها من هذا الحصار ، ولكن لم تدع الحكومة لمطالب الإخوان وظلت تلك الحامية في موقعها حتى فبراير سنة ١٩٤٩^(١٨) .

لم يختلف مفهوم حزب مصر الفتاة عن الإخوان المسلمين فيما يتعلق بإضفاء الصفة الدينية على حرب فلسطين فقد دعا أحمد حسين الى ضرورة تكوين كتائب الجهاد من أجل فلسطين وكون بالفعل الكتبة الأولى من شباب حزب مصر الفتاة أطلق عليها اسم « مصطلقى الزكيل » ، وقد تلقت تلك الكتبة تدريباتها العسكرية بمعسكر « قطنة » بسوريا تمهيداً لاجتيازها الحدود المصرية^(١٩) ، فحينما اتخذت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين اتفق الزعماء العرب في جامعة الدول العربية على ضرورة اتخاذ الخطط العسكرية لانقاذها وقرروا فيما بينهم على أن تكون سوريا مركزاً لتدريب المتطوعين العرب فأنشأوا معسكراً في قطنة لهذا الغرض^(٢٠) ، وقد وقع اختيارهم على سوريا بصفة خاصة باعتبار أن حدود المناطق المأهولة بالسكان متقاربة أما مصر فتفصلها عن فلسطين صحراء سيناء . وعلى هذا الأساس أرسلت جماعة مصر الفتاة متطوعيها الى سوريا .

ولا شك أن امكانيات حزب مصر الفتاة لم تكن تسمح الا بإرسال عدد ضئيل ومن جهة أخرى

كانت الحكومة المصرية تعارض في ارسال متطوعي مصر الفتاة ولذلك خرج معظمهم على شكل جماعات صغيرة الى سوريا واذابت هذه الجماعات في المتطوعين السوريين .

وفي فبراير عام ١٩٤٨ زار أحمد حسين فلسطين وعلى ضوء ملاحظاته رأى أن تلك القضية لا تحتاج الى مال وسلاح فقط بل الى جيوش منظمة وقيادة عسكرية حازمة لأن الفلسطينيين لن يستطيعوا سوى الدفاع عن أنفسهم فقط^(١٣) . وقد نشطت تلك الجماعة بالاشتراك مع الإخوان المسلمين في تنظيم المظاهرات احتجاجا على التقسيم ودعوة يهود مصر الى مد عرب فلسطين بالمال والا صودرت املاكهم وأموالهم وبالإضافة الى ذلك فقد شنت مصر الفتاة حملة عنيفة ضد حكومة النجاشي بسبب موقفها من التطوع والمتطوعين واقترح زعيم الحزب وجوب العمل على قيام حكومة فلسطينية يتسلح فيها العرب ويتولى رئاستها مفتى فلسطين كما طالب بمقاطعة اليهود في مصر مقاطعة اقتصادية حيث اعتبرت تلك الجماعة أن التعامل مع اليهود يعتبر في تلك الظروف جبهة كبرى^(١٤) .

وفيما يخص موقف الجماعات اليسارية في مصر فقد انقسمت ازاء التقسيم الى فريقين بين معارض ومؤيد فقد عارضته طلبة العمال والفلاحين وأيدت دخول الحرب لمقاومة الدولة الصهيونية . وأما الحركة الديمقراطية للتححر الوطني فقد أيدت التقسيم وعارضت فكرة الحرب واعتبرت أن تلك الحرب مابهى الا إثارة لحرب دينية لن يستفيد منها سوى المستعمر البيطاني^(١٥) ، وقد حاولت الحركة الديمقراطية تهيئ تأييدها للتقسيم حيث قالت : « اننا لانهد انتزاع فلسطين من يد العرب والمسلمين لنعطيا لليهود واننا نهد انتزاعها من يد الاستعمار لنعطيا للعرب واليهود في ظل دولة مستقلة ديمقراطية ، اننا لانوافق على مشروع التقسيم الا مضطرين كأساس لاستقلال فلسطين وأماننا بعد ذلك كفاح وكفاح طويل للتعريب بين وجهات نظر الدولتين العربية واليهودية المستقلتين وتوحيدهما في دولة واحدة مستقلة^(١٦) »

وكان هذا الموقف للحركة الديمقراطية مطابقا تماما لموقف الاتحاد السوفيتي من التقسيم والذي جاء على لسان المندوب السوفيتي — جروميكو — في هيئة الأمم المتحدة حينما أعلن بأن التقسيم « حلا رديا » لكنه الحل الوحيد لإعلان استقلال فلسطين وإنهاء الانتداب البيطاني ومعنى ذلك ، أن هناك أمرين : أما قبول التقسيم وبذلك يتمكنون من التخلص من السيطرة الاستعمارية ، وأما قبول الوضع كما هو ومعنى ذلك بقاء فلسطين تحت السيطرة الاستعمارية^(١٧) .

ومن المحتمل ان يكون اليساريون في مصر قد أخذوا خطة التقسيم على اعتبار أن الدولة اليهودية التي تسير على نظام ليزرلي ستسمح بوجود أحزاب شيوعية شرعية وقد تكون هذه الأحزاب حلقة اتصال بين التقدميين العرب واليهود لتسوية الخلافات في المستقبل وستتبن خطأ هذه الحسابات لأن الأحزاب الشيوعية في اسرائيل ظلت أضعف مما كان متوقفا لها .

وقد انتقدت الحركة الديمقراطية دعوة الجماعة العربية لدخول حرب فلسطين ورأت أن تلك السياسة العربية سوف تؤدي في النهاية الى التقسيم وعرقلة قيام الدولة العربية المستقلة ، كما شجعت الحرب في فلسطين ضد اليهود بالهجوم النازي على بولندا وفرن أن « الحرب العادلة هي الحرب التي يكون

الغرض منها الدفاع عن المصالح الشعبية أو تحقيق آماني الشعوب وأهدافها وتصحيح حريا استعمارية اذا كان الغرض منها القضاء على حريات الشعوب واستعباد الملايين واستغلالهم » ، وبذلك أعلنت بأن أى حرب تؤدى الى تثبيت أقدام المستعمر لايمكن أن تكون حريا مقدسة ^(٣٦) . وبالإضافة الى ذلك فقد نظرت الجماعات اليسارية الى كفاح الأخوان المسلمين ومصر الفتلة على أنه كفاح المهدف منه مهاجمة الاتحاد السوفيتي ولذلك ناشدوا الشعب المصري بوجوب محاربة تلك الجماعات القاشية .

وقد ظلت الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني على موقفها في تأييد التقسيم ومعارضة الدخول في حرب والعمل على إيجاد جو من الألفة والثقة المتبادلة بين الجماهير العربية واليهودية وقد أكدت ذلك في بيانها الذي أذاعته في ٢١ ديسمبر عام ١٩٤٧ ، والتي هاجمت فيه قرار زعماء العرب بشأن دخول الحرب حيث رأت أن هذا القرار يهدف الى : « وقف تيلر الحركات الوطنية الصاعدة وتحويل حريتنا الوطنية المقدسة ضد الاستعمار الى حرب عنصرية دينية تدعم مركز الاستعمار .. انه يرمى الى صرف أنظار الجماهير الكادحة عن الكفاح في سبيل مستوى معيشتها الى أمر خارجي ينسبها هذا الكفاح .. انه يرمى الى تحويل أنظار المعارضة الوطنية الديمقراطية عن العهد الرجعية الحاكمة في الشرق العربي وعن مؤامراتها لتكتيله في كتلة استراتيجية خاضعة للاستعمار ^(٣٧) .

ومهما قيل في تمييز موقف اليسار فلسنا بحاجة الى ابراز الخطأ الذي وقعت فيه الحركة الديمقراطية حينما شجبت تدخل القوات العربية في فلسطين بالعنوان النازي وسيكتشف اليسار في العالم العربي هذا الخطأ فيما بعد حينما يتضح ارتباط إسرائيل بالدول الغربية والولايات المتحدة بعنفة خاصة .

وعلاوة على مواقف الأحزاب المختلفة فقد أصدرت هيئات عديدة مثل الأزهر وطلبة الجامعة بيانات تستنكر التقسيم وتدعو الى محاربة الصهيونية حيث أصدر شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية وكبار العلماء فتاوى خطيرة بوجوب الجهاد لتحرير فلسطين وتطهيرها من الصهيونية ومقاطعة اليهود ، فإن الجهاد في فلسطين واجب ديني مقدس لصيانة المسجد الأقصى وسائر المقدسات .

وفي ٢٦ أبريل عام ١٩٤٨ دعا الجامع الأزهر الى اجتماع حضره كبار رجال الدين في مصر واستعرضوا فيه قضية فلسطين وأعلنوا أن انقاذ فلسطين واجب ديني على المسلمين عامة وعلى الحكومات والشعوب العربية اتخاذ الوسائل العسكرية وغير العسكرية في سبيل فلسطين وفتوا نظر الحكومات الاسلامية والعربية الى أن توفر المأوى للعرب المشردين واجب ديني على كل مسلم وعربي ، وأوصوا في النهاية بإبلاغ هذا القرار الى جميع الحكومات الاسلامية والجامعة العربية وبالإضافة الى ذلك فقد أصدرت لجنة الفتوى بالجامع الأزهر فتوى تفيد بأن من يبيع أرضا بفلسطين لليهود أو يتعامل معهم يكون مرتدا على دين الاسلام ^(٣٨) .

تردد صدى قرار التقسيم في البرلمان بمجلسيه النواب والشيوخ ففي مجلس النواب عقدت جلسة خاصة لمناقشة هذا الموضوع بناء على ماتقدم به كل من النائب محمد فكري أباطة وحسين محمود سعيد للاستفسار عن موقف الحكومة والمجلس من قرار هيئة الأمم ، كى يقف العالم العربي والعربي على موقف يمثل الأمة المصرية وأيضاً موقف الحكومة ، وقد صرح لهم رئيس الجلسة — النائب علي أيوب — برفض

مجلس النواب الامتثال لقرار التقسيم فقال : « لقد علمتم بالقرار الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين وأن هذا القرار الصادر من هيئة غير مختصة بإصداره يعتبر باطلا بطلانا جوهريا لذلك أظني أعرى عن رأى هذا المجلس اذا أعلنت من فوق هذه المنصة استنكارنا لهذا القرار وتصميم البلاد على عدم الرضوخ له وأن مصر بالتعاون والاتفاق التام مع الأمم العربية قد عقدت العزم على التمسك بفلسطين عربية موحدة واننا نرجو من حكومتنا ومن الحكومات العربية عملا حاسما حازما في غير هواده أو تردد . ولست بحاجة الى أن أردد هنا أن شعب مصر يقدر واجباته ويعرف حدوده وأنه لذلك يحرم ما للمواطنين والزلاء على اختلاف جنسياتهم ومعتقداتهم من حرمان وحقوق فليطمعن الجميع لأن مصر المضيفة المجاهدة التي تعرف حدودها مصممة على التمسك بما لها من حقوق » (٢٩) .

وفي فبراير ١٩٤٨ تمت الموافقة في لجنة الاقتراحات بمجلس النواب على اقتراح النائب محمد الدرداش الشندي والذي يقضى باعدام كل مصري يحارب في صفوف الصهيونية ضد جيوش الأمم العربية وكذلك كل أجنبي مع مصادرة أملاكه ، كما وافقت تلك اللجنة أيضا على ما تقدم به بعض النواب من وجوب مكافحة الصهيونية في مصر (٣٠) . وإلى جانب ذلك فقد -ت لجنة الشؤون المالية في مايو ١٩٤٨ على « الاذن للحكومة المصرية بأن تصدر في مصر قرضا في ود أربعة ملايين جنيتها لمواجهة المصروفات الاضافية اللازمة لقوات الجيش المراقبة على الحدود بين مصر وفلسطين على أن يؤخذ هذا المبلغ من المال الاحتياطي العام بصفة مؤقتة الى أن تتم تسوية ميزانية عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ » (٣١) .

أما في مجلس الشيوخ فقد نقض مشروع باستنكار التقسيم ، وفي تلك المناسبة اقترح أحد الأعضاء (حسين محمد الجندي) ، اصدار قرار باسم مجلس الشيوخ لحث الحكومة المصرية على ضرورة الانسحاب من هيئة الأمم المتحدة ، وقد اعترض رئيس الجلسة - محمد محمد الوكيل - على هذه الفكرة وأعلن أن انضمام مصر الى هيئة الأمم المتحدة لم يتم الا بعد مرور خطوات تشريعية كالاشتراك في مؤتمر سان فرانسيسكو وفي مناقشة ميثاقه ، وأخيرا ذكر بأنه لم تتم الموافقة على انضمام مصر الى تلك المنظمة ، الا بعد موافقة البرلمان المصري .

وفي نهاية الجلسة وافق أعضاء مجلس الشيوخ على مشروع قرار يقضى بالآتي : « يعلن مجلس الشيوخ المصري استنكاره للقرار الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ بتمتيز فلسطين وتقسيمها الى دولتين معتدية في ذلك على أقدس حقوق أهلها ومخالفة في ذلك نصوص ميثاق هيئة الأمم المتحدة الواجب عليها العمل به واحترامه تحت تأثير وسائل لايقرها قانون ولا عرف ولا خلق ويعلن المجلس شكوه للأمم التي وقعت الى جانب الحق عند صدور القرار المشعور . ويدعو المجلس الى التعاون مع جميع الحكومات العربية ومن يناصرها من الحكومات الأخرى للحيولة دون تنفيذ هذا القرار بكل الوسائل الممكنة » (٣٢) .

وقد اتخذ مجلس الشيوخ بعض الاجراءات العملية لانقاذ فلسطين ، ففي مايو ١٩٤٨ تبرع أعضاء المجلس بمكافأة شهر لتزفيه عن الجنود المصريين المشتركين في حرب فلسطين (٣٣) ، وقد سبق لهم

أن وافقوا في ديسمبر ١٩٤٧ على التبرع بما يوازي مكافئة ثلاثة أشهر لد يد المعونة لأهالي فلسطين^(٣٤) .

ثانيا : اتخاذ قرار الحرب :

إذا كان التقسيم قد أحدث سخطا شديدا بين الهيئات الشعبية فإن الخطوة لمعالجة قضية فلسطين بعد هذا القرار لم تكن واضحة ، وكان الاتجاه السائد لدى الحكومة المصرية حتى مايو عام ١٩٤٨ هو عدم الدخول في حرب نظامية وإنما يستحسن مساعدة متطوعين فلسطينيين مع امكانية مؤازرتهم بمطوعين من مختلف الدول العربية ومن بينها مصر بطليحة الحال . ولقد أوضح النقراشي أمام الوفود العربية أثناء اجتماعها في « مؤتمر عاليه » في أكتوبر عام ١٩٤٧ أسباب معارضته لفكرة خوض حرب نظامية في فلسطين حينما أثبت قضية التدخل المسلح فقال رئيس الوزراء المصري : « لقد ذهبت الى مجلس الأمن وطالبت الانجليز بأن يخرجوا من بلادنا وقتل للعالم كله أن الجيش المصري قادر على ملء الفراغ في قناة السويس وأنه قادر على الدفاع عنا ... وأنا لا أريد أن أعرض هذا الجيش الذي هو كل حجتى وسندى في القضية المصرية الى تجربة خطية . ولو كانت نسبة الخسائر في دخول الجيش الى فلسطين لا تزيد على عشرة أو خمسة في المائة فإننى لا أرضى أن أجازف ولا بواحد في الألف » . وأضاف النقراشي قائلا : « ان مصر في نزاع مع الحكومة البريطانية أولا ، وهى لذلك لا يمكنها أن تشترك في أية حرب » . وقد أبدى في ذلك الرأى وزير الحرية حينذاك ، كما أبدت الوفود العربية آراء الحكومة المصرية في عدم خوض حرب نظامية طالما أن ميهطانيا ما زالت محتفظة بانتدابها على فلسطين على أن يملوا يد المساعدة الى الفلسطينيين بالمال والمتطوعين المدربين^(٣٥)

وقد علق الدكتور محمد حسين هيكل على موقف الحكومة المصرية في « عاليه » بقوله : « وما كان للدول العربية الأخرى أن تخالف مصر في هذا القرار وهى تعلم أن مصر أكتيها عددا وأولها مالا ، وأنها الدولة التى تتناغم فلسطين وتتناغم الحدود الغربية التى فرضها قرار التقسيم للدولة الصهيونية ، وأنها ستتحمل أوفر عبء في هذه الحرب اذا قدر للدول العربية أن تخوضها »^(٣٦) . وفى هذا الرأى ماقد يشير الى أن الدول العربية الأخرى كانت ترغب في الحرب ولو صبح ذلك فإنها تكون قد عولت على قوة مصر في حالة اتخاذ قرار بالحرب .

وبينما كانت الحكومة ضد فكرة خوض حرب نظامية في فلسطين اذا بالملك يصدر أوامره الى محمد حيدر باشا — وزير الحرية — بإعطاء الأمر لفرق الجيش المصرى بجيتيز الحدود المصرية الى أرض فلسطين ولم يكن أمام وزير الحرية الا الاعذان لقرار الملك ويذكر محمد حسين هيكل « ان حيدر كان جنديا يفهم ان نص الدستور بأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة لا يثقيد بأن الملك يستعمل سلطته بواسطة وزرائه ، ومن ثم كان يفرض على نفسه ، وهو وزير الحرية أن ينفذ أوامر القائد الأعلى من غير انتظار لرأى رئيس الوزراء أو لرأى مجلس الوزراء » . وفى الواقع ان اجتياز القوات المصرية أرض فلسطين يعتبر أمرا مخالفا لنصوص الدستور طالما أنه لم يحصل على موافقة البرلمان وفى تلك الحالة لابد من

إعطاه الأوامر بمراقبة تلك القوات في مواقعها الأصلية إلى حين أن يصدر البولان قراراً بهذا الشأن (٣٧) .

وقد حاول الملك تيهير موقفه حيناً أدلّ بمحدث إلى مراسل الـهولنديبرس في ١١ مايو حيث أعلن فيه بأنه سيمد اخوانه العرب بكل مايلزمهم من مساعدات عسكرية ومالية واقتصادية في تلك الحرب وأن دخوله حرب فلسطين ادراكاً تاماً بأن استعمال القوة قد يحول دون قيام الدولة الصهيونية على الحدود المصرية ، وعلق طارق البشري على ذلك « بأن هذا الموقف من الملك قد اتفق مع سعيه الجليث منذ نهاية الحرب على أن يمتلك حكم البلاد صراحة وأن تكون السياسة العربية مما يخضع له مباشرة » . غير أن الملك فاروق استغل قضية فلسطين لمحاولة استرداد هيئته وسمته التي انهارت ومن ناحية أخرى كى يدعم ملكه بعد أن كاد اضراب البوليس يقضى عليه (٣٨) .

ويمكن أن نجمل اللواقع التي دفعت الملك إلى الزج بالجيش المصري في حرب فلسطين فيما يلي :

أولاً : التنافس على زعامة العالم العربي وقد ظهر منذ مباحثات الجامعة العربية أن هناك تنافساً قوياً بين الأسرة الهاشمية والأسرة المالكة في مصر على هذه الزعامة (٣٩) ، مما جعل الملك فاروق يتقرب من آل سعود لمواجهة احتمال توليد التفويض الهاشمي بضم سوريا .

وإذا كانت الدول العربية قد اقرت عدم الدخول في حرب نظامية في مؤتمر عاليه في أكتوبر عام ١٩٤٧ فقد لاحظ الملك تحركات الأمير عبد الله بهدف السبق إلى ضم الضفة الغربية يؤكد ذلك التقرير الذي وضعه كلايتون في ديسمبر عام ١٩٤٧ وجاء فيه معارضة الدول العربية للتقسيم فيما عدا حكومة شرق الأردن حيث رأى أبو الهدى رئيس الحكومة أنه من الأفضل تنفيذ التقسيم على مراحل وكان موقف أبي الهدى من أهم اللواقع التي دفعت الملك فاروق إلى اعطاء أوامره للجيش بدخول حرب فلسطين وعدم الاكتفاء بالمراقبة عند الحدود كى يقطع الطريق على الأسرة الهاشمية . وأما عن المراحل التي أشار إليها أبو الهدى والتي جاءت في تقرير كلايتون فتتص على : « تسحب القوات البريطانية من فلسطين كما كان مقرراً وتحدث ثورة عرب فلسطين التي بدأت منذ صدور قرارات الأمم المتحدة . لكن الثورة تنحصر في الفلسطينيين اذ يمنع الأردن عبور المناضلين من الدول المجاورة في أرضه فتشتد حاجة الفلسطينيين إلى مساعدة الجيوش العربية النظامية ، وعندها يرسل الأردن جيشه إلى فلسطين تحت ستار العمل من أجل انتفاذها ويكون الجيش بالطبع بقيادة بريطانية ، ويرضى عرب فلسطين عن ذلك التدخل لأنهم يعتقدون أنه لتحرير البلاد إلا أن الجيش يتوقف فجأة عند حدود (إسرائيل) ولا يحتل إلا القسم العربي وللحال يعلن ضم هذا القسم للأردن ويقضى على المعارضة الشعبية فيه . بعد ذلك كله يتصل الأردن (بإسرائيل) ويصالحها » (٤٠) .

ثانياً : كان الملك يشعر بحرج مركزه لاعتقاده فترة طويلة على أحزاب الأقلية ولذلك رأى أن دخول مصر الحرب سيكسب له شعبية افتراض أن الجيش المصري سيحرز انتصارات عسكرية في تلك الحرب ولذلك لا يعتقد في صحة الذين ذكروا أن من أهداف الملك اضعاف الجيش أو توريثه في الحرب خاصة وأن الملك حتى ذلك الوقت كان يعتبر الجيش الأداة المالية له في مواجهة الأخطار .

ثالثا : وعلى افتراض احراز النصر في عهد لايمكم فيه حزب الوفد فان ذلك يكسب القصر نقاطا أخرى من النفوذ المعنوي على حساب أكبر خصم له في الداخل ألا وهو الوفد .

قرر الملك اذن دخول الحرب وهو يعتقد باحتمالات النصر أو على الأقل نصر جزئي وقد أيد وزير الحرية هذا التصور في مجلس الوزراء حيث كان التقراشي لايتفق في هذا الرأي فقد أكد وزير الحرية على مقدرة الجيش المصري في خوض تلك الحرب دون معونة من الدول العربية الأخرى ولذلك فهو لايتردد في دفع هذا الجيش لتهاوضة العصابات الإرهابية الصهيونية^(١١) .

لقد استطاع الملك أن يقنع رئيس الوزراء بقرار الحرب ويقال في هذه المناسبة أنه حينئذياً الخلاف حول تقدير قوة الجيش المصري ومقدرته على تحمل المسؤولية ذكر الملك أن حزب فلسطين هي مسألة سياسية قبل أن تكون عسكرية وأن معارضة هذه الفكرة يعتبر جريمة وطنية .

على أن التقراشي لم يكن وحده الذي يدرك عدم قدرة الجيش على تحمل المسؤولية فقد كان هناك أيضا بعض العسكريين الذين قرروا عدم استعناد الجيش استعدادا كافيا من هؤلاء الفريق عثمان المهدي - رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصري حينذاك . والذي أكد ذلك أثناء شهادته أمام محكمة الجنابات في قضية الأسلحة الفاسدة^(١٢) ، كما شهد وزير الحرية نفسه حينما قال : « ان الجامعة العربية هي التي طلبت دخول مصر الى فلسطين بصفتها زعيمة الدول العربية وكان لابد لمصر من الادعاء لهذا الطلب وأنه شخصيا ماكان يرغب في دخول الحرب للتقص في العتاد^(١٣) » . هذا بالرغم من تصريحاته للملك قبل ذلك بمقدرة الجيش على خوض حرب نظامية كما سبق أن أسلفنا . كذلك فان القنصل المصري في القدس - أحمد فراج طالع - كثيرا ما بحث بالتقارير الى وزارة الخارجية والتي تضمنت معلومات خاصة بقوة اليهود ومدى استعنادهم الحربي الأمر الذي يجعل مصر تتجنب الاشتباك مع هؤلاء اليهود ، ولكن لم يهتم وزير الخارجية حينذاك - محمد خشبة - بهذه التقارير ولم يعرضها على رئيس الوزراء وذكر محمد وجيه رسم وكيل وزارة الخارجية في ذلك الوقت انه نصح وزير الخارجية بأن يعبر هذه التقارير اهتماما وقال له : « يقول الانجليز اسمع كلام الرجل الذي يقيم في حلبة النزاع »^(١٤) .

واذن فلم يكن الخطأ في حسابات قوة الجيش المصري فقط بل الأهم من ذلك هو عدم التعرف على قوة العدو .

وفي ١٢ مايو أي قبل دخول الحرب بثلاثة أيام تبدل موقف التقراشي فجأة وطلب من محمد حسين هيكل - رئيس مجلس الشيوخ - ضرورة عقد جلسة سرية للمجلس كي تعرض فيها الحكومة قرارها بدخول حرب فلسطين ، ولقد حاول محمد حسين هيكل اقناع التقراشي بالدول عن رأيه نظرا لحالة الجيش حينذاك ولكن أكد له رئيس الوزراء بأن لدى الجيش المصري من العتاد الحربي ما يكفي لخوض حرب ، ولكن نظرا لخالفه قرار الحرب لنصوص الدستور كان على حكومة التقراشي تقديم استقالتها ولكنها لم تفعل ذلك بل ووصل الأمر بالتقراشي الى حد أن أدلى أمام مجلس الشيوخ في جلسته السرية بمعلومات غير دقيقة لكي يحصل على موافقتهم بدخول الحرب .

ويبدو أن هناك دوافع كثيرة دفعت رئيس الوزراء الى تبذل موقفه نذكر منها محاولته لتغطية موقف

الملك من ناحية ومن ناحية أخرى فقد رأى أن قرار الحرب غير وسيلة لانشغال الجماهير عن مشاكل البلاد الداخلية خاصة بعد اضرب رجال البوليس مما اضطر وزير الحربية الى انزال قوات من الجيش لصون الأمن في البلاد^(٤٥) ، كما رأى النقراشي أيضا في دخول حرب فلسطين « استباقا للمشاعر العامة بين الجماهير التي كانت تطالب بالتدخل والكفاح المسلح ضد الصهيونية وكذلك مسابقة جماعة الإخوان وغيرها عن إرسال الأفواج للجهاد في فلسطين وحدها على أن ترتد أكاليل النصر الى السراى والحكومة دون غيرها^(٤٦) » .

يبد أن النقراشي قد اتخذ قرار الحرب دون اقتناع تام وبما يثبت ذلك اجابته لعبد الرحمن عزلم — أمين عام الجامعة العربية — حينما سأله عن اسباب تغير رأيه فقال له : « لم أر مفرأ تحت تأثير الحوادث وتحت تأثير الضغط العام وحرصا على حالة الأمن الداخلى وحفاظا على كرامة مصر أمام الرأى العام العربى والإسلامى ، واعتزام بقية الدول العربية خوض المعركة الفلسطينية من. أمر الجيش للاشتراك بالقتال كبقية الجيوش العربية »^(٤٧) ، وقد أكدت شهادة الفريق عثمان المهدي في قضية الأسلحة الفاسدة على مدى الضغط الذى مارسه البعض لاقتناع النقراشي بفكرة الحرب فذكر أنه أبدى معارضته في مسألة دخول الحرب لعدم استعداد الجيش ، ولكن نصحه النقراشي بالسكوت وألا يكون من مؤيدى عدم الدخول في الحرب ووعده باستكمال النقص . وفي شهادة نجيب اسكندر — وكان وزيرا في حكومة النقراشي — قال انه حينما سأل النقراشي عن أسباب العلول عن رأيه أشار بأنه « دخل الحرب لأن الرأى العام كله كان مؤيدا لتلك الفكرة وأعلنوا بأن من يعارض دخول الحرب يكون خائنا »^(٤٨) .

ونتيجة لتلك الضغوط دعا النقراشي مجلس الشيوخ الى عقد جلسة سرية في ١٢ مايو عام ١٩٤٨ لمناقشة هذه المسألة حيث تقدم في تلك الجلسة ببعض الأسباب التي حملته على تأييد فكرة الحرب ومنها موقف أمهيكا حينما اقترحت مشروع الوصاية الدولية الذى يعتبر من وجهة نظر النقراشي لايقبل خطرا عن التقسيم وكان لموقف مصر رد فعل فقد أرسلت أمهيكا عهدهاتها الى مصر بقطع المعونة عنها اذا لم توافق على هذا المشروع أو أن تقدم مشروعا آخر يعمل عمله وبناء عليه رأى رئيس الحكومة بألا يقف مكتوف الأيدي ازاء مايجدث في فلسطين ، ومن ناحية أخرى فنتيجة لاشتداد ضغط العصابات الازهاوية الصهيونية ضد عرب فلسطين وعزم يهطانيا على تحليها عن الانتداب فقد رأى النقراشي من واجبه الوقوف أمام بملى الأمة ليطلعهم على حقيقة الأمر وقال : « انه اذا لم يوقف القتال وفقا بمنح العرب الطمأنينة فانه لانهض من أن تتقدم الجيوش المصرية لاحلال الأمن في فلسطين » ولتحقيق ذلك طلب النقراشي من المجلس اعتماد أربعة ملايين من الجنيئات من أجل تجهيز الجيش للقيام بواجبه في اعادة السلم الى أرض فلسطين .

وقد انفراد اسماعيل صدق بمعارضة فكرة الحرب وذلك بتوجيه أسئلة تفضى الى احوال الحكومة واقترح بأنه بدلا من اعلان الحرب كان على مصر كأكبر دولة عربية أن تسعى للتفاهم بين الخصمين ومعنى ذلك أن الخصومة قائمة بين اليهود والفلسطينيين وليس بين اليهود والدول العربية الأخرى ، ويلاحظ أن اسماعيل صدق كان منكرأا للتيارات الدولية حينما استفسر عن موقف كل من أمهيكا وانجلترا من

مسألة دخول مصر الحرب كما استفسر عن مقدرة الجيش المصرى على خوض تلك الحرب وأشار الى أنه حينما ترك الوزارة كانت حالة الجيش لاتدعو للاطمئنان بالإضافة الى أن قرار الحرب يعتبر منافيا لمبادئ الأمم المتحدة الأمر الذى يصعب معه الحصول على سلاح أو عتاد ولذلك فمن الأفضل أن توجه مصر إمكانياتها الى الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية داخل القطر المصرى ، ولم يغفل اسماعيل صدق الإشارة الى قوة الجيش اليهودى نتيجة للمعونة التى تصل اليه من جيوش الدول الكبرى .

ولى سؤاله الأخير قال : « فى غير اعتبارات الوفاء للجبار وللعروبة — وهنا مجال اذا صح أن له قيمته الكبرى فى الميزان فان اعتبارات أخرى تقوم فى وجهه فتضعفه — أود أن أعرف من دولة رئيس الحكومة اذا كان قد استفذ وسائل التفاهم بين العنصرين العربى واليهودى ، ونظرة من دولته فى مشتملات بعض ملفات وزارة الخارجية المصرية تدل على أننا اذا استثنينا النشاط العدوانى من بعض السادة فى الجانبين ، فإن الحالة بين السكان العرب والسكان اليهود وتبادلها للمنافع بعضهم مع بعض ، وبالأخص فى سنى الحرب الأخيرة ، أقول أن بحثنا من دولته فى هذه الملفات كان من شأنه أن يقتنع بأن الحرب كان من الميّن تجنبها ^(٤٩) . »

وقد حاول عباس محمود العقاد وعباس الجمل اقتناع اسماعيل صدق بضرورة دخول الحرب كى لايعطوا للصهيونية فرصة قيام دولتهم فى ١٥ مايو ، وأشار الى أن أطماع الصهيونية لن تقف عند حد فلسطين بل ستحاول امتلاك مصر أيضا ، ولكن نفى اسماعيل صدق تلك الفكرة ، ولغت النظر الى أن عدد اليهود أو الصهيونيين فى مصر يقل كثيرا عن عدد سكان مصر وليس فى مقدرة اليهود احتلالها .

وبالرغم من موافقة رئيس الوزراء لوجهة نظر اسماعيل صدق وخاصة فيما يتعلق بالنظر الى مصلحة مصر أولا الا أنه رأى أن تلك المصلحة مقترنة بالوفاء للجبار وللعروبة ومصلحة مصر فى تلك الظروف تقتضى الوقوف فى وجه العصابات اراهاية ومنعها من نشر الأهراب والشيوعية ، كما أشار النقراشى الى أن دخول مصر أراضي فلسطين بعد ١٥ مايو لن يكون مخالفا لميثاق الأمم المتحدة لأنه ليست هناك دولة بل عصابات اراهاية وفى تهو للقرار قال : « انجوز فى اليوم الذى تجتمع فيه كلمة الدول العربية على مقاومة رأس الحربة هذه ، وعدم التمكن لها فى وسط هذه الدول أن تنكص مصر على عقبيها وبذلك لن يتحقق الخطر الذى يحشه صدق وغيو ؟ » وأضاف النقراشى بأن حرب فلسطين لن تعرقل القيام بالاصلاحات الداخلية وأكد لاسماعيل صدق بأنه استطاع أن يحصل على بعض العتاد والمعدات اللازمة للجيش .

كما انضمت المعارضة الوفدية الى الحكومة فى تأييدها فكرة الحرب فأعلن قياد سراج الدين بأن دفاع مصر عن فلسطين يعتبر مصلحة وطنية لأن من ينظر الى مسألة فلسطين انما ينظر فى مسألة مصر ، وفيما يتعلق بالخسائر الناجمة عن دخول مصر فى حرب فلسطين وبخاصة من الناحية الاقتصادية فيؤكد قياد سراج الدين بأنه « لايمكن أن تتلافى الدول عن كيانها وعن نفسها دون أن تدفع الثمن غاليا من دماء أبنائها وأموالها وعتادها » .

وهكذا فإن سكرتير عام حزب الوفد لم يكن أقل حماسا من الحكومة فى الدفاع عن خطة الحرب

ولم ينته عن ذلك كون الحزب على خلاف شديد مع القصر في ذلك الوقت وربما كان هؤلاء سراج الدين يهدف بذلك لمرحلة جديدة من تاريخ الوفد وهي مرحلة التقارب من القصر التي انضمت بعد تولي الحكم في عام ١٩٥٠ وبناء عليه فقد اشترك في الرد على اسماعيل صدقي وبما قاله في هذا الصدد : « هل يضمن صدقي بأنه اذا نجح الصهونيون في اقامة دولتهم في فلسطين فان اقتصاد مصر سيكون في امان من هؤلاء » ؟ .

وقد قدم زعيم المعارضة الوفدية استيضاحين يتعلق الأول منهما باستعدادات الجيش تلك الاستعدادات التي شكك فيها بحق اسماعيل صدقي وغطى التقراشي على هذه الشكوك وأما الاستيضاح الثاني فيتعلق بمركز فلسطين السياسي بعد تحريرها من الصهيونية خاصة وأن لبعض الدول العربية أغراضا سياسية في تلك المنطقة ولذلك فيطلب رجل السياسة المصري محاولة البقاء على فلسطين لأهلها دولة عربية فلسطينية موحدة وأكد له التقراشي على تحقيق ذلك ^(٥١) .

وفي اثاره هذا الموضوع مايل على الخلاف العميق بين وجهتي النظر المصرية والأردنية حول مستقبل فلسطين من قبل دخول حرب ١٩٤٨ وقد بقيت سياسة مصر في معظم سني الصراع العربي الاسرائيلي تؤيد نظرية الكيان الفلسطيني في مواجهة السياسة الهاشمية الأردنية الرامية الى ضم الضفة الغربية .

ثم تطرق هؤلاء سراج الدين الى مسألة موعد التدخل العسكري المصري في فلسطين فتساءل قائلا : « هل دخل في حساب الحكومة في دراستها للموقف أنه قد يمد الانجليز من أجل انتدابهم على فلسطين بعد ١٥ مايو أى بعد الموعد الذي حددوه ، وإذا حدث هذا فهل سيبقي قرار الحكومة كما هو أو سيعرض الأمر للبحث والدراسة ؟ وأجابه التقراشي بأن الحكومة مرتبطة بالخطط العسكرية الرئيسية ولن تتصرف الا في حدود تلك الخطط كما أشار بأنه لا يمكن للحكومة أن ترتبط بشيء افتراضي .

وفي هذه الجلسة شارك أعضاء يمثلون اتجاهات مختلفة في مجلس الشيوخ في القاء الكلمات المؤيدة لخطة الحرب وكان طبيعيا ان يمل محمد على علوية بدوله في هذا المجال والذي يستلفت النظر الى أن أحد اللواتي من أعضاء مجلس الشيوخ أخذ يؤكد على أن « حالة الجيش قادرة على رد السلم في روع فلسطين » .

وفي نهاية الجلسة وافق أعضاء مجلس الشيوخ بالاجماع على اجتياز القوات المصرية الحدود الى الأراضي الفلسطينية كما أدلى رئيس لجنة فلسطين — والتي تكونت قبل تلك الجلسة يوم واحد واختير توفيق دوس ممرا لها — بموافقة أعضاء اللجنة على فكرة الحرب ^(٥٢) .

وعلى أثر دخول القوات المصرية أرض فلسطين اذاعت الحكومة المصرية مذكرة الى العالم تضمنت أسباب دخولها الحرب جاء فيها : « تعلن الحكومة المصرية — وقد انتهى الانتداب البريطاني في فلسطين — أن قواتها العسكرية بدأت تدخل الأراضي الفلسطينية لتعيد الأمن والسلام الى روعها وبعد ان سادت الفوضى وعم الاضطراب وأصبحت البلاد تحت رحمة المصالحات الإراهية والصهيونية التي ما فتئت

تفتك بالسكان العرب الآمنين بما جمعت لهذا الغرض من مختلفة الأسلحة ومعدات التدمير . ولقد ارتكبت هذه العصابات الصهيونية من الجرائم ما يشمئز منه ضمير الانسانية وكل هذه الجرائم التي ارتكبت في أرض فلسطين اقامت الدليل القاطع على أن الصهاينة في فلسطين يتبعون سياسة التعذيب والتفكيك والتفتيت التي ابتدعها النازيون في ألمانيا والتي من أجلها اقامت الأمم الديمقراطية المحاكم لئلا يجرموا الحرب من النازيين الجزء على ما ارتكبوا من جرائم ضد الانسانية ولم تستطع الحكومة المصرية ازالة هذه الجرائم الوحشية التي ارتكبت ضد الانسانية في بلاد متاخمة لأراضيها وضد عرب فلسطين الذين تربطهم بشعوب الدول العربية المجاورة روابط عديدة لا تنفصم . أن تقف مكتوفة اليدين ولذلك رأت انه من الواجب عليها كحكومة لدولة عربية ولأمة متعلمة أن تتدخل في فلسطين لوقف المذابح الدائرة هناك ولتجعل الكلمة العليا في هذه البلاد للقانون وللعبادىء المعترف بها بين الأمم المتحدة . وتؤكد الحكومة المصرية أن تدخلها العسكى في فلسطين ليس موجها ضد يهود فلسطين بل ضد العصابات الارهابية الصهيونية وأنه ليس له من غرض الا اعادة السلام والأمن الى ربوع فلسطين وخاصة بعد انتهاء الانتداب وذلك لحين الوصول الى الحل العادل »^(٥٦) .

والى جانب ذلك فقد أعلن محمود فوزى — مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة — أمام أعضاء مجلس الأمن في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ أسباب دخول القوات المصرية أرض فلسطين وهي نفس الأسباب التي تضمنتها المذكرة المشار اليها وذلك أثناء رده على بعض الأسئلة الأيهيكية التي وجهت اليه داخل المجلس ولقت النظر الى أن وجود دولة يهودية وسط شعوب عربية أمر يهدد أمن مصر وأمن الدول العربية الأخرى المجاورة لفلسطين^(٥٧) .

وفيما يتعلق بموقف البيطانيين فقد التزموا سياسة الحياد ولو أنهم كانوا يؤيدون وجهة النظر الأردنية الخاصة بضم الضفة الغربية لأمانة شرق الأردن ، ويلاحظ أن القوات البيطانية قد ظلت طوال فترة الحرب مرابطة في منطقة القناة .

يبد أن بعض المسؤولين في مصر رأوا أن بيطانيا كانت وراء الملك في اتخاذ قرار دخول حرب فلسطين كوسيلة لإرغام الوطنين المصريين بالعندول عن مطالبهم بالجلالة فقد أعلن اللواء أحمد الموالوى — قائد الجيش — أن انجلترا أرادت أن « تحمد الصوت الذى صرخ في وجهها في مجلس الأمن وأن تذلل الجيش الذى ندعى به القدرة على ملغ الفراغ وأن تحرب الحرفائن العامة بالمال »^(٥٨) .

وقد أشار أنيس صايغ الى أن الانجليز استغلوا رغبة الملك في دخول الحرب وشجعوه على ذلك بالرغم من ادراكهم التام بحالة الجيش المصرى حينذاك كى يتجلبوا حجة لبقائهم في مصر بهدف حماية مصالحهم في قناة السويس^(٥٩) .

وفي نهاية الحرب وبالتحديد في ديسمبر ١٩٤٨ ، مرت الحياة السياسية المصرية بظروف غامضة وخاصة بعد مقتل النقراشى بيد أحد أعضاء جماعة الاخوان المسلمين ، وتقدم القوات الاسرائيلية قرب الحدود المصرية في سيناء وبناء على ذلك عرضت الحكومة البيطانية التدخل وأرسلت تهديد القوات الاسرائيلية في ٣١ ديسمبر بضرورة الانسحاب من الأراضي المصرية وفي حالة رفض اسرائيل فستدافع

القوات البريطانية عن القوات المصرية تطبيقاً لنصوص معاهدة ١٩٣٦^(٥٦) . ويزعم مارلو بأنه لو لم تكن القوات البريطانية مرابطة على الحدود المصرية في قناة السويس وخليج العقبة لتمكنت إسرائيل من احتلال مصر والأردن^(٥٧) . وبذا تثبت بريطانيا للمصريين انهم بحاجة الى المعاهدة . ولكن ذكر احمد فراج طابع أن تصرفات الجيش الأردني ضد القيادة البريطانية أثبتت تماماً نية الانجليز تجاه الجيش المصري وبخاصة بعد انسحاب الجيش الأردني من منطقة الدلد والرملة مما نتج عنه أن ركز اليهود ضرباتهم الى الجيش المصري مباشرة^(٥٨) .

وفي حين أن مصر قررت الحرب في وقت متأخر كان اليهود يستعدون لهذا الاحتمال وبما يثبت ذلك قصة الرهان التي عقدها الدكتور محمد حسين هيكل مع أحد المراسلين اليهود في فلسطين « ساسون » أثناء مسعى هيكل للالتقاء ببعض قادة الوكالة اليهودية حيث أكد له ساسون بأن الجيش المصري سيدخل حرباً رسمية مع الصهيونية تحت اغراءات الانجليز ولكن تنفى هيكل هذا التصريح في حينه . وجدير بالذكر أن ساسون قد عين أول سفير لدولة إسرائيل في تركيا بعد قيام الدولة اليهودية^(٥٩) .

وفي الواقع ان الانجليز قد اتبعوا في ذلك سياسة مزدوجة فعلى حين حذرت العرب من قتال اليهود حتى يكون ذلك الموقف حجة لهم في هيئة الأمم المتحدة ، نجد أن رجالها الرسميين وغير الرسميين قد نشطوا في تشجيع العرب على خوض الحرب في فلسطين ووعدتهم بريطانيا بمدهم بما يلزمهم من سلاح وبذكر الدكتور هيكل « ان تصرفات عبد الرحمن عزلم لم تكن تنفى هذا الاحتمال فقد أعلن أن انجلترا بدأت تحون الدول العربية بعدأياهم معلودة من بدء دخول قواتها في فلسطين »^(٦٠) .

وقد كان لخدمة العرب في فلسطين آثار مباشرة على بريطانيا حيث « حطمت امكانية خلق استراتيجية في الشرق الأوسط على أساس تعاون دول الجامعة العربية » الى جانب فشل العرب في خلق دولة عثائية جديدة^(٦١) بقصد بذلك (خلق دولة موحدة) .

ولقد ادرك النعراشي خطأ دخول مصر الحرب بعد الهدنة الأولى حيث صرح لعبد الرحمن عزلم بأن الجيش المصري ليس مستعداً للحرب وكل ماتستطيع الحكومة المصرية تقديمه هو المال فقط^(٦٢) .

هوامش الفصل الخامس

- (١) صوت الأمة — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٢) طارق الشبلي — المصدر السابق — ص ٢٦١ ، أحمد حمروش — قصة ثورة ٢٣ يوليو ج ١ — ص ١٣٦ .
- (٣) السياسة الأسبوعية — ١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٤) السياسة الأسبوعية — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٥) السياسة الأسبوعية — ١٢ يونيو سنة ١٩٤٨ .
- (٦) الأحرار المسلمين — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٨ .
- (٧) الأحرار المسلمين — ١٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .
- Richard P. Mitchell: The Society of the Muslim Brothers P. 56.
- (٨) الأحرار المسلمين — ٢٦ يناير سنة ١٩٤٨ .
- (٩) الأحرار المسلمين — ١٩ أبريل سنة ١٩٤٨ .
- Richard P. Mitchell: ibid; P.56.
- (١٠)
- (١١) الأحرار المسلمين — ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (١٢) الأحرار المسلمين — ٩ مايو سنة ١٩٤٨ ، د . اسحاق موسى الحسيني — الأحرار المسلمين — ص ٣٤ .
- (١٣) كامل اسماعيل الشريف — الأحرار المسلمين في حروب فلسطين — ص ٣٦ — ٣٨ .
- (١٤) كامل اسماعيل الشريف — المصدر السابق ص ٤١ — ٥٣ .
- (١٥) د . اسحاق موسى الحسيني — المصدر السابق — ص ٢٥١ .
- Richard P. Mitchell: Op. Cit., P. 57.
- (١٦)
- (١٧) الأحرار المسلمين — ١٠ أغسطس ١٩٤٨ .
- Richard P. Mitchell: Op. Cit., P.57.
- (١٨)
- (١٩) مصر الفتاة — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ ، أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٨ .
- (٢٠) الأحرار المسلمين — ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٢١) مصر الفتاة — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٨ .
- (٢٢) مصر الفتاة — ١ مارس ، ٢٦ يوليو سنة ١٩٤٨ .
- (٢٣) طارق الشبلي — المصدر السابق — ص ٣٦٢ ، أحمد حمروش — المصدر السابق ص ١٣٨ .
- (٢٤) الجماهير — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٢٥) د . ريمت السيد — المصدر السابق — ص ٤٦ ، طارق الشبلي — نفس المصدر ص ٤٦ ، د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ٤١٠ .
- (٢٦) الجماهير — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .
- (٢٧) الجماهير — ٢١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٦ .

- (٢٨) الجناح الأخرى - تحتوي خريطة لرحوب الجهاد الذي المقدس لانتفاضة فلسطين من ٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨ .
- (٢٩) مجلس النواب - الجلسة الرابعة - أول ديسمبر سنة ١٩٤٧ من ٦٤ ، ٦٥ .
- (٣٠) مجلس النواب - الجلسة الرابعة عشر - ٢ فبراير سنة ١٩٤٨ من ٦٥٥ .
- (٣١) مجلس النواب - الجلسة الثانية والعشرون - ١١ مايو سنة ١٩٤٨ من ٢١٧٢ ، ٢١٧٣ .
- (٣٢) مجلس الشيوخ - الجلسة الثانية - ٨ ديسمبر ١٩٤٧ من ٣٧ - ٤١ .
- (٣٣) مجلس الشيوخ - الجلسة الخامسة - ٣١ مايو ١٩٤٨ من ١٦٤ .
- (٣٤) مجلس الشيوخ - الجلسة السادسة والثلاثون - ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ من ١٤٨ .
- (٣٥) الطلبة وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ ١١ مايو سنة ١٩٤٨ من ١٣٥ ؛ محمد فيصل عبد النعم - أسرار ١٩٤٨ من ١٩١ - ١٩٢ ، نقلاً عن : هكذا ضاعت ... وهكذا تعود من ٩١ - ٩٢ ، د . صلاح العقاد : المصدر السابق - من ٤١٩ .
- (٣٦) د . محمد حسين هيكل - المصدر السابق - ج ٣ من ٤١ .
- (٣٧) د . محمد حسين هيكل - المصدر السابق - ج ٢ من ٣٣١ .
- (٣٨) طارق البشري - المصدر السابق - من ١٦٧ ، أحمد حمروش - المصدر السابق من ٣٣٣ .
- (٣٩) نقلاً عن : المصدر السابق - من ٩٣ ، د . محمد حسين هيكل - المصدر السابق ج ٢ من ٣٣٨ ، كريتولر ساينس : المصدر السابق من ٥٣٧ ، P.128 ، J. Bowyer Bell: Op. Cit.,
- (٤٠) انيس صايغ - المخبرون قضية لسطري ، من ٢٤٤ ، Kirk: Op. Cit., P. 144 ، ج ٣ - من ٤٧ .
- (٤١) د . محمد حسين هيكل - المصدر السابق - ج ٣ - من ٤٧ .
- (٤٢) نقلاً عن : المصدر السابق - من ٩٣ - ٩٥ ، محمد فيصل عبد النعم : المصدر السابق ، من ١٩٤ - ١٩٥ ، John Marlowe: ibid, P. 328.
- (٤٣) محمد فاخر القصري - حروب فلسطين عام ١٩٤٨ من ص ١٥٤ .
- (٤٤) أحمد فرج طابع - المصدر السابق - من ١٢٢ .
- (٤٥) د . محمد حسين هيكل - المصدر السابق ج ٣ من ٤٢ ، ج ٢ من ٢٢١ ، ٢٢٦ ، ٢٢٢ .
- (٤٦) طارق البشري - المصدر السابق - ٣٦٧ .
- (٤٧) محمد فاخر القصري - المصدر السابق - من ١٥٣ .
- (٤٨) محمد فيصل عبد النعم - المصدر السابق - من ١٩٢ ، ١٩٣ .
- (٤٩) الطلبة - وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ - ١١ مايو سنة ١٩٤٨ من ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، د . صلاح العقاد - المصدر السابق - من ٤٢٠ .
- (٥٠) الطلبة - وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ - ١١ مايو سنة ١٩٤٨ من ص ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ .
- (٥١) الطلبة - وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ ١١ مايو ١٩٤٨ ، من ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .
- (٥٢) أرفيف رئاسة مجلس الوزراء - ملف قضية فلسطين ٢٤ - وزارة الخارجية - مكتبة الشؤون العربية بوزارة الخارجية - ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (٥٣) السياسة الأسبوعية - ٢٩ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (٥٤) نقلاً عن : المصدر السابق - من ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠١ .
- (٥٥) انيس صايغ - الفكرة العربية لى مصر - من ٢٤٧ .
- (٥٦) George Kirk: Op. Cit., PP. 292, 293. ، د . صلاح العقاد - مأساة يونيو ١٩٦٧ من ١٥ .
- (٥٧) John Marlowe: Op. Cit., P. 330.
- (٥٨) أحمد فرج طابع - المصدر السابق - من ١٤٦ .
- (٥٩) محمد فيصل عبد النعم - المصدر السابق - من ١٩٨ .
- (٦٠) د . محمد حسين هيكل - المصدر السابق ج ٣ من ٤٤ .
- (٦١) John Marlowe: Op. Cit., P. 332.
- (٦٢) أحمد فرج طابع - المصدر السابق - من ١٢٢ .

الخاتمة

أثر حركة فلسطين على الأوضاع في مصر والدولة

خلال عام ١٩٤٨

لقد تركت حرب فلسطين آثارا بعيدة على حياة جميع دول المواجهة فكانت هي المبرر الأول لثورة في سوريا كما أن ثورة يوليو ذكرت من بين مبررات قيامها تقصير النظام السابق في حرب ١٩٤٨ ومن المؤكد أن اخفاق مصر في تلك الحرب كان من العوامل الرئيسية في انهيار هيبة الملكية ولكننا سنقتصر في هذه الحائمة على الآثار المباشرة التي تحققت خلال الفترة موضوع الدراسة وهي المحددة بعام ١٩٤٨ .

أولا : الأحكام العرفية :

لم يمض زمن طويل على الغاء الأحكام التي فرضت أثناء الحرب العالمية الثانية حتى طلبت حكومة السعديين العمل بهذا النظام العرفي من جديد بعد ثلاث سنوات في ١٣ مايو عام ١٩٤٨ وذلك طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ والتي تنص على : « جواز اعلان الأحكام العرفية كلما تعرض الأمن والنظام العام في الأراضي المصرية أو في جهة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب اغارات قوات العدو المسلحة أو بسبب وقوع اضطرابات داخلية » . وقد عرض هذا القرار على لجنة فلسطين بمجلس الشيوخ في جلسة ١٠ مايو عام ١٩٤٨ وفي تلك الجلسة طالب على ماهر بأن تتولى تطبيق الأحكام العرفية ووزارة غير الوزارة القائمة حينذاك ومعنى ذلك تنحى حكومة النقراشي لتتولى تنفيذ تلك الاجراءات ووزارة قومية كى لاستغلال الأحكام العسكرية استغلالا حذيا ، غير ان النقراشي لم يهتم بآراء على ماهر ونتج عن ذلك انسحاب هذا الأخير من تلك الجلسة ^(١) . وفي جلسة ١١ مايو اتفق الأعضاء على تحويل الحاكم العسكري العام سلطات التحكم في مسائل التجهيز وفرض الرقابة على الصحف وبخاصة تلك التي تهم بأخبار تحركات الجيش كما اتفقوا على تعيين النقراشي حاكما عسكريا عاما .

وجاء في المذكرة التفسيرية لقانون الأحكام العرفية والتي وضعتها لجنة فلسطين ، أنه بالرغم من كون الأحكام العرفية « نظاما قانونيا الا أنه نظام استثنائي لا يجوز التوسع في تطبيقه أو تفسير احكامه » ^(٢) وبناء عليه أعلن مجلس الشيوخ في ١٣ مايو موافقته على اعلان الأحكام العرفية بمناسبة

دخول القوات المصرية أرض فلسطين ، الا أنه حدة بحد سنة واحدة على أن يتجدد بعدها ، كما استطاعت المعارضة الوفدية أن تحصل على الموافقة بألا يستعمل هذا القانون بعد انتهاء الغرض الذى فرض من أجله^(٢٣) .

ولقد استاءت صحيفة «صوت الأمة» الوفدية من هذا القانون وأعلنت أنه ليس هناك ضرورة لفرضه ، واستبحت الأحداث أن النقراشى استغل الأحكام العرفية للتكامل بالمعارضة خاصة وان القانون قد تضمن بأن سلطة الحاكم العسكرى العام لن تتوقف عند حد الإجراءات الضرورية اللازمة لعمليات الجيش خارج حدود البلاد بل ستمتد أيضا الى محاولة « قمع الأفكار الثورية التى قد تحدث اضطرابا أو فتنة لا تؤمن معها سلامة الجيش خارج البلاد » . وأوردت الجريدة أمثلة لأقناع الرأى العام المصرى بخطأ تلك الإجراءات فحينما أعلنت الحرب العالمية الثانية ورغم خطورتها الا أنها لم تستلزم من كلا من أمريكا أو إنجلترا فرض تلك الأحكام بالمعنى المفهوم لأن الحرب حرب جرت خارج أراضي البلاد . ثم تولت الجريدة بعد ذلك الرد على مررات الحكومة لفرض الأحكام العرفية والتي تتعلق بضممان تمهين الجيوش المصرية ورأت أن بإمكان الحكومة اصدار قانون يحول لوئير التمهين حق التحكم فى بعض مواد التمهين دون اللجوء الى إعلان تلك الأحكام . أما فيما يخص ضمان سلامة طرق المواصلات والأعمال العسكرية من عملاء الصهيونية فإن ذلك لا يستلزم اعلان الأحكام العرفية بقدر ما يستلزم فرض رقابة حازمة على كبار المالىين اليهود الذين ثبت أنهم المحركون للاتجاهات الصهيونية فى مصر على أن يستخدم لهذا الغرض قوات البوليس بدلا من استخدامهما فى مطاردة الوطنيين . وأخيرا فيما يتعلق بضممان عدم نشر أخبار تضر بسمر الحرب فعلى الحكومة اصدار قانون يقضى بعدم نشر أى أخبار خاصة بحرب فلسطين الا إذا كانت تلك الأخبار صادرة عن جهة رسمية وبذلك لا يصبح أمام الحكومة أى مبرر لفرض الأحكام العرفية ، ويبدو أن النقراشى استهدف من وراء ذلك كبت الحريات وبخاصة حرية الصحافة ومحاولة القضاء على صفوف المعارضة التى كان يخشى بأسها^(٢٤) .

ثانيا : استياء الجيش وتكوين حركة الضباط الأحرار :

لم يتشكل تنظيم الضباط الأحرار الا بعد هزيمة الجيش المصرى فى حرب فلسطين وان كان جمال عبد الناصر قد بذل محاولات محدودة من أجل تجميع الضباط على اختلاف اتجاهاتهم السياسية فى تنظيم مستقل قبل قيام حرب فلسطين ، وفى تقديرنا أن نشاط الضباط المشتغلين بالحياة العامة قد بدأ مكررا فى الأربعينات ولكنه كان يعبر عن نفسه من خلال التنظيمات العقائدية كالأخوان المسلمين والجماعات اليسارية . ولقد رأى بعض الكتاب أن هناك أسبابا دفعت بهؤلاء الضباط الى العمل فى صفوف تلك الجماعات منها عداء الاخوان للسياسة الحزبية وبخاصة أن القيادات الوفدية كانت ما تزال متمسكة بمبدأ فصل السلطات وإبعاد الجيش عن السياسة ، الى جانب ما تميزت به تلك التنظيمات العقائدية من الانضباط والدقة الأمر الذى شجع ضباط الجيش على العمل فى صفوفهم^(٢٥) ، ومن خلال العمل فى صفوف تلك الجماعات استطاع بعض الضباط أن يكونوا تنظيما سرىا لهم عرف باسم « تنظيم الضباط

الأحرار» على نحو مألوفه من اسلوب تلك الجماعات .

وجاءت حرب فلسطين لتهدد من صلة الضباط بالأخوان حيث عمل الضباط كمتطوعين في صفوفهم وكنكهن مستقل بعد الحرب ، وفي أثناء تلك الحرب اجتاحت الجيش موجة سحق عنيفة ضد السلطة خاصة بعد ماوضح أمام الضباط عدم مقدرة الجيش على مواجهة القوات الاسرائيلية للنقص الشديد في العتاد بالإضافة الى تحمل بعض الدول العربية عن مساعدتهم ، وقد قوت تلك المواقف من روح الثورة عندهم وتصميمهم على ضرورة تغيير أوضاع البلاد على أن تكون بداية هذا التغيير جلاء القوات البيطانية عن مصر ^(٦) . ويذكر جمال عبد الناصر والذي كان أركان حرب الكتبية السادسة التي وقفت في عراق المنشية ، في هذا الصدد أنه تأكد للضباط أن يهبطها هي التي مكنت الصهيونيين من تحقيق فكرة الوطن القومي اليهودي وقد أورد بعض العلوات التي كتبها وايزمان في مذكراته والتي تؤكد ذلك فيقول : « لقد كان يجب أن تساعدنا دولة كبرى وكان في العالم دولتان تستطيع كل منهما مساعدتنا : ألمانيا وبريطانيا فأما ألمانيا فقد أثرت ان تبعد عن كل تدخل وأما بريطانيا فقد أحاطتنا بالرعاية والعطف » ^(٧) .

وبما هو جدير بالذكر أنه كان لحرب فلسطين نتائج واضحة بين صفوف الضباط حيث ضعفت صلتهم بالأخوان المسلمين نتيجة لسياسة الأروهاب التي اتبعوها ، كما ضعفت صلتهم أيضا بالتنظيمات اليسارية وأدى ذلك الى تعاون بعض الضباط ذوى الميل الوطنية والمؤيدة لفكرة تغيير الوضع القائم في البلاد وكونوا تنظيميا خاصا بهم داخل الجيش وهو تنظيم « الضباط الأحرار » .

ثالثا : إعادة الجدل حول ارتباط مصر بالعروبة :

تباينت العوامل الأيديولوجية التي اجتذبت الرأي العام المصري نحو فكرة الحرب في فلسطين عام ١٩٤٨ فكان المدخل اليها عند الغالبية مدخلا اسلاميا وعند البعض الآخر مدخلا مصريا يستهدف الدفاع عن حدود مصر الشرقية ضد قيام دولة صهيونية ذات أطماع توسعية . وفي تقدير نفر أقل من هؤلاء كان المدخل الى حرب فلسطين هو الشعور بمسئولية التضامن العربي . وبعد وقوع التكتسات العسكرية كان من الصعب أن تؤثر في الاتجاهات الاسلامية أو في الاتجاهات الوطنية المصرية فكلا الاتجاهين له أقدام راسخة لا تتأثر بأحداث طارئة . أما الاتجاه العربي فكان مايزل في مرحلة النمو ولذلك ماكادت حرب فلسطين تنتهي الى مالاتته اليه حتى تعرضت الفكرة العربية في مصر من جديد الى هجوم بعض الكتاب والمفكرين .

وينقل الدكتور انيس صايغ مقالا كتبه احمد لطفي السيد منشورا في مجلة المصور بتاريخ ٥ مايو عام ١٩٥٠ يدعو فيه الى التمسك بالقومية المصرية ويعتبر ذلك الاتجاه من بين ردود الفعل التي ظهرت بعد حرب فلسطين فيقول :

« كنت ألح في تأييد مصرية المصريين لأن منهم من كانوا يدعون أنهم عرب ومنهم من يدعون

أنهم أتراك أو شركسة . ولو كان اليونان حينئذ ملكهم الأتراك قد خرجوا عن قوميتهم لبادت شخصيتهم ولما ت في نفوسهم أطماع الاستقلال ببلادهم ولستحال عليهم أن يردوها اليوم . وبذلك نحن المصريين ، يجب أن نتمسك بمصريتنا ، ولا نتنسب الى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو سوية أو شركسية أو غيرها . ويجب أن نحافظ على قوميتنا ونكرم أنفسنا ووطننا ولا نتنسب الى وطن آخر ونخصه وحده بكل خيرنا وكل منافعنا ونحيطه بكل غرقتنا »^(٩) .

على أن اشترك مصر في الحرب كان عامل اجتذاب وابتعاد عن العروبة في نفس الوقت فهو عامل اجتذاب لأن الحرب أدت من الناحية العملية الى كثرة التعامل والحوار بين مصر والحكومات العربية وجلب مزيد من اهتمام الرأي العام المصري بالقضايا العربية ، وفي نفس الوقت كان عامل ابتعاد عن التضامن العربي بالنسبة للمستوى الرسمي لأن حرب فلسطين أدت الى أن تلقى كل حكومة مسئولية الهزيمة على الأخرى وبالتالي تعرض التضامن الذي كانت الجامعة العربية تحاول المحافظة عليه شكليا لانقسامات مكشوفة .

وقد كان لموقف الدول العربية وخاصة الأردن والعراق أثناء الحرب مبرر لانصار الانعزال عن العرب وسبب في عرقلة الفكرة العربية حيث تراجع الأمر عبد الله عن مساندة القوات المصرية في الفالوجا بل ومنع القوات السورية من المرور في بلاده لمساعدة المصريين في النقب^(١٠) . وأعلن أنه يفضل ان يحتل الاسرائيليون النقب بدلا من بقاتها في أيدي المصريين » لأن استرجاع النقب من اليهود أهون من استرجاعه من المصريين » ، ووصل الأمر بالأمر عبد الله الى أنه ضم القسم العربي من فلسطين الى شرق الأردن ونودى به ملكا على البلاد مستغلا في ذلك فرصة انشغال مصر بمشاكلها الداخلية الناجمة عن الحرب بالرغم مما اتفق عليه العرب في اجتماعهم قبل الحرب من عدم استيلاء أى دولة على أى جزء من فلسطين ، هذا بالإضافة الى محاولاته المتكررة لاحتواء مشايخه الوحدوية السابقة كالحلال الخصيب وسوريا الكبرى والتي وقفت مصر منهما موقفا معارضا^(١١) .

وفي مجلس الأمة العراقي حاول أحد النواب لفت نظر الحكومة الى ضرورة نجدة المصريين لأن تراجع العرب عن مساعدتهم شجع اليهود على خرق الهدنة ، ولكن جاء رد رئيس الوزراء غيبيا للأمال حيث أعلن « أنه بالنظر لاختناق الدول العربية للاتفاق على توحيد القيادة والخطط فقد اصبحت القيادة العسكرية العراقية العامة هي السلطة الوحيدة التي لها حق تقرير مایلزم أن يعمل » وقد أثارت تلك الاجابة ضجة في المجلس وأعلن عبد الرزاق الحمد أن ذلك الموقف من الخطورة بحيث يكون سببا في انيهار الجامعة العربية وقال أن الناس بدأوا « يتهايمسون بأن الانجليز قد فرضوا على الجيوش العربية ألا تتحرك لكي تتلقى مصر الضربات جوابا على امتناعها عن التصديق على معاهدة (صدق - يفيين) مما يعمل المصريين على الاعتقاد بأن الدول العربية قد توأطأت مع الانجليز لكي يعرض الجيش المصري على الانهيار » ، ونوه هذا النائب من أن هذا الموقف العربي سوف يؤدي الى انسحاب مصر من الجامعة العربية الأمر الذي يمكن الصهيونية من امتلاك فلسطين^(١٢) .

ترتب على تلك المواقف العربية تحاذل أنصار الفكرة العربية في مصر وتجلد الحوار والمجدل حول

اتجاه مصر العرفي وظهر كثير من المفكرين والسياسيين يؤيدون الدعوة الى الانعزال عن العالم العرفي أو التورط في المشكلات العربية ، ووجوب الدعوة الى الفكرة المصرية والتي ترددت كثيرا في الثلاثينيات وأخذت الصحف المصرية تنشط في نشر المقالات التي تؤيد تلك الفكرة لاقناع الرأي العام المصري بضرورة تأييدها .

رابعاً : بروز التنظيم السري لل الإخوان المسلمين :

بلغت جماعة الإخوان المسلمين ذروة توسعها عام ١٩٤٦ على عهد حكومة اسماعيل صدق المؤيدة لهم ، ولكن بدأت تضعف قوتها تدريجيا حينما توترت العلاقة بينها وبين بعض القوى السياسية كالوفد والتنظيمات اليسارية ومصر الفتاة . وقد انتهزت جماعة الإخوان حرب فلسطين ل تقوية جهازها السري حينما أخذت تمشد قوات من المتطوعين ودرتهم وأمدتهم بالسلاح والذخيرة وأصبحوا منذ ذلك الحين قوة يخشى بأسها ويذكر أحمد حسين في هذا الصدد أن حرب فلسطين أمدت الإخوان « بفرصة ذهبية لحشد السلاح والقرن على استعماله بدعوى أنه من أجل فلسطين »^(١٧) وعندما أدركت حكومة النفراسي خطورة تلك الجماعة بذلت محاولات عديدة لمنع دخول متطوعهم الى فلسطين مما اضطر الإخوان الى العمل تحت قيادة الجامعة العربية فأتاح لهم ذلك فرصة التدريب وجمع السلاح ، وقد لجأ النفراسي الى ذلك حينما شعر بأن في استطاعة تلك الجماعة تكوين جيش في فلسطين واستخدامه فيما بعد لتحقيق أغراض سياسية في مصر^(١٨) .

ومنذ أن جمع الإخوان السلاح أثناء حرب فلسطين اتبعوا سياسة إرهابية عنيفة بدأت بإلقاء القنابل على المحلات التجارية اليهودية الكبيرة مثل شيكوبل وبنزايون وجاتنيو وغيرها وكان من نتيجة تلك السياسة أن توترت العلاقة بينهم وبين القصر ، كما أضعفت الصلة بينهم وبين بعض الشبان من الضباط في الجيش^(١٩) ، وازدادت أعمالهم الإرهابية بمقتل حكمدار بوليس القاهرة — سليم زكي — في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وبناء عليه اصدرت حكومة السعديين قرارا في ٨ ديسمبر بحل جماعة الإخوان ومصادرة أملاكها وأموالها^(٢٠) .

وكان لهذا القرار أثره في موقف المتطوعين الإخوان في الحرب حيث صدرت الأوامر لقائد الجيش بضرورة تسليم متطوعي الإخوان اسلحتهم ومعداتهم ونها يبدأ الحال بعد هذا القرار خشية أن يقوموا بحركات انتقامية تهدد من خطورة الحالة ، وقد حاول المتطوعون اقتناع قائد الجيش بعدم تأثرهم بما يحدث في مصر وأكدوا أن هذا القرار لن يتعدى عندهم أنزال اللافتات وإغلاق الأبواب وأن الدعوة في قلوبهم ، كما أرسل حسن البنا خطابا الى قواد الجيش قال فيه : « انه لاشأن للمتطوعين بالحوادث التي تجري في مصر ومادام في فلسطين يهودي وأحدى يقتال فإن مهتهم لم تنته » . وقد تصور الإخوان أن الانحياز كانوا وراء تلك الاجراءات التي اتخذت ضدهم حينما ادركوا بأن الإخوان سوف يحولون الحرب الى حرب شعبية لاسيطرة للمنظمات الدولية عليها خاصة بعدما وجدوا أن المرشد العام يدعو الى التبعة الشعبية والجهاد الديني فمن مصلحة الانحياز أن تكون الحرب رسمية حتى يمكنهم السيطرة عليها وبذلك أخذوا

يشجعون بين المصريين أن الإخوان أصبحوا من القوة بحيث يمكنهم قلب نظام الحكم في البلاد (١٧) .

اشتد سخط الإخوان على حكومة النقراشي لا بسبب حل الجماعة فحسب بلا لاعتقادهم بأن هذا الحل جزء من حركة التصفية للجهاد في فلسطين ومن ثم أباحوا لأنفسهم الاغتيالات السياسية والاضطدام بالنظام القائم ذلك الاضطدام الذي بلغ الذروة بمقتل رئيس الوزراء — محمود فهمي النقراشي — بأيدي أحد اعضاءها في ٢٨ ديسمبر عام ١٩٤٨ ومنذ ذلك الوقت تصاعدت موجة العنف والارهاب في مصر (١٨) كما ارتفعت الأصوات مرة أخرى تنادى بالجلالة البهطاني بعد أن الهاها انشغال البلاد بحرب فلسطين ، وقد استغلت اسرائيل تلك الظروف الداخلية واختبرت للمرة الأولى حدود مصر الدولية في ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ كي ترغم مصر على الدخول في مفاوضات صلح معها (١٩) .

هوامش الخاتمة

- (١) صوت الأمة — ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (٢) الانصراف المسلمين — ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ .
- (٣) طارق الشبي — المصدر السابق — ص ٣٦٨ .
- (٤) صوت الأمة — ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٤ .
- (٥) أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٨١ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .
- (٦) انور السادات — اسرار الثورة المصرية — ص ١٩٥ ، ٦٧ .
- (٧) جمال عبد الناصر — فلسفة الثورة — ص ٧٠ .
- (٨) أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٤٠ .
- (٩) أنيس صليح — الفكرة القوية لي مصر — ص ٣٦٠ .
- (١٠) أنيس صليح — المصدر السابق — ص ٢٥٢ ، د . صلاح العقاد — مأساة يوليو ١٩٦٧ ص ١٤ .
- (١١) أنيس صليح — المصدر السابق — ص ٢٥٢ ، أنيس صليح ، الماخينون وقضية فلسطين — ص ٣٦٨ — ٣٧٠ ، ٢٩٧ .
- (١٢) أرشيف رئاسة مجلس الوزراء — قضية فلسطين ، ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، تمليفات الصحفلة العراقية عما دار لي مجلس الأمة العراق حول الاضواء الصبور على تقريرات المصرية .
- (١٣) نقلا عن طارق الشبي — المصدر السابق — ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .
- (١٤) كامل اسماعيل الشريف — المصدر السابق — ص ٤٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ .
- (١٥) أحمد حمروش — المصدر السابق — ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، Peter Mansefield (ed.) : The Middle East: A Political Economic survey, P. 205
- (١٦) طارق الشبي — المصدر السابق — ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، Peter Mansefield (ed.) : ibid, P. 221 .
- (١٧) كامل اسماعيل الشريف — المصدر السابق — ص ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٧ ، ١٨٨ .
- (١٨) طارق الشبي — المصدر السابق — ص ٢٧١ ، J. BowyerBell: Op. Cit., P. 223, Greyory Blexland: Op. Cit., P. 154.
- (١٩) د . صلاح العقاد — المصدر السابق — ص ١٤ .

قائمة المصادر

أولا : وثائق غير منشورة :

- ١ — أرشيف رئاسة مجلس الوزراء — ملف قضية فلسطين ٦٤ — ٨ / ٥ والتقارير السياسية من القنصلية المصرية بالقديس . من محفوظات مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر .
- ٢ — تحقيق النيابة العمومية لدى المحاكم الأهلية — مكتب النائب العمومي في قضية عصاة شترن من رقم ١ — ١٨٩ .
- ٣ — وثائق وزارة الخارجية البريطانية — مجموعة مصورة خاصة بالدكتور يونان لبيب رزق :
Foreign office, Public Record Office, Confidential Prints, Further Correspondence respecting, the Affairs of Egypt and Sudan.
وفيما يلي أرقام وتواريخ هذه المجلدات التي تم استخدام وثائقها :
F.O 407/ Enc. in No.69, Egyptian Press for the period Jul. 28, to Aug. 31, 1938.
F.O 407/ Enc. in No. 70, Egyptian Press for the period Sept., 1, Oct., 7, 1938.
F.O. 407/ Enc. in No. 71, Egyptian Press for the Period Oct., 7 to Dec. 4, 1938.
F.O. 407/ 223. Jan. 25, 1939.
F.O 371/ 35584, 7590. P.R., 22-28, April, 1943.

ثانيا : وثائق منشورة :

- ١ — جامعة الدول العربية — مضابط جلسات مجلس جامعة الدول العربية العادية وغير العادية من أكتوبر عام ١٩٤٥ حتى مارس ١٩٤٧ .

- ٢ — جامعة الدول العربية (الأمانة العامة) — الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين — المجموعة الأولى من ١٩١٥ — ١٩٤٦ ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ٣ — خطاب حفلة الافتتاح للمؤتمر البرلاني العالمي للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين المنعقد في القاهرة في ١٣ من شعبان سنة ١٣٥٧ و ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، القاهرة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .
- ٤ — الدولة المصرية — مصر في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ — تقرير عن أعمال الدورة العادية الثانية لهيئة الأمم المتحدة المعقودة بنيويورك (١٦ سبتمبر — ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧) مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٤٨ .
- ٥ — فتاوى خطيرة في وجوب الجهاد الديني المقدس لانقاذ فلسطين الصادرة عن الجامع الأزهر عام ١٩٤٨ .
- ٦ — مضابط مجلس الشيوخ (من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٨) .
- ٧ — مضابط مجلس النواب (من عام ١٩٣٨ إلى عام ١٩٤٨) .
- ٨ — المكتب القومي للدعاية والنشر بدمشق — المؤتمر العربي القومي في بلودان سنة ١٩٣٧ عنى بجمعه وتدقيقه فؤاد خليل فرج .
- ٩ — وثيقة الجلسة السرية لمجلس الشيوخ المعقودة في ١١ مايو عام ١٩٤٨ عن مسألة فلسطين — نقلاً عن مجلة الطلبة — العدد الثالث — السنة الحادية عشرة — مارس ١٩٧٥ .
- ١٠ — U.N year Book : 1946-1947.

ثالثاً : مذكرات شخصية :

- ١ — عوى عبد الهادى (أوراق خاصة) : اعداد الدكتور خيرية قاسية — سلسلة كتب فلسطينية — ٥٤ — مركز الأبحاث — يونيو ١٩٧٤ .
- ٢ — فوزى القاوقجي : مذكرات فوزى القاوقجي أول أغسطس سنة ١٩٥٠ . [اعداد الدكتور خيرية قاسية] .
- ٣ — محمد حسين هيكل (الدكتور) : مذكرات في السياسة المصرية — جزوان — الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٥٣ ، الجزء الثالث القاهرة ١٩٧٧ .

رابعاً : الدوريات العربية :

- ١ — الاتحاد الاسرائيلى .
- ٢ — الاخوان المسلمين .
- ٣ — الأساس .
- ٤ — اسرائيل .

- ٥ — البلاغ .
- ٦ — الجماهير .
- ٧ — الجمعية التاريخية المصرية — بحث مقدم من : الدكتور صلاح العقاد عن : الفكرة العربية في مصر ، ١٩٧٢ — ١٩٧٣ .
- ٨ — السياسة الأسبوعية .
- ٩ — الشباب .
- ١٠ — الشباب العربي الفلسطيني .
- ١١ — الشمس .
- ١٢ — صوت الأمة .
- ١٣ — الفجر الجديد .
- ١٤ — الكتلة .
- ١٥ — كوكب الشرق .
- ١٦ — مصر الفتاة .
- ١٧ — المصري .
- ١٨ — المقطم .
- ١٩ — الوطنية .
- ٢٠ — الوفد المصري .

خامسا : المراجع العربية :

- ١ — احمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو — ٤ أجزاء — الجزء الأول (مصر والعسكريون) . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٤ .
- ٢ — احمد طرين : الوحدة العربية ، بحث في تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية — معهد الدراسات العربية العليا ، القاهرة ١٩٥٩ .
- ٣ — احمد طرين (دكتور) : محاضرات في تاريخ قضية فلسطين من الثورة الكبرى ١٩٣٦ حتى إقامة اسرائيل ١٩٤٨ . دراسة وثائقية تحليلية — القسم الأول ١٩٣٩ — ١٩٤٥ من مطبوعات معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، د . ت .
- ٤ — احمد فراج طابع : صفحات مطوية عن فلسطين — الاتحاد الاشتراكي العربي — دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، د . ت .
- ٥ — احمد محمد غنيم ، أحمد أبو كف : الجهد والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧ — ١٩٤٧ كتاب الهلال (سلسلة ثقافية شهرية) دار الهلال ، القاهرة ، د . ت .
- ٦ — اسحاق موسى الحسيني (دكتور) : الاخوان المسلمين ، كبرى الحركات الاسلامية الحديثة ، الطبعة الأولى ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٥٢ .

- ٧ — أكرم زعير: القضية الفلسطينية — دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ٨ — اميل توما (دكتور) : جذور القضية الفلسطينية — مركز الأبحاث ، بيروت ، يونيو ١٩٧٣ .
- ٩ — انيس صايغ : الفكرة العربية في مصر — مطبعة هيكل الغريب ، بيروت ، مارس ١٩٥٩ .
- ١٠ — انيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين — منشورات جريدة. المحرر والمكتبة المصرية ، صيدا ، بيروت ١٩٦٦ .
- ١١ — جمال سليم : البروليس السياسي يحكم مصر ١٩١٠ — ١٩٥٢ ، القاهرة للثقافة العربية ، القاهرة ، ابريل ١٩٧٥ .
- ١٢ — جمال عبد الناصر : فلسفة الثورة ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، د . ت .
- ١٣ — نخري حماد : التطورات الأخيرة في قضية فلسطين — الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ابريل ١٩٦٤ .
- ١٤ — حسن صبري الخولي (دكتور) : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين — المجلد الأول ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧٣ .
- ١٥ — رابطة التضامن الأدنى : قضية فلسطين (رأى المرأة المصرية في الكتاب الأبيض الانجليزي ١٩٣٩) ، بيان السيلة منيرة ثابت .
- ١٦ — رفعت السعيد (دكتور) : اليسار المصري والقضية الفلسطينية — دار الفارابي ، بيروت ، يوليو ١٩٧٤ .
- ١٧ — سامي حكيم : ميثاق الجامعة والوحدة العربية — الطبعة الأولى — مكتبة الأنجلو المصرية — القاهرة ١٩٦٦ .
- ١٨ — شاكرا الدبس : الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة — الطبعة الأولى — دمشق أغسطس ١٩٤٨ .
- ١٩ — شفيق الرشيدات : فلسطين ، تاريخا وعقبة ومصيرا — دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٢٠ — صلاح العقاد (دكتور) : العرب والحرب العالمية الثانية — معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ٢١ — صلاح العقاد (دكتور) : المشرق العربي المعاصر — مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ٢٢ — صلاح العقاد (دكتور) : مأساة يونيو ١٩٦٧ ، حقائق وتحليل — الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ .
- ٢٣ — طارق البشري : الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ — الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٢ .
- ٢٤ — عارف العارف : النكبة ، نكبة بيت المقدس والقردوس المفقود ١٩٤٧ — ١٩٥٢ ، الجزء

- الأول — منشورات المكتبة المصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، بيروت ١٩٥٦ .
- ٢٥ — عبد العظيم رمضان (دكتور) : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ — ١٩٤٨ ، الوطن العربي ، بيروت ، أبيل ١٩٧٣ .
- ٢٦ — علي إبراهيم عبده (دكتور) ، نخبة قاسمية : يهود البلاد العربية — سلسلة دراسات فلسطينية ، مركز الأبحاث ، بيروت ، يونيو ١٩٧١ .
- ٢٧ — كامل اسماعيل الشريف : الأخوان المسلمون في حرب فلسطين — الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٥١ .
- ٢٨ — كريستوفر سايكس : مفارق الطرق الى اسرائيل ، تعريب وتعليق غوري حماد — الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ١٩٦٦ .
- ٢٩ — كريم ثابت : العروبة في أنشاص — أكتوبر ١٩٦٦ .
- ٣٠ — محمد أنور السادات : اسرار الثورة المصرية ، بواعثها الخفية وأسبابها السيكلوجية ، دار الهلال ، القاهرة ، د . ت .
- ٣١ — محمد عبد الرؤف سليم : تاريخ الحركة الصهيونية الحديثة ١٨٩٧ — ١٩١٨ — معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ .
- ٣٢ — محمد عزة دروزة : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها — جزوان ، الأول ، الثاني — الطبعة الأولى ، المكتبة المصرية ، بيروت ١٩٥١ .
- ٣٣ — محمد علي علوبة : فلسطين وجاراتها ، اسباب ونتائج — الطبعة الأولى — لجنة البيان العربي ، القاهرة ١٩٥٤ .
- ٣٤ — محمد فائز القصري (العميد) : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب — دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٠ .
- ٣٥ — محمد فيصل عبد المنعم : أسرار ١٩٤٨ — مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ٣٦ — محمد فيصل عبد المنعم : فلسطين والغزو الصهيوني — مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ٣٧ — محمد كمال يحيى حامد : الاتحاد السوفيتي وفلسطين حتى قيام اسرائيل — رسالة ماجستير غير منشورة أجمرت بمعهد الدراسات العربية ، القاهرة أبيل ١٩٧٣ .
- ٣٨ — المرأة العربية وقضية فلسطين — المؤتمر النسائي الشرق سنة ١٩٣٨ المنعقد بدار جمعية الاتحاد النسائي المصري بالقاهرة للدفاع عن فلسطين من ١٥ — ١٨ أكتوبر سنة ١٩٣٨ ، المطبعة المصرية بمصر ، القاهرة ١٩٣٨ .
- ٣٩ — نجيب صدقة : قضية فلسطين — دار الكتاب ، بيروت ، لبنان ١٩٧٣ .
- ٤٠ — نقولا الدر : هكذا ضاعت .. وهكذا تعود ، دور النفط والمدفع في تحرير فلسطين الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٦٤ .
- ٤١ — يعقوب خوري : اليهود في البلدان العربية ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٧٠ .

٤٢ — يونان لبيب رزق (دكتور) : تاريخ الوزارات المصرية — مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٧٥ .

سادسا : المراجع الأجنبية :

- 1- Bell, J.Bowyer: The long War, Israel and the Arabs since 1946. Prentice - Hall. Inc., Englewood Cliffs, N.J., N.D.
- 2- Blaxland, Gregory: Objective: Egypt. Frederick Muller, 1966.
- 3- Esco Foundation for Palestine: Palestine: A study of Jewish Arab, and British Policies, vol. II. New Haven Yail University Press, London, Oxford, N.D.
- 4- Gabbay, Rony E.: A political study of the Arab - Jewish conflict - librarie E. Droz, Genev, 1959.
- 5- Kirk, George: The Middle East, 1945 - 1950 - Oxford University Press, London, 1954.
- 6- Mansefield, Peter (ed.): The Middle East, A political and Economic Survey. Fourth Edition, Oxford University Press, London, 1973.
- 7- Marlowe, John: Anglo-Egyptian Relations 1800 - 1953- The cresset Press, First Published, 1954.
- 8- Mitchell, Richard P.: The Society of the Muslim Brothers, Oxford University Press, London, 1969.
- 9- Royal Institute of International Affairs: The Middle East: A political and Economic Survey. Second Edition. London, New Yourk 1954.
- 10- Salah El-Akkad (Dr.): La Gauche Arabe Et la Sionisme.

الفهرست

هـذا الكتاب .. والقضية الفلسطينية	٥
مقدمة المؤلف	١١
الموقف الحكومى من القضية الفلسطينية	١٧
موقف البرلمان المصرى	٦٣
موقف القوى السياسية والاجتماعية	٨٥
موقف مصر فى المحافل الدولية	١٣١
الخطط المصرية فى مواجهة قيام الدولة اليهودية	١٦٩
أثر حرب فلسطين على أوضاع مصر الداخلية خلال عام ١٩٤٨	١٨٩
قائمة المصادر	١٩٩

رقم الإيداع ٨٦ / ٥٤١٧

مصر والقضية الفلسطينية

إذا كان تزييف الوعي ، تجاه العديد من قضايانا قد غُيّر الكثير من معالم بعضها ، وأُفقد بعضها الآخر أصالته وعلاقته بالواقع المعاش ، فإن القضية الفلسطينية — باعتبارها الصراع المخوري في المنطقة العربية ، منذ منتصف الأربعينيات — قد طالها القسط الأكبر من التزييف ، سواء على مستوى الحدث التاريخي ، أو على مستوى المفهوم والرؤية .

وضمن محاولات « دار الفكر » لطرح مفاهيم جديدة وعلمية لإعادة كتابة تاريخنا المعاصر ، فإنها تنشر هذا الكتاب الذي يرصد تطورات القضية الفلسطينية في الواقع السياسي المصري — الحكومي والشعبي — منذ عام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٤٨ متجهاً نهجاً أكاديمياً ، يعتمد الوقائع الموثقة والرصد العلمي المدقق .

ويوضح الكتاب أن « الكيان الصهيوني » لم يزرع في المنطقة نتيجة لتواطؤ استعماري فقط ، بل ساهمت في خلقه اتجاهات وممالك عربية عديدة ، قصر بعضها الصراع ضمن دائرة الصراعات الدينية الضيقة ، ورأى بعضها في الدولة الصهيونية أداة لتوسيع رقعة مملكته وزيادة نفوذه .

دار الفكر
للدراسات
والشؤون الدولية



إقامة بانيق

الطبعة الأولى: ١٩٨٥
مراجعة الطبعة الثانية

قرش خمسة

٧٥٠